منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

حافظ إسماعيلي علوي   امحمد الملاخ

قضايا إبستمولوجية في اللسانيات



قضايا إبستمولوجية في اللسانيات

الدكتور امحمد الملاخ الدكتور حافظ إسماعيلي علوي

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-569-9

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

لتنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

إهداء

إلى آسيا وإشراق

عرفانا وتقديرا

المحتويات

4
مقاربات إبستمولوجية في اللسانيات العربية

التقديم

القضايا التي طرحتها الفلسفة اليونانية ثم العربية بعد ذلك لم يكن من بينها في جوهرها السؤال عن مالك الكون وعن بدايته ونهايته ومقداره أو عن مصيره. كانت تلك الفلسفة في أساسها تمثيلية أو تمثالية أو تصويرية تصورية. الألفاظ هنالك تتعادل. لا فرق بين التصور والتصوير. كل متصور مصور وكل مصور متصور خلافا **لرينان** الذي زين له أن يميز بين الشعوب المائلة إلى التصوير والشعوب المائلة إلى التصور. يمكن أن يقال إن التجربة المدنية الحالية هي أول تجربة ابتعدت جزئيا عن السقوط في حمأة التصوير. جزئيا في جانبها التكنولوجي الذي هو في حقيقته اطلاع خبري عن المادة وخصائصها والصلات بين أنواعها. لكن ينبغي أن يقال إن أول من قام في وجه التفكير التصوري التمثيلي الذي ارتفع شأنه في الحضارات القديمة كلها ودعا إلى المعرفة الخبرية برتبها هو محمد بن عبد الله القرشي. لم يقم أحد قبله في الجيل البشري الحالي بمناهضة العلم المزيف الذي وجد أبين صورة له في جانب كبير من العلم الأرسطي والأفلاطوني والأفلوطيني. وانتظر الناس قرونا إلى أن انتفضت في الغرب جماعة عليه في صورته اليونانية واليسوعية وفتحت بابا للمعرفة الخبرية وكان انتفاضا جزئيا إذ لم تمح أبدا من الشارع المعرفي ملامح الفكر التصوري التمثالي. وبما أن موقفه العلمي امتزج بإظهار الكتاب - الأصل وصاحب سيطرة الفكر التصوري فإن الفوائد العلمية التي كان للبشرية أن تستخلصها من تعاليمه سد الطريق إليها أمران:

الأول: عجـــز أهل المعرفة في عهده وبعده عن معرفة مقاصده المعرفية وعن الاستفادة المعرفية من الكتاب – الأصل الذي أظهره. وهو عجز سببه آثار السيطرة الطويلة للفكر التصوري التمثالي على النفوس.

الــثاني: ســيطرة جماعـــات سياسية واجتماعية على حق تفسير الكــتاب – الأصل وإنتاج تفاسير له منتمية إلى مذاهب مختلفة ولكنها متفقة على العمى عن جوهره المعرفي.

إن التمثيل له أشكال فقد يكون في الرخام والحجر وقد برز من الرومان واليونان نحاتون مهرة مازالت آثارهم معلومة إلى عهدنا وقد يكـــون في غير ذلك. قد تكون مادته الفكر نفسه. في الحالة الأولى نجد أصلا وفرعا. الأصل هو فلان أو فلان من البشر أو الحيوان أو غير ذلك والفرع هو الأثر الفني. أما في الحالة الثانية فأمامنا فرع هو الــصورة الــتي يقدمها الفيلسوف عن الكائن مطلقا أو عن الكائن اللغــوي أو عن الكائن الجسمي وليس أمامنا أصل مستقل منفصل. أمامـــنا أصل مبني كما يقولون اليوم أو متخيل كما ينبغي أن يقال. بالنـــسبة إلى الكـــائن اللغوي الذي هو موضوع اللسانيات والذي يجعلـــها مرتبطة عن استحقاق بالخطاب الفلسفي في معناه العلمي لا المدرسي الإداري، بالنسبة إليه نجده يقدم مثالا بليغا عما سقناه هنا. اللغـــة الـــتي يدرســـها اللساني كائن لغوي لا يتمتع بالكون <**أو الوجود**> إلا بحكم من اللغوي نفسه أي بحكم نظري. بلغة أخرى: تفـــرض النظرية القيام الكوني للكائن اللغوي المدعو عندها باللغة ثم تقيم تحاليلها عليه. ما الحقيقة؟ هي أن العالم فيه متكلمون وليس فيه لغة أصلا. فيه متكلمون ذوو مقدار من العمر والكلام والمشي والنوم الخ. فيه متكلمون نشاطهم لا ينحصر في الكلام ولكنه يمتد إلى أمور

أخـــرى. ليس في العالم متكلم لا شغل له إلا الكلام. أما في النظرية اللغـــوية المعاصرة والقديمة التي تفرض قياما كونيا <**انطولوجيا، إن شئنا**> لكائن نظري هو اللغة فإن الأصول العامة التي تقترحها هي - إن صحت - أصول كلام متكلم لا شغل له إلا الكلام. هذا يبين إلى أي درجـــة تبـــتعد النظرية اللغوية والفلسفية عموما عن واقع الأشياء. تبتعد لأنها تصنع تماثيل لنشاط مادي اسمه الكون الكلامي في خـــصوص اللغـــويين أو اسمه الكون مطلقا عند الفلاسفة أو اسمه الكون التاريخي عند فلاسفة التاريخ الخ. التماثيل تفرض حضور ممثل ساكن. لا يستطيع النحات اليوناني أن يرسم في المرمر صورة رجل عداء. لا بد أن يوقفه ولو استطاع أن يوقف نفسه لكان خيرا لجودة النحت والتصوير. أما النشاط الكلامي فليس ساكنا ولا حاضرا. إنما يـــرى اللـــساني شاشاته التي هي المتكلمون ذوو الأنشطة المختلفة والمنخرطون في قصصهم وقصة العالم التي منها قصتهم. هل يستطيع أحـــد أن يعرف علم الأفلام وما وراءها من أموال ومرافق وعقود وتقنيات وعلوم بمجرد النظر إلى شريط؟ الجواب معروف.

هـــذه كلمـــة لابـــد منها لمن يقدم كتابا في مثل خصوبة هذا الكتاب وكان في الوقت نفسه من جملة المدعين الذين أتى الكاتبان الفاضـــلان على دعاويهم المعرفية. كان لابد منها لإبراء الذمة لأن الفكـــر التصوري ما زالت عاصفته تضرب شواطئ الجزيرة اللغوية والفكـــرية عموما. ثم إن الكاتبين الفاضلين قدما أول كتاب في ما أظـــن لا يقوم على الخلال <**الزبونية في اللغة الدارجة**> ولا على المحاباة ولا على النخاسة الفكرية. لم أحس وأنا أقرأ الكتاب القراءة الأولى أنهمـــا كتـــبا إرضاء لأحد ولا تقربا من جهة. ولقد كنت أترصد ذلك بحكم تجربتي في الميدان وطول معرفتي للجماعة الفكرية.

تـــرى الكتابات تَترى في الصحف والمجلات ثم تقرأها فلا تجد فيها حـــلاوة الصدق وتحس بمرارة الزيف. لا ينحصر الأمر في جيل دون جـــيل. هل من دليل؟ أكبر دليل هو الإحاطة بالموضوع. كل شأن تعرضـــا لـــه لم يفعلا إلا عن إحاطة شاملة. وبما أنني كنت من بين الذين درست أعمالهم فإنني في كثير من الأحيان أعدت - وأنا أقرأ - أتعلـــم اســـتدلالات لي نسيتها بفعل الزمن حتى وجدتها ماثلة في فصولهما. وحين نظرت في الفصول الأخرى قبل ذلك أحسست أن الكاتـــبين لم يتصديا للقضايا الابستمولوجية إلا بعد مران واجتهاد وجهاد. لكن هناك أمرا آخر. هذا الكتاب يختلف عن غيره مما صدر مـــن قبل في تاريخ القضية اللغوية في كونه صدر عن لغويين. اعتدنا منذ عمل شوقي ضيف رحمه الله على كتابات عن اللغويات يكتبها غـــير لغويين. الفرق أن اللعبة اللغوية لها قواعدها كالنرد والشطرنج وليس من يؤرخ للعبة لا يحسنها كالذي يؤرخ لها وهو أحد المتمتعين بالخـــوض فـــيها. تحس وأنت تقرأ هذا الكتاب أن كاتبيه من أهل الـــدار. ولـــست هنا بمحتاج إلى أن أضرب المثل بكثير مما نشر عن القـــضية اللغـــوية تاريخا ووصفا مما أنشئ في الساحة الجامعية أو في الشارع الفكري فإن كثيرا منه كتبه قوم مؤرخون ولكنهم مؤرخو قضايا لا يحسنون الخوض فيها ولو خاضوا لغرقوا أو لعلهم خاضوا فغرقوا ثم كتبوا والغرقى لا قول لهم. هناك أمر ثالث. الكتاب الذين يكتـــبون صنفان الأول تشعر وأنت تقرأه بأنه يقتحم بك لجة طريق تـــرابية متبـــزلة الحصى متتابعة الشناقيب وأنه طريق لم يكن يعرف المؤلـــف بدايـــته ولا نهايته. هذا الكاتب لو لم يكتب لأراح نفسه ولأراح الـــناس. هـــذا الكتاب الذي بين أيدينا ينتمي إلى الصنف الـــثاني. تحـــس وأنت تقرأ فصوله أن كاتبيه كانا يعرفان قضاياه في

لباســـها المعنوي قبل صبها في مساحتها اللفظية. لذلك تحس بالفوز وأنـــت تقرأه لأن العقد القرائي بينك وبين كاتبيه لم يتعرض لخيانة ولا لخداع. بين القارئ والكاتب عقد؛ القارئ يقرأ بشرط الاستفادة والكاتب يعد بالإفادة. ذلك العقد عقد أوفى به الكاتبان أحسن إيفاء وأجمـــلا فـــيه القصد و لم يخلا فيه بما يوجب لهما الثناء من طلاب المعرفة.

أحمد العلوي

أستاذ التعليم العالى

رئيس اتحاد اللسانيين المغاربة

2008/10/27م

الرباط

المقدمة

يفتح الاختبار الإبستمولوجي المجال لفقه الذات، بصياغة جديدة للأسئلة في خصوص النظر اللساني وحدوده وأشكاله ورسومه، فكما تتساءل اللسانيات عن أحوال اللغة وطرائق جريانها، لتصفها وتفسرها وتكشف عن منطق تصريفها...، تتساءل إبستمولوجيا اللسانيات عن هذا الخطاب (الميتالغوي) ذاته، بقصد الكشف عن أصوله ومنطقه واستلزاماته ومناهج تحققاته[1]، لذلك كان من الطبيعي أن تفرز الممارسة اللسانية خطابا ابستمولوجيا موازيا يسائل ويفسر ويكشف ويقوم وينتقد...

غير أن تقويم هذا المسار لا يخلو من صعوبات، فالنماذج المعتمدة لا تنتمي إلى إطار نظري واحد، ولا تستوحي مبادئ وأسسا ميتودولوجية واستدلالية موحدة، كما لا تنتمي إلى حقبة زمنية واحدة... ولذلك لا مناص من اعتماد تقويم أفقي وعمودي يزاوج بين استحضار الاعتبارات التاريخية لنمو الممارسة اللسانية وشروط تلقيها التاريخية، وبين الاعتبارات السنكرونية.

إن هذا المسلك التقويمي يستحضر التراكم النظري الذي عرفته فلسفة العلوم في السنوات الأخيرة، وهذا يسمح باجتراح أدوات تحليلية متعددة تعتمد لغة العلم وأساليب بناء النماذج واستراتيجيات الوصف

---

(1) محمد وهابي، "فقه اللسانيات: أسئلة التأسيس"، ص 9. (نشير إلى أننا سنكتفي في الإحالات بالإشارة إلى اسم المؤلف والعنوان والصفحة وسيجد القارئ توثيقا كاملا في قائمة المصادر والمراجع).

والتفسير وفحص تماسك الجهاز الافتراضي وآليات العبور من الفرضيات والنماذج المبنية إلى وصف المعطيات والوقائع واستصراح الاستراتيجيات والافتراضات المطوية في ثنايا الاستدلال، ورصد التقاطعات المعرفية التي تسمح بوصف عبور المفاهيم وآليات التحليل والاستدلال من علم إلى آخر، علاوة على فهم أشكال تلقي المعرفة اللسانية وحدود استيعاب أسسها ومبادئها في الثقافة العربية المعاصرة.

وسيلاحظ قارئ الكتاب أننا لم نستند إلى مرجعية ابستمولوجية محددة، فأدوات القراءة تمتح من مرجعيات نظرية وفلسفية متعددة المشارب بدءا من نسق ***فوكو*** في (***حفريات المعرفة***)، مرورا بـ "**الفلسفة الوضعية**" و"**فلسفة العلوم**"، وصولا إلى "**الابستمولوجيات المعاصرة**" والنقاش الذي تشهده ابستمولوجيا اللسانيات حول مجموعة من القضايا مثل **تشابك البراديمات وأساليب النمذجة وتقنيات الوصف والتفسير وآليات فحص القوة التفسيرية للنظريات** من قبيل **التقييس الحاسوبي والتنبؤ وتوسيع ميادين الاكتشاف ونقل القوانين والفرضيات من مجال تفسيري إلى آخر...**

وقد سعينا إلى ربط المقاربة التقويمية بمداخل تصنيفية لأشكال الكتابة اللسانية العربية. يستند مبدأ التصنيف إلى مسوغات منهجية ومعرفية؛ مفادها أن تراكم المعارف اللسانية العربية عبر عقود من الزمن لم يتم ولا يتم في مجال واحد؛ فقد شكّل تنويع مجالات الممارسة اللسانية القاعدة لا الاستثناء، وظلت اللسانيات العربية تتحرك في فضاء استدلالي متشعب يجمع بين **التراث اللغوي العربي واتجاهات البحث اللساني الحديث والتناول الابستمولوجي** رغم محدوديته. وقد شكل تفاعل المعارف المستند إلى مرجعيات مختلفة: **تراثية ومعاصرة** مصدر ثراء وعائق بحث في الآن نفسه من بين عوائق ابستمولوجية

وإيديولوجية أخرى، حالت في أحيان كثيرة دون تخصيب النقاش في قضايا مختلفة تحتاج إلى تناول علمي وإبستمولوجي لإقرار أشكال الاتصال والانفصال بين النحو واللسانيات، وبين مفاهيم التراث وآليات النمذجة والتفسير والبناء المفهومي في اللسانيات الحديثة...

نقدم في هذا الكتاب طائفة من المفاهيم الدالة في فهم الممارسة اللسانية، مع الحرص على ربطها بإطار معرفي أعم؛ يتعلق الأمر بطرائق التنظير والاستدلال والتفسير المعمول بها في الخطاب العلمي المعاصر؛ لأن المسألة لا تنحصر في استصراح خطاب لساني غربي معزول عن ارتباطاته المعرفية بقواعد العقل العلمي المعاصر، ولهذا الربط نتائج بالغة الأهمية بالنسبة إلى اللسانيات العربية التي ينبغي أن تستحضر في نقاشاتها مفاصل تفاعل السياقات المعرفية في التفكير اللساني المعاصر، فغياب هذا الاستحضار يمثل مصدر سوء فهم ومغالطات وتأويلات زائفة وقراءات سطحية للسانيات الغربية.

إننا ندرك جيدا أن صياغة ترسيمة مضبوطة لمجالات البحث اللساني العربي يمثل ورشا علميا يستدعي تضافر جهود الدارسين لإرساء مداخل متعددة، وحسبنا أننا عملنا من أجل إرساء **مدخل للقراءة الابستمولوجية**، وفضيلة المداخل المعرفية، كما هو معروف، تكمن في رسم المعالم الكبرى وإثارة الأسئلة الشائكة وإضاءة مسالك العبور نحو الموضوع.

وإذا كان ثمة شيء نسعى إلى تنبيه القارئ إليه فليس سوى الحث على ضرورة **بناء الذاكرة التاريخية للسانيات في الثقافة العربية**، وتقويم مسارها؛ وقد كان هذا، مسعانا بالأساس، عندما عرضنا لبعض التجارب المتعلقة بإبستمولوجيا اللسانيات العربية، دون أن يعني ذلك أننا نتبنى كل طروحاتها.

وفي الختام نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم في إخـــراج هذا العمل، ونخص بالذكر الزميلين العزيزين الدكتور محمد غالــيم والدكـــتور أحمد يوسف، وإلى الزميلين العزيزين الدكتور عبد المجيد الزهير والأستاذ محمد أسيداه كل التقدير على مراجعتهما لمسودة الكتاب.

ولأســـاتذتنا الأجلاء الذين رسموا لنا مسالك العبور ورسخوا في تكويننا هاجس البحث الابستمولوجي واجب الامتنان ووافر العرفان، ونخـــص بالذكر: الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور أحمد المـــتوكل، والدكـــتور مـــصطفى غلفان، والدكتور محمد الأوراغي، والدكتور محمد آيت الفران، والدكتور محمد وهابـــي، والدكتور عبد العزيز العماري، والدكتور حنون مبارك... والترتيب عفوي.

وإلى الدكـــتور مولاي أحمد العلوي، الذي تفضل بمراجعة الفصل المخصص لمشروعه الابستمولوجي والتعليق عليه، وكذلك بالتقديم لهذا الكتاب كلمة شكر وعرفان وتقدير.

والله الموفق

مدخل عام

تحديدات مصطلحية

أولا. الإبستمولوجيا:

مصطلح الإبستمولوجيا *Epistémologie* مصطلح جديد (...) صيغ من كلمتين يونانيتين *Epistémé* ومعناها: علم، و*logos*، ومن معانيها: علم ونقد ونظرة ودراسة... وبذلك تكون الإبستمولوجيا، من حيث الاشتقاق اللغوي، هي "علم العلوم" أو "الدراسة النقدية للعلوم"... وهذا ما يختلف كثيرا عن معناها الاصطلاحي[1].

يحدد *أندري لالاند* *André Lalande* مصطلح إبستمولوجيا بالقول: «تعني هذه الكلمة فلسفة العلوم، ولكن بمعنى أكثر دقة فهي ليست دراسة خاصة لمناهج العلوم؛ لأن هذه الدراسة موضوع للميتودولوجيا وهي جزء من المنطق، كما أنها ليست أيضا تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية (على الطريقة الوضعية)، إنها، بصفة جوهرية، الدراسة النقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية، الدراسة الهادفة إلى بيان أصلها (المنطقي لا النفسي) وقيمتها الموضوعية، وينبغي أن نميز الإبستمولوجيا عن نظرية المعرفة، بالرغم من أنها تمهيد لها، وعمل مساعد لا غنى عنه، من حيث إنها تدرس

---

(1) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، الجزء 1، ص 13.

المعـــرفة بتفصيل، وبكيفية بعدية في تنوع العلوم والموضوعات لا في وحدة الفكر»[1].

ونقـــرأ في (*قامـــوس أكـــسفورد*) التعـــريف الآتي: «تركـــز الابـــستمولوجيا علـــى طبيعة وأصل وحيز المعرفة، وهكذا تفحص العناصـــر المحددة للمعرفة ومصادرها وحدودها... إنها دراسة لطبيعة المعرفة وآليات تبريرها، وعلى وجه التخصيص دراسة لـــ:

- المكونات المحددة للمعرفة؛
- شروطها ومصادرها الجوهرية؛
- حدودها وآليات تبريرها»[2].

ثانيا. طبيعة الممارسة الابستمولوجية:

إن الوقوف على طبيعة الممارسة الابستمولوجية يمكّن من الكشف عـــن أوجـــه التداخل بينها وبين بعض **الحقول المعرفية** المتاخمة لها ومن ذلـــك: "*فلسفة العلوم*"، و"*نظرية المعرفة*" و"*الميتودولوجيا*" و"*تاريخ العلـــوم*"... ففـــي ضوء هذا التداخل بين هذه الفروع المعرفية يمكن الاهـــتداء إلى طبـــيعة الممارســـة الإبستمولوجية عامة وإبستمولوجيا اللسانيات خاصة[3].

---

(1) A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 9° éd, voir Epistémologie

(والترجمة لمحمد وقيدي، ما هي الابستمولوجيا؟، ص 8)

(2) The Oxford Handbook of epistemology, pp. 3-4.

(3) نشير إلى أننا اعتمدنا في صياغة هذه التعريفات المراجع التالية:

محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم.

عبد السلام بن عبد العالي وسالم يفوت: درس الإبستمولوجيا.

محمد وقيدي: ما هي الإبستمولوجيا؟

أ. **الميتودولوجـــيا**: من اليونانية *Méthodos*، ومعناها الطريق إلى... المـــنهاج المؤدي إلى... هي علم المناهج، والمقصود تحديدا مناهج العلـــوم. والمنهاج العلمي هو جملة من العمليات العقلية، والخطوط العملـــية، الـــتي يقوم بها العالم، من بداية بحثه حتى نهايته من أجل الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها؛

ب. **نظـــرية المعرفة**: *Gnoséologie* وتختص بالبحث في إمكانية قيام معرفة ما عن الوجود بمختلف أشكاله ومظاهره. وإذا كانت المعرفة ممكنة، فما هي أدواتها، وما هي حدودها، وما قيمتها؟

ج. **تـــاريخ العلوم**: يستوجب كل بحث عن الأسس التي يقوم عليها الفكر العلمي بحثا في تاريخ العلوم. يقول *بوترو Boutroux*: «إن تـــاريخ العلـــوم، مـــدروس بشكل ملائم، يزيد من حظوظنا في اكتشاف أسس التفكير العلمي واتجاهاته»(1).

د. **فلـــسفة العلـــوم**: لا يمكن تعريف المقصود بـــ "**فلسفة العلوم**" تعـــريفا محددا، ومع ذلك يبقى كل تفكير في العلم، أو في أي جانـــب من جوانبه، في مبادئه أو فروضه أو قوانينه، في نتائجه الفلـــسفية أو قيمـــته المنطقـــية والأخلاقية، هو بشكل أو آخر "**فلسفة للعلم**".

منهج وتقنيات البحث العلمي: مقاربة إبستمولوجية.

J. Kristeva: Les épistémologies de la linguistique.

J. Piaget:

- Logique et connaissance.

- Introduction à l'épistémologie génetique.

R. Blanché, L'épistémologie.

(1) P. Boutroux, L'idéal scientifique des mathématiques.

فما هي علاقة الإبستمولوجيا بهذه التحديدات؟

تتكامل الإبستمولوجيا مع المجالات المعرفية السابقة، على النحو الآتي[1]:

- ترتبط الإبستمولوجيا بالميتودولوجيا من جهة تناولها لمناهج العلوم، ليس من الزاوية الوصفية التحليلية وحسب، بل وبالأخص، من زاوية نقدية وتركيبية أيضا؛
- وترتبط بنظرية المعرفة بمعناها العام من حيث إنها تدرس طرائق اكتساب المعرفة وطبيعتها وحدودها، ولكن ليس من زاوية التأمل الفلسفي المجرد، بل من زاوية فحص المعرفة العلمية والتفكير العلمي فحصا علميا ونقديا قوامه الاستقراء والاستنتاج معا؛
- وهي ترتبط بتاريخ العلوم من حيث إنها تدرس تاريخ العلم، لا لذاته، بل من زاوية كونه مسلسلا لنمو الفاعلية البشرية، الفكرية خاصة، التي هي عبارة عن تحقق إمكانيات الذات في فهم العالم وتغييره، وبالتالي تحقق إمكانيات وعي الذات بنفسها وقدراتها وحدودها.

إنها إذن، "**فلسفة للعلم**"، تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره وتقدمه، وبلون الفلسفات التي تقوم خلال كل مرحلة، أو عقبها مباشرة.

باعتبار ما سبق تكون الإبستمولوجيا، والأبحاث الأخرى المحاقلة لها، بمثابة حد واحد، وكل فصل بينها يبقى فصلا غير واضح كما هو الحال في التقليد الفرنسي (***كونت***، ***وباشلار***، ***وكانغيلم***...)، والأمر نفسه يلاحظ أيضا عند بعض الكتاب الأنكلوساكسونيين[2].

---

(1) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ج1، ص 58 – 59.

(2) J.Kristeva, Les épistémologies de la linguistique, p. 4.

غــير أن هذا التداخل لا يحول دون وجود بعض التعريفات التي تحــاول أن تضع مياسم تحديدية واضحة للإبستمولوجيا؛ كأن تجعلها **تخصيصا للمعايير التي توصل إلى أشكال المعرفة**[1]، أو **فرعا من فروع الفلسفة يهتم بطبيعة وأهداف المعرفة، وبمسلماتها، وأسسها...**[2].

ونجد من يعتبر الإبستمولوجيا **فلسفة بشكل خالص، لأنها تسائل العلــم بواســطة مقولات فلسفية**[3]. وهي أيضا **خطاب عقلاني عن المعرفة** بالمعنى الذي تكون فيه المعرفة تقنية، في مقابل الرأي *L'opinion* أو الاعــتقاد *Croyance*، وهـــي "**نظرية المعرفة**"؛ أي طبيعة المعرفة الإنــسانية وميكانيزمها ومداها[4]. كما نجد من يربط الابستمولوجيا بالمــنطق «**مـــن حيث إنها كالمنطق تدرس شروط المعرفة الصحيحة. ولكنها تختلف عنه من حيث إن المنطق يعنى بصورة المعرفة فقط. في حـــين أنها تهتم بصورة المعرفة ومادتها معا، وبالأخص بالعلاقة القائمة بينهما**»[5].

وعموما يمكن القول إن المتابعة الدقيقة للكتابات التي تروم حصر الممارســة الإبستمولوجية وفهم آليات اشتغالها وحدودها، تكشف عن مـــرونة واضـــحة في حصر هذا المفهوم، ولذلك وجب التمييز في تلك الكتابات بين زاويتين مختلفتين:

أ. **زاويـــة تاريخية:** تكشف عن رؤية نوعية لهذه الممارسة انطلاقا من منظور إبستمولوجي وارتباطه بمدرسة معينة؛

(1) Ibid, p. 4.

(2) Ibid, p. 4.

(3) L. Mayet, Invitation à l'épistémologie, p. 3.

(4) Ibid

(5) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ج1، ص 58.

ب. **زاويـــة معرفية**: تعكس مرونة المفهوم وصعوبة حصره في تعريف جامـــع مانـــع، وهـــي مـــرونة مـــستمدة مـــن طبيعة الممارسة الإبستمولوجية وارتباطها الجدلي بالمعرفة العلمية.

لا نـــروم من التحديدات السابقة وضع تحديد ماهوي، بقدر ما يهمـــنا الجانب العلائقي في التعريفات. وعلى هذا الأساس نشير إلى أن أهم المياسم التحديدية التي يتم التركيز عليها في تعريف الإبستمولوجيا:

- التمييـــز بـــين دراســـة مناهج العلوم، باعتبارها دراسة وصفية، وبين الإبستمولوجيا من حيث إنها دراسة نقدية تدرس أسس العلوم ونتائجه؛
- التمييـــز بـــين الإبستمولوجيا من جهة وبين الميتودولوجيا وفلسفة العلوم، بمعناها العام، من جهة أخرى؛
- الإبـــستمولوجيا دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث فرضياتها، ومبادئها ونتائجها.

ثالثا. ابستمولوجيا اللسانيات:

اســـتنادا إلى التحديدات السابقة تكون **إبستمولوجيا اللسانيات مقاربـــة تهـــتم بصورة المعرفة اللسانية، بغية تقويمها من جهة أسسها ومبادئها المصرح بها أو المسكوت عنها.**

إن تـــأطير عمـــل ما في خانة التحليل الإبستمولوجي يقتضي أن تكـــون مقدمة الانطلاق هي الكشف عن المقدمات الاستلزامية للنظر الإبـــستمولوجي، وهي مقدمات نهتدي بواسطتها إلى استخلاص العبر المعرفية والقيم الإبستمولوجية للسانيات مادامت الإبستمولوجيا تقويما لنوع خاص من المعارف هو المعرفة العلمية(1).

---

(1) عبد السلام بن عبد العالي وسالم يفوت، درس الإبستمولوجيا، ص 8.

فمـــا هـــي المقـــومات التي تخول لمعرفة ما امتلاك حجية النظر الإبستمولوجي في مجال معرفي محدد مثل اللسانيات؟

مبدئـــيا، يمكن أن نعتبر مجموعة من القضايا التي تطرح في التنظير اللـــساني مـــثل: **التجـــريب والصورنة والترييض وروائز التجريب ومستويات التفسير ومصداقية الحجة والدليل ووحدة العلوم وتقاطع الاختـــصاصات العلمية أو تداخلها**، ذات امتدادات ابستمولوجية في الفيزياء وعلم الأحياء والرياضيات...

في إطار التخصيص المفاهيمي لهذه القضايا يمكن أن نجد اختلافات تـــرتبط بخصوصية كل مجال علمي على حدة، غير أن ذلك لا يمنع من وجود قواسم ابستمولوجية عامة، يمكن فرزها في مستوى من مستويات التخصيص.

وســـنعمل فـــيما يلي على تقديم الخطوط العريضة للبرنامج الذي قدمه ***أليكس باربر***(1) *Alex Barber* بخصوص **إبستمولوجيا اللسانيات تحديـــدا**، وهـــو برنامج تتكرر محاوره بصيغ متنوعة ومختلفة في معظم الأبحاث المنجزة في هذا المجال.

يحدد ***باربر*** *Barber* مجالات تدخل الإبستمولوجيا في الدراسات اللسانية في مجالين أساسيين:

أ – مستوى التخصص بالمعنى الضيق *Discipline level*:

في هـــذا الإطـــار من الضروري بناء قرارات نظرية ومنهجية حول كيفية البحث في خصائص اللغة الطبيعية، وآليات وصفها، وصياغة القيود المنهجـــية الـــتي تضبط هندسة الأوصاف اللسانية، وتسويغ هذه القيود، وتحديد مستويات التسويغ، هل يتم في المستوى المعرفي *Cognitive level*

---

(1) A. Barber, Epistemology of language, pp. 1-25.

أو في المستوى الإبستمولوجي *Epistemological level*.

إن البحث الإبستمولوجي مدعو إلى تحديد الأسئلة الدالة في البحث اللساني، لمعرفة ما إذا كان هناك تقدُّم في طرح الإشكالات، وتقدُّم في الإجابة عنها. وهنا ينبغي حصر المجالات الاستكشافية الجديدة التي يفتحها البحث اللساني المعاصر لتطوير مجاله.

ب – مستوى مستعمل اللغة *Language user level*:

إن الإنسان، كائن لغوي بامتياز، يستعمل اللغة للتواصل والتعبير والتحاجج، ويعتبر السؤال عن الكيفية التي استطاع بها الإنسان **أن يطوع جهازه اللغوي ليجعله جهازا مرنا يمتد نحو وظائف متعددة**، سؤالا إبستمولوجيا بالأساس، مثلما أن التساؤل **عن قدرة البشر على صياغة معرفة منظمة عن العالم الواقعي، من خلال وساطة الإدراك**، سؤال ذو مغزى إبستمولوجي.

لا ينفي ***باربر*** *Barber* أن الإجابة عن هذه الأسئلة تقع ضمن مجالات علمية متخصصة، مثل العلوم المعرفية، لكنه يعتبر القضايا المعرفية التي تثار في المقاربات الإبستمولوجية للغة تمتد نحو مجالات أخرى غير لغوية؛ من خلال الانشغال بهذه القضايا، في سياق علمي محدد، مثل اللسانيات، يمكن أن نتعلم أشياء ذات دلالة عن المعرفة الإنسانية وعن اللغة في الآن نفسه.

كما يعتبر ***باربر*** *Barber* مجموعة من القضايا التي أثيرت في مجال استعمال اللغة قد انبثقت من التحولات المعرفية للسانيات التوليدية، بإثارتها لمسائل من قبيل **المعرفة اللغوية الفطرية وفقر المنبه**.

إن التفاعل بين الإبستمولوجيا واللغة في المجال الأول، قد انبثق عن تطوير البحث في قضايا ذات منحى ميتودولوجي، مثل الوضع

الاعتـــباري للوسائل التجريبية في الاستدلال اللساني، وما يتصل بذلك من قيمة إبستمولوجية للصورنات اللسانية، والحدود التفسيرية لأدوات القياس التجريبـــي، والمفاضلة بين الحجج لتقويم كفاية الاستدلالات... وقـــد تم صهر المجال الأول والثاني في أعمال ***تشومسكي*** التي تأسست على مسلمتين:

المسلمة الأولى: ترى أن مستعمل اللغة يملك بنيات معرفية عبارة عن نسق مركب من مجموعة من القواعد والمبادئ؛

المسلمة الثانية: مضمونها أن الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تعمل على استصراح المعرفة اللغوية الضمنية.

ويقدم ***باربر*** *Barber* برادايمين *Paradigms* سعيا في الفصل بين المسلمتين، ويعكس هذا الفصل صراع البرادايمات اللسانية المعاصرة:

الـــبرادايم الأول: يـــرى أن اللـــسانيات علـــم تجريبـــي يدرس خـــصائص البنيات اللغوية بمعزل عن الواقع النفسي، ففي مسار البحث يمكـــن أن نكتشف وقائع لا تمت بصلة للواقع النفسي للمتكلم، وبالمثل يمكـــن فرز وقائع نفسية حول القدرة اللغوية، لا تنتمي بالضرورية إلى المـــستوى اللساني بحصر المعنى، مرتبطة بسرعة المعالجة الذهنية للبنيات اللـــسانية أو ترتيبها. وبالتالي يمكن أن نتصور اللسانيات حقلا معرفيا مستقلا غير تابع لعلم النفس.

ينعت ***باربر*** *Barber* هذا التصور بـــ "**الاختزالي**"؛ لأنه يتعارض مـــع الممارسة العلمية كما تتم في حقول علمية متعددة، فحصر الحجة الواردة بالنسبة إلى التنظير اللساني في المجال اللساني الداخلي، بمعزل عن حقـــول معـــرفية أخـــرى، يعتـــبر تصورا اختزاليا، فمنطلق الحجة في الاســـتدلال اللـــساني يجـــب أن يكون شموليا *holistic*، يمكن بموجبه للاستدلال في مجال محدد أن يستند إلى كشوفات ونتائج حقول معرفية

مجـــاورة، فالتصور الذري للحقول العلمية لم يعد معمولا به في فلسفة العلوم؛ لأن المباحث العلمية أنساق مفتوحة وليست أنظمة مغلقة؛

البردايم الثاني: يزعم أن البحث في اللسانيات لا يمكن أن يكون إلا في إطـــار منحى تقاطعي، فالظاهرة اللغوية ذات امتدادات في علوم مخـــتلفة، وقـــد نجحـــت العلـــوم المعرفية المعاصرة في خلق **بردايمات** *Paradigms* مـــوحدة مكـــنت من توحيد البحث في مسائل كانت تـــدرس، إلى وقت قريب، في مباحث علمية متفرقة، لا توحدها وحدة التصور ولا وحدة الأطر النظرية أو الوسائل التجريبية.

ومـــن القضايا التي توحد الانشغال بها، في إطار المنحى التقاطعي للعلوم المعرفية، **قضية اكتساب اللغة والتطور الأحيائي للملكة اللغوية وعلاقـــة الملكـــة اللغوية ببقية الملكات الذهنية**... وقد ولّد الانشغال بهذه القضايا أسئلة إبستمولوجية مثل: **وحدة العلم** *Unity of science* **ووحدة البردايمات** *Unification of paradigms* **وتقاطع مستويات الاســـتدلال وحـــدود استعمال الاختصاصات المتقاطعة للغة علمية متجانسة** *Unity of language of science*...

1

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية

دأب الباحـــثون في مجال المعارف النظرية على إقامة طرائق لتأويل الخطابـــات العقلانية، وتحديد مياسم منهجية لمقاربتها، غير أننا نرى أن كـــل قـــراءة تنطلق من مسلمات دوغمائية وعقائد مسبقة، ولا تخضع أدواتها الإجـــرائية وجهازها المفاهيمي للنقد وإعادة النظر، تسقط في مثالب وهفوات معرفية. ويبدو للمتأمل في المناهج التي قرئ بها التراث العربـــي (**لغة وفلسفة وكلاما وفقها**...)، أنها لا تخرج عن أطر نظرية نحدد خصوصياتها على النحو الآتي:

أ. **مـــناهج فيلولوجية**: لا تتجاوز حدود فحص النصوص والوقوف علـــى آلـــيات الـــنقد اللغوي والتحقيق المضموني والتنقيب عن النـــصوص الغائبة التي تترك أثرها في الكتابات الحاضرة بين يدي الفيلولوجي، وربط المعارف بالحضارة؛

ب. **تـــاريخ الأفكار**: وقد كان لهذا العلم تأثير في الجامعات الأوروبية ويعـــنى بـــــ: «**المـــبادلات التي تتم بين الميادين المعرفية وهجرة الأفكـــار بين بعضها البعض، وذلك من خلال إبراز كيف تنتشر المعرفة العلمية وتكون مناسبة لولادة مفاهيم فلسفية وتفصح عن نفـــسها أحـــيانا، وعند الاقتضاء في الآثار الأدبية، كيف هاجر**

المـــشاكل والمفاهيم والأفكار المحورية من الحقل الفلسفي الذي تـــشكلت فـــيه إلى خطابـــات علمية أو سياسية، يربط الآثار بالمؤســـسات والعادات وأنواع السلوك الاجتماعية والتقنيات والحاجيات والممارسات الصامتة»[1].

إلا أن هـــذا الفـــرع المعرفي يشدد على ميتافيزيقا الأصل، والأثر والـــتأثير، لذلك نعتقد أن الممارسات النظرية لا توصف بمفاهيم حفرية تـــنقب عن أصل تكونها ونشأتها وهجرتها وتأثيرها في ممارسات خطابية معينة، إنما ينبغي أن نعتد بالمساطر الحجاجية والإبستمولوجية التي تثوي وراء المعـــارف، وبأســـئلة الـــشرط التاريخي، وبالتساؤلات المغيبة في المـــنظورات اللغوية وغير اللغوية، وبالأصول المعرفية القائمة وراء كل نظـــر يزعم لنفسه الكشف عن القوانين الكلية أو الجزئية المنظمة للواقع أو الموصوف؛

ج. **الاســـتدلال البنيوي**: المفترض النظري الذي يتأسس عليه التحليل هـــنا، هو الاهتمام **بالأدوات المنتجة للمعرفة** وليس بمنتجاتها؛ أي حـــصر التحليل في **البنية الداخلية للمعرفة**، فالسائد في الأدبيات الإبستمولوجية، المراهَنَة على حصر المبادئ والقواعد التي نعتمدها في اســـتدلالاتنا، والـــتي تختلف من عصر إلى آخر «**إنه (العقل) منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة**»[2].

---

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 127.

(2) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص 15.

وحاصل الأمر عندنا أن المجال الأصل لتطبيق مبادئ ومفاهيم الإبستمولوجا هـــو تـــاريخ المعرفة العلمية، وحين تنقل إلى مجال العلوم الإنسانية ينبغي الاســـتدلال على قوتها الإجرائية من ذلك مفهوم القطيعة الإبستمولوجية وإن

تأسيسا على هذا الطرح، أمكن لبعض الباحثين التمييز بين أنظمة معـــرفية تشيد رؤيتها للظواهر الموصوفة على مناهج أكسيومية كالقول **ببيانـــية وبرهانية وشرعانية وعرفانية** بعض الأطر المعرفية في الثقافات القديمة، انطلاقا من خصوصية تلك النظم المعرفية[1].

غـــير أن هذه المقاربات تنتهي إلى اختزال علوم متعددة في أطر نظرية ضـــيقة، كـــأن تعتـــبر **البلاغة والنحو وعلم الكلام والأصول**...، علوما تـــشيدها آلـــية معـــرفية موحدة. والحال أن العلوم العربية لا تقوم على هذا الاختـــزال؛ إذ لا ينبغي الاكتفاء بالبحث في **المياسم المعرفية المشتركة بينها فحسب**، بل من المفروض الكشف عما **يميزها في طرائق الاستدلال**، وعلى تشقيق الأقوال في كل علم والوقوف على جزئياته وتدقيق النظر فيها.

إن هذه القراءات، في نظرنا، لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل التـــراث، كما تفتقر إلى المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم.

ولـــتجاوز مثالب القراءات السابقة، لا بد من تأسيس نظر يقوم علـــى اســـتثمار عدة مفاهيمية تنتمي إلى أحياز القول الإبستمولوجي المعاصـــر، بحيث تكون القراءة واعية بحدودها وشروط اشتغالها؛ كما تـــرتبط بموضوع له خصوصياته التي تقتضي التأمل في الجهاز الواصف قبل الانتقال إلى تفكيك الممارسات الخطابية.

كـــان مفـــيدا فـــي تحلـــيل تاريخ العلوم الصلبة، فالأمر في نطاق المعارف الإنـــسانية يطـــرح إشـــكالات متعددة من بينها أن تاريخ العلوم الإنسانية لا يحتوي على قطائع معرفية تامة، بل يتعلق الأمر بطبيعة وخصوصية العلوم الإنسانية وبالعوائق الإبستمولوجية التي تشهدها. (للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وقيدي، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، ص ص 78 - 107).

(1) يمكـــن أن نـــشير هنا على سبيل التمثيل إلى مشروع محمد عابد الجابري، ومشروع طه عبد الرحمن.

وأهم المفاهيم التي سنوظفها في مقاربة المنظورات اللغوية:

أ. مفهوم التقاطع المعرفي والتجاورات العقلانية

نعني بالتقاطع المعرفي أن المعارف النظرية قد تقوم في فترة من الفترات على مساطر معرفية مشتركة، لاشتراكها في مقاربة موضوع موحد - هذا شأن نشأة العلوم الإسلامية في مرحلة التدوين - مما يؤدي إلى فرز مبادئ موحدة في تحليل الظواهر اللغوية وغير اللغوية، وهو أمر لا يمكن أن يفسر إلا بالنظر إلى طبيعة النظام المعرفي المتحكم في الثقافات القديمة، والذي يجعل علومها تتداخل وتتكامل فيما بينها، وأيضا بالنظر إلى خصوصية الشرط التاريخي وأسئلته.

ب. مفهوم الفضاء الاستدلالي والمساطر

أما مفهوم الفضاء الاستدلالي فهو أداة مفهومية لحصر الأصول الاستدلالية؛ ونعني بذلك الآليات العقلانية المتوافرة في عصر ما لتحليل الظواهر: وصفا أو تفسيرا، وإذا صح عندنا: «... **أن النقاش النظري اقتتال من أجل فرض صيغ خطابية ومساطر برهانية**»[1]، تعين مقصد كل مقاربة تقيم نظرا على النظر؛ إذ ينبغي أن تتغيا وصف المساطر الاستدلالية والحجج المقيمة للنظر.

ج. مفهوم النظام المعرفي

يفضي التحليل الإبستمولوجي إلى ضرورة التوقف عند اللحظات الحاسمة في تشكل العلوم والمعارف ما دام العلم لا ينشأ

---

(1) J. Derrida, Y a-t-il une langue philosophique?, Entretien avec Derrida, pp. 30-32.

مكـــتملا دفعة واحدة، وإنما يمضي أشواطا في طريق تحديد موضوعه وتكـــوين مفاهـــيمه وصـــقلها، إضافة إلى المجالات التي يقيم بينها علاقـــات التكامل والتفاعل؛ لأنها وإن استقلت بقطاعات وحقول اختـــصاص محـــددة، تتقاطع أجهزتها المفاهيمية والاصطلاحية بحكم النشأة والأهداف المشتركين[1].

إن ربـــط الفكر بالمجالات المحاقلة له، والمؤثرة فيه أو المتفاعلة معه، لـــيس ضـــرورة منهجية فحسب ولكنه، علاوة على ذلك، سبيل إلى تلمـــس الظواهـــر في بعدها المعرفي، وطريق إلى تحقيق شرط الشمول المتوخى في أية قراءة تتغيا الفاعلية والمردودية...

أما الاستدلال على إجرائية المنظور الإبستمولوجي فيقع عندنا من زاويـــة إعادة النظر في مسألة **تحقيب تاريخ اللسانيات**؛ إذ لم يعد الأمر محصورا في إسار تحقيب زمني خارجي؛ ينـــزع بموجبه أغلب المصنفين – مـــصنفو التـــيارات والمدارس اللسانية – إلى إقصاء النتاج التقليدي من مجـــال التفكير اللساني، على اعتبار أن تاريخ اللسانيات الحق يبتدئ مع القـــرن التاســـع عشر، بما اصطلح على تسميته باللسانيات التاريخية أو اللـــسانيات المقارنـــة، بل منهم من يذهب إلى أن التفكير في خصائص اللغـــات الطبيعية لم يأخذ الطابع العلمي إلا في بداية القرن العشرين مع رواد كـــ: ***سوسير*** *Saussure* ***وبلومفيلد*** *Bloomfield* وغيرهما... وســـادت عـــند مؤرخي اللسانيات المعاصرة فكرة أن النتاج اللساني المعاصـــر يندرج في إطار مدرستين لسانيتين اثنتين: **مدرسة تصنيفية، ومدرســـة يسعى أصحابها إلى مجاوزة الوصف الصرف إلى التفسير.** ويمـــثل هاتين المدرستين في نظر هؤلاء المؤرخين تياران سائدان اثنان:

---

(1) يقـــول كـــريماص في تقديمه لكتاب يلمسليف: اللغة: "لا شيء أجمل من أن نرى أمامنا علما في طور التكوين".

تيار البنيوية وتيار النحو التوليدي التحويلي، هذا التصنيف قائم على فكـــرة أن التـــيار اللـــساني الأول يقتصر في أغلب الأحوال على جمع المعطـــيات اللغـــوية وتصنيفها، في مختلف المستويات (أصوات صرف وتـــركيب)، معتمدا مبدأي التقطيع والمعاقبة، في حين أن التيار اللساني الـــثاني يشكل محاولة لمجاوزة الظواهر إلى تفسيرها؛ أي ردها إلى نظرية عامـــة تتضمن المبادئ المتحكمة في تعلم اللغة[1]. فمثل هذا الكلام لا يـــتجاوز النظـــر في تكون المنظورات اللسانية من زاوية خارجية تأخذ بالمعيار الزمني لا غير.

ولتجاوز هذا الطرح نعتقد أن مقاربة تاريخ اللسانيات يحتاج إلى آليات **المنهج المحوري** الذي وظفه ***جيرالد هولطن*** *G. Holton*؛ أي المـــبادئ المحـــورية الـــتي تتحكم في الاستدلالات اللغوية قديما وحديثا[2].

وإذ تـــبين أفـــق اشتغال المفاهيم السالفة، فلننظر في إمكانات توظـــيفها علـــى الفكـــر اللغوي العربـــي القديم كمجال لاختبار إجرائيتها.

نـــستثمر فكرة **التقاطع المعرفي** كأداة مفهومية نصف ونفسر بها طبـــيعة المجال المعرفي للثقافات القديمة والمعاصرة على حد سواء، ومما يقتضيه هذا الطرح اعتبار التقسيمات والتخصصات في إطار المعارف مسألة عرضية[3]، فالنظرية تنبثق انطلاقا من أصول معرفية متعددة تمتح

---

(1) أحمـــد المـــتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص 10. وانظر أيضا موريس كروس، حول فشل النحو التوليدي، ص ص 96 – 132.

(2) مـــن أجـــل تحلـــيل محـــوري للفكر اللغوي العربي ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 34.

(3) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, PP. 67-90.

مـــنها مفاهـــيمها ومناهجها ومواقفها الفلسفية، بعض هذه الأصول مـــصرح بـــه وبعضها مضمر مسكوت عنه[1]. ونعتبر - تبعا ***لأحمد العلوي*** - أن البحث في **المساطر العقلانية للنحو العربـــي** تؤخذ من تجاورات اللغويات العربية لممارسات معرفية أخرى؛ حيث تقيم العلوم علاقات تحكمية (رئاسية) فيما بينها بعضها يحدد الذي تحته والبعض الآخـــر يـــتحدد بالذي فوقه، فالبرنامج النحوي يعد تنفيذا لإحدى الـــبرامج المـــسطرة معالمهـــا في تلـــك الخطابـــات (أصولا أو فقها أو كلامـــا...)، يقول *أحمد العلوي*: «**إن برنامج الدراسات النظرية (=التـــصويرية) المـــتعلقة باللغة قام في علم الكلام منعزلا في ظاهر الأمـــر عـــن التنفيذ التصويري القائم في البلاغة والنحو والأصول وسنبين من بعد أن النحو تنفيذ لبرنامج الدراسات الكلامي، أو لما يجب أن يسمى "بعلم اللغة العام" توحيدا لأسماء ذات معنى واحد، وأن الـــبلاغة شهدت تنفيذين أحدهما معتزلي والآخر أشعري، وأن الأشـــعرية تختلف في جهة إنجاز البرنامج عن التوليدية الأفلوطينية بتحريم تصوير الباطن النفسي...**»[2].

فلمـــا كانت المذاهب مختلفة في طرائق ربط العلاقة بين المتكلم والكـــلام كـــان كـــل نحو من الأنحاء الممكنة ينشأ لتنفيذ المساطر التكلمـــية في المذهب العام وتحقيقها؛ فالبرنامج المعتزلي يراهن على تماثـــل بين المساطر التخابرية البشرية والإلهية، فمادام الكلام حادثا وليس قديما جاز للغويات أن تعتد بالظاهر ليربط بمقامات إنجازه، أما

---

(1) فالنظرية التوليدية قائمة على أصول متعددة المشارب: أصول فلسفية: فلسفة ديكارت، وليبنز، وسبينوزا، ونحو بول رويال، وبعض الفلسفات الأفلوطينية المعاصرة. يمكن الاستئناس بمقال بنكيران أحمد الطيب، الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية، ص ص 45 - 56.

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 156.

البرنامج الأشعري فقد سلك مسلكا مغايرا؛ إذ اعتد بالكلام النفسي القديم، لكن تغاضى عن تصوير ماهية هذا الكلام[1].

ومن أمثلة تقاطع اللغويات العربية القديمة وعلوم الحديث، ما فعله **الأزهري** في كتابه (***تهذيب اللغة***)؛ إذ لما وجد تطابقا بين اللغة والسنة النبوية نقل جزءا من برنامج المحدِّثين إلى اللغة، ويتجلى ذلك من عدة جهات:

- الواحد من اللغويين لا يحيط علما بجميع ألفاظ اللغة، كما أن الواحد من المحدِّثين لا يحيط علمه بجميع السنة؛
- مجموع ألفاظ اللغة يعرفها مجموع مستعمليها، بحيث لا يذهب

---

(1) نفسه، ص ص 156 – 159. وقد استدل العلوي بقول القاضي عبد الجبار: «الكلام في القرآن وسائر كلام الله عز وجل، اختلف الناس في ذلك، والذي يذهب إليه شيوخنا أن كلام الله عز وجل من جنس كلام المعقول في الشاهد... والذي نختاره في حد الكلام أنه ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة» المغني، الجزء 7.

وهذا النظام كان محط نظر النحاة العرب، حيث قامت تصاويرهم له في أحياز إعرابية مختلفة، وما دام الأشاعرة لم يقولوا بتصوير الباطن، ولأن القول بقدم كلام الله كان لأسباب حجاجية وبرهانية فحسب، لم يقم نحو من جنس الأنحاء التوليدية المعاصرة التي تجيز تصوير الباطن والتجسس على آليات التبيين المتكلمي. وإذا جاز كل هذا وجب البحث عن مقدمات النحو العربي في علوم عربية تقاطع معها برنامج النحاة. ومن ذلك ما يصوره العلوي بألفاظ أخرى نقتطع منها هذا الكلام: "فإذا شئنا أن نتأمل في الفرق بين الأشاعرة والمعتزلة والتوليديين والبنيويين المعاصرين تبين لنا أن المعتزلة والبنيويين لا يرون كلاما إلا في محل، فتكون الدراسات القائمة على العزيمة البنيوية والمعتزلية... بحثا في علاقة الكلام بالمحل. وكذلك كان حال النحو العربي وحال الدراسات البنيوية المعاصرة، فإن النحو بحث في تفرع المحلات النحوية بأثر الكلام: إذ الكلام توزيع للمحل. وأما البنيويون فقد أطالوا الحديث عن النص والعلاقات، ولا تذكر العلاقات إلا بذكر المحل" (الطبيعة والتمثال، ص 159).

شـــيء مـــن ألفاظ اللغة على عامة أهلها، كذلك السنة لا يذهب شيء منها على أهلها؛

- المتكلمون بالنسبة إلى مقدار ما يعرفونه من اللغة، متفاوتون، كما أن المحـــدثين يـــتفاوتون من حيث مقدار الحديث الذي يعرفه كل واحد منهم؛
- المتكلمون من جهة ما يعرفونه من اللغة طبقات، ومن جهة التثبت والضبط درجات كذلك أهل الحديث[1].

وكمـــا طـــبق اللغويـــون "**السماع**" ونقلوه من ميدان الحديث والأصـــول، نقلـــوا مفهوم "**القياس**"، وفرعوا عليه أصولهم، واختلفت ألفـــاظهم في تحديـــد كل ركن وتخصيصه بالنظر إلى مجال تطبيقه؛ أي اللغـــة، فقد استعمل الأصل عند النحاة مرادفا للقانون، وهذا ظاهر من كلام *الرضي* في (**أصول التصريف**)[2].

إن الاختلاف في الاصطلاحات مرده إلى اختلاف مجال التفسير؛ فلمـــا كان الاحتجاج في القرآن غيره في اللغة، كانت تحديداتهم متباينة لتـــباين وجهات نظر النحاة تجاه موضوع الدرس اللغوي. والجامع بين مسطرة تطبيق الأصل في الفقه واللغة، اعتبار المعرفة بحكم جزئي وبعلة حكمه أصلا للقياس يمكن أن يتعدى حكمه إلى كل ما ثبتت فيه العلة الموجبة لحكم الأصل.

---

(1) محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر اللغوي القديم، ص 184.

(2) يقـول بـصدد التصريف: «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بإعراب. أقول قوله بأصول يعني القوانين الكلية المنطبقة علـــى الجزئيات. مثلا كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها» الرضي، شرح الشافية، ج1، ص 1.

والظاهر تشابه استنباط "**العلة**" عند الأصوليين واللغويين، فطرائق استنباطها واحدة من جهة الأصل المسطري؛ فإذا كانت "**العلة**" عند الأصوليين، تستخلص من النص، أو عن طريق الاستنباط، فإنها عند النحاة مستنبطة كلها.

وحاصل الأمر جواز النظر في تآلف مساطر النحاة والأصوليين في الاحتجاج اللغوي، فإرجاع علل اللسان إلى عدد قليل من المبادئ المقومة له يتولد عنه ائتلاف بين العلة اللغوية والعلة الشرعية، من جهة مناسبة العلتين لعدد محدود من المبادئ والكليات، فالعلة الشرعية ترجع بطريق الاستنباط إلى كليات ثلاث لا تعلل بما فوقها، وإنما يقتضيها الذي تحتها، وهي: **الضروريات والحاديات والتحسينات**، وكذلك الأمر في اللسان الذي لا تخرج علله عن المبادئ الإجبارية والاختيارية لوضع اللسان عند النحاة العرب، وهي:

- **مبدأ الإفادة والتبيين؛**
- **مبدأ أصل الإعراب والاشتقاق؛**
- **مبدأ الثقل والخفة**[1].

تعلل هذه المبادئ الصور والأبنية القولية، بخلاف المعلل في الفقه وهو الحكم الشرعي، وكل وصف يسند إلى البنيات مفسر بعلل نحوية، من ذلك قول ***ابن جني*** في القلب: «***ومنها أنهم قلبوا الواو ياء قلبا صريحا لا عن علة أكثر من الاستخفاف***»[2]، ومادامت العلة تستنبط

---

(1) يقدم ابن جني (الخصائص) والسيوطي (المزهر وهمع الهوامع) شرحا مسهبا لما يمكن أن تكون عليه المبادئ التي اختارها الواضع لصنع اللسان المسمى عربيا. وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص ص 133 – 152.

(2) ابن جني، الخصائص، ج3، ص 161.

منها أصبحت أصلا للقياس، ولذلك أمكن فهم تعريفهم للنحو: «***النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها***»[1].

فمثل هذه التعريفات لا يمكن حصر مجالاتها الإحالية إلا باستخراج المقدمات الثاوية خلف النظر النحوي العربي، وبمعرفة عميقة بأنماط التجاورات العقلانية بين العلوم الإسلامية، وبمعرفة النموذج الطبيعي الذي كان اللغويون العرب يقيسون عليه اللغة، ومن أجل كل ذلك كانت القراءة الإبستمولوجية للنحو العربي إمكانية تأويلية من بين إمكانيات متعددة لقراءة الفكر اللغوي العربي التليد، لعدة اعتبارات نعدها قراءة منتجة لتأويل سليمة ومعقولة تهتم بالمنطق الداخلي للنحو:

- لأنها تقطع مع الكتابات النحوية العربية المعاصرة التي تلخص الأطروحات القديمة وتقدمها في إطار يتسم بالتكرار، وتعيد صياغة الأفكار انطلاقا من الإيمان بوجود فوضى في الفكر العربي القديم؛
- ولإقحامها تغييرات هدامة على الفكر العربي القديم؛
- ولمحاولتها فهم المذاكرات النحوية العربية انطلاقا من تصريحات أصول النحو، بينما الفهم السليم لتلك المذاكرات يجب أن ينطلق من طرائق تأسيس النحاة العرب وبنائهم للقضايا والمسائل النحوية، وطرائق تنظيمها في الفصول والأبواب، ومن تعريفهم للنحو وشكل تنظيمه؛

---

(1) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 17.
للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.

- ولأن كل سلوك تأويلي ينطلق من وجهة نظر تزعم لنفسها احتواء الموضـــوع وصفا أو تفسيرا، وحصر مساطره الحجاجية، مثل هذا الـــسلوك قـــد يخطـــئ فهم التناحرات المعرفية القديمة إذا حصر موضـــوعه في المادة اللغوية، والأمر في نظرنا يقتضي دراسة طرائق المعرفة في علاقة مع النحو القديم.

أولا. فـــيما يتعلق بالنقطة الأولى نعتقد أن الأعمال التي أنجزت حول الـــنحو العربـــــي تتقاســـم عدة مياسم تأويلية تفتقر إلى أدوات ومناهج إبـــستمولوجية لقـــراءة الفكر العربـــي في كلياته، حيث تلجأ إلى المنهج الخارجـــي؛ فبدل استخراج شكل النحو، تقيم مقاربتها على أساس أصول المفاهيم الإبستمولوجية التي درس بها هذا النحو **كالقياس والسماع والعلة**... وهذه مفاهيم تعد قواعد توجيهية سابقة على كل توجه معرفي نوعي.

لقـــد كـــان الفكـــر العربـــــي على اختلاف توجهاته يستثمر تلـــك المفاهـــيم في تحلـــيلاته بدرجات مختلفة، وهكذا نسمي المنهج الخارجـــي في معالجـــة القضايا النحوية العربية بمستوى **القول النحوي** *Le dire grammaticale*[1]، فالخـــروج عن هذا المستوى يشكل الخطوة الأولى لفهـــم أســـس اللغويات العربية، وهو مجال للاقتراب من **شكل القـــول النحوي** مادام كل إنتاج لقواعد النحو لا يمكن أن يتم إلا في إطار يحدد العلائق بين القواعد؛

ثانـــيا. إن مستوى **الفعل النحوي** *le faire grammaticale* هو تحـــويل الموضـــوع وتنظيمه بواسطة مفاهيم واصفة تحدد مستويات التحليل الممكنة، والعلاقة بينها (المستويات)؛

---

(1) يرجع بهذا الخصوص إلى إسهامات أحمد العلوي في قراءاته الإبستمولوجية للـــنحو العربـــي، وخـــصوصا كتابـــيه: الطبيعة والتمثال، والتأويل القرآني والاحتجاج اللغوي (بالفرنسية).

ثالـــثا: إن الأساس التنظيمي (الشكلي) مقدمة ضرورية للإمساك بعقلانية النحو؛

رابعـــا: يمكن اختزال الجهاز المفاهيمي للنحو العربـــي في مفاهيم محـــورية، بالمعنى الذي يعطيه ***هولطن*** *Holton* للمحوريات: **كالقياس والعامل والمجالات العاملية...**

تنتمـــي هذه المفاهيم إلى مستويات من التحليل مختلفة، بالنظر إلى هندسة المذاكرات اللغوية القديمة، فمفهوم "**العامل**" ينكشف من خلاله لحظـــة اللغـــوي وهو يعقلن الظواهر اللغوية، فهو يشكل **تقنية لسانية صـــرف** يجـــب مقارعتها ومقارنتها باللغة الموصوفة والنحو المنظم لها، وهـــذا المفهـــوم يعالق مفهوم "**القياس**" من جهة وظائفهما المشتركة؛ فـــ "**القياس**" يحدد العلاقات الموجودة بين العناصر اللغوية، وبدونه لا يمكن للجهاز الواصف أن ينظم المواد اللغوية في أصول وفروع، حيث **تـــنقدح الإبـــستيمة المـــنظمة للعلوم العربية، وهي منظومة الأصل والفـــرع الـــتي تعـــد أساس الفكر العربـــي الإسلامي**[1]، وبدون "**العاملـــية**" يستعـــصي الإمساك بالمبادئ الإبستمولوجية المستبطنة في تحاليل النحاة العرب: «**ذلك أن النحاة يقررون أن العاملية سبق سابق عـــن اللغـــة يـــنظمها ويفسرها، وأنه قائم فيها حين تتحقق في جمل وعـــبارات. إن العاملـــية عندهم هي قانون وجود اللغة، وكما أن الأنطولوجـــيا مبحث في الوجود من حيث هو وجود، فإن العاملية مبحث في الوجود اللغوي من حيث هو كذلك، إن العاملية مبحث في القـــول مـــن حيث هو قول، أي أنها تنصرف إلى ذكر المقولات العامة التي سبيلها أن تنطلق إلى أي واقع لغوي، وتكون فيه**»[2].

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 261.
(2) نفسه، ص 241.

تقود الطروحات، المرسومة معالمها أعلاه، إلى تصور واحد، وهو أن بناء نظرية نحوية هو محاولة للإجابة عن أسئلة محددة، مما يفسر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللغوي الإنساني على مر العصور؛ فباختلاف الأسئلة الموجهة للنظر تختلف الأنحاء والنظريات؛ فالأطر النظرية ومكوناتها (الأجهزة المفاهيمية وطرائق الاستدلال) تختار بتوجيه من عقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها، فالنحو العربي كان في نشأته استجابة لسؤال حكم تفكير الأقدمين، **وهو مسألة التغير**، فالناظر في هندسة الأقوال والمذاكرات النحوية يجدها منظمة في شكل هرمي، تقوم على الفصل بين الأصل والفرع، ودرجات ترتيبهما الممكنة، ومن ثمة أسئلة الترتيب بين علامات الإعراب أيهما أسبق، وترتيب العوامل (العامل القوي والعامل الضعيف)، والترتيب الاشتقاقي بين المقولات...

ومن جهة المقدمات التحليلية تتضارب أساليب المنظورات اللغوية، لأن الصور القولية تتجلى للناظر في هيئات مختلفة؛ فهي من جهة النظر العاملي: أشكال لغوية عاملة ومعمولة، وأيضا بحث في الإعرابات العاملية الممكنة[1] (هل النحو العربي نحو موضعي، أم أنه نحو قائم على فكرة المجالات العاملية (***سيبويه***)؟ أم على اعتبارات إعرابية سطحية(***ابن السراج***)؟. ومن جهة النظر البلاغي، ربط للأشكال العبارية بمقامات إنجازها ونيات متكلميها.

---

(1) يمكن الرجوع إلى محاولة قيمة لأحمد العلوي، يحاول من خلالها استنباط الطرائق العاملية الممكنة عند النحاة العرب القدامى، حيث يتبدى أن العاملية، كافتراض يأخذ به النحوي العربي لعقلنة الصور القولية، ليست موحدة، مما يوجب الحديث عن إعرابات عاملية متعددة لدى النحاة، تمر في شبكات إعرابية اختلف النحويون في أمر حصرها وتحديدها. ينظر: أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص ص 39 – 48.

عــندما ينكشف للعالم، بمقدمات اللغويات العربية، تباين الممارستين المعرفيتين: **النحو والبلاغة**، يبطل زعم التشابه، فالنحو والبلاغة يتنازعهما أصــل مــشترك؛ فهما يدرسان الواقع اللغوي، لكنهما يفترقان من جهة **المــساطر المعــرفية المــستلزمة للتحلــيل؛ إذ يقيم النحويون مقدماتهم الاســتلزامية على الكَلِم، بينما يقيمها البلاغيون على الكلام**، وإذا تبين هــذا الأمــر أمكن أن نفهم اختلاف المصطلحات الموظفة، ولِمَ لم يستمر ***ســيبويه*** مصطلح الإسناد في كتابه، بينما اقترض البلاغيون هذا المصطلح ودفعوا به إلى أقصى ما يمكن أن يؤدي إليه المنظور البلاغي.

إن البلاغــي ينظــر في الإســناد الذي هو مجال عمل المتكلم، والذي عوض عند النحاة بالعلاقة العاملية الوضعية... ففي المنظومة النحوية تكون العناصر كَلِمية، أما علم البلاغة فالعناصر فيه كلامية، وهي كل العناصر الراجعة إلى الإنشاء والخبر، اللذين يعدان مقولتين أساســيتين قائمــتين في المعاني في مكان مركزي مشابه لمقام الاسم والحــرف والفعــل في الــنحو... ويجب أن ينطلق من التمييز بين مفهــومين إجــرائيين قائمين في الفكر اللغوي العربــي: لغة المتكلم ولغــة الواضــع[1]. وحيث ينظر إلى العبارة من جهة علاقاتها بأنماط الوجــود ومقــولاته؛ أي ربط العبارة بالعالم، كان النحو قائما على مماثلات وجودية من نمط نحو ***ابن الطراوة***، مما يبين أن اللغويات العربية كانــت إنجــازا فعالا لبرامج نحوية متباينة حاولت الإجابة عن **مسألة الــتغير**، وأيــضا من أجل البرهنة على قضايا كانت تهم العرب وعلى رأســها **امتياز رسالة الشعب العربي**؛ لأن اللغة الموصوفة فيه تخرج في حلة من العقلانية والصواب المكلفين[2].

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص ص 232 – 237.

(2) أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص 38.

ومن ثمة نعتقد أن التأويل المعقول للغويات العربية القديمة، ينشأ حين نتجه بالتحليل إلى الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التآليف القديمة، بحيث يمكن الكشف عن دلالة المسمى "**علم العربية**" انطلاقا من الامتياز المعطى للغة العربية لامتلاكها خصائص عقلانية جعلت منها لغة الإعجاز القرآني، وسيكون دور النحو العربي، كتشكيلة خطابية، تمثيلها وتنظيمها في لغة واصفة، فالغاية إذن، إقامة مفاهيم تصلح لتعليل الظواهر، ومساطر استدلالية عامة صالحة للتحليل، كالقياس والاستدلال، فهي من المساطر التي لا ينفرد بها علم في تأسيسه للظواهر وصفا أو تفسيرا، وإنما مفاهيم صالحة للاستدلال في كل الأطر المعرفية الممكنة.

إن كل الممارسات التحليلية للغة العربية، كانت تخلفها مقدمة العربية - العلم، فكان النحاة في عملهم المعقلن للمواد اللغوية يضعون افتراضات لتعليل حكمة الواضع.

ولما كانت الأشكال القولية غير منظمة قبل تدخل الواصف، وجب على اللغوي أن ينظر في أمر تنظيمها وهندسة أشكالها في أبنية وأجهزة مفاهيمية تحتوي الظواهر وصفا وتفسيرا. لذا كانت إعرابات النحاة للصور القولية عبارة عن أنساق نظرية من بين أنساق أخرى ممكنة، وحيث ينقل الواقع اللغوي إلى نسق النحاة فإنه يغدو دالا فتنكشف انتظاماته. وهكذا أمكن للنحو العربي أن يباشر تعليل حكمة المشرع والواضع، إذ يمكن اختزال عمله في مفهومين مركزيين هما: **المشابهة والاختلاف**.

فلا يمكن فهم طرائق تنظيم النحاة العرب لأبوابهم وفصولهم دون التمعن في إمكانيات استثمار مفهومي **المشابهة والاختلاف** على المستوى المقولي والمستوى الوظيفي، ولما كانت المشابهة تستلزم **علاقة**

تراتبية بين المقولات، وعلاقة تراتبية بين العوامل الأخرى وبين **الوظائف الإعرابية**، كان الاسم على رأس المقولات النحوية في كتاب ***سيبويه***.

وفيما يتعلق بـــ **الوظائف الإعرابية**، فإن إسناد الأوَّلية للفاعلية أو للابتداء، من بين الأمور المشتركة بين جل النحاة العرب القدامى؛ فإذا أسـندت للابــتداء كان النحو قائما على أساس هذه الوظيفة، فيكون تنظيم أبواب النحو وفصوله على أساس هذا التحديد التنظيمي، لذلك اخــتلف نحـــو ***سيبويه*** عن نحو ***الزمخشري***، فالأول يؤسس على **أولية الابــتداء**، والثاني على **أولية الفاعلية**، وهذا يعني أن الطرق الإعرابية **تقـــيم نظرها في النحو الأول على الجملة الاسمية، وتقيمه في النحو الثاني على الجملة الفعلية**. يقول ***أحمد العلوي*** في حديثه عن مكونات الــنحو العربـــــي: «**تعتـــبر هـــذه المكونات في الآن نفسه متمايزة وضرورية فإذا كان المكون العاملي... لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة المكـــون المقـــولي والمكون المعجمي، وهذا بدوره يتحدد عبر المكون المقـــولي، فإن هذا يبين أهمية المكون السابق (المقولي)، بحيث يظهر في مركـــز التحلـــيل الـــنحوي، فهـــو نموذج للتنظيم أكثر ظهورا من المكونات الأخرى**»[1].

تظهـــر إذن، أهمـــية المقاربـــة الإبستمولوجية للنحو العربـــي، وخـــصوصا المقاربة التي تهتم بشكل تنظيم النحو، فهي تفسر لِمَ كان **المكون المقولي في جل التآليف النحوية العربية ضروريا لبناء التحاليل الإعرابية**؛ بحيث لا يمكن للمكون العاملي أن يشتغل إلا بموجب تنظيم للمقـــولات الـــنحوية الممكنة وتقسيمها من زاوية إمكاناتها في إسناد الإعراب وتلقيه؛ أي تقسيمها إلى **عوامل وقوابل**.

---

(1) A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, p. 100.

ومـــن جهة ثانية فإن مبدأ المشابهة يؤسس نظره انطلاقا من مماثلة بين الجسم الطبيعي أو الفيزيائي والجسم اللغوي[1].

فالمقـــولة السابقة أقل ثقلا من اللاحقة، ولذلك **كان الاسم قبل الفعـــل والفعـــل قبل الحرف؛ فالاسم أخف من الفعل؛ لأن الفعل يحـــتوي الحدث والزمان، ولذلك لا يقبل الحركات الإعرابية، ولأن الاســـم أخف من الفعل أمكنه تلقي الحركات الإعرابية، فكان أشد تمكنا.** والدليل الآخر على خفته هو **تعيينه لمدلول واحد.**

للاعتبارات السابقة يشدد ***أحمد العلوي*** على أهمية تنظيم المقولات في كشف الأصول التنظيمية للنحو العربـــي يقول: «**فتنظيم المقولات (في إطـــار التـــصور الطبيعـــي لدى النحاة القدامى) كان مهمتهم الأساســـية التي تختزل عملهم النحوي. فهي تشكل أساس الخطاب الـــنحوي ومـــنطقه الذي يشرع شكله ويحدد دلالاته. كل القواعد الـــنحوية والمجهـــودات التفسيرية للنحاة كانت ستفقد... قيمتها في غـــياب ربـــط الخطاب النحوي بتصور للعوامل اللسانية باعتبارها مسلمات ضرورية وقبلية تثوي وراء كل تحليل** [نحوي قديم]»[2].

---

(1) وتتولد عن قراءة كتابي العلوي الأسئلة التالية:

+ ما هي الأصول الفيزيائية التي تأسس عليها النحو العربي القديم؟

+ ما هي أنماط التشابهات بين مفهوم الفساد في أنطولوجية أرسطو ومفهوم العلة؟

+ هـــل يشكل النحو الطبيعي الأرسطي جزءا ضيقا في الاستدلالات النحوية القديمة؟

ينظر بهذا الشأن أحمد العلوي:

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, P. 103.

وكتاب: الطبيعة والتمثال، ص ص 191 – 193.

(2) A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique P. 103.

قبل معرفة الحد الأول الذي يسبق في الترتيب، يلجأ النحوي إلى تحليـــل المعطيات من خلال ملاحظة علاقات نحوية تصور فيما بعد في مفاهيم تراتبية، فالنحو إذن، في معناه العربـــي، **هو محاولة للبرهنة على فرضـــية مـــؤداها أن اللغة تنتج أشكالا لسانية أكثر خفة وتنفر من الاســـتثقال**(1). ومـــن ثمة نفهم قول *أحمد العلوي*: «**النحو العربـــي القديم طائفة من الإعرابات التي وضعت من أجل البرهنة على قضايا كانت تهم العلم القديم وهي قضية التغير**»(2).

فالمـــنظور اللغـــوي إسهام في بناء نسق يجعل التغير المجال الأول للـــبحث والموضـــوع الوحيد للنحو، ويبدو أن تحديد النحو بأنه **علم الإعراب أو علم الصرف** لا يدل إلا على صحة هذا التأويل، إنه علم التغير والفساد - بالمعنى الأنطولوجي والفلسفي للكلمة - الذي يلحق العـــبارة اللغوية، وبما أن التغيرات التي تلحق العبارة لا يمكن حصرها، كانـــت أبـــواب النحو العربـــي محاولة لحصرها والإمساك بقوانينها، ووضـــعها في تـــسميات مـــنظمة من أجل ذلك، ومن أجل اعتبارات أخـــرى، كانـــت اللغويات العربية **لغويات فصلية**؛ تقوم على منطق الأبواب والفصول.

حين نتجه بالتحليل شطر مستويات التحليل في اللغويات القديمة ينكشف فساد بعض التأويلات، فمستوى **التحليل الإبستمولوجي** لا تنقدح مبادئه في كتب أصول النحو القديمة، وإنما في كتابات النحويين أنفسهم، وفي استدلالاتهم، ويضم مجال إبستمولوجيا النحو قواعد كلية

---

(1) وهـــي مفاهـــيم صـــالحة لتعليل القواعد النحوية والصرفية ولتفسير المستعمل والمهمل في المعجم العربي. ينظر كتاب الخصائص لابن جني. وكتاب محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص ص 131 - 162.

(2) أحمد العلوي، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، ص 38.

ومقـــولات عامـــة تنظم القواعد النحوية الخاصة وتهتم بوصف العلل الموجـــبة في اللسان العربـــي والتي كانت تخلف وضع اللغة العربية عند المـــشرع. وتـــشبه العلـــل أو القواعد الكلية المبرهنات في الرياضيات والمـــنطق، إذ يمكن حصر علل النحاة في أصول محدودة لا يختلف فيها الـــنحاة القدامى، وكل الاستدلالات والمناظرات النحوية لا تخرج عن هـــذا البناء الأكسيومي، ومن ذلك "**القياس**" الذي أورده ***السيوطي*** في اقتـــراحه: «**لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صـــفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكـــذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول على أن الرفع قـــبل الجـــزم، لأن الرفع في الأصل صفة الأسماء، والجزم من صفة الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم في الأفعال**»[1].

إن الأصـــول السابقة تشكل قاعدة الاستدلالات النحوية، وتفسر لم كـــان المشروع النحوي العربـــي ترتيبا لشبكات إعرابية خاصة في فـــصول وأبـــواب لا يمكن أن تكون قد نظمت دون مقدمات معرفية افتراضـــية للواقع اللغوي، فإذا كانت القواعد النحوية الخاصة قد بنت الـــنحو على أساس أولوية الفاعلية على المفعولية، فإن محاولات التعليل كانت في إطار القواعد الكلية لاحتواء هذه التحديدات في أصول عامة ومبادئ إجبارية يقوم عليها كل لسان، **كمبدإ الخفة وأصل الإعراب والاشتقاق.**

فلمـــا كان النحوي **يقيم علاقات عاملية لتفسير إعراب الرفع** والنـــصب اللاحقين بـــ **الوظيفتين النحويتين الفاعل والمفعول،** أمكن

(1) السيوطي، الاقتراح، ص 74.

للقاعدة الكلية المؤسسة لأصل الإعراب في اللغات المعربة أن **تعلل عاملية النحاة**؛ إذ الغاية من الرفع والنصب تحرير المركبات؛ بحيث تنتظم في كل الرتب الممكنة لتحقيق مقصد تخابري معين - من ذلك تأويلهم المقامي لرتبة **مفعول فعل فاعل** ورتبة: **فاعل مفعول فعل**... - وما يروم المتكلم تبليغه من الأغراض، فتباين العناصر القولية المتراكبة لتباين المقامات، وهذا مؤدى كلام ***الزجاجي*** ***والسكاكي*** ***والمبرد*** ***والاسترابادي*** وغيرهم ممن تفطنوا **لوظيفة الإعراب في اللغة العربية**:

«... لما اعتبرت العوامل عللا مؤثرة موجودة كتأثير العلل الطبيعية، فأدى إلى إيجاد ترتيب قبلي بين الفعل العامل والفاعل المعمول، إذ كما يقال رتبة العامل قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه وإن كان القياس في الفعل، من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله. لكن الواضع من اختياره لأصل وسيط لا يكون قاصدا أن يحفظ ترتيب العناصر الترتيب الوجودي لمدلولاتها، وإلا وجب بالضرورة أن يكون الفاعل قبل الفعل ولا أن يحفظ للفعل رتبة معينة باعتباره سببا أو شرطا فيما يطرأ على معمولاته من المعاني النحوية، وإلا وجب أن يكون للفعل رتبة واحدة في كل اللغات. وإنما يختار الأصل الوسيط لغير هذا مما سبق ذكره»[1].

لقد نظم النحو العربي استدلالاته في إطار مستويات إبستمولوجية مختلفة، لا ندعي إمكانية تفكيكها ومقاربتها كلها، ومما يمكن أن يستلزمه التحليل أعلاه إعادة النظر في المصادر والأصول الحفرية والمعرفية لنشأة النحو العربي، ضمن إطار يشمل البحث عن

---

(1) محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 317.

مصادر فكرية ومساطر برهانية تقاطعت معها اللغويات العربية القديمة[1].

فالمعارف العلمية لدى النبطيين مثلا، تستنبط بواسطة "القياس" أو "التجـــربة"، وإذا كـــان القياس مؤلفا من طرفين (مقيس ومقاس عليه) الحــــد الأول عـــند النبطيين في تحسسهم على نظام العالم يشكله مبدأ عقـــلاني. والقياس وسيلة لبلوغ معرفة جديدة أو تطبيق للأصول، ومن ثمـــة نـــستطيع أن نماثـــل القياس النبطي بالنموذج الهرمي – التنظيمي المـــستعمل في النحو العربـــي، ويمكن حصر أوجه التشابه أو التقاطع المعرفي بين النحو العربـــي والفلاحة النبطية في[2]:

- **القدرة على استعمال القياس**: يفترض النحوي العربـــي والنحوي النبطي أن القارئ قادر على إجرائه، من ذلك ما يأتي في كتبهم من أمـــثال العـــبارة الآتية: "***وإذ تبين لك الأمر وحصوله على ذلك*** ٦١ ***الـــوجه لعلة موجبة له، فعده إلى مثله***". وقول صاحب الفلاحة النبطية: «***بينما القياس يبقى وسيلة كافية وفعالة لمن يعرف كيف يجـــربه، الحدس الجيد والفطنة مطلوبة لإنتاج قياس جيد يسمح باستخراج معارف مجهولة من أخرى حاصلة ومتوفرة***»[3].

---

(1) ينظر: أحمد العلوي في محاولته الرامية التقريب بين النحو العربي والفلاحة النبطـــية من جهة قيامهما معا على مساطر معرفية مشتركة كالقياس والعلة، يمكن البحث عنها في الثقافة النبطية la culture Nabateenne: "هذه المقارنة تـــستهدف تحديد الاتجاهات التي يمكن أن نتعرف انطلاقا منها على أصول ومصادر الفكر العربي بشكل عام والنحوي بشكل خاص".

A. Alaoui, Hermenologie coranique et argumentation linguistique p. 130.

(2) Ibid, p. 146-147.

(3) وفي السياق نفسه يقول ابن الأنباري صاحب (لمع الأدلة): «فإذا رأينا الحكم حاصـــلا في صورة معينة، ثم قامت الأدلة على أن ذلك الوصف حاصل في هذه الصورة الثانية، لزم القطع بحصول الحكم في الصورة الثانية»، أي إذا ســـمعت صـــورة قولـــية، وثـــبت أن كانت خصيصة معينة موجبة لها تلك الصورة لا غيرها، لزم أن يبنى ما لم يسمع بناء تلك العبارة.

- في حالة امتلاك قدرة عالية على استثمار القياس، يمكن تجاوز الواقع التجريبـــــي وعدم الاستناد إليه في الاستدلالات العقلانية، وهذا شـــبيه بالاســـتدلالات الواردة في قياسات *ابن جني والسيوطي والمبرد*، إذ لما عرضت علل اللسان العربـــي وكانت عللا موجبة كانـــت كـــل الصور القولية التي لم تسمع بعد والأشكال اللغوية الغائبة في متن النحو العربـــي مستجيبة للشروط والقيود الموضوعة علـــى الأبنية القولية المدروسة، وجاز عندهم تعديتها إليها وإن لم تـــسمع بعـــد، مـــن أجـــل ذلك كان النحو علما بالمقاييس (أو القياسات) المستنبطة من اللسان؛
- يحـــتوي القياس النبطي على قواعد كلية وأصول عامة قبلية تفسر تنظيم العالم، ومن هذه الجهة نفهم لِمَ كانت الأصول الأكسيومية *axiomatiques* سابقة عن كل تحليل مباشر للظواهر النحوية عند العـــرب، إذ لا يمكـــن تنظيم اللغة إلا إذا استقر النظر على مبادئ كلية موجهة ومقومة للسان وعلى نموذج فيزيائي طبيعي سابق عن كـــل تحلـــيل للواقع اللغوي، فكل علم يمكن أن ينشأ انطلاقا من اعتـــبارات أولـــية حـــول الوقائع وخصائصها وطبيعتها الجوهرية الممكنة، فلم يكن النحو العربـــي والفلاحة النبطية بمنأى عن هذه المقدمة المعرفية العامة؛
- إذا كانت الثقافة النبطية تقيم تمييزا مسطريا بين العلم العام والعلم الخـــاص، فبرنامج العلم العام يصور الجواهر العامة، وهو مناسب لـــدرس كـــل الأشـــياء في العالم الطبيعي، حين ذاك تصبح مهمة التجارب الخاصة البرهنة على ورود تلك الجواهر والكليات في كل علـــم على حدة. ونعتقد أن النحو العربـــي تداخلت مقدماته مع نـــتائجه وتـــشابكت الأصول العامة والقواعد الخاصة في صلب

الممارســات النحوية، ولم يكن أمر التمييز بينهما ممكنا إلا في فترة تأصــيل النحو العربــي، إذ انصب جهد مؤصلي النحو العربــي علــى اســتخراج واستنباط تلك الأصول العاملة في أذهان النحاة الأوائل[1]؛

- القياس النبطي يقيم نظره انطلاقا من فرضية موجهة مؤداها: ***العالم الطبيعــي تنظمه قوانين من جنس قوانين الاستدلالات العقلية***، ومــن هذه الجهة يتقاطع القياس النبطي مع تصور النحاة العرب للغة؛ وفي الحالــتين معا ينبغي استنباط وإنتاج مبادئ وقواعد عقلانية العالم واللغة *la rationnalité du langage et du monde*.

يتجلى من خلال ما أسلفناه مدى إجرائية المقاربة الإبستمولوجية للفكــر اللغــوي العربــي. لقد كان مسلكنا إلى ذلك اختبار جهاز مفاهيمي يمتلك قدرة على التوصيف والتفسير، وقد بينا المجالات المعرفية المعاصرة التي تشكلت فيها تلك المصطلحات، وهي:

- مجــال **حفــريات المعرفة** الذي أفرز مصطلح التشكيلة والممارسة الخطابيتين: «**فعندما نقف على شكل من أشكال الانتظام... بين الموضــوعات وأنواع التعبير والتصورات والاختيارات الفكرية، ســوف نقول من باب الاصطلاح إننا أمام تشكيلة خطابية...**

---

(1) يقــول أحمد العلوي: «حين تفسير ظاهرة فلاحية: العلماء النبطيون يلجأون إلــى الأســباب المكــونة في صيغة قواعد عامة لتنظيم العالم، وتتشكل من أولــيات تدعــى بالقياسات... كل واقعة أسسها القياس لا يمكن أن تدحضها التجــربة. فالأســاس هو بناء قياس جديد يسمح لنا بتحديد (تفسير) الأشياء عبره». الطبيعة والتمثال، ص 146 – 147.
يمكــن مقارنــة هذا الطرح بموقف بعض النحاة من الأمثلة – المضادة في مناظراتهم النحوية، إذ كل ما لا يدخل في قياساتهم ويخرج عن أصوله كان يعد شاذا ولا يقاس عليه، أو خارج عن لغة الفصحاء العرب الأقحاح.

سـوف نطلق اسم قواعد التشكيلة على الشروط التي تخضع لها عناصـر ذلـك الـتوزع (الموضوعات، أوجه التعبير وصيغه، المفاهـيم، الاختيارات الفكرية)، فقواعد التشكيلة هي شروط وجـودها (وكـذلك التواجد والاحتفاظ والتحوير والاختفاء) داخل توزع خطابـي معطى»[1].

وفقا لهذا التحديد نعتبر **النحو تشكيلة خطابية تتضمن قواعد اشتغالها الخاصـة**، وهـي قـواعد تتبدى في حصر موضوع النحو في **قوانين الوضـع**، وفي صـقل صيغ تعبيرية وجهاز مناظرة مشروط بمساطر حجاجية وبرهانية، فكانت عناية النحاة منصبة على إقامة قوانين كلية تـستنبط مـنها قـواعد خاصة، وتوظف في استدلالاتهم وتعليلاتهم للظواهر اللغوية، ثم إن تلك المساطر ليست حكرا على ممارسة خطابية واحدة (النحو مثلا)، وإنما تجاورها في توظيفها ممارسات معرفية أخرى **كالبلاغة وعلم الكلام**، مما يفضي بنا إلى مفهوم التقاطع المعرفي؛

- إن العلـوم العربية متداخلة فيما بينها من جهة **قيامها على أصول معـرفية موحدة** حركتها مقدمات واحدة، ومن هنا يجب البحث والتنقيب عن تلك الأصول في ممارسات أخرى بعيدا عن النحو، ومن ثمـة حاولنا أن نستدل على **تقاطع النحو وعلم الكلام وأصول الفقـه**... ولا يفهـم هذا الأمر إلا بالكشف عن طبيعة العصور الثقافـية القديمة والابستيمات الثاوية وراء الأنظار العقلانية، مما يقود إلى مصطلح **النظام المعرفي** المتحكم في الثقافات القديمة؛

نعني بمصطلح النظام المعرفي (أو **الابستيمي**) **مجموع العلاقات التي بإمكانهـا أن توحد بين الممارسات الخطابية في فترة معينة، والتي**

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 37 – 38.

تفـــسح المجـــال أمـــام أشكال إبستمولوجية وعلوم ومنظومات مصاغة صوريا... مجموع الروابط الجانبية التي يمكن أن تنشأ بين بعـــض الأشـــكال الإبـــستملوجية... مـــن حيث إنها تنتسب لممارســـات خطابـــية مـــتقاربة، لكنها متمايزة... وهي مجموع العلاقات التي يمكننا الوقوف عليها في فترة ما بين العلوم حينما نحلل مستوى انتظاماتها الخطابية[1].

هكذا يتبين أن العلوم العربية تحركها منظومة **الأصل والفرع**، فإذا نظـــرنا إليها من هذه الجهة انقدحت مجموعة الروابط التي جعلت الـــتجانس الاســـتدلالي حاضـــرا مخترقا للمعارف في حقل الثقافة العـــربية، ومـــن هـــذه الزاوية نفهم لماذا قامت اللغويات العربية المـــشتركة[2] على نظام التبويب والتفريع و لم تتخذ نظاما آخر في بناء وتأسيس القضايا اللغوية، وأيضا لِمَ كانت نشأة العلوم العربية فترة التدوين نشأة مشتركة.

- ينبغـــي التمييز بين **الواقع اللغوي والمنظور اللغوي**، إذ يمكن أن تنشأ أقوال مختلفة ومتباينة من جهة الوجهة أو المنظور la perspective الـــذي اتخذتـــه للنظـــر في الوقائع اللغوية وغير اللغوية. باختلاف المـــنظورات إذن، تـــصبح النظرية عالما ممكنا من بين عوالم تمثيلية أخـــرى ممكنة، وقد اختلف النحاة قديما وحديثا من جهة الوصول إلى الإعـــراب الكلـــي الواقعي والذاتي المحايث للأبنية القولية التي

(1) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 183.

(2) نعنـــي باللغـــويات المـــشتركة معظـــم علـــوم اللغـــة: فقه اللغة وعلم اللغة والنحو...والأفكار اللغوية المتناثرة في متون الأصوليين وعلماء الكلام. فلما كانـــت العلوم العربية تحركها مقدمات معرفية واحدة لم يعد الأمر في نظرنا يستند على إقامة نظر محصور في مجال النحو العربي لفهم مساطره.

ينتجها المتكلم، ويتفاوت النحاة في درجة اقترابهم من هذا الإعراب الـــذي تنتظم فيه الإنتاجات اللغوية البشرية، من أجل كل ذلك لم يكـــن الـــنحو العربـــــي برنامجا واحدا، وإنما عبارة عن مشاريع وبرامج نحوية متعددة.

إن نحـــو ***ســـيبويه*** مؤسس على تنظيم **المقدمات العاملية من جهة أولية الابتداء**، ويتأسس نحو ***الزمخشري*** على **المقدمات نفسها ولكن من مـــنطلق أولية الفاعلية**...كما أن نحو **تشومسكي** طائفة من الإعرابات المنظمة على أساس **التحويل وشجرية اللغات الطبيعية، والنحو المعجمي الوظيفـــي تولـــيدي كذلك، ولكنه يعتد بخاصية الشجرية في النمذجة الـــصورية للغـــات البشرية ويستدل على عدم كفاية التحويلات من الناحـــية التفـــسيرية**... وهذا يعني أن **النظرية عالم تمثيلي ممكن تبنى إلى جانبه عوالم تمثيلية أخرى تقوم على حجج مغايرة ومنظور مختلف.**

إن الخلاف النظري، قديما وحديثا، قائم على أساس صياغة المساطر الحجاجـــية والبرهانية الممكنة لتفسير الوقائع، فالتأمل في الزعوم النظرية يفـــضي إلى أن تـــاريخ المعارف النظرية، غير ذات الأساس التجريبـــي، تـــاريخ إحباطات وقضايا أولية لا تمت للواقع بصلة، وكل ما هو متصل بالنظـــر دون أن يكون له أساس تجريبـــي يعرض عليه، جائز فيه النسخ والإبطـــال، فالناظر في اللغة قديما وحديثا يختار نماذج مغلفة بعقائد أولية، والـــسبيل إلى التمييـــز بين الأقوال الصحيحة والباطلة مسألة داخلية تتم بالنظر إلى اتساق جهاز النظر؛ أي تآلف مقدماته ونتائجه وعدم تضاربها، ومحاكاتـــه للواقع المبني وليس المعطى؛ لأن اللغات الطبيعية تحكمها قوانين كلـــية تحـــيل إلى جهات متعددة نفسية واجتماعية وأنثروبولوجية. أما اللغـــات النظـــرية فهي اصطلاحات رمزية تختار زاوية محددة من الواقع اللغـــوي تنسجم مع مقدماتها وأصولها الفلسفية، ولذلك اختلفت الأنحاء

قـــديما وحديثا: «... **ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلـــق، ولا يجـــوز ذلـــك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقـــة بحـــيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو ذاته جزءا منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توافرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كـــان ذلك متعذرا كان هو جزءا من هذه القوانين، وكان لا يستطيع مفارقتها، فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية**»[1].

فـــإذا كانت الأنظار العقلانية في اللغة وغير اللغة، لا تعادل الواقع في شموليته - لأنه لا مناص من التجريد ومن تقطيع الواقع إلى أقاليم معرفية - كانت العلاقة بين **الأقاويل القديمة والمعاصرة علاقة تحول وترجمة وإبدال**؛ لأن من شأن الأنظار أن يبطل بعضها البعض، وأن تترجم إلى ألفاظ أخرى لتخفي بذلك أصلها المعرفي، وهذا شأن النحو التوليدي القائم على أصول معـــرفية أفلوطينـــية وعقلانـــية كارتيـــزية، إذ لا يعدو الأمر عنده ترجمة مصطلحات العقلانيين إلى ألفاظ ذات حلة لسانية، من ذلك مفهوم **الفطرية والبنية العميقة والبنية السطحية والتوليد، وإن كان البحث في الأصول مبحـــثا من مباحث تاريخ الأفكار الذي ينشغل بشجرة نسب المعارف، فإن هذه الأصول تندمج في سياقات استدلالية ونظرية جديدة، مما يجعل الـــسؤال حـــول مـــا إذا كـــنا نـــتحدث عن المفاهيم نفسها، أم عن اصطلاحات تجددت محتوياتها المفهومية والماصدقية على حد سواء، سؤالا واردا، فلا شيء يجعلنا نعتقد أن علماء الفيزياء وهم يتحدثون عن الذرة يتحدثون عن الشيء نفسه الذي وصفه الفلاسفة اليونانيون قديما.**

---

(1) أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، ص 38.

- R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, pp. 67-92.

ونقدم على سبيل الختم بعض الاقتراحات التي نخالها ضرورية لتطوير برنامج الاستراتيجيات التأويلية للغويات العربية القديمة، مستحضرين التطورات الجوهرية التي يشهدها البحث اللساني بشكل عام:

- لا بد من استحداث أدوات واصفة ومفسرة للغة العربية تحتكم إلى ما راكمته اللسانيات من نماذج وأنحاء ونظريات، فالفصل أو الوصل بين النحو العربي واللسانيات، دون الاستناد إلى إطار معرفي واضح تستبين فيه مواطن التشابه والاختلاف الاستدلالي بين الأنحاء القديمة والحديثة، لم يعد منهجية مستساغة، فكثير من المفاهيم لا تستعمل بالدلالة نفسها مثل مفاهيم **النحو والعامل والربط**، ويتعذر أحيانا إقامة مقايسة، بالمعنى الإبستمولوجي للكلمة، بين آليات النحاة ونظيرتها لدى اللسانيين، وإن كانت المقايسة واردة في بعض المستويات، لكن يستعصي أحيانا بلوغها في غياب إطار استدلالي واضح تتضح بموجبه المقتضيات المفهومية لكثير من الآليات التحليلية التي نستعملها دون الانتباه إلى اختلاف مضامينها.

لقد أضحت الحاجة ماسة إلى أن نستوعب ارتباط المفاهيم اللسانية المعاصرة بأنظمة معرفية تقوم على صورنة المفاهيم وتقنيات الوصف والتفسير وتتأسس على تقاطعات معرفية مغايرة للنظام المعرفي النحوي القديم، فاللسانيات المعاصرة تنتمي إلى منظومة معرفية متشابكة تضم المنطق والرياضيات وعلم الأحياء والعلوم المعرفية، وقد حتَّم هذا الارتباط أن تجدد أسئلتها وأساليب بحثها؛

- ضرورة فصل إشكالية مقاربة التراث النحوي عن إشكاليات زائفة من قبيل **التأصيل والدفاع عن الخصوصية**، فالتأصيل ينبغي أن يكون من خلال تجذير الأسس العلمية لممارسة البحث اللساني، ووصل البحث في خصائص النظام اللغوي العربي بخصائص

الوصف الصوري لأنظمة لغوية أخرى. فالتأصيل العلمي للسانيات العربية لا يمكن أن ينفك عن نماذج التمثيل والنظريات التي تنخرط في **سيرورة الإبطال والتعديل**، فأدوات البحث ونتائجه لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة ونسبية، خلافا للتصور التراثي للتأصيل الذي يدفعنا إلى الأخذ **بتصور إطلاقي للمعرفة: لاشيء جديد كل ما يقال قد قيل من قبل**؛

- نحتاج إلى تقويم الأنحاء التقليدية، وبشكل أخص إسهامات النحو العربي القديم في وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية، باستعمال مناهج حديثة لتقويم مرتكزات هذا النظام المعرفي؛
- تجريب إمكانية إخضاع الأدوات اللغوية التراثية والحديثة المنتقاة لعملية **التمازج والتكامل**، وهي إمكانية تحفها مزالق متعددة ومنها التعميم والسقوط في الأحكام المسبقة وعدم **مراعاة الخلفيات المعرفية والفلسفية للأنحاء التقليدية والمعاصرة...**؛
- استثمار **أسلوب تقويمي جديد** ينبني على مسلمة مفادها أن دراسة أعمال النحاة العرب يجب أن تمر عبر استخلاص أهم **المحوريات** المتحكمة فيما أنجزوه، ومقارنتها **بمحاور اللسانيات المعاصرة**، بدل أن تقف المقارنة عند حدود سطحية. ومن شأن هذا المشروع أن يكشف اختلاف المفاهيم والتصورات والأدوات التي استعملها النحاة لوصف اللغة العربية عن نظيرها في اللسانيات المعاصرة، مثل **مفهوم الإعراب أو الشكل أو العامل**... لقد بلور ***أحمد المتوكل*** في عمله: (***تأملات في نظرية المعنى في التفكير اللساني العربي***)[1] إطارا لتقويم التفكير النحوي القديم، يقوم على

---

(1) Rréflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe.

استخلاص التصورات الضمنية، ومحتويات التفسير وأدواته لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين، مع تجريب إمكانية "تمازجها" و"تكاملها" مع النظريات الدلالية والتداولية المعاصرة؛

- بناء أدوات صالحة لوصف اللغة العربية تخضع **للشروط الابستمولوجية** مثل: البساطة والشمولية والدقة؛
- **فحص الحدود الإبستمولوجية لفرضية مزج المفاهيم التراثية الواصفة بمفاهيم الأنحاء المعاصرة مع بناء إطار استدلالي متماسك لصياغة إمكانية تكاملها دون السقوط في التعميم والإسقاط أو الأحكام المسبقة**، أخذا في الاعتبار أن استثمار المصطلحات النحوية القديمة تستلزم صورنتها وإعادة بنائها كي تدمج في الآلة الوصفية للنماذج اللسانية، فإعادة الصياغة المفاهيمية تجعلنا ندرك أننا **لا نتحرك في أنظمة معرفية متجانسة**؛
- تنظيم أدوات الوصف والتفسير بحسب مستويات الدرس اللساني المعاصر (المستوى الصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي...).
- تجريب الإمكانات الوصفية والتفسيرية التي تتيحها النماذج اللسانية المعاصرة لمعالجة الظواهر اللغوية التي خصص لها النحو العربي أبوابا ومباحث، في أفق إعادة تنظيم أبواب النحو القديم، ومباحثه تنظيما جديدا يستجيب لشرط استنباط التعميمات الدالة والشمولية والدقة في الصياغة، مع الحرص على تطوير مسعى تقريب الظواهر النحوية التي درست في أبواب نحوية مختلفة، من أجل بناء آليات وصفية موحدة؛
- محاورة النصوص التراثية ومثيلتها اللسانية الحديثة من خلال استخراج مقدماتها واستنباط الأدوات التحليلية الثاوية في ثنايا النصوص النحوية القديمة؛

- بـــناء **لسانيات عربية أصيلة وحديثة،** تستطيع أن تجدد تصورها للتراث وتفتح منافذ إدراجه في البحث اللساني العربـــي، لسانيات تعـــي بأن تأسيس **الإطار الإبستمولوجي** لقراءة التراث النحوي، ووضـــوح التـــصور والمـــنهج، يعتبر مقدمة لتجاوز الإشكالات المكرورة حول علاقة النحو العربـــي باللسانيات المعاصرة؛
- استـــصراح المقايـــيس الصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية التي وظفها النحاة في وصفهم لظواهر مثل: **التعدي واللزوم والإسناد والعامـــل والبـــناء للمجهـــول والانعكاس والمطاوعة وأصناف الجمـــل...** وهـــي ظواهر تداخلت مقاييس دراستها لدى النحاة القدامى، بين المقياس الصرفي والمقياس التركيبـــي والمقياس الدلالي والمقياس التداولي؛
- ضرورة التعامل مع النحو العربـــي من منطلق شمولي مؤسس على شساعة مباحثه، وتعدد الحقول المعرفية التي احتضنت قضاياه، مثل: **فقه اللغة والبلاغة والأصول والمنطق...** فالطريق نحو بناء صرح النحو العربـــي ينبغي أن يبدأ بمحاورة هذه المرجعيات المعرفية التي تختزن **أصوله الابستمولوجية ومقدماته الاستدلالية،** فالعودة إليها محاولـــة جـــادة لاستنباط **النظام المعرفي** المتحكم في جهاز النحو العربـــــي، مثلما يشكل مدخلا نحو إعادة بناء وتركيب أدوات الوصـــف والتفـــسير المخـــتلطة التي استعملت في دراسة الظواهر اللغـــوية. إننا ندرك أن البرنامج العاملي لم يكن سوى إطار تحليلي ضـــمن مجموعة من الأطر التحليلية التي وظفتها اللغويات العربية القديمة.

2

بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم النظريات اللسانية

1.2. مفهوم مستويات اللغة الواصفة:

إذا كان النظر هو أساس المعارف العقلانية، فإنه من الواجب تحديد هذه الممارسة من جهة مفهومها وعلائقها في تاريخ الأنساق والمذاهب. فحين نستقرئ المعاجم الاصطلاحية، نلفي تراكمات مفاهيمية وتوزعات للمصطلح (النظرية) في حقول دلالية لا تمسك بالأبعاد الحفرية للمصطلح. وهكذا تنحصر أبعاد المفهوم في التحديد المعجمي في[1]:

- تفيد النظرية في جذرها الإتيمولوجي اللاتيني فعل الملاحظة، وتعني نظرا عقلانيا نسقيا. أما إبستمولوجيا فهي ربط الوقائع والقوانين بمبدإ تستنبط منه بطريقة صارمة؛
- النظريات هي مجموعة فرضيات قابلة للدحض؛
- العلوم لا تتطور بطريقة اطرادية أو تتابعية، وإنما هناك فجوات وقطائع تسم سيرورة تطور النظريات؛

---

(1) هذه التعاريف مستقاة من معجم:

- P.Foulquié, Dictionnaire de la langue philosophique

- يجب التمييز بين المبادئ والنظريات، فالمبادئ صارمة وثابتة، بينما النظريات نسبية؛
- النظريات المعاصرة تشبه في صيغة تنظيمها علوم الفيزياء، فهي نسق من القضايا المستنبطة من عدد محدود من المبادئ، وهدفها التمثيل المجرد والمصورن للقوانين التجريبية؛
- تهـــدف النظـــريات المعاصرة إلى تكثيف وتجميع مقنن ومضبوط لسلسلة من القوانين والفرضيات التجريبية، فمهمة النظرية ترتيب وتـــركيب النتائج المحصل عليها وعقلنتها والتنبؤ بمعطيات جديدة غير قائمة...

وعموما فإنه لا يمكن للنظرية أن تكون علمية إلا عندما تستجيب للشروط التالية:

- أن تتوخى بناء تفسيرات؛
- أن تسعى نحو صياغة قوانين كلية؛
- أن تلجأ إلى الأمثلات التي تخلق توترا بين منطق الحس العام والعلم؛
- أن تقدم تنبؤات قابلة للإبطال والدحض.

انطلاقـــا من هذه التحديدات نهتدي إلى أن **النظرية هي مجموعة منسجمة من الفرضيات الخاضعة للتجريب**، وتشكل مصطلحات من قبـــيل **الفرضية والانسجام والتحقق مصطلحات – مفاتيح لتعريف النظرية.** ويمكن التمييز بين **النظريات الحقيقية** وبين **أشباه النظريات**، فكل نظرية تدرس مجالا معرفيا يعتبر موضوعها، ولذلك تختلف النظرية عن النسق بمعناه المنطقي والرياضي، فبينما يبقى **معيار الانسجام واردا وحـــده لـــروز كفاية النسق**، تخضع **النظرية للمعيار نفسه إضافة إلى شـــرط التجريب**، ولأن معايير التجريب تختلف من نظرية إلى أخرى، أمكن استبدالها بروائز الدحض أو مقتضيات الكفاية.

وإذا كانت النظرية في التحديد الإبستمولوجي هي مجموعة فرضيات، فإن ذلك لا يعني تشتيت فرضياتها في مفاهيم مختلفة، فالنظرية تجمع فرضياتها ومفاهيمها في كل منسجم، بحيث تدخل الفرضيات في بنية استلزامية؛ إذ تستلزم الفرضيات التجريبية، على مستوى أكثر عمومية، مسلمات تخضع بدورها لاعتبارات نظرية المعرفة ومقتضيات إبستمولوجيا العلوم تساعدها على بلورة فرضياتها التجريبية في نسق أكسيومي بسيط، مثل **نسق المبرهنات ونسق الافتراضات الأساس في اللسانيات التوليدية، ونسق البنيات الأولية للدلالة في سيميوطيقا *كريماص*** *Greimas*.

ويلاحظ ***ماركوس تومالن*** *M. Tomalin* أن النظرية التوليدية سلكت، منذ بداياتها، نهج العلوم الصورية التي تعتمد الصياغة الأكسيومية - الاستنباطية التي تقوم على اعتبار النسق الصوري الذي يستعمل في تحليل الظواهر ووصفها نسقا يتضمن أوليات مشتقة من مجموعة صغيرة من الأكسيومات أو الافتراضات. إن بناء نسق أكسيومي يستلزم صياغة افتراضات أولية، وتعيين عناصر أولية ثم استنباط استنتاجات صائبة *Valid inferences* انطلاقا من تلك الافتراضات والعناصر الأولية. وفي هذا السياق يعتبر ***باش*** *bach* أن النظرية التوليدية قد تطورت في سياق تاريخي تميز بتفاعل خصب بين الرياضيات والمنطق واللسانيات منذ 1864م إلى حدود 1964م، يقول: «**لقد كان هناك اهتمام بالغ منذ القرن المنصرم ببنية الأنساق الاستنباطية (الأنساق المنطقية والرياضية والأكسيومية في مختلف العلوم). لقد انشغل المناطقة والرياضيون بدراسة خصائص اللغة المنطقية للأنساق المجردة، وفي السياق نفسه بدأت اللسانيات المعاصرة توجه اهتمامها صوب وصف اللغات باعتبارها أنساقا صورية مجردة. للاعتبارات الآنفة**

الذكـــر، فـــإن نظرية اللغة التي سنحرص على تقديمها هنا هي نتاج لـــتكامل وتلاقح هذين التيارين [التيار المنطقي والرياضي الصوري والتـــيار اللساني]. إن الأنحاء التي سندرسها ليست سوى محاولات لصياغة المبادئ المتحكمة في بناء عبارات اللغة الطبيعية وفقا للمنطق نفسه الذي تنهجه النظريات الصورية للرياضيات في بنائها للأوليات الأكسيومية»[1].

وتعد فترة تطبيق النظرية وتحقيقها لحظة البناء الفعلي للنظرية، ويـــشكل هـــذا التـــصور الدحـــضي للنظريات دعامة أساسية في اللـــسانيات التولـــيدية؛ فالتوليدي لا يبني مسلمات مطلقة في مجال اللسانيات، ولكن الهدف الأساس في كل **لسانيات نظرية** هو إبطال النظـــريات بمفهوم ***كارل بوبر*** *Pooper*، فاللسانيات «**مشدودة – ويجـــب أن تكـــون مشدودة – إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبـــــي، حـــيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له طمـــوحات (أي تـــوقعات) تجريبية، وحيث التجريبـــي لا يكون كـــذلك إلا إذا اختير (أو كان ذا دلالة) كأساس لإثبات القضايا النظرية»**[2] أو دحضها.

إن الخطوة الأولى في كل نظرية تدرس موضوعا ما – اللغة هنا – تتجلى في بلورة لغة واصفة، وتبريرها على المستوى الميتودولوجي الذي يختبر مدى انسجامها ونسقيتها رياضيا ومنطقيا، وتعرض اللغة الواصفة علـــى المـــستوى الإبستمولوجي المتضمن لفرضيات ومسلمات حول الموضـــوع، ويتغـــيا هذا المستوى التحقق من مدى كفاية المصطلحات

(1) Tomalin, M, Linguistics and the formal sciences: The origines of generative grammar, pp. 18-20.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 32.

الوصفية و/أو التفسيرية، وما إذا كانت تترجم فعلا، الفرضيات النظرية على المستوى الصوري والرمزي، وهذا شأن **النحو المعجمي الوظيفي** الـــذي يقوم على مقدمات وفرضيات إبستمولوجية مخالفة لمقدمات النحو التوليدي، لذلك عوضت **المفاهيم الشجرية بمفاهيم وظيفية**، واقترحت ***بريزنان وكابلان*** *Bresnan and Kaplan* **بدل مصطلح التحويل** مصطلح **ميتامتغيرات المراقبة** *Meta-variante de controle*(1).

اســـتطاعت اللسانيات النظرية بواسطة إجراء مستويات اللغة – الواصفة (***المستوى الوصفي 1، والمستوى الميتودولوجي 2، والمستوى الإبـــستمولوجي 3***) أن تقطـــع مع المفاهيم والتصورات التي أنتجتها اللسانيات البنيوية حول اللغات الطبيعية؛ إذ أصبحت النظريات اللسانية تقـــيس كفاية نماذجها بواسطة العلائق النموذجية التي من المفروض أن تـــوجد في النموذج الأكفى بين مستوى وآخر من مستويات التحليل. فـــإذا افترضنا أن اللغة نسق أزواج يربط الأصوات بالمعاني، فإننا نحتاج في كل نموذج إلى مستوى نمثل فيه للعلائق الدلالية في اللغات الطبيعية، والاطـــرادات المنطقية للذوات الشكلية (العبارات اللغوية)، ومستوى صـــرف – صوتي، إضافة إلى مستوى وسيط يربط الشكل بالمعنى وهو المـــستوى التركيبـــــي، فالقـــواعد والضوابط ومستويات التحليل في الـــنماذج واضحة، والرموز المستعملة تخضع لأنساق صورية مضبوطة رياضـــيا وحاســـوبيا هدفها تقييد التمثيلات اللسانية بضوابط رياضية وحاسوبية.

لا يمكن إذن، حصر مياسم اللسانيات النظرية المعاصرة من الناحية الابستمولوجية إلا إذا اعتبرنا اللسانيات على المستوى التنظيري نموذجا إجـــرائيا، تتقاطع فيه صياغة التعميمات اللسانية الدالة والقيود الرياضية

---

(1) نفسه، وخصوصا الفصل الثاني.

والمنطقـــية علـــى بناء النظريات وهندسة التفاسير وصورنة الأوصاف، يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى **علاقة اللسانيات بنظرية المجموعات ونظرية المتواليات.**

فالجهـــاز الراصـــد للمعطيات يجب أن يستجيب للشروط العامة المتصلة بالنظرية اللسانية، وأن تعتمد قواعده على التجريد الذي لا يمنع من التجريب ومسايرة المعطيات.

يلجـــأ اللـــساني إلى التجريد بهدف جعل المعطيات اللغوية قابلة للتـــصور الذهني كما هو الشأن في التجريدات في النظريات الفيزيائية، وبواســـطته تختار النظرية اللسانية العامة أكفى الأنحاء الممكنة لوصف الظواهـــر اللسانية، ويستلزم اتباع هذا الأسلوب (أسلوب التجريد) أن يظـــل التحليل الذي ينجزه اللسانيون جزئيا لا يفترض فيه تغطية كل المعطـــيات، مـــا دام الهدف المنشود من التنظير اللساني هو البحث عن التفسيرات والتعميمات الدالة.

لا تصورن اللسانيات النظرية القضايا والفرضيات إلا بعد مفهمة *Conceptualisation* المـــصطلحات والـــرموز المـــوظفة في تحلـــيل ميكانيزمات اللغات الطبيعية وصورنتها *Formalisation*؛ حيث تؤول النظرية العامة المفاهيم الأولية للنموذج اللساني[1] كـــ **مفهوم المستوى اللـــساني، ومفهـــوم المـــركب، ومفهوم التكرارية، ومفهوم المتوالية النحوية، ومفهوم المؤشرات المركبية.** والمقصود بالتأويل **ترجمة المفاهيم الأولـــية إلى لغة صورية**، بل إن صياغة التفسيرات في النظرية التوليدية رهـــين بصورنة المبادئ العامة التي تقود إلى بناء الاستدلال الاستنباطي الـــذي يفضي إلى الظواهر القابلة للتفسير. يقول ***كريماص*** *Greimas*

1 – للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب:

- J.W. Revzin, Les modèles linguistiques.

وكورتيس *Courtès* وهما بصدد الحديث عن بناء النظريات في اللسانيات المقارنـــة: «**لقد قضت اللسانيات المقارنة أكثر من مائة سنة من بوب إلى سوسير لكي تبنى في نظرية منسجمة**»[1].

من هذه الجهة نتفق مع **جان كلود ميلنر** *J.C. Milner* في تحديده الـــصارم للنظـــريات اللسانية المعاصرة، من عدة مناح إبستمولوجية[2] يسوقها على النحو الآتي:

أ. **النظرية نسق صوري**: يراقب إبستمولوجي النماذج النحوية صيغة تمفـــصل البديهـــيات والمبرهنات. أما المبادئ والفرضيات فتحلل بواســـطة معـــايير للروز تبنى عبرها مختلف الاستدلالات، وفي هذا الـــسياق ينبغي للعالم أن يتساءل عن المقاييس التي يوسم بموجبها تحلـــيل لـــساني ما بخاصية التفسير، وعن الشروط التي يتم بموجبها دحض فرضية لسانية ما؛

ب. **مناقشة الاختيارات الإبستمولوجية**: التي تؤسس عليها الأساليب البرهانية، وعلى أساسها تؤول تقنيات الصورنة والتجريد؛ إذ ينبغي على الإبستمولوجي أن يعرف أي الواقعيات الممكنة واردة في روز تمثلات النظرية اللسانية: **واقعية نفسية أم واقعية رياضية**، فالتمثيلات النحوية في النحو التوليدي قائمة على فرضية موجهة مؤداها حاجة اللساني «**إلى وضع قيود معرفية** *cognitive constraints* **على التمثـــيل، وأحد هذه القيود ما تدعوه بريزنان افتراض القدرة، وهـــو افتراض ضمني في تشومسكي (1965م) إذ يقول: "[أي]**

---

(1) A.Greimas. J.Courtès, Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Tome 1.

(2) هذه المعطيات مستقاة من مقدمة كتاب:

- J.C.Milner, Ordres et raisons de langue.

نمـــوذج معقول للاستعمال اللغوي [يجب أن] يشمل كمكون أساســـي النحو التوليدي الذي يصور معرفة المتكلم – المستمع للغة..."»[1].

فالنحو الذي يصوغه اللساني واقعي؛ لأنه موجود في دماغ «المتكلم، والأمر في النحو المركبـــي المعمم لا يؤاسر تصور ***تشومسكي*** *Chomsky*؛ إذ اللسانيات عند ***كازدار وبولوم*** *Gazdar and Pullum* جزء من الرياضـــيات: "**فالـــنحو المركبـــــي المعمم يراهن على الاختيارات الصورية للأنحاء التوليدية الأولى، ويشدد على تقييد القوة التوليدية للـــصورنات، وصوغ نظريات لسانية واضحة وتفسيرية... وينعت أصـــحابه الأنحاء القائمة على افتراض القدرة بالأنحاء ذوات المحتمل السيكولوجي"»**[2].

انطلاقـــا من تصور النظرية اللسانية أعلاه تتحصل الأبعاد الفعلية لـــروز كفايـــة النظريات، وهي أبعاد غير متجانسة كما يبدو، ويمكن تخصيص ثلاثة أساسية منها[3]:

أ. **البعد التجريبـــي**: تختار فيه القضايا القابلة للدحض؛ أي تلك التي يتم روزها واقعيا؛

ب. **البعد التحليلي**: وفيه تقوم الأساليب الصورية والمنطقية والرياضية وكفاياتهـــا الممكـــنة والقائمـــة، بحيث ينبغي أن تكون الأدوات الـــصورية مـــستجيبة لطـــرائق تنظـــيم المبرهنات والاستنباطات والاستدلالات في الرياضيات والمنطق.

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 47.

(2) P. Miller et Th Torris, Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel, p.p 21-22.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 16-18.

ثمة علاقة تبادل في سيرورة الخطابات العلمية بين البعدين؛ فمسألة الواقعية النفسية والواقعية المعرفية للأنحاء لم تكن مطروحة في الأنظار اللسانية السابقة عن الثورة التوليدية؛ لأن إنتاج الخطابات في العصر الكلاسيكي لم يسمح إلا بالأسئلة ذات المضمون التجريبي: «**فالفرع المعرفي مبدأ لمراقبة عملية إنتاج الخطاب، فهو يعين له حدودا بواسطة لعبة هوية تأخذ عملية بعث دائم للقواعد**»(1).

ج. البعد المحوري *Axe thematique*: وهو محور مهمش في الأدبيات الابستمولوجية، ويعنى بـ: «المقتضيات الموجهة والمؤسسة لكل نظر استدلالي، والمفاهيم والقرارات الميتودولوجية، وهذه المحاور ليست صادرة عن الملاحظة الموضوعية أو النشاط العقلاني ذو الصبغة المنطقية أو الرياضية...»(2).

فإحدى المحوريات السائدة في اللسانيات قبل الثورة التوليدية **الاهتمام باللغة بدل النحو**، والمحورية المنظمة للفضاء الاستدلالي التوليدي التي تشكل النواة الصلبة لبرنامجه هي **محورية فطرية اللغة**. ومن هذه الجهة نتصور تاريخا متصلا، إلى حد ما، للمعرفة؛ فبعض المحاور يمكن صورنتها بشكل جديد، حتى إذا طرحت تصورات قديمة، قدمت في صياغة استدلالية جديدة داخل بناءات افتراضية مغايرة، فعلى الرغم من اختلاف النشاط اللساني المعاصر عن التوجهات التحليلية القديمة، فإن ذلك لا يمنع من اتصال ممكن في مستوى المحاور العامة الموجهة

---

(1) ميشال فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، ص 25.

(2) M. P. Palmarini, A propos des programmes scientifiques et de leur noyau central, in Théorie de langage, théorie de l'apprentissage, Voir introduction, p. 22.

للاســتدلال، فاللسانيات البنيوية بحسب ***يالمسليف*** *Hjelmslev* تعمل على المعطيات نفسها، فهي تشتغل على موروث الماضي[1].

فتمثلــنا للقــضايا اللــسانية القديمــة يساعد على الاقتراب من إشــكاليات معاصرة، إذا أحكمت صياغة الطروحات القديمة في نماذج لــسانية تستجيب للشروط الصورية أعلاه: «**في اللغويات قد نجد... مــثلا مــشكل علاقة الشكل بالمعنى، أو الوظيفة بالدور الدلالي أو الإعــراب بالدور الدلالي... وهي إشكالات، أو محاور، لابد من أن تتكــرر...، هناك إشكالات موجودة، وهناك تقارب على مستوى المحــاور، إنما على مستوى الظواهر، وعلى مستوى تحليل الظواهر، هــناك في كــثير من الأحيان قطيعة. لماذا؟ لأن الظاهرة لم تعد هي الظاهرة حتى ولو أنها تبدو لغير المختص أنها نفسها**»[2]. وفي السياق نفــسه يــرى ***يالمسليف*** *Hjelmslev* أهمية **تاريخية الأبحاث التي تفتح المجــال لأعمــال جديــدة، ولتسجيل الاتصال أو القطيعة، فأهمية دراستها تكون لهدف مزدوج: الفهم والمعارضة**[3].

علــى الأســاس نفسه قامت المقدمات الإبستمولوجية في النحو التوليدي لــ «**تحديد طبيعة هذا "الرأسمال من الأفكار" المتراكم على وجــه الدقة، في المرحلة ما قبل المعاصرة، وتثمين قيمة هذا الإسهام، وإيجــاد الوســائل الكفيلة باستثماره لتطوير دراسة اللغة**»[4]، حيث يــبدو أن بعض العوائق المنهجية وضعف الوسائل الصورية كان يحول

---

(1) L.Hjelmslev, Le Langage, traduis du Danois par Michel Olsen.

(2) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص ص 101 – 128.

(3) L.Hjelmslev, Problémogènes a une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick.

(4) Linguistique cartésienne, traduction de N. Delanoé ,N.Chomsky et D.sperber, p. 18.

دون صياغة صورية لبعض الاختيارات الإبستمولوجية، فقد كان برنامج **همبولت** *Humboldt* **يفترض إبداعية اللغة** من جهة التصور، وليس من جهة الإجراء؛ لأن الأساليب الرياضية والمنطقية لصورنة مفهوم الإبداعية رياضيا تحت اصطلاح التكرارية - ذي الامتدادات الحاسوبية - لم تكن ضمن الأساليب التحليلية لذلك العصر(1).

ثمة سيرورة إذن، لملء الثغرات في التشكيلات الخطابية المعاصرة، فمفهوم **"البنية العميقة"، ومفهوم "الفطرية"**... مفاهيم قائمة في أنساق نظرية تقليدية، ولكي تستثمر في النسق المفاهيمي التوليدي كان من المفروض أن تفرغ من المحتويات غير العقلانية: «**ينبغي ضمن نظام الاكتشاف التجريبي حين المحافظة على كل المفاهيم القديمة التي تعتبر أدوات ما تزال نافعة، إبطال وانتقاد حدود هذه المفاهيم وطاقاتها هنا وهناك، ولا يمكن إعطاؤها بتاتا قيمة الحقيقة ولا أي مدلول صارم ودقيق، ولكننا مستعدون للتخلي عنها متى أتيحت فرصة لذلك، وظهر أن هناك أدوات أكثر ملاءمة...كما أن المقصود هنا هو وضع مشكل قانون حديث يقترض من الموروث المواد الضرورية لتحطيمه، ويجب أن يوضع هذا المشكل بشكل واضح ومنهجي، حيث يعد مسألة اقتصاد واستراتيجية**»(2).

نستخلص من **مصطلح مستويات اللغة الواصفة**، باعتباره أداة مفهومية إجرائية لقراءة **اللسانيات النظرية**، فكرة تكامل أساليب النمذجة المنطقية واللسانية وتقاطعها، فالأنحاء التابعة للسياق تحاكي عمليات خوارزمية تستجيب لقيود الاستدلال الرياضي ولخصائص اللغات

---

(1) انظر بهذا الخصوص تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

(2) جاك دريدا، البنية، الدليل، اللعبة في حديث العلوم الإنسانية، ترجمة: محمد البكري.

الطبيعـــية، إذ يبدو أن نحوا تابعا للسياق يفضل من جهة الكفاية الوصفية والكفايـــة التفـــسيرية أنحـــاء مستقلة عنه[1]، فالنحو التوليدي يميز بين الحلـــول الطبيعية والحلول الموضعية التي تعتمد على قواعد كثيرة، ويعد حـــل ما طبيعيا إذا استجاب للقيود الموضوعة على اشتقاق الأوصاف اللسانية (**كقيد الاقتصاد في الاشتقاق**) أو التمثيلات النحوية في مختلف مستويات النحو: المستوى التركيبـــي - المنطقي والمستوى الصواتي.

يمكـــن اشـــتقاق بعض القواعد من بنية استنباطية أعم؛ فـــ **قيود روس** *Ross* **الجزيـــرية**[2] تـــشتق مـــن مبدإ تفسيري موحد يدعى في الأدبـــيات التولـــيدية **بمبدإ التحتية**[3]، **وهو مبدأ** تحتويه **مبادئ نظرية**

---

(1) ينظر الفصل الأول من كتاب تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

وكتاب:

- Revzin, Les modèles linguistiques

(2) تـــسمى فـــي الأدبيات التوليدية بقيود روس على التحويلات، كقيد الجزيرة الميمية ومحتواه: لا يمكن نقل أي مكون من داخل جزيرة ميمية إلى خارجها (الجزيرة الميمية جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول)، مما يؤدي إلى لحن الجملة:"*محمدا من كلم؟". أو قيد المركب الاسمي المعقد: لا يمكن نقـــل عنـــصر يـــوجد في جملة داخل مركب اسمي إلى خارج هذا المركب الاســـمي:"*زيدا أظن الرجل الذي انتقد ذهب"(مشتقة من: أظن الرجل الذي انتقد زيدا ذهب)، وقيد المركب العطفي: لا يمكن نقل أي معطوف إلى خارج البنية العطفية:"*زيدا ضربت وعمرا". وقيد الفرع الأيسر: لا يمكن نقل م.س يـــوجد إلى يسار الرأس خارج المركب الاسمي الذي يعلوه:" *زيد ضربت أبا"(مشتقة من ضربت أبا زيد).

(3) يـــنظم مـــبدأ التحتية العلاقة بين الموضوع المنقول وأثره، ففي بنية شجرية مثل: س...(أ...(ب... ص...) س.حيث أ و ب عجرتان سلكيتان، لا يمكن لأي قاعدة أن تـــربط بين س وص، لم تكن هذه النظرية ممكنة إلا مع صياغة كاملة لنظرية الآثـــار، لأن العجرة التي تنتقل من مكان مصدر إلى مكان هدف يجب أن ترث خصائص إعرابية ودلالية ووجود العجرتين أ و ب السلكيتين يحول دون ذلك.

الحواجز التي تفسر ظواهر متصلة به كـ **المراقبة والنقل**، وتلك خاصية النظـــريات التي تستند إلى التجريد لجعل المعطيات قابلة للتمثيل ذهنيا، حـــيث تلجـــأ اللـــسانيات النظرية إلى **أمثَلَة الوقائع اللغوية**، وبتعبير **تشومـــسكي لابد من اللجوء إلى الأمثَلات الضاربة في العمق لبلوغ الأهـــداف التفـــسيرية، كأمـــثَلَة المتكلم المستمع – المثالي، وأمثَلَة اكتـــساب اللغـــة في الحين، وأمثَلَة المجموعة اللسانية المتجانسة تمام التجانس**[1].

لهـــذه الأمـــثَلات دور في ســـيرورة المعـــرفة العلمية؛ لأنها تبعد البرامتـــرات الهامـــشية الـــتي تعيق البحث العلمي، فمن خصوصيات اللـــسانيات النظـــرية وضـــع وســـائل تقنية ورياضية تصورية تحكم الإشـــكالات المطروحة وصورة نتائجها، وتتحكم في الروائز التي تقاس بهـــا الكفايـــة، **كرائـــز *تيورينك*[2] *Turing* للقوة التوليدية والقيود**

---

(1) انظر الفصل الأول من كتاب تشومسكي:

- N.Chomsky, Règles et représentation.

(2) برهن تيورينك (1936) في سياق تطور المنطق الرياضي على إمكانية بناء آلـــة قـــادرة مـــن حـــيث المبدأ على إجراء كل أصناف المعالجات الممكنة للمعلومات، ويمكن لهذا النظام أن يعمل في أي جهاز مادي متناه بما في ذلك الـــدماغ البشري. ويعد تصور تيورينك من أبرز المحاولات في تاريخ علم النفس المعرفي التي برهنت على استطاعة المادة القيام بعمليات التفكير، ولقد اســـتثمرت أفكاره بعد عقدين من الزمن بعد ظهور جيل الحواسيب الجديدة وجيل الباحثين مثل تشومسكي وميلر ونيوويل الذين بينوا أن النظام المعرفي نظـــام رمزي صوري يحتكم إلى لغة مجردة تعتمد منطق الحوسبة كأساس، وتـــشتغل بواســـطة الرموز كوسيلة. وهكذا فالأنساق المعرفية سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية تؤول في نهاية المطاف إلى نظام صوري يشتغل حول التمثلات الرمزية. (للمزيد من التفاصيل ينظر، الغالي أحرشاو، السيكولوجيا الحديـــثة: من المقاربة السلوكية إلى المقاربة المعرفية، ص ص: 11 – 13، ضمن سيكولوجية الطفل: مقاربات معرفية).

الفطرية على نمو اللغة (الفكر)، وقيد التحتية بالنسبة إلى التحويلات وشرط القالبية بالنسبة إلى القواعد[1].

فمن مزايا **التنظيم القالبي** للنحو أن مسألة تنميط اللغات أصبحت ممكنة، كما قلصت طبقة الأنحاء الممكنة لوصف اللغات الطبيعية، وعاد من الممكن التنبؤ بطبيعة الاختلافات بين اللغات، وشرح سيرورة اكتساب اللغة، باعتبارها عملية تثبيت للبرامترات، وقد تبين أن الأنحاء التوليدية القائمة على أنساق القواعد تشكل عائقا في بلوغ **الكفاية التفسيرية**[2]؛ فمثلا «**إحدى الاستراتيجيات الحديثة جدا في التركيب تفكيك المعلومات التركيبية وإرجاعها إلى مبادئ وقيود تعمل بصفة مستقلة، في قوالب مختلفة داخل النحو. ففي نظرية الربط العاملي، يعزى تعقد الرتبة السطحية وتنوعها في لغة بعينها إلى التفاعل بين نسق قاعدي مركبي أدنى وكلي (تتحكم فيه مبادئ نظرية سَ (س خط)) وعدد محدود من الوسائط في النظريات الفرعية المختلفة التي تكون النحو**»[3].

حاصل الأمر أن الأساليب الصورية لبناء النظريات اللسانية ليست متكافئة من جهة بلوغ الكفاية، فأنحاء التبعية ونموذج ***ماركوف Marcov*** ذي الحالات المتناهية، ونموذج ***هاريس Harris*** وغيرها، مما قُدم كنظريات رياضية لبنيات اللغات الطبيعية، لا تحقق الكفاية الوصفية[4]. فنسق القواعد

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 20.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر:

- M.Ronat et Daniel Couquaux, La grammaire Modulaire.
- N.Chomsky, La nouvelle syntaxe, traduction et présentation par Alain Rouvret.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 75 (الهامش 32).

(4) ينظر تشومسكي:

- N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

في نمـــاذج ***تشومسكي*** *Chomsky* المتأخرة تضبطه النظرية الحاسوبية التي اقتـــرحها **مـــار** *Marr*[1]، الذي قدم برنامجا عاما لدراسة البنيات المعرفية يتأســـس علـــى إمكانية الفصل بين الخصائص الحاسوبية والتمثيلية لنسق معـــرفي معين، وبين النظام المادي الذي تتحقق فيه هذه الخصائص، ويعد هـــذا الفـــصل مـــدخلا للتمييز بين مستويات أنطولوجية؛ فمن جهة نجد مـــستوى أنطولوجـــيا تتجـــسد فيه **الخصائص الفيزيائية للنسق المعرفي المـــدروس**، ومـــستوى أنطولوجيا تتحقق في مجاله **الخصائص الحاسوبية للنـــسق المعرفي**، ويمكن، مبدئيا، إقامة برامج بحث علمية لا تختزل قوانين المستوى الأنطولوجي الثاني إلى قوانين المستوى الأنطولوجي الأول، ورغم ذلك تظل إمكانية دراسة التفاعل بين المستويين الأنطولوجيين واردة[2].

لقـــد دافع ***تشومسكي*** عن مشروعية هذا الطرح في مجموعة من أعماله، وبين إمكانية دراسة الخصائص التمثيلية للملكة اللغوية بشكل منفـــصل عـــن دراسة الأساس الفيزيائي للعمليات اللغوية كما تتم في الـــدماغ، كمـــا جعل البحث في آليات تفاعل المستويين رهينا بتقدم الأبحاث في العلوم المعرفية.

---

(1) انظر موقف تشومسكي من برنامج مار في كتابه:

- The Generative Entreprise.

(2) بخـــصوص التمييـــز بين المستويات الأنطولوجية في إطار مفهوم أعم وهو مفهـــوم وحـــدة العلـــم، ينظر مصطفى الحداد، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، ص ص 22 - 27.

إن أهم ما يسم العلوم المعاصرة سعيها إلى:

1. وضع برامج علمية؛
2. بناء نظريات تفسيرية؛
3. إقامة نماذج تمثيلية داخل هذه النظريات.

فما هي الدلالة الإبستمولوجية لبرنامج البحث العلمي المتسق؟

إن أول خطوة لحصر دلالة هذا المفهوم تتحدد في تحديد مصطلح **البردايم**(2). فقد عرفه ***توماس كون*** *Thomas Khun* على النحو الآتي: **البردايم هو مجموعة من الفرضيات النظرية العامة، والقوانين والتقنيات الضرورية لتطبيقه يتبناها أعضاء جماعة علمية معينة، ويفترض في البردايم العلمي الكشف عن سلوك بعض عناصر العالم المناسبة التي تم الكشف عنها عبر نتائج التجربة**(3).

---

(1) نستوحي هذا التقديم من بعض الكتابات الإبستمولوجية:
- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية.
- آلان شالمرز، نظريات العلم.

(2) نستعمل مصطلح النموذج مقابلا ترجميا لمصطلح Modelبينما آثارنا تعريب مصطلح بردايم Paradigm.

(3) نحيل هنا على كتاب The Structures of Scientific Revolutions، وقد استعنا بالترجمات العربية للكتاب، وخصوصا ترجمة شوقي جلال بعنوان بنية الثورات العلمية، وترجمة ماهر عبد القادر محمد علي، بعنوان فلسفة العلوم، تركيب الثورات العلمية، وقد صدرت الأولى ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 168، 1992م، بينما صدرت الثانية عن دار النهضة العربية 1988م. ونشير إلى أن مصطلح الأنموذج يرد في بعض النصوص المستشهد بها في متن الكتاب ترجمة لمصطلح Paradigm، وقد احتفظنا بالمصطلح تفاديا لأي تصرف في تلك النصوص.

هكذا تنذر الأزمات في تاريخ العلوم بميلاد أنموذج علمي جديد، فلسانيات **سوسير** بهذا المعنى تشكل أنموذجا علميا قابلا للتطوير والتوسيع، فكانت اللسانيات البنيوية في فرنسا تنمية للنواة الصلبة للبرنامج البنيوي.

إن النواة الصلبة للبنيوية تقوم على محورين منهجيين هما: **النسقية والمحايثة.** فكل برنامج للبحث يعتبر بنية نظرية، توجه البحث بكيفية إيجابية وسلبية.

فـالكـشافة السـلبية *Négative Heuristic* تلغي مجموعة الفرضيات التي لا تتفق والنواة الصلبة للبرنامج، فالنظرية التوليدية تفترض أن التجربة المحيطية لا تلعب دورا حاسما في اكتساب اللغة، بل يتم الاكتساب وفق ميكانزمات بيولوجية تضبط مسار تطور حالات الملكة اللغوية.

أما **الكشافة الإيجابية** *Positive Heuristic* فتقوم في خط سلوك عام تشكل توجيهات لتنمية برنامج البحث، فالنظرية التوليدية تتنبأ بـ:

1. وجود بنيات ومبادئ لغوية قائمة في العضو الذهني الذي يتم به اللغو؛
2. أن هذه البنيات سابقة على كل تفاعل مع المحيط.

وتتيح النواة الصلبة لبرنامج ما الكشف عن خصائصه المميزة بصورة أفضل، وتتكون هذه النواة من بعض الفرضيات العامة جدا، والتي تشكل القاعدة التي ينبغي للبرنامج أن ينمو ويتطور انطلاقا منها؛ فالنواة الصلبة للبرنامج التوليدي تتمثل فيما يلي:

أ. إن اكتساب اللغة مسألة فطرية؛

ب. تخـــضع سيرورة الاكتساب اللغوي لقيود بيولوجية تخصص العضو الذهني الذي يتم به اللغو[1].

هكـــذا يتكفل البرنامج العلمي برسم الأهداف البعيدة والمرحلية ويوضـــح الأفكار الموجهة وخطة العمل، ويحدد الوسائل والإمكانات المعـــتمدة، بينما تحصر مهام النظرية في تحديد موضوع البحث، وإنشاء **نمـــوذج يمـــثل للموضوع ويخضع للوازم الصورية والتجريبية على التمثيل.**

يشاطر النموذجُ النظريةَ خصائصها – على الرغم من عدم وجود اتفـــاق حول أوجه العلاقة بين النظرية والنموذج لدى فلاسفة العلم – [2] من جهة امتلاكه قدرة تفسيرية وتنبؤية؛ فالتنبؤ بالمعطيات يتم إخضاعه للملاحظـــة والاختـــبار التجريبـــــي، علاوة على إسهامه في تأكيد الافتراضات والقضايا التي يغطيها مجاله بصفة طبيعية[3].

وكمـــا هو الشأن بالنسبة إلى تطوير النظريات العلمية، فالنجاح التجريبـــــي يلعـــب دورا حاسما في تطوير النموذج، ويخضع النموذج لميكانـــــزمات الإبطال والدحض عندما يعجز عن استيعاب معطيات

---

(1) يقـــول آلان شـــالمرز في حديثه عن النواة الصلبة للبرامج العلمية: «والنواة الصلبة لدى كوبرنيك تتشكل من فرضيتين وهما أن الأرض والكواكب تدور حـــول الشمس مستقرة، وأن الأرض تدور حول محورها في مدة يوم، وفي الفيـــزياء النيوتونية تتكون من قوانين الحركة والجاذبية الكونية، وفي المادية التاريخـــية لـــدى ماركس هي فرضية أن التغير الاجتماعي يجد تفسيره في صراع الطبقات، وتتحدد طبيعتها بالبنية التحتية الاقتصادية» (آلان شالمرز: نظريات العلم، ص 86 – 87).

(2) Philosophie of sience, stathis psillo, p. 153.

(3) بنعيـــسى زغـــبوش، ومـــصطفى بوعناني، عبد النبي سفير، "نماذج البحث المعرفي ونمذجة العمليات المعرفية"، ص 11.

جديـــدة بآلـــيات افتراضية أو صورنات معينة، وتدخل بلورة النماذج ضـــمن التقانة العلمية المعاصرة؛ حيث تعتبر (بلورة النماذج) جزءا لا يتجزأ من هندسة النظريات العلمية، ولا يمكن أن يعد النموذج الذي لم يــتم تجـــاوزه بعد صائبا بشكل كلي، كما أن النماذج التي تعجز عن تفـــسير بعـــض المعطيات ليست خاطئة كليا، فقد يحتاج النموذج إلى إعـــادة صـــياغة وصـــورنة وإلى إدخال بعض العلاقات على مفاهيمه وقواعده لاحتواء تلك المعطيات، وبذلك فالنماذج تطبعها سمة الظرفية والنـــسبية، وتلعـــب دور الوسيط باعتبارها برامج تتوسط العلاقة بين النظـــرية والعـــالَم الموصـــوف[1]. وتمتلك النماذج قدرات استكشافية *Heuristic* عـــندما تقود العالم إلى اكتشاف حقائق ومعطيات جديدة، موسعة بذلك مجال المعارف.

وبتـــبني اللـــسانيات لأســـلوب الـــبحث في العلوم المعاصرة، وباســـتبطانها لخـــصائص العقلية العلمية المعاصرة، تعمل على خلق بـــردايم ميتودولوجـــي *Methodological Paradigme* مـــوحد ومـــندمج تلتقـــي فـــيه التخصصات العلمية والمعرفية وتتقاطع فيه المعـــارف وتتمفصل ضمن أسلوب بحث موحد. وقد كانت الحاجة ماســـة في الـــبداية إلى اســـتلهام اللسانيات التوليدية لـــ **أسلوب الـــنمذجة** بالنظـــر إلى صعوبة دراسة اللغة بيولوجيا وتشريحيا كما تجـــري في ذهـــن الإنـــسان[2]، وبالتالي فإن النموذج أداة لمحاكاة الوظائـــف الذهنية للغة لا السيرورات المادية التي تنتجها في الدماغ، لأن فتـــرة الـــستينيات لم تكـــن تسمح بدراسة الخصائص العصبية ومسارات الإدراك والإنتاج اللغوي كما تتم في الدماغ.

---

(1) Philosophie of science, p. 154.

(2) بنعيسى زغبوش، "تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية"، ص 47.

وقــد مثلت فترة الثمانينيات وما بعدها ثورة في بلورة وظيفة النموذج وقدراته التفسيرية، فبعد تطور اللسانيات المعرفية والعصبية والذكاء الاصطناعي أصبحت إمكانية صياغة نماذج تجمع بين تقييس الخصائص الوظيفية والبنيوية للغة كما تجري في الدماغ، أمرا متاحا، ولقــد **اســتطاعت اللسانيات التوليدية أن تعطي للنموذج معنى مــزدوجا، فهو ليس مجرد أداة صورية للتمثيل لخصائص اللغات الطبيعــية كما هو الشأن بالنسبة إلى النظريات اللسانية التي تتبنى المعــنى الــصوري للنموذج في التنظير والممارسة، وإنما هو أداة لمحاكــاة الوظائــف الذهنية للغة وبلورة فرضيات تفسيرية حول خصائــصها ومكوناتها، وبالتالي تمكن النحو التوليدي من تجسير المــسافة بــين دلالــة مفهوم النموذج في علم النفس ودلالته في اللسانيات المعاصرة.**

إن أهــم إشــكالية تــواجه النماذج تتمثل في طابعها الانتقائي، فالأهــداف الاختــبارية والتفــسيرية للنموذج لا تطال إلا جزءا من المعطــيات الــتي تنتمي إلى المجال الذي تدعي النظرية وصفه وتفسيره، وينبغي أن نقبل، كما هو الشأن بالنسبة إلى النظريات العلمية، أن تبقى بعــض المعطيات خارج مجال التفسير حتى تتقوى الفرضيات التفسيرية ويــتقوى الجهاز الواصف للمعطيات الجديدة، وبالتالي لا يمكن الادعاء بامتلاك النماذج للصلاحية بشكل كلي ومطلق، فسرعة تدفق المعارف والمعطــيات الجديدة من حقول معرفية متعددة تتقاطع معها النظرية أو النموذج وتتقاسم معها جزءا من المجال المدروس، يجعل إمكانية إحاطته ورصده لما يستجد أمرا مستعصيا(1).

(1) بنعيسى زغبوش، "تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية"، ص 65.

ورغم كل الصعوبات التي تحف عملية النمذجة في ارتباطها بالتفسير والمحاكاة، فإنها توفر، على المستوى الصوري، إمكانية تبسيط المعرفة وتنسيقها وإضفاء طابع الاتساق والتماسك على مكوناتها، وإلباس عناصرها وعلائقها خاصية الدقة والوضوح، وتمثل النماذج حلقة وصل مركزية بين المسلمات والافتراضات النظرية والظواهر التجريبية التي ترمي النظرية إلى تفسيرها، إن النموذج تمثيل مبسط لتفاعلات العناصر والمكونات المفترضة في الإطار النظري المتبنى[1].

يعتمد أسلوب النمذجة، في مجموعة من العلوم، مثل علم الأحياء الجزيئي والفيزياء والكيمياء وعلم النفس وعلم الاجتماع، للتمثيل لخصائص الظواهر المدروسة ولصياغة التعميمات ولوصف اشتغال مكونات النظرية. فالتفسير والاستدلال والتمثيل ومختلف مسارات الصياغة العقلانية للعلم، تقوم فيها النمذجة بأدوار جوهرية، وبهذا يمكننا الجزم بأن بناء العلم لا ينفك عن بنائه النمذجي.

يستجيب البرنامج التوليدي للشروط العلمية في إقامة البرامج العلمية وتوسيع إطارها النظري والتجريبي من خلال التقدم في وضع الإشكالات وتمثلها وروز كفايتها الإجرائية؛ فقد أقام ***تشومسكي*** فرضية موجهة للبحث في القدرات المعرفية البشرية والبنيات الذهنية، مستندا في ذلك إلى قاعدة فلسفية، صاغها ***راسل*** *Russel* على النحو الآتي: **كيف يمكن للمخلوقات البشرية أن تعرف كل ما تعرفه رغم أن اتصالها بالعالم قصير ومحدود؟**

لقد حددت اللسانيات التوليدية أهداف البحث في **اكتشاف مبادئ كلية تحكم بنية اللغة واستعمالها، وفهم خصائص العقل**

---

(1) P. Thagard, Philosophy of sychology and cognitive science, pp. 4-8.

البشري، مما يجعل مشروع *تشومسكي* يندرج في إطار برنامج عقلاني يـــراهن على إقامة مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن يخضع لها عالم البنيات الممكنة.

رســـم ***تشومـــسكي*** معالم البرنامج العلمي، فأقام نظرية لتطبيق الـــبرنامج، وحدد موضوعها في **وصف قدرة المتكلم اللغوية**، وأصبح هدف النظرية التوليدية الإجابة عن الأسئلة التالية:

- **مم تتكون المعرفة اللغوية؟**
- **كيف يتم اكتسابها؟**
- **كيف يتم استعمالها؟**
- **ماهي العمليات العضوية التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة هذا، ولاستعمال هذه المعرفة؟**[1].

تقتـــضي الإجابة عن السؤال الأول **بناء نحو توليدي**، ويستدعي السؤال الثاني **بناء نحو كلي**. وقد استلزم هذا التحول اعتبار اللسانيات فرعا من علم النفس المعرفي وعلم الأحياء.

إن ملاحظـــة المعرفة اللغوية الداخلية لا تتم بصفة مباشرة، وهذا يستدعي بناء نماذج تحاكي مظاهر العقل البشري، ففي النشاط العلمي نفهم الظواهر انطلاقا من قدرتنا على إعادة إنتاجها والتحكم في مبادئ الإنـــتاج وخصائصه، فالنموذج هو محاكاة تجريدية للموضوع، وتمكن الـــصياغة الجيدة للنماذج من روز كفايتها التجريبية والنظرية، وكيفية تمثـــيلها للمبادئ الواردة في النظرية اللسانية؛ **فالأنحاء التوليدية مدعوة لأن تعكـــس استقلال التركيب، والأنحاء الوظيفية عليها أن تعكس أسبقية المكون التداولي على المكون التركيبـــي الدلالي.**

---

(1) تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، ص 15.

إن عجز النظرية، من الناحية التجريبية، يشكك في كفايتها وهذا يفسر تراكم النماذج داخل النظرية اللسانية الواحدة؛ إذ ينبغي في مستوى معين أن تكون القيود على المفاضلة بين الأنحاء موحدة مع أهداف النظرية، **فجوهر الكفاية التفسيرية في النظرية التوليدية، مثلا، يختلف عنه في النظرية الوظيفية؛ لاختلاف الإطار النظري والمنهجي**، ومن هنا نفهم كلام ***كاتز*** *katz* الذي يرى أن قيود الكفاية التي فرضها **تشومسكي** على نماذجه ينبغي النظر إليها داخل إطاره التصوري؛ لأنها لا تكتسب مشروعيتها إلا داخل هذا الإطار، ولا يمكن البتة أن تكتسبها من خارجه، فليس هناك ما يلزم نحو ***مونطكيو*** *Montague*، مثلا، بتقييد نموذجه اللساني بالواقعية النفسية، بحيث يعتبر اللسانيات فرعا من الرياضيات، وليست فرعا من علم النفس.

يقع تعدد النماذج في مجالين: **مجال النظريات اللسانية المختلفة، ومجال النظرية اللسانية الواحدة**. فالتعدد ينشأ من طبيعة المقاربة (هل اختار اللساني منحى نفسيا لمعالجة اللغة؟ أو منحى رياضيا أو تداوليا...؟)، وتتعدد الأنحاء أيضا بالنظر إلى معايير أخرى ضمن معيار **الكفاية التفسيرية** (كمعيار الواقعية النفسية والكفاية الحاسوبية والكفاية النمطية...).

لا بد من الإشارة بهذا الخصوص إلى الدلالة التي يكتسيها مفهوم آخر للكفاية، يتعلق الأمر بمفهوم **الكفاية الأنطولوجية**، فليست كل مكونات النسق النظري وعناصره ذات مقابلات ما صدقية في العالم الخارجي، فالعلاقة بين النظرية والواقع، أو ما يصطلح عليه بالواقعية الأنطولوجية، علاقة معقدة ومركبة، ولا تقبل الاختزال في ترسيمة تكافؤية أحادية الاتجاه؛ لأن الفكر العلمي المعاصر ينهج أسلوبا فرضيا استنباطيا يصوغ بموجبه العلماء الفرضيات ويخضعونها لروائز اختبارية،

وتتحكم النظريات في طبيعة روائز التجريب التي تزود العالم بالمعطيات الدالة، وقد تقود بدورها نحو إعادة بلورة القوانين والمفاهيم والنظريات، وبذلك لا يتجه البناء النظري العلمي من المعطيات نحو القوانين، ولا من النظريات نحو التجربة بشكل مباشر، وإنما تتشكل سيرورة الصياغة العلمية من تغذية راجعة معقدة ومترابطة تتحدد حلقاتها المتفاعلة في ثلاثة عناصر هي: **التنظير والتجريب والعقلنة.**

وتعكس العلوم المعرفية هذا التعقيد بامتياز، فالبرامج الحاسوبية التي تعمل على تقييس العمليات المعرفية التي تتم في الدماغ تشتغل على معطيات بموجب خوارزمات اصطناعية تنتمي إلى اللغة الواصفة للبرنامج الحاسوبي، ويفترض في هذه الخوارزمات تحقيق كفاية تمثيلية تتحدد في توافقها مع التمثيلات الذهنية والعصبية وسيرورة اشتغالها في الدماغ، فالاشتغال برائز التقييس الحاسوبي يشكل معيارا لروز الكفاية التجريبية للنظريات التي تفترض بنيات ومسارات وسلوكات محددة، وبالتالي فالكفاية الأنطولوجية للنظرية لا تقاس بآليات مباشرة، لأن البناء النظري العلمي يعمل على بلورة مقاييس معقدة لاختبار المسلمات والفرضيات، فتعقيد النسق النظري الذي يتشكل من تقارير تجريبية معقدة ونماذج تقييسية ونظام تفسيري معقد للمعطيات يجعل مسار العبور من النظرية نحو الواقع مسارا تتوسطه حلقات متداخلة ومتعددة في الآن نفسه[1].

إن الغاية من عرض هذا الجهاز المفاهيمي الإبستمولوجي هي الاستدلال على ورود مستوى للتحليل والمقاربة تتفاضل فيه الأنحاء من جهة قيامها على أساس برنامج للبحث العلمي المتسق، ولا تنأى

P.Thagard, Philosophy of sychology and cognitive science, p. 16. (1)

الأنظـــار اللـــسانية المعاصـــرة عن هذا التحديد، فهي تصرح بمقدماتها المعرفية، وذلك على عكس النظام المعرفي للغويات القديمة، حيث تضع برامج علمية وتبني نظريات تفسيرية في صلب تلك البرامج وتقيم نماذج تمثيلـــية تنـــسجم وأصولها المعرفية، وبذلك **تتقاطع اللسانيات والعلوم المعاصـــرة من جهة آليات البناء النظري والمفهومي**، ومن ثمة لا يمكن فهم الظاهرة العلمية إلا بطرحها كسيرورات ظرفية ومؤقتة، فالخطاب النظري بناء عقلي لا يأخذ دلالة إلا في إطار الخطاب المتبنى، وفي ضوء هـــذا نفهم إمكان تعدد الخطاب العلمي ونسبيته وخصوصيته وظرفيته، لـــتعدد مجالات التفسير والبحث والاحتجاج، وإمكان وضع الخطاب فضاء وزمانا، وكذلك بالنظر إلى الاستنتاج الملازم لخطاب معين(1).

إن المفتـــرض النظري الذي نؤسس عليه مقاربة المنظورات اللغوية القديمة والحديثة، هو أن كل قراءة تروم تأويل المعارف العقلانية، عليها أن تعتد بطرائق الاستدلال والمساطر الحجاجية التي تقوم عليها الأنظار اللـــسانية، وغير اللسانية، فاستخلاص تلك الطرائق مما تقدم، يمكننا من حصرها في:

- تحديد الأصول المعرفية للبحث؛
- الكشف عن التساؤلات المغيبة والمطموسة؛
- التفـــريق بـــين المنظور اللغوي والواقع اللغوي، وهذا التفريق هو المـــسلك الـــسليم لفهم تعدد النظريات عبر تاريخ إنتاج المعارف اللسانية، وينبغي أن نقر في هذا السياق بأن المفاضلة بين المنظورات اللغوية واردة في مستوى آليات التفسير، فلا ينبغي الإقرار بتكافؤ

(1) عـــبد القـــادر الفاسي الفهري، أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ص ص 43 – 63.

النظـــريات اللـــسانية، من جهة العمق التفسيري للبنيات اللسانية ولقـــضايا أخـــرى متصلة باكتساب اللغة وباستعمالها، فمع الثورة العلمـــية في مجال الرياضيات والمنطق، غدا من الضروري الحديث عـــن أنـــساق متعددة، قد تنطبق في مجال معين، وبمجرد نقلها إلى مجال مغاير ينكشف عجزها عن وصفه، والمثال التقليدي على ذلك الفـــرق بـــين **الهندســـة الأقليدية وهندسة *رايمن***؛ فليس بإمكان الهندســـتين وصف العوالم الفيزيائية نفسها بطريقة متكافئة، وعلى هـــذا الأســـاس لا شيء يسوغ، في نظرنا، التفكير في العلاقة بين النظريات اللسانية بمنطق مخالف؛

- الإقـــرار بإمكـــان سبك جهاز مفاهيمي إبستمولوجي صالح لفهم اللغويات القديمة والحديثة وحصر آليات اشتغالهما.

ومـــا دمـــنا نتغـــيا حـــصر مقاربـــة اللـــسانيات في الجانب الإبـــستمولوجي، ينبغـــي تحديد الشروط التاريخية والمعرفية لنشأة إبستمولوجيا اللسانيات، والإبانة عن أن هذه النشأة كانت استجابة لـــضرورة معرفية أملتها التطورات التي لحقت اللسانيات، والأزمات الـــتي عرفتها مع مطلع هذا القرن منذ تحديدها لموضوعها ومنهجها وفـــرزها لجهاز مفاهيمي جديد لوصف الظواهر اللغوية، لأن **كل تجديد للفكر العلمي يحدث من خلال تجديد المصطلحات وبفضله، ولا يمكـــن الحـــديث عـــن اختراع بالمعنى الصحيح إلا حين يبرز مـــصطلح جديـــد (ســـواء تعلق الأمر بالأكسجين أم تعلق الأمر بالحـــساب التفاضلي)... إن كل مظهر جديد لعلم ما يفضي إلى ثورة في المصطلحات التقنية لهذا العلم**[1].

(1) J. Kristeva, Recherches pour une sémanalyse, (le 2ème chapitre, La sémiotique Science critique ou critique de la science)

لقـــد قطعـــت اللـــسانيات البنيوية مع الأدوات المفهومية للسانيات التاريخـــية وأفـــرزت مـــصطلحات جديدة (**النسق، والبنية، والفونيم، واللسان...**)، ويندرج هذا البناء الاصطلاحي ضمن لغة العلم التي تتحدد بتجديدها أسس العلم ومبادؤه الموجهة، ويشير ***فيرنان*** *Vernant*، في هذا الـــسياق، إلى **أن الإبـــستمولوجيا المعاصرة قد بيّنت، بما لا يدع مجالا للـــشك، أنه ليس بإمكاننا أن نفصل – في أي قطاع من قطاعات العلم – أشـــكال الـــتفكير عن أدواته ولغته والموضوعات التي ينصب على دراستها**. فلكي يصبح ميدان من ميادين الواقع موضوع العلم، ينبغي له أن يوفـــر لغـــة ملائمة للتعبير عنه، وأن توضع له منظومة ملائمة من الرموز، وتكـــون قابلة لأن تعدّل على الدوام. وتكون هذه الرموز موضع عمليات ذهنية، وتخضع مجموعة هذه العمليات لمبادئ موجهة وقواعد تشكّل منطق المـــنظومة. وكلما تقدم العلم أكثر، واتسع ميدانه، واغتنى موضوعه، كلما تحـــولت لغـــة هـــذه الدراسة كي تفسح المجال لعمليات جديدة، وتوضع المـــبادئ المـــوجهة موضع سؤال، ويعاد النظر في منطق المنظومة بدورها. وهكـــذا فـــإن موضوعات الرياضيات الحديثة على سبيل المثال، من أعداد وأمكـــنة...، ناهـــيك عن المجموعات، لم تعد كما كانت في الرياضيات الإغـــريقية. فـــإزاء تعمـــيم مفهـــوم العدد، ابتداء من العدد الصحيح إلى الكـــسور، والأعـــداد السلبية والجذرية، يظهر تحوّل في لغة الرياضيات، وتظهر أشكال جديدة من العمليات الرياضية ومنطق رياضي جديد. فبقدر مـــا يزداد العلم تقدما، يصبح التوازن بين جميع مستويات صرحه مهددا، ابـــتداء مـــن موضوع العلم حتى المبادئ الموجهة للدراسة. وعندما يكون التقدم هائلا، وينكشف ميدان جديد من الواقع، فإن المنظومة كلها تكون في حاجة إلى صياغة جديدة(1).

---

(1) J.P. Vernant, Religions, histoirse, raisons, pp. 82-87

حاصـــل الأمـــر أن نشأة إبستمولوجيا الدرس اللساني لم تكن وليدة الصدفة، بل ارتبطت بتكون اللسانيات نفسها وبسيرورة هذا التكون من لسانيات **سوسير** إلى آخر مستجدات النظريات اللسانية المعاصرة.

3

مقاربات إبستمولوجية في اللسانيات التوليدية

1.3. الأسس العامة للنظرية التوليدية

1.1.3. أسس التنظير والنمذجة الصورية

تتميز النظرية التوليدية بميزتين أساسيتين:

أ. إنها نظرية تتبنى مفهوما عقلانيا للمعرفة العلمية يتلخص في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالم في ميدان تخصصه من خلال مواجهتها مع التجريب وهذا هو الطريق الوحيد نحو التقدم العلمي؛ فالمطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها؛

ب. إنها نظرية لا تعتني باللغة، وإنما بالنحو؛ أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ "**أفكار**" عن طبيعة هذه اللغات، من ذلك الأفكار التي أفرزتها اللسانيات البنيوية **كالتمفصل المزدوج واعتباطية الدليل اللغوي**... بل أصبح يقتضي مضمون العمل التنظيري بناء آلات ونماذج صورية تحاكي خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية

"**العضو الذهني**" الذي يتم بواسطته اللغو. وعاد ضمن البحث اللساني، البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات البشرية[1].

فالثورة اللسانية المعاصرة مقرونة بانتقال ابستمولوجي مبرر من العناية بوصف **اللغة كموضوع خارجي**، أو ما يصطلح عليه **تشومسكي "اللغة الخارجية"**، إلى **العناية بالكفاية اللغوية كنسق معرفي يعد في العمق آلة صورية** تمكن من توليد عدد لامحدود من المتواليات، وهذه الآلة عبارة عن خوارزمات توليد وتحليل.

إن اشتغال اللسانيين على الأنحاء الصورية المتحكمة في سيرورة الإنتاج والفهم، مكّن من خلال تضافر جهود اللسانيين والحاسوبيين من تطوير أنظمة حاسوبية معقدة للمعالجة اللغوية في إطار مشروع مشترك يقوم على **تقييس** *Simulation* و**نمذجة** ***Modelisation*** **مسارات النظام اللغوي البشري كما تتم في الدماغ**، ويتأسس هذا النظام على نسق معقد ومبنين لتخزين وتشفير *encodage* واسترجاع المعلومات المرتبطة بالبنيات الصواتية والصرافية والمعجمية والتركيبية والدلالية، فاللغة تخزن في الدماغ، حسب الاستعارة الحاسوبية للكفاية اللغوية، في شكل قوانين حسابية صورية يعبر عنها بـ خوارزمات الحوسبة.

لقد «**قاد تشومسكي ثورة علمية فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد** ***New paradigm*** **للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي. ومع هذا الأنموذج،**

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص 5.

بـــزغ زمن التركيب، حين اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود مـــن السلاسل اللغوية السليمة، ولكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتضح حينه أن إجراءات التقطيع (البنيوية) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب»[1].

فالـــنحو في هذه النظرية ليس نشاطا تصنيفيا تطبق فيه إجراءات التقطـــيع والاســـتبدال علـــى العينات اللغوية، بل هو نظرية صورية اســـتنباطية تنـــتج الجمل النحوية (ما يدعى بالقدرة التوليدية الضعيفة) وتخـــصص أوصـــافا بنـــيوية لها (القدرة التوليدية القوية)، وضمن هذا التـــصور **أصـــبح مجال التفسير المبادئ اللسانية الكلية** (أو الخاصة) **الـــثاوية خلف الجمل اللغوية**. وهو تصور أدى إلى الفصل بين النظرية والميتودولوجيا، واعتبار إجراءات اكتشاف النحو غير كافية لبناء نظرية لـــسانية، فوظـــيفة النظرية اللسانية الأساسية هي تقويم الأنحاء وصياغة المبادئ والقيود الضرورية لبناء أوصاف للغات الطبيعية.

يفاضـــل أحـــد الباحثين[2] بهذا الخصوص بين نموذجين معرفيين: **نموذج أقليدي تمثله لسانيات سوسير، ونموذج لا أقليدي يمثله التيار التولـــيدي**. يـــشتغل النموذج الأول وفق مبدأين: **مبدأ الحد الأدنى، ومبدأ البداهة**.

تستنبط جميع مفاهيم العلم، بمقتضى المبدأ الأول، من عدد محدود من المسلمات، كما يجب، بموجب المبدإ الثاني، أن تكون جميع مسالمات النظـــرية ومبادئها الأولية بديهية لا تحتاج إلى برهنة، ويتمظهر المبدآن عند **سوسير** من خلال بديهية: «**اللسان نسق من الدلائل**» و«**مفهوم**

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 65.

(2) محمـــد بلبول، "بعض مظاهر التحولات التيمية والبراديغماتية في اللسانيات المعاصرة"، ص ص 203 – 205.

الدليل»، فانطلاقا من هاتين البديهيتين تشتق مجموعة من المفاهيم والقضايا مثل: **التقابل والنسقية والمحايثة.**

ويصوغ التوليديون نسقهم النظري، بخلاف النموذج الأقليدي لـ *سوسير*، اعتمادا على مفاهيم مضادة مثل: الفرضيات، واللابداهة، والحد الأقصى...، فالفرضيات غير بديهية؛ لأنها تصدم الحس المشترك وتقبل الدحض والإبطال، ويقبل الجهاز النظري فرز عدد أقصى من الفرضيات ولا يتقيد بمبدإ الحد الأدنى، غير أن وضعية القضايا ومراوحتها بين المسلمة والمبرهنة، وبين البداهة واللابداهة ليست ثابتة في النسق النظري، حيث يمكن لقضية أن تصاغ في بداية تشكل البناء النظري للعلم في شكل مسلمة ثم تتحول في مرحلة من مراحل نضجه إلى مبرهنة، وبذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار دينامية البناء المرحلي للعلم وليس النتاج النهائي؛ لأن الفاعلية العلمية فاعلية دينامية متحولة في عناصرها وعلائقها ونظام مكوناها، فعقلية العلم «**تتمثل في دينامية آليات البناء أكثر مما تتمثل في المضامين المعرفية، فهي آليات خصبة ومرنة**»[1].

يبين منطق التطور العلمي أنه عادة ما تستند «**النظرية إلى مسلمات وأوليات وتعريفات بدرجات مختلفة من الإعلان والتصريح في الرياضيات كما في الفيزياء، وتستعمل آليات استنتاج واختبار مفصح عنها، مثل التحليل والتركيب، لكن تطور البحث والتعقل يكشف عن الحاجة إلى إعادة النظر في الأسس الأولى للبناء تحت ضغط السؤال والوقائع... ولهذا قد ينجح الناظر في تغيير مسلمة ما والبرهنة عليها، وعند ذلك لن تظل مسلمة بل تصبح مبرهنة، لأنها تثبت بالبرهنة**»[2].

---

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال والبناء: بحث في خصائص العقلية العلمية، ص 298.

(2) بناصر البعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، ص 250.

فما هي محاور البحث التي يجب أن تضبطها النظرية اللسانية في إطار البرنامج التوليدي؟

يمكن أن نجمل هذه المحاور فيما يلي:

أ. تحديد طبيعة اللغة البشرية؛

ب. طبيعة تعلم اللغة باختيار نموذج نحوي معين؛

ج. مفهـــوم النحو كمجموعة من القواعد القائمة في الذهن في صورة ملكـــة بيولوجية، وعلى اللسانيات أن تعنى بصورنتها وصوغها في إطار نموذج صوري؛

د. العلاقـــة بـــين **النحو الخاص** (قواعد لغة خاصة) و**النحو الكلي** (الثوابت المشتركة بين لغات البشر كافة)؛

هـ علاقـــة الملكـــة اللغـــوية ببقية الملكات الذهنية؛ أي ما يدعى في الأدبـــيات اللسانية المعاصرة بالقالبية، فالذهن مكون من مجموعة قوالب متفاعلة أثناء الإنجاز اللغوي ومن بينها: **قالب النحو وقالب الاعتقادات والاقتضاءات التي يحملها الإنسان عن العالم والقالب التداولي...**؛

و. العلاقة بين المعطيات التجريبية وبين فرضيات العمل في استخلاص الملكـــة وصياغتها، فالنظرية اللسانية تقيد الشواهد اللسانية بوضع شـــروط علـــيها حتى تدمج في الاستدلال اللساني، ومن بين هذه القـــيود: صفة الشاهد وطبيعته العلمية وشرعية الشاهد وقانونيته، ووضوحه وشموليته...[(1)]، من أجل صياغة الملكة على شكل نموذج نحوي مصوغ صياغة صورية وما يقتضيه من أمثلات *idéalisations*؛ لأن فهـــم اللغـــة الإنسانية لا يمكن أن يستغني عن **إجرائية مفهوم**

---

(1) N. Chomsky, Régles et représentations, premier chapitre, les bases biologiques des capacités langagiéres.

الأمـــثلة وما يستلزمه من إبعاد للبرامترات الهامشية التي تعيق الفهم الفعلـــي للغـــة، ومن ذلك: **أمثلة المتكلم/المستمع المثالي، وأمثلة العشيرة اللسانية المتجانسة...**، وهي عبارة عن فرضيات للبحث لا يمكـــن الرجوع فيها إلى التجربة، فإذا تصفحنا التجربة قد يبطل مفعول هذه الفرضيات.

ز. إنشاء جهاز مفهومي صوري لصياغة الملكة؛

ح. إقامـــة قيود على الجهاز الوصفي، انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في كـــل مـــن (أ) و(د) مـــن جهة وما تقتضيه الشروط الرياضية والمنطقية المعاصرة على بناء النماذج من جهة أخرى؛

ط. بناء مسطرة تقويمية للحكم على النماذج الوصفية؛

ي. تفسير العلاقة القائمة والممكنة بين الملكة اللغوية والوعي الفعلي... والإنجـــاز اللغـــوي، مع إفراز أوصاف لسانية مضبوطة للمفاهيم النظرية **كالحدس اللغوي والحكم النحوي والمقبولية...**

يـــبدو إذن، أن التحول الإبستمولوجي في اللسانيات التوليدية لم يقـــف عـــند حـــدود المفاهيم الواصفة فقط، بل طال النظرية اللسانية برمتها؛ وسعى إلى تحديد ما يمكن أن يكون عليه الدرس اللساني[1].

---

(1) ولإبـــراز المكانـــة التي يوليها تشومسكي للنظرية، كطفرة إبستمولوجية، في اللسانيات المعاصرة نسوق هذا النص: «.. يبدو أن المسألة الأكثر صميمية في النظرية اللسانية تتمثل في تجريد فرضيات وتعميمات انطلاقا من نماذج نحـــوية خاصة تستوفي شرط الملاءمة الوصفية، وهي فرضيات وتعميمات تحمـــل بعـــد ذلـــك - كلما كان الأمر ممكنا - على النظرية العامة المتعلقة بالبنـــية اللغـــوية، فيـــتم بذلك إغناء النظرية وإدخال المزيد من الهيكلة على ترســـيمة الوصـــف الـــنحوي. فكلمـــا قمنا بشيء من هذا القبيل سنكون قد استعضنا عن حكم من الأحكام الصادقة على لغة بعينها بحكم مقابل ينسحب على اللغة بصفة عامة، فيصبح الحكم الأول عبارة عن نتيجة من نتائج الحكم الثاني وإذا ما كان حكمنا الفرضي الأعمق هذا مخالفا للصواب، فإن من شأن

إن النظرية بهذا المعنى ليست مجموعة مسلمات دوغمائية مسبقة، بـــل هي إطار مفتوح للبحث من خلال الذهاب والإياب بين النظري والتجريبـــــــي، فالقيود اللسانية قابلة للدحض، بما أن المعطيات وحدها لا تزودنا بالأوصاف اللائقة للغات الطبيعية، فلا بد من أعمال تنظيرية، تسبق كل تحليل للغات، لذا يجب التفكير في شروط النحو اللائق؛ أي ما يعرف بدرجات الكفاية، وهي:

1. **الكفاية الملاحظية:** وهي تمثل أدنى المستويات، ويبلغها البحث إذا تمكـــن من رصد دقيق وشامل لكل الخصائص التي يمكن التوصل إليها عن طريق الملاحظة؛
2. **الكفاية الوصفية:** ويهدف النحو بموجبها إلى تصوير حدس المتكلم المـــستمع حـــول لغته ومعرفته، فهو يصف قدرة المتكلم في لغة بعينها؛
3. **الكفايـــة التفسيرية:** ويقدم النحو لأجلها تفسيرا لمشكل اكتساب اللغة وللإسقاط؛ لأن المتكلم يتعلم أشياء محدودة في محيطه اللغوي المباشـــر ويـــسمع معطيات قليلة ليبني عليها فرضيات حول بنياتها فيـــسقط تصوره على متواليات يسمعها للمرة الأولى أو ينتجها، والنحو الذي يبنيه المتكلم يعتمد في ذلك على نظرية النحو الكلي، وهدف اللسانيات أن تفسر مبادئ وبرامترات هذا النحو الكلي.

ذلك أن يبرز للعيان حينما نقيس مفعوله على مظاهر أخرى من مظاهر تلك اللغـــة أو من مظاهر لغات أخرى. وباختصار، فإننا نبدي إشارة، وهي من الوضـــوح، بمكـــان، ألا وهي وجوب صياغة فرضيات عامة للعمل تتعلق بطبـــيعة اللغة وذلك كلما كان الأمر ممكنا، فرضيات نتمكن انطلاقا منها من اســـتخلاص الـــسمات الخاصـــة المـــتعلقة بالنماذج النحوية لمختلف اللغات الخاصة».

N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p. 68.

3.1.2. النماذج والقيود الصورية على بنائها

3.1.2.1. تبرير الأنحاء

المشكل الأساس في اللسانيات النظرية هو اكتشاف مجموعة من المعطيات التي تفصل بين التصورات المتناقضة للبنية اللسانية، وإحدى هذه التصورات لا تسمح بوصف المعطيات إلا باللجوء إلى وسائل وحلول موضعية *Adhoc*، بينما الأخرى يمكن أن تفسرها على أساس فرضيات عمل تجريبية تمس بنية اللغة ذاتها.

ويلخص *تشومسكي* المشكل بقوله: «**عبارة "تبرير نحو توليدي" يمكن أن يكون لها معنيان مختلفان:**

- **في مستوى الكفاية الوصفية: يكون النحو مبررا بمقتضى وصف تام وصحيح لموضوعه؛ أي الحدس اللساني (القدرة الضمنية) للمتكلم، النحو هنا مبرر بواسطة حجج خارجية... وفي المستوى الأكثر عمقا... بهذا المعنى يكون النحو مبررا إذا كان نسقا وصفيا كافيا ومضبوطا بواسطة مبادئ... مما يعني أن النظرية اللسانية المرتبط به اصطفته انطلاقا من معطيات لسانية تنطبق عليها كل الأنحاء الأخرى... فالنحو مبرر بحجج داخلية... بالنظر... إلى فرضية تفسيرية تهم شكل اللغة... ويرجع ذلك إلى بناء نظرية لاكتساب اللغة، والنظر في القدرات الفطرية النوعية التي تجعل الاكتساب ممكنا**»(1).

تأسيسا على ما سبق تربط *كريستيفا* *Kristeva* ظهور ابستمولوجيا اللسانيات مع الثورة التوليدية التي اهتمت بنظام الصورنة المضبوطة الذي تحكمه معايير رياضية ومنطقية، وعلى هذا الأساس لم

(1) N, Chomsky, Aspect de la théorie syntaxique, p. 45

يعد بالإمكان جمع كل النظريات اللسانية تحت مفهوم اللسانيات، لأن المعايير الوصفية التي تبنتها أنحاء القرن 18 و19 تختلف عن المعايير المتبناة في النحو التوليدي؛ حيث أصبحت اللسانيات مع الثورة التوليدية نظرية وصفية وتفسيرية تفرز وسائل منطقية وصورية لإنتاج مفاهيمها[1].

2.2.1.3. مساطر التقويم

تأسيسا على طروحات **كريستيفا** *Kristeva* سنشدد على الوسائل المنطقية للمفاضلة بين الأنحاء في الدرس التوليدي، فالنظرية اللسانية تفاضل بين الأنحاء والأوصاف على أساس **مفهوم البساطة**، وهو مفهوم يمس طبيعة جهاز اكتساب اللغة؛ إذ يشبه من هذه الجهة ثابتا فيزيائيا ما، حيث نمتلك في البداية ربطا تجريبيا بين نمط من المعطيات اللسانية الأولية، وأنحاء مبنية من قبل المتكلمين، واقتراح مقياس للبساطة يشكل جزءا من تحديد مضبوط لطبيعة هذا الربط. ولا يمكن استعماله في المقارنة بين نظريات مختلفة لأنحاء اللغات الطبيعية، فهو يلعب دورا مركزيا في الأنحاء التي تتغيا بلوغ **الكفاية التفسيرية** فقط[2].

---

(1) J, Kristeva, Les epistemologies de la linguistique, p. 7.

(2) يقول تشومسكي في هذا الصدد: «.. في البداية نحن لا نعرف أي تصور قبلي للبساطة متطور في النظرية أو الإبستمولوجيا العامة يسمح بالمقارنة بين ن.ل.غ ون.ل.م.، فمن العادة الإقرار بشكل مطلق أن ن.ل.غ. أكثر بساطة من ن.ل.م.. (كل المقاييس المقترحة في ابستمولوجيا اللسانيات: كمقياس التخصيصات بواسطة السمات الصواتية (هال) أو مواضعة الكتابة المختصرة)، جزء من نظرية لسانية معينة وتبريرها من الناحية التجريبية ينهض على هذا الأساس.. ولاختيار ن.ل.غ أو ن.ل.م يجب أن نتساءل أي من النظريتين تسمح ببناء أنحاء وصفية كافية للغات الطبيعية أو تؤدي إلى كفاية تفسيرية»

N, Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p. 61

إن تعـــيين قـــيمة الأوصاف من الناحية الرمزية الاصطلاحية هام جدا؛ لأن نحوين مختلفين في **قيم رموزهما وطريقة صياغتهما** يؤديان إلى نـــتائج مختلفة بالضرورة في وصف اللغة الطبيعية، ومن ذلك: **نحو يقوم علـــى أســـاس أن القواعد الصواتية تطبق بشكل سلكي، ونحو آخر يلغي هذه الإمكانية.** يحقق النحو الأول كفاية وصفية أعلى من الثاني؛ لأن اللغات الطبيعية **تستجيب بنياتها لقيد السلكية.**

إن التعمـــيم يعـــد مقياسا لتقويم الأنحاء المبنية إلى جانب مقياس البـــساطة، والمقـــصود بالتعمـــيم تعويض مجموعة من القواعد المرتبطة بعناصـــر متمايـــزة، بقاعـــدة واحدة تغطي مجموعة العناصر بأكملها، المشكل هنا يتعلق ببناء مسطرة تسند للنحو مقياسا عدديا من القيم تقيد درجـــات التعميمات اللسانية. والمقياس الذي تعمل به الأنحاء التوليدية يتمثل في إنشاء مواضعات للكتابة مضبوطة ومقيدة بحيث يمكن اختصار الـــنحو، ومـــن ذلك **مواضعات التقويس ومواضعة الاختزال الأدنى للسمات المميزة في الصواتة إلى سمات مثنوية** *Traits binaires*، فالمتكلم في تعلمه للغة يختار التعميمات اللسانية الدالة وبموجبها يلغي الأنحاء التي لا تقـــوم علـــيها، ومن ثمة يبدو أن اختيار تعميم لساني ما لا يخلو من مضمون تجريبـــي في النظرية اللسانية العامة.

3.2.1.3. النحو التوليدي بين مساطر تقويم الأنحاء ومساطر تقويم الاشتقاقات

ســـجلت فتـــرة التـــسيعنيات، مـــع ظهور **البرنامج الأدنوي** *minimalist program*، انعطافـــا هاما في النمذجة اللسانية، فلم يعد انـــشغال النظرية التوليدية منصبا، كما كان من قبل، على معايير تقويم الأنحاء، على الرغم من أن مقياس البساطة، الذي اعتمد في هذا التقويم،

قـــد مهـــد لتفسير الاكتساب اللغوي في **نظرية المبادئ والوسائط** التي صـــاغ أسسها **تشومسكي** في الثمانينيات استنادا إلى تصورمحدد لجهاز الاكتـــساب اللغوي مفاده أن الجهاز الذي يعتمده الطفل في اكتساب اللغـــة مـــن المحيط ينبغي أن يتوافر على مبادئ بسيطة ووسائط تحدد الاختيارات التي ستعتمد لاكتساب نحو من بين الأنحاء الممكنة. إلا أنه تـــبين فـــيما بعد أن اعتماد مقياس لتقويم الاشتقاقات بدل الأنحاء يعد الاختـــيار الأمـــثل؛ لأن صورة النحو في **البرنامج الأدنوي** ومحددات النمذجة تقوم على اختزال صورة النحو وتقليصها، بحيث لم تعد هناك **بنية عميقة وبنية سطحية**.

فمـــا دامـــت اللغة تقوم على ربط الأصوات بالمعاني، أصبحت متطلـــبات الضرورة التصورية تستلزم حصر مستويات التمثيل في **البنية الـــصوتية والبنية الدلالية**، وهذان المستويان هما كل ما نحتاجه، لأنهما يتماســـان ويتفاعلان مع أنساق ذهنية مثل النسق النطقي - الإدراكي والنسق التصوري - القصدي، ويتكفل النسق الحاسوبـــي الذي عوض مفهـــوم البنية السطحية في النماذج التوليدية السابقة بتوليد اشتقاقات تـــستجيب لمـــبادئ اقتصادية تضبط عمليات النقل وعمليات التمثيل، وبالتالي فالمبادئ العامة التي نحتاجها في النمذجة تختزل في مجموعتين من المـــبادئ: مـــبادئ تمليها الوجائه *Interfaces* الخارجية التي تتماس مع اللغة في الذهن، والتي تعتبر مصدر تعقيد البنيات النحوية وتعقيد المبادئ والقـــوالب التي كانت تعد الأساس المعتمد في تفسير الخصائص المعقدة للنسق اللغوي، ثم مبادئ الاقتصاد التي تتحكم في الحوسبات التركيبية.

اختـــزلت بذلك صورة النحو في تصميم أدنى *minimal design* يـــربط قيود البنية الداخلية للنحو بمتطلبات الوجائه الخارجية والمبادئ العامـــة للحوسبة التركيبية، وبالتالي لم تعد الضرورة التصورية تستدعي

البحث عن مقاييس لتقويم الأنحاء، فالإجراء الذي أصبح واردا في **النظرية الأدنوية** يقوم على تقويم الاشتقاقات وعلى مدى استجابتها لمبادئ الاقتصاد في النقل أو التمثيل، والتي تؤول في نهاية المطاف إلى مبدإ الحوسبة الفعالة.

لقد شهد الدرس اللساني في منتصف القرن العشرين تطورا حاسما، حيث اتجه البحث إلى **الآلات الواصفة والنماذج**، وقد تم هذا التحول بموجب تطورات حدثت في اللسانيات نفسها وفي الحقول المجاورة لها من جهة:

أولا. اتصال اللسانيات بالنظريات الإعلامية الحاسوبية؛ حيث انصب انشغال الباحثين في البداية على تطوير آلة متناهية تشبه نموذج الحالات المتناهية، لنمذجة العمليات اللغوية، فكان عمل كل من ***هاريس Hariss وهوكيت Hockett*** رائدا في هذا المجال، فقد كان الهدف هو تطوير بنية رياضية للغات الطبيعية.

وفي أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، امتدت الجسور بين مجموعة من التخصصات والنظريات الإعلامية، سعيا إلى تحقيق أهداف علمية وتكنولوجية، ولم تكن النظرية اللسانية بمعزل عن هذا التوجه الجديد. **فإذا كان هدفها العلمي المحض هو الإسهام في معرفة بنية العقل البشري وطريقة عمله من زاوية لسانية، فإن هدفها التكنولوجي هو بناء حاسوب يحاكي قدرات الكائن البشري اللغوية، وتوظيفه في مجالات تطبيقية متعدد**(1). ومن بين أشكال التوظيف التقني للحواسيب استعمالها لهدف التحقق من اتساق التحليلات التي يقدمها النموذج. وعلاوة على ذلك فالحاسوب وسيلة

(1) عز الدين البوشيخي، قدرة المتكلم التواصلية وأشكال بناء الأنحاء، ص 158.

مـــن وسائل تقييس النماذج المعرفية؛ لأن المشتغلين بالبرمجيات في إطار الـــذكاء الاصـــطناعي يـــشاطرون زملاءهم اللسانيين وعلماء النفس المعـــرفيين وعلماء الأعصاب المسعى نفسه؛ أي **معرفة آليات اشتغال الدماغ البشري في حله للمشاكل، ومعالجته للمعارف التي تأتيه من المحيط وكيفية استعمالها في التخطيط والعمل.**

ظهـــر الاتـــصال بين اللسانيات والحاسوبيات، بشكل جلي، مع الـــنحو التوليدي، وقد أكد ***تشومسكي*** (1986م) هذا الاتصال حين اعتبر نسق القواعد الذي يشكل بنية النموذج التوليدي التحويلي، نسقا تضبطه النظرية الحاسوبية، كما اعتبر النظرية اللسانية التي يقترحها مماثلة للنظرية الحاسوبية التي يقترحها ***مار*** *Marr* والعاملون معه[1]. فماذا يعني أن "**الذهن حاسوب**" عند التوليديين؟

إن ذلـــك يعـــني «**أن القواعد النحوية التي يتبعها الناس عندما يـــتكلمون مماثلـــة للقواعد الصورية التي يتبعها الحاسوب أثناء تمثيل الحسابات**»[2]. وتتمثل أهمية الاستعارة الحاسوبية في علم النفس المعرفي في كـــون التصور العام لمعمارية الحاسوب تشبه آليات المعالجة الذهنية للمعلومات؛ فالحاسوب يستقبل المعلومات ويقوم بتشفيرها *encodage* ويعالجهـــا في سلسلة من المراحل والمستويات، إما بطريقة متسلسلة أو مـــتوازية، ثم يخزنها في الذاكرة المركزية ويستعملها في تنفيذ المهام.كما يـــتكون الحاســـوب من مكونين يمكن الفصل بينهما، فمن جهة هناك الجهـــاز المـــادي *hardware*، ومـــن جهة ثانية هناك الجهاز البرمجي *software* الـــذي يمكـــنه معالجة المعلومات بشكل مستقل عن الجهاز المـــادي، فمبدئيا يمكن لحوامل مادية متعددة أن تنجز تمثيلات حسابية

(1) محمد الرحالي، بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللساني، ص 20.

(2) مصطفى الحداد، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، ص 97.

مـــتعددة، وفي الاســـتعارة الحاســـوبية يشكل الدماغ إحدى هذه الحوامل.

شـــكل هـــذا التصور مدخلا نحو تبني فرضية السببية الذهنية في العلـــوم المعـــرفية التي نستطيع بموجبها دراسة الحالات الذهنية وأنظمة معالجـــة المعلومات في استقلال عن البحث في بنية الدماغ، وإن كانت الدراســـات المعـــرفية المعاصرة ما فتئت تشدد على خصوصية المعرفية الإنسانية *human cognition* التي يتعذر فيها فصل المكون المادي عن المكـــون البرمجـــي. وقد استعمل الحاسوب في علم النفس المعرفي أداة لتقييس الوظائف المعرفية في اتجاه صياغة نموذج تقييسي لآليات التفكير البشري.

إن الربط بين النحو التوليدي والحاسوب يقتضي فرضيات للعمل، مـــنها استقلال النحو. ومن هذه الجهة يمتاز النحو بكونه نسقا صوريا مستقلا عن التأويلات والتفاسير الوظيفية، لذلك فإن مستويات التمثيل (الـــذهني) في هـــذا النسق هي: **التركيب والصواتة والصرافة وبعض أشكال المعنى المتعلقة "بالصور" و"النماذج" و"الأوضاع".**

تحدد هذه الأشكال التمثيلات التركيبية وكذلك افتراض القالبية[1]. وقد أسهم النحو التوليدي بشكل فعال في تطوير الدراسات الحاسوبية من خـــلال الـــبحث في خـــصائص اللغات الصورية ومدى كفايتها في بناء الأوصـــاف التركيبية والدلالية للغات الطبيعية، وبذلك استلهم الحاسوبيون حـــصيلة أبحـــاث اللسانيين لتطوير خوارزمات تقبل الإدماج في برمجيات حاسوبية صممت لأجل إنجاز معالجة آلية للغات الطبيعية، وتوفير المحللات الصرفية والتركيبية الملائمة لوصف اللغة الطبيعية؛

---

(1) للمـــزيد مـــن التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: محمد الرحالي، "بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية"، ص 22 – 23.

ثانيا – مع بروز النحو التوليدي، عاد من الضروري تقييد علاقة اللسانيات بالمنطق والرياضيات وتحديد القيمة الإبستمولوجية لهذا الاتصال، فكان أول عمل متكامل يجسد نتائج هذا الالتقاء بين علمين متمايزين (الرياضيات واللسانيات) المشروع المشترك بين ***تشومسكي*** *Chomsky* ***وميلر*** *Miller*[1].

ومعلوم أن الأدوات الرياضية الأكثر استعمالا في صياغة النماذج اللسانية كانت من نوع المنطق الجبري الذي استعمله ***هاريس*** *Hariss*، ثم كرس ***تشومسكي*** بعده هيمنة النماذج الجبرية في الصياغة الخوارزمية للقواعد اللسانية. فالجبر الخوارزمي يختزل في مسلمة تطبيق مجموعة من القواعد على رموز لاشتقاق رموز أكثر تعقيدا، وقد أسهم تطور النماذج المنطقية من **نمط المنطق الخطي واللاخطي ولغات البرمجة الحاسوبية في إغناء الصورنات اللسانية**؛ فهناك مجموعة من العمليات التركيبة والعلائق اللسانية التي يسهل التعبير عنها بواسطة المنطق الجبري من بينها القواعد المركبية والتحويلات التي استعمل فيها النحو التوليدي آليات هذا المنطق (الجبري). كما مكنت **نظرية المجموعات** من توفير آليات صورية لجرد الأصناف والمقولات اللسانية. ومع اتساع النماذج المنطقية والرياضية والبيولوجية اتسعت آليات الصورنة التي مكنت النماذج اللسانية من استيعاب مجموعة من الظواهر التي عجز **المنطق الجبري** عن استيعابها، وفي هذا السياق يعد نموذج ***فوكونييه*** *Fauconnier* ***ولانكاكير*** *Langacker* طراز *Prototype* النماذج التي تعتبر ترميز المعلومات في الذهن يتأسس على صور ذهنية وأنظمة أيقونية

---

(1) نشير هنا تحديدا إلى عملهما المشترك:

Hand book of Mathematical psychology, Introduction to the formal analysis of natural languages.

وخطاطـــات مادامت المعرفة الإنسانية، وضمنها المعرفة اللغوية، مشتقة من الإدراك الفضائي، خلافا للترميز القضوي للغة الذهن الذي يحاكي أسلوب البرمجة الحاسوبية القائم على إواليات المنطق القضوي.

ثالـــثا – نلمـــس أيضا تأثر *تشومسكي* بإبستمولوجيا *كارل بوبر* *K. Popper*، وقـــبل ذلـــك تكويـــنه الرفيع المستوى في أساليب التفكير العلمـــي، إذ يتـــبع طـــريقة وضع الفرضيات ودحضها في إطار ما يسمى بالتـــصور الافتراضـــي – الاســـتنباطي في العلوم الذي يقوم على تقديم افتراضـــات دالـــة ومحاولة الاستدلال على قيامها أو إلغائها والبحث عن افتراضات أخرى، وهكذا دواليك. والافتراض الذي يقام عليه الاستدلال الكافي قد يتخلى عنه لصالح افتراض آخر يهدم الاستدلال السابق.

لقـــد قـــام ***تشومـــسكي*** بنقد إبستمولوجي لأسس اللسانيات ومفاهـــيمها ومـــبادئها ليجعل من اللسانيات علما فرضيا – استنباطيا يقطع مع المناهج الاستقرائية؛

رابعـــا – انقـــسام أعمال *تشومسكي* نفسها إلى إسهامات تهتم برصـــد الخصائص الصورية لبناء النماذج اللسانية، إضافة إلى الأعمال ذات الصبغة التجريبية التي تطبق مبادئ النظرية على لغة بعينها، علاوة علـــى المقدمات الفلسفية والتصورية للبرنامج التوليدي، كل ذلك يبين أن ابـــستمولوجيا اللـــسانيات ترتبط بالممارسات الاستدلالية ارتباطا عـــضويا، بل إن هذه الإبستمولوجيا ضرورة منهجية لتطور اللسانيات نفسها إن هي أرادت أن تبلغ مستويات عليا من الكفاية، وهي ضرورة تنـــبع من طبيعة **التغذية الراجعة** المميزة للممارسة العلمية، لحظة مساءلة العلم لأسسه ومبادئه؛

خامسا – انبثاق مفهوم مستويات اللغة الواصفة في اللسانيات. فبعدما كانت اللسانيات البنيوية تولي اهتمامها لمستوى الوقائع اللغوية،

تحول الاهتمام مع اللسانيات التوليدية إلى مستويات أخرى، كالمستوى **الميتودولوجـــي والإبستمولوجي**، حيث صيغت أسئلة وقضايا جديدة مـــن **نمـــط القيود الصورية على بناء النماذج والترييض والنمذجة** الحاسوبية ومستويات التفسير؛

سادسا - **ظهرت كتابات إبستمولوجية موازية للتأليف اللساني التطبيقي** منذ الثورة التوليدية إلى الآن، نشير في هذا الصدد إلى كتابات **بـــوطا** *Botha* و**كريستيفا** *Kristeva* **وبارهيل** *Bar-hillel* **وكابلين** *Kaplan* **وبريـــزنان** *Bresnan* **وكـــازدار** *Gazdar* **وبالمـــاريني** *Palmarini* **وهورنستاين** *Hornstein*...؛

ســـابعا - اعتماد النمذجة القالبية: يرجع الفضل في إدخال طريقة الاشتغال القالبـــي للسانيات إلى ***تشومسكي***، حيث يبدو الطابع القالبـــي في النحو التوليدي منذ نماذجه الأولى سواء أكان حضوره صريحا أم ضمنيا. إن تـــبني مبدأ القالبية ينسجم مع أساسيات النحو التوليدي التي ترمي إلى تمثيل للملكة اللغوية؛ وهذا يفرض أن تكون الملكات العقلية قالبية.

لقد دافع ***تشومسكي*** في دراسته للقدرات المعرفية البشرية عن المقاربة القالبية التي مفادها أن نسق الذهن البشري يضم قدرات (أو أنساق فرعية) معرفية مستقلة لها بنياتها ومبادئها الخاصة ولكنها في الوقت نفسه متفاعلة. وقـــد أســـقط ***تشومسكي*** المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو كذلك. وبهذا أصبح النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة؛ كل قالـــب لـــه مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل: **القالب الإعرابـــي، والقالب المحوري، والقالب العاملي**[1].

---

(1) ينظر في هذا الصدد كتابا تشومسكي:

Rules and Representations.

Lectures on Government and Binding.

لقـــد استعملت الفرضية القالبية في البداية كأداة إجرائية لتطوير الـــنمذجة اللـــسانية؛ لأنها تسمح بوصف مجموعة من البنيات اللسانية المعقـــدة وتفـــسيرها، بموجب تفاعل مبادئ القوالب المستقلة، وبالتالي أسهم الطرح القالبـــي في مواصلة البحث في الخصائص الداخلية للأنحاء ذات الكفايـــة الملاحظـــية والوصفية والتفسيرية، فبالإضافة إلى حاجة اللساني إلى تحديد خصائص المكونات الفرعية لنسق النحو مثل **المكون المعجمي والمكون التركيبـــي والمكون الدلالي**... وأشكال تفاعل هذه المكـــونات، يجب أيضا أن يعمل على بلورة أنساق المبادئ والقيود التي يوظفها في إجراءات الوصف.

وللطرح القالبـــي امتدادات في الهندسة الحاسوبية، فقد صممت مجمـــوعة مـــن البرمجيات الحاسوبية في شكل معالجات *processors* مـــستقلة ومتفاعلة، تفضي المعالجة في مستوى من المستويات إلى خرج *Output* يرســـل إلى معالجـــات محددة بطريقة تصاعدية. كما لا يخلو الطـــرح القالبـــــي مـــن امتدادات في إطار تخصيص معمارية الدماغ البـــشري الـــذي نظر إليه بصيغة مماثلة، باعتباره مكونا من معالجات متخصـــصة المجالات تعمل على تحليل الدخل الحسي، مشكلة وسيطا تمثيلـــيا وحوســـبيا بين الفكر والعالم، وتعمل هذه المعالجات على نقل التجـــربة الحـــسية الخـــام إلى تمثيلات مبنينة يمكن نقلها إلى معالجات متخصصة، تستعملها مراكز معينة في الدماغ إما للتخزين أو المعالجة أو لتنفيذ مهام معقدة مثل التخيل أو الاستدلال أو ما شابه ذلك.

ومـــن بـــين الدارسين الذين دافعوا عن التصور القالبـــي نذكر ***فودور***[1] *Fodor* وذلك في إطار النموذج الذي اقترحه للجهاز المعرفي

---

(1) J.A, Fodor, The Modularity of Mind.

البشري سنة 1983م؛ حيث لاحظ أن هذا الجهاز يحتوي على نمطين متمايزين من القوالب؛ فمن جهة هناك أنساق الدخل أو الأنساق المحيطية التي تشتغل على مجموعة من الإحساسات التي يستقبلها الجهاز الذي يتفاعل مع المحيط الخارجي، فيحولها إلى تمثيلات ذهنية تعالج على مستوى الفكر، ومن هذه الأنساق النسق البصري والنسق السمعي والأنساق اللغوية التي تشكل قوالب متخصصة في المعالجة اللغوية في مستوياتها الدنيا، ومن جهة ثانية هناك الأنساق المركزية التي تستعمل لتثبيت المعتقدات وبناء الاستدلالات، وتعتبر الأنساق المركزية غير قالبية.

تتميز الأنساق القالبية بخصوصية المجال والإلزامية والمنع من حيث المعلومات والسرعة في الإنجاز[1]. وقد انتُقد التقسيم الفودوري وقدمت اقتراحات تنبني على مسلمة تعميم الطرح القالبي ليشمل الأنساق التصورية المركزية التي يمكن أن تقسم إلى قوالب متخصصة المجال تشتغل على مجالات محددة. ونستحضر في السياق نفسه موقف **سبير** *Speas* الذي يعتبر النسق اللساني بموجبه قالبا معرفيا مستقلا تبعا لـ***تشومسكي***[2]. أما ***جاكندوف*** *Jackendoff* فقد دافع عن تصور **قالبي معمم للمعرفة البشرية**[3] يضم أنساقا من القوالب المتفاعلة تتكون من قوالب دامجة هي عبارة عن محللات تنجز تخصيصات بنيوية لبنيات جزئية لتدمجها في بنيات أكبر؛ بحيث يمكن، مبدئيا، أن نتصور مجموعة من المحللات التي تنطبق على **بنيات صوتية ومعجمية وتركيبية وبصرية**. ثم هناك القوالب الوجائهية التي تتكفل بخلق تواصل بين

---

(1) أنظر: محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص 21 – 23.

(2) Speas, Phrase Structure in Natural Language.

(3) R. Jackendoff, The Languages of Mind.

القـــوالب، فالقـــوالب لا تنفذ إلى كل خصائص القوالب التي تتفاعل معهـــا، فهي لا ترى سوى المعلومات ذات الدلالة بالنسبة إليها، فحتى يـــشتغل القالب البصري مثلا على معلومات بصرية تتضمنها جملة لغـــوية يجـــب أن تترجم المعلومات اللغوية البصرية إلى لغة يفهمها القالـــب البـــصري، وهـــذه مهمة يتكفل بإنجازها القالب الوجائهي *Interface module*. ويمكـــن أن نتصور أيضا أن التفاعل بين القوالب اللغوية يتم من خلال هذه الوجائه. أما النوع الثالث من هذه القوالب فيصطلح عليه ***دجاكندوف*** القوالب الاستنتاجية[1].

إن الأخـــذ بالافتـــراض القالبـــي في النمذجة النحوية والنمذجة المعـــرفية جعـــل اللسانيات وفروع العلوم المعرفية أمام تحديات علمية متعددة نجملها في الآتي:

- ضـــرورة صياغة تدقيق واضح لتراتبية اشتغلال القوالب في النحو، وتقييد هذه التراتبية بقيود معرفية *Cognitive constraint*، أو بعـــبارة أدق: **هـــل معمارية القوالب في النحو توازي معمارية هندســـة القـــوالب في الـــدماغ؟** فالصياغة القالبية للنحو مسألة مـــشروعة، لكـــن تدقـــيق البحث في القالبية الدماغية وتقاطعاتها الممكنة مع القالبية النحوية منوط بتقدم الأبحاث في العلوم المعرفية. علاوة على ما ذكر هناك إشكالات عبرية *Transversal* تطرحها العلـــوم المعـــرفية العصبية ذات انعكاس على الاختيارات النظرية للنمذجة القالبية للنحو، نحددها في الأسئلة التالية:
  - هـــل تشارك مجموعة من المناطق في الدماغ في تمثيل ومعالجة الوظـــيفة المعـــرفية نفسها؛ أي ما يسمى بالمعالجة الموزعة؟ أم

---

(1) للمـــزيد من التفاصيل ينظر: غاليم محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص ص 23 - 26.

هناك مناطق متخصصة في الدماغ توازي الوظائف المعرفية التي ترمز إليها القوالب؟

- هل يجب التمييز بين القالبية المعرفية والقالبية العصبية؟
- هل يمكن أن نقبل بتصور تفاعلي مباشر بين القوالب في غياب قوالب وجائهية كما تؤكد على ضرورة ذلك العلوم المعرفية؟

- إن النواة الافتراضية للنمذجة القالبية تقبل الاندماج في قضايا التقييس *Simulation* التي ما فتئت تطرحها العلوم المعرفية والتي تنبني على نمذجة السيرورات الإدراكية العصبية والمعرفية للدماغ وتقييس مسارات الإنجاز والفهم اللغوي التي تتضمن تشفير *Encoding* المعلومات اللسانية ومعالجتها بالإضافة إلى التخزين والاسترجاع. فالملكات الذهنية المرتبطة بالإنجاز اللغوي تبني تمثيلات ذهنية أثناء المعالجة *Processing* تتم وفق مسارات مضبوطة ومنتظمة. وعلى النمذجة القالبية أن تقدم بعض الافتراضات حول تصميم النحو، فجهاز النحو يتضمن مستويات تمثيلية وقوالب متعددة تشتغل وفق آلية التفاعل، ويتقيد اشتغال الآلة النحوية بمجموعة من الكفايات المبررة نفسيا ونورولوجيا وإبستمولوجيا...
- يستلزم التقييس والمحاكاة ثلاثة مستويات للاستدلال:
  - **مستوى تمثيلي مجرد:** يبني من خلاله اللساني مسارات معينة للتمثيل اللغوي؛
  - **مستوى معرفي** *Cognitive* يبين مدى توافق هذه التمثيلات مع مسارات المعالجة الذهنية التي ينجزها المتكلم أثناء بناء التمثيلات الذهنية اللسانية؛

- **مستوى عصبي**: يكشف النظام العصبي؛ أي الأساس المادي الذي يتم تفعيله في الدماغ، والذي يتزامن مع اشتغال التمثيلات الذهنية.

إن تفاعل المستويات الثلاثة في الاستدلال أضحى ضرورة تصورية لإدماج اللسانيات في العلوم المعرفية، فتوحيد هذه المستويات عبر تضافر جهود اللسانيين وعلماء النفس والأعصاب المعرفيين غدا من أبرز المهام إلحاحا في العلوم المعرفية المعاصرة. ويمثل التقييس الحاسوبي إطارا منهجيا لتمثيل اشتغال العمليات الذهنية على أجهزة اصطناعية صممت برامجها لتقييس مختلف سيرورات الذهن في معالجته للمعلومات، ويمكن أن يصطلح على هذا التصور: **الفرضية القوية للتقييس، أما الفرضية الضعيفة للتقييس** فتكمن في استعمال المحاكاة الحاسوبية لتأكيد الافتراضات وتبيان حدود تماسك التحليلات والعمليات، التي يفترضها النموذج بشكل قبلي قبل اشتغاله على الحاسوب، واتساقها، فالتقييس هنا رائز لإثبات صلاحية النموذج ومدى بساطته ودقة صورناته ومرونة اشتغاله على الحاسوب. وفي غياب تسويغ تمفصل المستويات الاستدلالية الثلاثة المشار إليها أعلاه يصعب الزعم بتبني النمذجة القالبية للنحو **الفرضية القوية للتقييس**.

يفترض في النمذجة القالبية أن تقدم تصورا واضحا حول نظام التمثيلات، وبعبارة أدق: **هل تبنى التمثيلات بطريقة متسلسلة وخطية أم بطريقة متوازية؟** فالأبحاث المنجزة في علم النفس المعرفي واللسانيات العصبية قد بينت أن الذهن ينجز تمثيلاته وفق هندسة متوازية؛ فمكونات النحو (الصواتة والتركيب والبنيات التصورية) تبنى بشكل مستقل وتتواصل فيما بينها عبر قيود وجائهية، ولا تشتغل بنظام

القـــواعد، وإنما وفق نظام القيود التي تسوغ أجزاء من البنيات اللغوية الصوتية أو التركيبية أو التصورية الدلالية[1]؛

تتأســـس العلاقـــة بين مكونات التمثيل اللساني على تشاكلات جـــزئية، فالمحللات الدلالية مثلا لا ترى كل المعلومات التي يبنيها المحلل التركيبـــــي ولا بـــد مـــن قيود وجائهية تسوغ نقل بنية إلى بنية[2]، وتترجم جزئيا المعلومات من صورة معينة إلى صورة موافقة في مستواها التمثيلي؛

ثامـــنا. اعـــتماد مقاربة إدماجية لقضايا الملكة اللغوية: انشغل الـــبرنامج التولـــيدي مـــنذ الستينيات إلى حدود الثمانينيات، بتحديد خـــصائص اللغة الداخلية، وصياغة معايير لتقويم الأنحاء من قبل الكفاية الملاحظـــية والكفاية الوصفية والكفاية التفسرية مع التركيز على الأنحاء ذات الكفايـــة التفسيرية، ومحاولة تخصيص المعرفة اللغوية لدى المتكلم وآلـــيات اكتـــسابها بافتراض نحو كلي مخصص بسمات غنية وبمبادئ مجـــردة فطـــرية ومجموعة من الوسائط التي يتم تثبيتها لتشكيل الملكة اللغـــوية الخاصة. لكن فترة التسعينيات شكلت انعطافا هاما في تطور اللـــسانيات التولـــيدية، إذ تحول الاهتمام إلى خصائص اللغة الداخلية والخارجية، فأصبح التركيز على الوجائه التي تقرن الملكة اللغوية بأنساق ذهنية أخرى، وتحدد قيودا على بنيتها واستعمالها، فالخصائص والمبادئ الـــتي قـــد تبدو خاصة بالملكة اللغوية نتاج للقيود التي تضعها الأنساق الخارجية مثل النسق الحس - حركي والنسق التصوري القصدي، لجعل البنـــيات اللغـــوية قابلة للتأويل في هذه الأنساق. كما أن البحث في

(1) محمـــد غالـــيم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المعاصرة: مبادئ وتحاليل جديدة، ص ص 18 - 19.

(2) نفسه، ص 25.

الخصائص العامة للملكة اللغوية لم يعد معزولا على البحث عن نظيرها في الأنساق الأحيائية والمعرفية بصفة عامة، في إطار مقاربة إدماجية تقرن الملكة اللغوية بهندسة الدماغ، وطبوغرافية ملكاته المعرفية المتعددة، فأصبح هدف النحو التوليدي بلوغ مستوى أعمق من الكفاية التفسيرية.

إن عددا من الخصائص المرتبطة بالنظام الحوسبي للملكة اللغوية مثل: **البساطة والاقتصاد والفعالية الحاسوبية واللاحشو**، لم تعد تقتصر على النظام اللغوي وآليات اشتغاله في الذهن/الدماغ، وإنما أصبحت خصائص ذات امتداد في أنساق أحيائية أو فيزيائية.

إن دراسة اللغة البشرية في إطار أحيائي ظل حلما يراود البردايم التوليدي منذ الستينيات، وقد مكنت التطورات الأخيرة لعلم الأحياء والعلوم العصبية والمعرفية والأنثروبولوجيا المعرفية من صياغة برنامج بحث علمي متعدد التخصصات والمجالات للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الكبرى التي اعتبرت جزءا من النواة المعرفية الصلبة للاتجاه التوليدي منذ انطلاقه.

2.3. العناصر والسمات البردايمية للأنموذج التوليدي

نروم من خلال هذا المبحث تحديد بعض العناصر الإبستمولوجية التي نعتبرها واردة في تخصيص مسار تطور البردايم التوليدي:

أولا – معلوم أن البردايمات تغتني من خلال سيرورة توسيع وامتداد قضاياها العلمية وأحكامها نحو مجالات وآفاق جديدة. لم تفتأ اللسانيات التوليدية تفتح مجالات استكشافية جديدة، لتطوير برنامج البحث في خصائص الملكة اللغوية باعتبارها عضوا ذهنيا، ويستمد البردايم التوليدي أصالته الإبستمولوجية من عمق الأسئلة التي يطرحها

مـــن قبـــيل: **طبيعة اللغة البشرية وبنيتها وهندسة نحوها (أو أنحائها) ومستويات التمثيل**... كما أن الإبستمولوجيا التي تشكل عماد التنظير اللـــساني التوليدي هي إبستمولوجيا **بوبرية** (نسبة إلى ***بوبر*** *Popper*) تعتـــبر أن الاســـتدلال والافتراض لا يمكن أن يؤسسا إلا داخل سياق دحضي وإبطالي، فالتنظير اللساني مهما بلغ من التجريد، فإنه لا يمكنه إلا أن يصوغ أحكاما علمية وتنبؤات قابلة للروز التجريبـــي، ويصدق علـــى اللـــسانيات التوليدية كلام ***بوبر*** *Popper*: «**علينا أن نتهيأ في مناســـبات كثيرة بكيفية معقولة لأن نوجد نظريات تستلزم تنبؤات جديدة، وبالخصوص تنبؤات لأحداث جديدة، ولنتائج قابلة للاختبار جديـــدة توحي بها النظرية الجديدة ولم يفكر فيها أبدا من قبل**»[1]. وهـــذا تحديـــدا ما يؤكد عليه **تشومسكي** في مقالاته خلال السنوات القلـــيلة الماضـــية. يقول: «**... من الواضح أكثر أن هذه المجهودات تـــستجيب لشرط أولي لبرنامج بحث ملموس: أبحاث مشجعة قادرة علـــى تجـــاوز بعـــض المشاكل القديمة، وكشفت بسرعة عن أخرى جديـــدة لم يكـــن معتـــرفا بها من قبل، وكانت متمنعة عن الصياغة وأغـــنت بـــشكل كـــبير الـــتحديات التجـــريبية للكفاية الوصفية والتفسيرية التي ينبغي مواجهتها**»[2].

فـــلأول مـــرة، سمح اتباع هذا النهج اللساني الاستدلالي بصياغة أســـئلة ذات دلالـــة في تقدم العلم، من خلال الابتعاد، ما أمكن، عن القـــضايا ذات الـــصلة بالحس المشترك، وبالانفصال عن إبستمولوجيا الـــبداهة، وهـــذا المنحى أضحى سائدا مع الثورة الغاليلية في الفيزياء.

---

(1) بناصر البعزاتي، "سمات التقدم في العلم"، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، ص ص 77 - 78.

(2) تشومسكي، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، ص ص 62 - 63.

وإحدى الثورات الدالة في تاريخ اللسانيات ترتبط بـ **البرنامج الإدماجي** المتمثل في دمج الأبحاث اللسانية التي تهتم ببنية الملكة اللغوية في المشروع الأحيائي الذي يدرس نمو البنيات العضوية وتطورها، وبالتالي تم توحيد البعد الأنطولوجي للبردايم التوليدي، المتمثل في بناء موضوع العلم وتجريد خصائصه، مع البعد الإبستمولوجي القائم على بناء خريطة إبستمولوجية للعلوم تتوحد فيها انشغالات البحث اللساني بالانشغالات العلمية لتخصصات معرفية تتقاطع مع اللسانيات في الموضوع (دراسة الملكات الذهنية كبنيات عضوية).

يبين ***بالماريني*** *Palmarini* كيف أن **برنامج المبادئ والوسائط** الذي دشنه ***تشومسكي*** في ثمانينيات القرن الماضي مثّل قفزة إبستمولوجية، ومكن من توحيد آليات الاستدلال بين البرنامج التوليدي والنقاش الدائر في علم الأحياء، وبالضبط في الكيمياء الحيوية والجزيئية، حيث انصب النقاش على البنى الجزيئية المشتركة بين الكائنات العضوية، ومجمل التغييرات الطفيفة لعناصر هذه البنى التي تتولد عنها مختلف الأشكال العضوية في الأرض، وهذا بحث له نظيره في **برنامج المبادئ والوسائط، فاللغات تتوحد في مجموعة من المبادئ المشتركة، وينتج الاختلاف الظاهر بينها عن تثبيت لقيم وسائط محدودة، فتغيير قيم وسيط أو وسيطين يمكن أن تنتج عنه اختلافات متعددة المظاهر بين اللغات**(1).

وقد تعمق المنحى التوحيدي للآليات الاستدلالية مع ظهور **البرنامج الأدنوي** في تسعينيات القرن المنصرم، فلم يعد السؤال الذي

---

(1) ينظر:

M, P, Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object-linguistics as natural science, p. 451.

انشغل به البرنامج التوليدي في بدايته حول خصائص الملكة اللغوية محركا مركزيا للبحث، بل أصبح السؤال يطرح بصيغة جديدة: **لماذا تمتلك الملكة اللغوية تلك الخصائص دون غيرها؟**، وهذا يعني أنه ينبغي أن يتجه البحث إلى مستوى أبعد من الكفاية التفسيرية، وبذلك تحذو اللسانيات حذو الفيزياء الحديثة، فما يشغل العلماء ليس فقط القوانين الفيزيائية للكون، وإمكانية استخلاصها من مبادئ بسيطة وموحدة، ولكن **لماذا يشتغل الكون بتلك المبادئ بالضبط، وما الذي يجعل الكون يظهر بالصورة التي هو عليها؟**

فالربط بين اللسانيات وعلم الأحياء والفيزياء له مسوغ أنطولوجي ومسوغ إبستمولوجي. يقول ***بالماريني*** *Palmarini*: «**بما أن اللسانيات يمكن أن تدرس كموضوع طبيعي، ليس هناك ما يمنع أن تشاطر مساراتها التطورية ومزاعمها وافتراضاتها التفسيرية مسار العلوم الطبيعية**»[1].

ثانيا – تنطبق على البرنامج التوليدي صفات البردايم وخصائصه التي حددها ***توماس كون***[2] *Th. Kuhn* في أعماله، وهي صفات يمكن اختزالها فيما يلي:

- **القيمة المضمونية:**

لا يستحق **البردايم** هذا النعت إلا إذا تشكل من مجموعة من الفرضيات النظرية ومن بعض المبادئ الميتافيزيقية العامة، ومن مناهج

---

(1) M, P, Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object-linguistics as natural science, p. 462.

(2) مجمل خصائص البردايم المشار إليها مستقاة من كتاب توماس كون: بنية الثورات العلمية، ومن مقال: "تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية"، عبد النبي مخوخ، ص 39.

وآلـيات تجـريبية تمنحه إمكانية تجريب تلك الفرضيات على ظواهر متـنوعة، وبـذلك يمكن التشديد على أن البرنامج التوليدي يدمج في هندسته النظرية **المكون الفرضي والمكون النمذجي**.

يسمح النسق الافتراضي للعالم بصياغة فرضيات تخصص جهاز ملكة اكتساب اللغة، أما النمذجة فتمثل الآليات الصورية والمنطقية لبـناء الأنحـاء الـصالحة لتمثيل تلك الخصائص. ويشكل المكون الافتراضـي الـنواة المعرفية الصلبة للنظرية اللسانية. وهكذا يلتقي البـناء النظـري في اللـسانيات التوليدية مع البناء النظري للعلوم الفيزيائية.

- **القيمة الوظيفية:**

يؤطـر الـبرادايم البحوث العلمية اللاحقة ويوحدها، إنه لا يقدم للعلمـاء الإطار العلمي الذي يحتضن الفرضيات والقوانين والمناهج التي تشكل أدوات عمل المجموعة العلمية فحسب، بل يشكل أرضية خصبة لخلق "**مشاكل العلم المشروعة**"، لذا استطاعت اللسانيات التوليدية أن تخلـق إطارا نظريا متماسكا جمع حوله مجموعة من العلماء سعوا منذ الستينيات حتى وقتنا الراهن إلى تحقيق وتشذيب الإطار المفهومي، وإلى توسيع مجالات الاستكشاف وحقل المعطيات التجريبية، وتخصيب النواة الافتراضية الصلبة وتطوير الوسائل النمذجية لصورنة خصائص اللغات الطبيعية.

- **كل برادايم إلا ويحظى بقيمة نسبية:**

لا تظهـر البرادايمات مكتملة، وكلما تقدم البحث إلا وازدادت تدقيقا وبلورة، وثمة صفة أخرى ملازمة للبرادايمات تتمثل في عدم ادعاء إيجـاد حـل لكل المشاكل النظرية والتجريبية القائمة. وينسحب هذا

التخصيص على البرنامج التوليدي، فمشاكل اكتساب اللغة من قبيل: **فقر المنبه، وخصائص الملكة الفطرية**، لم يتبلور فهمها بشكل أفضل إلا مع ثورة برنامج **المبادئ والوسائط** في الثمانينيات، ويؤكد ***تشومسكي*** نفسه، في أكثر من سياق، وخصوصا في أعماله الأخيرة، بأن برنامجه أصبح قادرا أكثر مما مضى على صياغة إجابات وحلول أنيقة ومعقولة لكثير من القضايا التي طرحت في الستينيات والسبعينيات والثمانينات من القرن الماضي.

لقد تقوى الجانب التقدمي للتنظير التوليدي في السنوات الأخيرة مع تراكم المعارف في العلوم المعرفية والصياغة الدقيقة للاستدلالات في إطار مجال علمي تتقاطع فيه العلوم المعرفية والعصبية والأحيائية، مما سمح ببلورة تقنيات جديدة لتوسيع نواة البردايم التوليدي واستكشاف وقائع جديدة.

استطاع البرنامج التوليدي أن يبين أن القيمة الإبستمولوجية للتنظير اللساني لا تكمن في اكتشاف ملاحظات جديدة، ولا بجعل الظواهر اللغوية قابلة للفهم، وإنما بإعطائها دلالات جديدة، وتصدق عليه بحق ملاحظة ***ستيفن تولمن*** *S. Toulmin* الذي يقول: «**في دراسة تطور الأفكار العلمية يجب أن نبحث دائما عن الأمثلة [النموذجية] والإبدالات التي يستند إليها الناس لجعل الطبيعة قابلة للفهم العقلي. فالعلم يتقدم لا بالتعرف على صدق ملاحظات جديدة فحسب، وإنما بإعطائها دلالات جديدة**»[1].

---

(1) البعزاتي بناصر، "مفهوم الإبدال"، ضمن كتاب: المفاهيم: تكونها وسيرورتها، ص 43.

3.3. نماذج إبستمولوجية:

1.3.3. جوليا كريستيفا

سنعرض هنا للإبستمولوجيا الجدلية عند ***جوليا كريستيفا*** بوصفها نموذجا لوصف سيرورة إنتاج المفاهيم والنظريات اللسانية، ويعتبر المقال الذي سنلخص مضمونه جزءا من مجموعة أبحاث أشرفت عليها الناقدة البلغارية، وينسجم هذا المقال مع تصوراتها عن العلوم ونقدها في معظم كتاباتها التي اطلعنا على جزء منها وخاصة كتابها:(***أبحاث في علم الدلالة التحليلي***). ومن ثم يجب أن تقرأ هذه المواقف في إطار نسق تفكير معين للباحثة.

تميز ***كريستيفا*** بين التقليدين الفرنسي والإنجليزي في تحديدهما لمصطلح الإبستمولوجيا، وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من السمات المميزة للمقاربات الابستمولوجية الأنجلوساكسونية نحصرها فيما يلي:

- توازي الابستمولوجيا نظرية المعرفة عند الأنجلوساكسونيين، وبالتحديد حصر مجال اهتمامها في فرضيات وقوانين ونماذج ومناهج الاستدلال في نظرية علمية محددة. وتتحدد مهام الإبستمولوجي في مراقبة الصرامة المنطقية لعلم ما؛ أي ما إذا كانت نظرية ما تستجيب **لقواعد** القياس *Règles de syllogisme*، ومن هذه الزاوية يمكن تصنيف مقاربة ***بوطا*** *Botha* للنظرية التوليدية، التي نسميها تبعا لـ ***كريستيفا*** بـ **الإبستمولوجيا الوضعية**. وتعنى بصياغة قواعد قياس معيارية ينبغي أن تستجيب لها كل العلوم: فيزياء أو رياضيات أو لسانيات، حتى نصل إلى مستوى الصرامة الداخلية للصورنات في العلوم ومن ثم يميز ***بوطا*** بين مظهر العلوم الجوهري والمضموني، وبين مظهرها المنطقي، ويقارب الدرس التوليدي من هذا المنطلق.

- تتغيا الابستمولوجيا الوضعية الإمساك بالحدود الصورية للنظريات لمعرفة حدودها الاكتشافية؛
- لا يـــؤدي التغيير في نظام النمذجة والصورنة بالضرورة إلى نظرية جديـــدة طالما أن جوهر النظرية والاختيارات الإبستمولوجية التي تتأســس عليها لم تتغير. فتغير النماذج التوليدية مثلا، لم يؤد إلى نظريات توليدية؛ لأن المقدمات الفلسفية التي تتأسس عليها النظرية وتـــشكل النواة الصلبة للبرنامج التوليدي لم تتغير. غير أنه يتعذر قـــبول هذا الطرح في صيغته القوية، فالمدلول العام للنمذجة ليس ثابـــتا في كل تطورات النظرية التوليدية، ويكفي أن نشير في هذا الـــسياق إلى المحـــتوى الجديد الذي أضحى يحمله هذا المفهوم في **البرنامج الأدنوي**، فمعمارية النماذج وهندسة الأنحاء غير مفصولة عن الاختيارات الابستمولوجية للنظرية اللسانية؛
- تـــنفلت بعض الخطوات العلمية من قوانين المعيارية *la normativité*، مـــن ذلـــك مثلا: اختيار المشاكل العلمية التي تعتبر ذات دلالة في الـــبحث، ووضع الفرضيات التي تعتمد على حدس العالم أكثر من اعـــتمادها علـــى مساطر اكتشاف جاهزة. هذه المسائل المتعلقة بجمالـــية العلـــوم يـــسندها ***بوطا*** إلى مجال خارج معيارية البحث العلمي.

وعلى عكس المقاربة الأنجلوساكسونية في إبستمولوجيا اللسانيات تهتم إبستمولوجيا **جان كلود شوفالييه** *J. C. Chevalier*، بنشأة علوم لـــسانية محددة (كالتركيب) انطلاقا من القطائع والتقاطعات المعرفية في القرن 16 و17، من ذلك الحفر في الأصول المعرفية التي أدت إلى نشأة مفهـــوم "**الفضلة**" في القرن 16، وطرائق الاستدلال النحوي في القرن 17 مع حصر مياسم تقاطع التفكير النحوي والتصورات السوسيولوجية

والميتافيـــزيقية والبلاغية والجمالية للعصر. تسمي ***جوليا كريستيفا*** هذه المقاربـــة **سيرورة إنتاج المفاهيم والنظريات داخل التاريخ**، عبر عملية تـــسميها **التشابك** *compactification*؛ أي لحظات ملء الثغرات في النظريات والعلوم، فقد كان على النظرية التوليدية، لكي تستثمر **مفهوم البنـــية العمـــيقة**، أن تجرده من المحتويات السيكولوجية وأن تحوله إلى مفهوم صوري يفسر بموجب عمليات خوارزمية تضبط اشتقاق البنيات اللسانية. ومن ذلك أيضا إفراغ **مفهوم الفطرية** من محتوياته الميتافيزيقية التي اشتغل بها على امتداد تاريخ الفكر الفلسفي، كي يتحول مع تطور علـــم الأحـــياء إلى مفهـــوم وراثي. تقول ***كريستيفا*** في حديثها عن إبـــستمولوجيا لا وضـــعية: «**علـــى الإبستمولوجيا أن تهتم بتكوين الأجهزة النظرية بالنظر إلى التاريخ والذات (المجتمع والإيديولوجيا)، وهكذا نحصل على تصور للإبستمولوجيا يتجاوز الإطارات الوضعية ليـــستنبط الـــشروط الواقعية أعني العلمية – الداخلية والاقتصادية (بمعنى اقتصاد الذات والتاريخ) لبلورة كل علم ملموس**»[1].

ونعتبر معظم المفاهيم التي تتداولها العلوم ذات امتدادات في تاريخ الفكـــر الإنـــساني، فلكي يتخلص الفكر العلمي المعاصر من الرواسب الفلسفية والمحتويات اللاعقلانية **لمفهوم السببية ومفهوم القانون**، كان من اللازم حدوث ثورة في البناء المفاهيمي والنظري للفيزياء المعاصرة.

لكـــن كيف تنمذج هذه المفاهيم داخل اللسانيات؟ أي ما هو الوضع الصوري والمنطقي للمفاهيم الواصفة؟

تميز ***كريستيفا*** بين نوعين من النظريات: النظرية 1 والنظرية 2، بينما تنمذج النظرية الثانية مفاهيم وصفية معينة **كالفونيم والمركب والجملة...**، تـــدمج الأولى التعمـــيمات الوصفية للثانية داخل نسق نظري يخصص

(1) J, Kristeva; Les Epistémologies de la linguistique, p. 07

الطبيعة الرياضية للمفاهيم الأولية للنظرية 2 *les termes primitifs*. وتلاحـــظ ***كريستيفا*** أن المفاهيم اللسانية القديمة (الجملة والمركب...) تدمج في النظريات اللسانية المعاصرة بعد إفراغها من محتويات غير قابلة للصورنة؛ فنظام الأكسيومات الرياضية في اللسانيات التوليدية لا يسمح إلا بالمفاهـــيم المحـــددة خصائـــصها وشروط اشتغالها داخل المستوى الإبستمولوجي.

مـــا الذي يجعل النظريات اللسانية المعاصرة كافية من الناحية التفسيرية إذن؟

إذا كانت النظرية 1 والنظرية 2 لا تكفي للاستدلال على الواقعية النفـــسية للـــنماذج اللسانية، كيف نعرف أن نظرية ما تطابق الواقع النفسي للمتكلم/المستمع؟

تلجـــأ اللـــسانيات إلى معطيات، تشكل ما يعرف في الأدبيات الإبـــستمولوجية بالأساس التفسيري للنظرية *la base explicative*، وهي معطـــيات مستمدة من العلوم المجاورة كعلم النفس وعلم الأعصاب - البيولوجـــي... وذلـــك ما يشدد عليه ***تشومسكي*** في أكثر من سياق بالقـــول(1): **إنـــنا لن نفهم القدرة اللغوية إلا في علاقة مع علم نفس يدرس أنساقا متنوعة للمعارف والاعتقادات الإنسانية.**

تهـــتم إبستمولوجيا اللسانيات، علاوة على تداخلاتها مع مختلف الحقـــول المعـــرفية المتـــصلة بهـــا، والـــتي تسهم في سيرورة تكوينها كعلـــم، بمـــسألة التمييـــز بين مستويات التحليل اللساني (**التركيبـــي والـــدلالي والـــصوتي الـــصرفي**)، فالسؤال عما إذا كان هذا التمييز كلـــيا، يفـــضي باللـــساني إلى تقـــصي معطـــيات ونتائج اللسانيات

---

(1) ينظر على سبيل المثال لا حصر:

- N.Chomsky, Rules and Representation.

النفــسية...[1] وقــد استطاعت النظرية التوليدية أن تجعل منها مستويات متمفــصلة *Articulé* رياضــيا ومنطقيا، حيث إن العلاقة بين المستويات اللــسانية مــسألة تجــريبية تؤدي إلى تنبؤات مختلفة حول طبيعة اللغات الطبيعــية، من ذلك العلاقة بين **البنية العميقة أو البنية السطحية والمكون الدلالي وعلاقة التحويلات بالبنية العميقة في النماذج التوليدية الأولى.**

فكيف تنتج المفاهيم والنظريات في اللسانيات؟

إن هذه العملية متمفصلة بشكل مزدوج؛ بحيث يتم الاعتماد، من جهــة، علــى القوة الصورية للنظريات، ومن جهة أخرى، على نظام الصورنات المنطقية - الرياضية، لذلك لم يستطع ***هامبولت*** *Humboldt* أن يــصورن مفهــوم الإبداعــية اللغوية في إطار "التكرارية"، فوظيفة الرياضيات والمنطق صورنة المفاهيم اللسانية الحدسية.

إن الــتقانة الــصورية ليست مقصودة لذاتها في النحو التوليدي، فقيمــتها مــستمدة من قدرتها على إمداد اللساني بالوسائل الصورية الكفــيلة باختــزال تعقيد أدوات وصف اللغات الطبيعية وتنوعها، إلى مــبادئ أولــية ذات كفاية تفسيرية. ويتغيا تطوير التقانة الصورية في الــنماذج التولــيدية تغطــية معطيات لسانية جديدة بآليات وصفية وتفــسيرية أكفــى مــن الناحية الإجرائية، علاوة على اختزال آليات

(1) لا يــتعلم الطفــل في إطار النظرية التوليدية المستويات اللسانية، لأنها تشكل جزءا من النحو الكلي الفطري، فملكة الطفل مجهزة بشكل قبلي بتصميم النحو، كمــا أن المــبادئ والقــيود العامة للمستوى اللساني مبادئ كلية، ويبقى مجال الــبحث مفتوحا حول خصائص المستوى اللساني التي تنتج عن تثبيت الوسائط أو عــن الــتعلم. ويرى تشومسكي أن الخصائص اللسانية للمستويات التمثيلية ذات طبــيعة وجائهية؛ فهي ليست خصائص داخلية معزولة عن الشروط التي تضعها أنساق معرفية خارجية تتفاعل مع الجهاز النحوي، وإنما تعد نتاج قيود خارجية ترتبط بالملكات المعرفية التي تتفاعل مع الملكة اللغوية.

الوصـــف إلى مبادئ أولية من أجل بلوغ الكفاية التفسيرية التي تفضي إلى تفـــسير ميكانـــــزمات الاكتساب اللغوي بموجب مبادئ وقيود بسيطة، فالـــتحولات الكبرى التي شهدتها الصورنات التوليدية منذ بداية النموذج المعـــيار (1965م) حتى البرنامج الأدنوي (1992 وما بعدها) عززت القوة التفـــسيرية للنظرية التوليدية لتفتح آفاقا جديدة لدراسة تطور الملكة اللغوية وتفاعلها مع ملكات الذهن/الدماغ، ولقد ظلت هذه الآفاق تشكل خلفية معرفية تحرك مسار البحث في البردايم التوليدي منذ بدايته(1).

تصوغ ***كريستيفا*** مجموعة من القضايا التي على كل إبستمولوجيا للسانيات أن تجيب عنها وأهمها:

أ. حـــدود اســـتعمال اللسانيات كنموذج لدراسة الظواهر في العلوم الإنـــسانية، هـــل يمكـــن لعلم النفس أن يستفيد منها؟ وينبغي أن نعكس السؤال لنسائل العلائق الممكنة بين اللسانيات وعلم النفس والمنطق والرياضيات؛

ب. الـــبحث عـــن منهج لحصر إبستمولوجيا اللسانيات وتمييزها عن الإبـــستمولوجيات الوضعية، فهي تسائل من موقعها الخاص علاقة النظـــرية بالـــشروط الواقعية لتشكلها: الشروط السوسيوتاريخية والذاتـــية والداخلـــية، فهـــي نظرية للإنتاجات النوعية للمفاهيم والنظريات العلمية، وهي إذ تؤمن بالعلم كممارسة وسيرورة ينبغي أن تكون جدلية لتقطع مع الإبستمولوجيا الوضعية والعلموية.

في اعـــتقادنا لا يمكن فهم خصوصية الإبستمولوجيا الجدلية عند ***كريـــستيفا*** إلا مـــن خلال موضعة فكرها داخل تقليد فلسفي فرنسي يـــضم كلا من ***دريدا*** *Derrida* ***وفوكو*** *Foucault* ***وسولر*** *Sollers*

---

(1) N.Chomsky, M.D. Hauser, W.T. fitch, Appendix, the minimalist program, p. 6.

وبـــارت *Barthes*، أي داخـــل نـــسق فلسفي تشتغل في إطاره جل الأنـــساق الفلسفية لعقد الستينيات في فرنسا والذي تميز بخصوصيات منها:

أ. الانفـــتاح علـــى مـــناهج تحليلية مغايرة لأفق المقاربات التقليدية، كالماركسية والتحليل النفسي والبنيوية واللسانيات؛

ب. الدفع بالتوجه الماركسي إلى أقصى حدوده للاشتغال على ممارسات دالـــة، مع إعادة قراءة جديدة للماركسية نفسها وإفراغها من كل تأويـــل يمكـــن أن يكون قد لحقها عبر سيرورة تمثلها في المذاهب والعقائـــد المخـــتلفة، ولم تخف ***كريستيفا*** هذا التوجه في الأعداد الأولى من مجلة ***تل كل***؛

ج. الاقتناع بإجرائية مقولات ومنهج التفكير الماركسي دفعها إلى جعل **الدلائليات علما ينقد نفسه باستمرار وعلما ناقدا للإيديولوجيات**، وإلى اســـتبدال مقولة العلم بالسيرورات العلمية والأدب بالممارسة الدالة. ولا يمكن للعين أن تخطئ في استقرائها لهذا التوجه داخل كتاباتها الإبـــستمولوجية ومنها المقال المشار إليه أعلاه، أن العلم سيرورة تكوينية مـــستمرة تخـــضع لإواليات فك التشابك *decompactification* والتـــشابك *compactification*، وهكذا يجب على اللسانيات أن تـــستدرج إلى حقلـــها التداوليات وعلم النفس للإمساك بلحظة الذات داخل عملية إنتاج الدليل، وعلى **ابستمولوجيا اللسانيات الجدلـــية** أن تعـــين المواقع النظرية التي يمكن لهذه العلوم أن تحتلها داخـــل النماذج والصورنات اللسانية، إنها مواضع الذات المتكلمية في كل من اللسان والكلام[1]؛

---

(1) J. Kristeva, Les épistémologies de la linguistique.

ذ. في سـياق التقليد الفلسفي أعلاه نعثر على قراءة دالة لـ **سوسير** من لدن ***بارت*** *Barthes* في كتابه (***إمبراطورية العلامات***)، حيث يـبحث ***بارت*** عن الأصول المعرفية للمفاهيم السوسيرية **كالدليل الاعتباطـي والنسق والنظام واللسان كظاهرة اجتماعية**، ويعيد قراءة السياق المعرفي للعصر الذي أنتج فيه ***سوسير*** أفكاره، وهكذا نلحظ بالملموس تأثر ***سوسير*** بعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم التشريع وكذلك الانقلابات العلمية في سياق نهاية القرن 19 وبداية القـرن 20. ومن ثمة على ابستمولوجيا اللسانيات أن تستفيد من التوجهات التحليلية السابقة في:

- الكـشف عن الأصول المعرفية المختلفة التي تنبثق منها المفاهيم الواصـفة؛ إذ يستعمل دارس اللسانيات تلك المفاهيم دون أن يتساءل عن الخطابات التي اشتغلت في سياقها، ومن ثمة معرفة كيفية هجرة مفاهيم لحقول نظرية معينة كي تستثمر في حقول أخـرى. فالملاحظ أن المفاهيم التي توظفها اللسانيات مقترضة مـن مجـالات معـرفية كالرياضيات والمنطق وعلم الأحياء: **كمفهـوم النسق ومفهوم التكرارية ومفهوم التبعية للسياق ومفهوم الحاجز ومفهوم السلكية...**

يـندرج اقتـراض المفاهيم ضمن سيرورة عامة تنطبق على مجمل الممارسـات العلمـية يـصطلح عليها بظاهرة **انتشار المفاهيم أو المفاهـيم الـرحالة** مـن علم إلى آخر[1]، فمفاهيم مثل **السببية**

---

(1) حاول كل من دانيال أندلر Daniel Andler وفاكو لارجو Fagot Largeault وسـان سـيرنان Saint Sernin رصد مسارات تحول ثلاث مفاهيم عبرية transversaux فـي مـنظومة العلوم المعاصرة مثل الفيزياء وعلم الأحياء والعلوم الإنسانية، يتعلق الأمر بمفهوم السببية ومفهوم الانبثاق emergence

والقانون والمعايير والسلوك والكفاية تتداول في منظومات علمية مـــتعددة، ويخـــضع تداول المفاهيم بحسب **ستينغر** *Stengers* إلى قانونين: **قانون الاقتناص** *La loi de capture* وبموجبه تعيد المنظومة العلمية المقتنصة لمفهوم ما من علم مجاور صياغة هذا المفهوم وبناءه حتى يتلاءم وأسسها المعرفية والفلسفية، ومثال ذلك مفهوم **السببية الـــذي لا يستعمل في الفيزياء وعلم الأحياء والعلوم الاجتماعية بالدلالـــة نفـــسها**، ويمكن أن تتحول دلالة المفاهيم داخل الإطار العلمي نفسه، **فمفهوم المادة في نظرية الكوانتوم يختلف محتواه عن توظـــيفه في الفيـــزياء الكلاســـيكية، وكذلك مفهوم الكتلة في النظـــرية النـــسبية**، وقـــس على ذلك مفاهيم أسهمت في تطور اللـــسانيات مـــثل **مفهوم التجريد والتفسير والكفاية والنمذجة والروائز الاختبارية**... أما القانون الثاني فيعرف **بقانون التصلب** *La loi de durcissement* الذي يسهم في إنضاج العلم الناشئ، فكل علم بلغ درجة متقدمة من العلمية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الفيزياء، تصير مفاهيمه نموذجا لعلوم في طور التشكل وتسعى نحو إنـــضاج بنائها في مختلف مراحل الصياغة العلمية، من مرحلة بناء الفرضـــيات إلى مرحلة الصياغة الاستدلالية. وكلما تقدم العلم إلا

ومفهـــوم الـــشكل form، وأهم ما خلص إليه الباحثون في دراستهم للمفاهيم الآنفـــة أن بنـــية المفاهـــيم المدروسة قد خضعت في تاريخ العلوم لتحولات وتـــشعبات فـــي بنيتها، كما أن طرائق ومناهج دراستها واستعمالها كأدوات للبحث قد تطورت بشكل ملحوظ. فمفهوم السببية مثلا كأداة إجرائية ومسلمة فلـــسفية في الأبحاث العلمية خضع لتشذيب وتدقيق في دلالته وآليات أجرأته في وصف وتفسير بنيات موضوعات العلم.

Daniel Andler, Anne Fagot, Largeault Bertrand Saint Sernin, philosophie des sciences p. 938.

وازدادت مفاهيمه دقة وتحددت مضامينها الدلالية، وترابطت ضمن نسق أكسيومي، حيث يمكن اشتقاق مفهوم من مفهوم آخر؛ لأن النظرية أصبحت نسقا استنباطيا تنتظم في إطاره المسلمات والفرضيات والمفاهيم[1].

هـ ــ استند كل من **ميشيل فوكو** *M. Faucoult* **وجان كلود شوفالييه** *J. C. Chevalier* على منهج **الإبستمولوجيا الجدلية**، وهكذا حاول الأول تتبع بناء المفاهيم النحوية في القرن 17 و18؛ إذ لاحظ أن بعض المفاهيم كالنظام التركيبي الطبيعي والمفعول به (الذي أدخله **بوزي** في القرن 18)، كانت قادرة على الاندماج في المنظومة المفاهيمية لنحو ***بور رويال*** *Port-Royal* لكن بعض المفاهيم الأخرى **كالقيمة التعبيرية للأصوات أو انتظام تحول الحروف**...كانت عاجزة عن الانسجام مع منظومة المفاهيم التي اعتمدها ***لنصلو*** *Lancelot* ***وآرنولد*** *Arnauld*[2]؛ أي أن النسق النظري لم يكن مهيأ سلفا لاستيعابها، فالأنساق الاصطلاحية أجهزة نظامية، تلعب فيها النظريات دور المصفاة، فلكي تحتل المفاهيم مواقع في الأبنية النظرية ينبغي أن تنتظم في الإطار الفلسفي والتصوري للنظرية، وأن تنسج نظاما علائقيا يتسم بالاتساق والتماسك مع الشبكة المفاهيمية العامة للنظرية. وفي السياق نفسه حاول ***لنصلو وآرنولد*** ربط الجهاز المفاهيمي للنحو العام بالعلم العام للنظام مع **الجبر الديكارتي**، لاستجلاء العلاقة بين التحليل الفلسفي للتمثيل ونظرية الإشارات من جهة، وقضايا التاريخ الطبيعي ومنهجه في التمييز والتصنيف من جهة أخرى.

---

(1) E. Stengers, les concepts nomades d une science a l autre.
(ضمن: مجلة المناظرة السنة الأولى العدد الأول 1989، ص ص 137 – 139).

(2) Grammaire generale et raisonnée de Port-Royal.

2.3.3. رودولف بوطا: الابستمولوجيا الوضعية:

ارتبط اسم ***رودولف بوطا*** *R. Botha* بمسار الدرس التوليدي، في محاولـــة جادة لاقتناص الآليات الإبستمولوجية والاستدلالية التي تـــشتغل بهـــا النظرية التوليدية قصد تقويمها بواسطة منهج القياس *Méthode de syllogisme*، المتبع في العلوم الصلبة لضبط الصرامة المنطقية الداخلية للاستدلالات الصورية ومراقبتها. وتأسيسا على ذلك، يمكن التمييز بين لحظتين في إنتاجات ***بوطا***:

أ. لحظة تقويم الاستدلالات في النماذج الأولى للنظرية التوليدية على وجه التحديد، حيث يسائل هنا آلية التفسير المتبعة في الاستدلالات الذهنـــية *Mentaliste*، والاكتـــشافية *Heuristique*، للـــنحو التوليدي؛

ب. لحظة متابعة تطورات النظرية التوليدية مع نموذج **الربط العاملي** في إطار ما يدعى بـــ **الأسلوب الغاليلي** في البحث اللساني، ويحاول ربـــط خطوات الاستدلال والدفاع عن النظريات المهددة عند كل مـــن ***غاليلـــي وتشومـــسكي***. ويمكن تلخيص هذه اللحظات في الكتابات الآتية:

- *the Function of the lexicon in transformational generative grammar 1968.*
- *the Methodological status of grammatical argumentation 1970.*
- *Methodological Aspects of transformational generative phonology 1971.*
- *B. patterns of non demonstrative inference in generative grammar 1971.*
- *On the Galielean style, 1982.*

1.2.3.3. الوضع الميتودولوجي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية:

تفـــرز النظرية التوليدية مجموعة من الحجج لتدعيم فرضية نحوية معيـــنة حول قدرة متكلم مستمع في لغة معينة، أو حول القدرة اللغوية البشرية، وهذه الحجج يمكن أن نميز فيها بين:

أ. حجج داخلية؛

ب. حجج خارجية.

تحـــتوي الحجة الداخلية كل الحدوس اللغوية لمتكلم - مستمع فعلي للغـــة معينة، وهذه الحجج يمكن للساني أن يستند إليها في براهينه اللسانية لتدعـــيم تعمـــيم أو قاعـــدة لسانية ما، وتعرف بـــ "**المعطيات اللسانية الأولـــية**". أما الحجة الخارجية فتحتوي كل المعطيات التي لا تنتمي ضمنا إلى اللغة: كالمظاهر التطورية أو اللهجية أو النفس - العصبية.

تحتل هذه المعطيات أهمية بارزة في النحو التوليدي ويمكن البرهنة على ذلك من خلال الكتابات التالية:

أ. حـــاول كل من ***كيبارسكي*** *Kiparsky* **وتشومسكي** *Chomsky* **وهال** *Halle* **وبوسطال** *Postal* **وليكوف** *Lakoff*، الاعتماد على مظاهر دياكرونية لتدعيم فرضية نحوية معينة؛

ب. اعتمد ***بوسطال*** على معطيات علم النفس - العصبـــي للاحتفاظ بفرضيات لسانيات تمس الجانب الذهني؛

ج. اســـتند ***طومـــسن*** *Thompson* ***واليوت*** *Eliott* إلى الاختلافات اللهجية من أجل الغاية نفسها؛

ذ. استثمار الظواهر المتصلة باكتساب اللغة عند الطفل ذات الدلالة في البحث اللساني؛

يتساءل ***بوطا*** عن الأدوار والوظائف الميتودولوجية المسندة للحجج الخارجـية في البحث اللساني السانكروني. ولعل أهم الإشكالات التي يطرحها هذا الاستدلال:

- مـا هـي المشاكل المنهجية (الميتودولوجية) التي تسم الاستدلال اللساني في استعماله للحجج الخارجية؟ وما هي وظائفها وأدوارها في النظرية اللسانية؟
- لماذا يلجأ اللساني للحجة الخارجية، ولا يكتفي بالمعطيات اللسانية الأولـية لبـناء الفرضـيات اللسانية؟ وهل بالإمكان إلغاء دور المعطيات اللسانية الثانوية في بناء النظريات اللسانية؟

الإجابـة عـن السؤال الثاني تقتضي منا حصر أدوار الحجج الخارجية في:

- حجـج إيجابـية ندعم بها الفرضيات اللسانية الذهنية، وتعد بمثابة الأساس التفسيري للنظرية؛
- حجج سلبية تبطل وتلغي فرضيات لسانية ذهنية.

إن الحجتين كليهما، في نظر ***بوطا***، تعتبران غير برهانيتين، لأنهما لا تستجيبان للطرق القياسية المتبعة في العلوم الصلبة، والقيود الموضوعة علـى التفسير والاستنباط؛ لأن النتيجة التي نصل إليها في القياس مثبتة انطلاقـا مـن القضايا البرهانية السابقة، والتي تؤسس عليها النتيجة، فالتفسير هنا داخلي بالنظر إلى المقدمات الأولى التي تبنى عليها النظرية، فالنظـرية هـنا نظام أكسيومي يفسر بعضه البعض الآخر بالنظر إلى الانـسجام الداخلـي لمقدماته ونتائجه؛ فالنتيجة، كما يقول ***بوطا***، لا تمتلك محتوى غير موجود أصلا في المقدمات المنطقية، أما الاستدلالات غير البرهانية، فهي تخرق هذه القاعدة المنطقية؛ لأن محتوى نتائجها غير مـرتبط بمحتوى مقدماتها، ولذلك يعتبر الاستدلالات غير البرهانية (في

الـــنحو التولـــيدي مثلا) غير محترمة لشروط الصرامة المنطقية، إذ يمكن اختزالها في المعادلة المنطقة (المنطقية) الآتية:

$$P \supset q$$
$$q :. P$$

مـــضمون هـــذه المعادلـــة، الـــتي تدعـــى في الأدبيات المنطقية بـــ **الاختزال الرجعي** *réduction régressive* أن الاستدلال يبدأ بالنتـــيجة المعروفة وغير المبرهن عليها، ليصل إلى المقدمة التي عليها أن تفـــسر النتيجة، وإذا استبدلنا أطراف المعادلة بمفاهيم لسانية، نقول إن اللـــساني التولـــيدي ينطلق من فرضية لسانية، ويحاول البرهنة عليها أو تفـــسيرها في حقـــول معرفية لا تتضمنها اللسانيات في ما صدقها أو مفهومها. والنتيجة (P) تفاضل بين فرضية تفسيرية لتحتفظ بفرضية من بين فرضيات متعددة، فاللساني التوليدي لا يعرف أي الفرضيات وارد لتفـــسير تقويم الأنحاء أو اكتساب اللغة، ودور النتيجة أو المعطيات التي يحـــصل علـــيها مـــن مجالات محاقلة للغة، أن تمده بمعطيات تفسر أي الفرضيات وارد بالنسبة إلى النظرية اللسانية.

$$P \supset q$$
$$P :. q$$

وإذا ســـلك اللساني طريقا معكوسا في الاستدلال؛ أي أن يضع فرضية لسانية عامة حول بنية اللغات الطبيعية، ثم يحاول الاستدلال على ملاءمة هذه الفرضية للغة الطبيعية عن طريق إجراءات تحليلية على لغات خاصـــة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية...)، ليصل في نهاية المطاف إلى نتـــيجة تـــؤكد المقدمة (الفرضية المنطلق منها)، فإنه في هذه الحالة تعد خطوات الاستدلال الداخلية مسلكا استدلاليا وقياسا سليما للعبور نحو النتيجة، وهذا يعني أن النتيجة تستلزمها المقدمة ومحتواها العام متضمن

فـــيها، ولكـــنها قد تتضمن محتوى جديدا لا يحافظ على قيمة صدق مقدماتها، أو تستنتج من مقدمات أخرى غير مصرح بها.

إن الإشكال في النظرية التوليدية يكمن في معرفة كيفية بناء معيار لـــتحديد مـــا إذا كانت الأنحاء التوليدية ذوات واقع نفسي؛ أي ما إذا كـــان نـــسق القواعد النحوية يوازيه نسق مستبطن من قبل المتكلم – المستمع للغة معينة.

لقـــد اقتـــرحت حلـــول متنوعة بهذا الصدد، ومن ذلك الحل الذي اقتـــرحه ***كيبارســـكي*** *Kiparsky* الـــذي يكمن في اللجوء إلى المعطيات الدياكـــرونية المتصلة بالتغييرات اللسانية لفحص نسق القواعد اللسانية ومن بيـــنها مـــستويات التمثـــيل ومواضـــعة الكتابة بالمعقوفات. فإذا كانت الـــصورنات في اللـــسانيات تستجيب لميكانيزمات التغير اللساني دون أن تـــشوش على النسق الداخلي للنماذج كانت النظريات التي يبنيها اللساني التوليدي ذات واقعية نفسية، فالتغيرات اللسانية بمثابة الحجة الخارجية على انـــسجام النظـــريات اللسانية وواقعيتها النفسية؛ لأن الميكانيزم النظري في النحو التوليدي المتعلق بالتغيرات اللسانية يتنبأ بتحولات صواتية في اللغات الطبيعـــية، فإذا تأكدت هذه التنبؤات بواسطة دراسة فعلية للغة طبيعية ما، كان الميكانيزم النظري أو الصوري ذا واقعية نفسية، ولكن القياس المنطقي المعـــبر عن هذه القضية لا يستجيب لشروط الصرامة المنطقية؛ لأنه يتضمن عنصرا جديدا لا تحتويه المقدمات والنتائج.

$$P \supset q$$

~ q🕯

∴ ~ P🕯~ r

مفـــاد هذه المعادلة أن أساليب التحليل في الصواتة تقوم بتنبؤات

حـــول التغيرات في اللغات الطبيعية، هذه التنبؤات (q) ليست صحيحة (q) إذن الميكانيـــزم النظـــري (P~)، ليس له واقع نفسي موازي (r) فظهـــور (r) كعنـــصر غير متضمن في المقدمة والنتيجة يجعل من كل استدلال في النظرية التوليدية استدلالا غير برهاني.

يعـــزى هـــذا الاخـــتلاف في نظرنا إلى الظواهر التي تحيل عليها المقـــدمات والنتـــيجة على التوالي؛ لأن المقدمات تحيل على التحولات اللسانية وهي مسألة دياكرونية، أما النتيجة فمجالها الإحالي سانكروني؛ أي القدرة اللغوية لمتكلم - مستمع.

يـــسمى هذا التحول في المنطق "**بالنقلة النوعية**"، والثغرة المنطقية في النظـــرية التولـــيدية تتمـــثل في كونها لا تفسر لماذا تعتبر المعطيات الدياكـــرونية أو النفس - العصبية... واردة لتقويم الفرضيات اللسانية الذهنـــية. وإلى أي حـــد نعتـــبر نظرية صواتية صالحة من جهة التنبؤ بالمعطـــيات اللسانية وتحولاتها كافية لتستعمل من أجل الاستدلال على صحة نظرية وصفية وتفسيرية حول قدرة المتكلم - المستمع؟، فالنظرية التولـــيدية لا تميز تمييزا ميتودولوجيا بين التنبؤ والوصف؛ إذ ليست كل نظـــرية تقـــوم بتنبؤات جيدة نظرية وصفية لائقة، بل إن تاريخ العلوم يـــشهد علـــى ضرورة إقامة هذا التمييز. والمسلك السليم هو: «**بما أن الأنحـــاء مصاغة في إطار نظرية لسانية عامة، شكلها ومحتواها محددان بواسطة المبادئ النظرية ومواضعات الكتابة المدمجة في النظرية العامة، فإن هذا يستلزم إبطال مفعول المعطيات الخارجية في تقويمها للأنحاء؛ لأن الأنحـــاء تقـــوم عـــبر الميكانيزمات التحليلية والصورية للنظرية العامة**»[1].

(1) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p. 85.

خلافــا لمواضعات التقليد العلمي الذي يستدل على ورود دليل خارجــي انطلاقا من التجربة – لأن تقويم الفرضيات ودحضها مسألة تجــريبية – يؤكد *بوطا* على ضرورة تقييد الاستدلال اللساني ببرنامج محــدد يقول بصدده: «**على كل لساني يلجأ إلى معطيات تمس مظاهر لهجــية، أو نفــسية – عــصبية أو مظاهر أخرى خارجة عن اللغة، ويــستثمرها كحجج واردة لتقويم الفرضيات الذهنية والتي تختلف محتويات مقدماتها نوعيا عن محتويات المعطيات أعلاه، أن: 1 – يبلور مقياس ميتودولوجي عام يبرهن به على ورود هذا الدليل الخارجي. 2 – يبين بواسطة هذا المقياس أن المعطيات الخارجية التي سيستعملها تــشكل حجــة واردة لتقويم الفرضيات. في حدود معرفتي لم يقدم النحاة التوليديون أية مساهمة لمعالجة القيود أعلاه بطريقة مرضية**»[1].

فممــا يدل على غياب أي مقياس استدلالي في النظرية التوليدية، نجــد عدم اعتمادها على نظرية محددة لحساب درجات ورود الحجج الخارجية، فالتوليدي يعتبر من الناحية الحدسية المعطيات الفيزيولوجية أو الإدراكــية ذات دلالــة في معالجــة القدرة اللغوية، ولذلك يلغي جل المعطــيات الأخــرى؛ إذ في غياب مقياس للمفاضلة تكون النتائج التي تــصل إليها اللسانيات التوليدية حول نسق القواعد المستبطن في ذهن المــتكلم محــط شــك: **تحت أي معيار يعتبر *بوسطال* معطيات علم الفيزيــزلوجيا والإدراك واردة في الاستدلال اللساني، واعتمادا على أي معيار يعتد كيبارسكي بالمعطيات التاريخية؟**

يــستعمل التولــيديون الحجج الخارجية من أجل وظائف أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

---

(1) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p. 9.

أ. وظيفة توسيع حقل التفسير في النظرية العامة والأنحاء الخاصة؛

ب. إفراز دعامة نفسية صارمة للفرضيات اللسانية؛

ج. تعطي للنظرية اللسانية قدرة اكتشافية تتجاوز مجال الفرضيات اللسانية التطبيقية إلى مجال النظرية العامة.

فيما يتعلق بالوظيفة الأولى، تفضُل نظرية تفسر المعطيات التجريبية ومعطيات لسانية خارجية، نظرية تعجز عن تفسيرها. فنحو كيبارسكي التوليدي يمايز بين النظريات التي تحقق كفاية تفسيرية في مجال التغيرات الدياكرونية للغة، وبين النظريات التي لا تفسر تلك التحولات. إلا أن الوظيفة الأولى للدليل الخارجي تواجه عدة مشاكل ميتودولوجية يلخصها ***بوطا*** بقوله: «**لا نعتبر معيار توسيع مجال التفسير وحده كافيا للمفاضلة بين الأنحاء، لماذا سيفضل هذا المعيار معايير أخرى كبساطة النظريات وإنتاجياتها الاكتشافية؟... فالنظرية يجب أن تكون أكثر من مجرد تلخيص محكم للمعطيات، وذلك حينما تعنى بوضع فرضيات حول ظواهر غير مألوفة في البحث العلمي أو غير معروفة فهي تمارس بذلك الوظيفة الفعلية للعلم باعتباره أداة فعالة لاكتشاف المعطيات**»[1].

تلعب الحجج الخارجية، فيما يتعلق بالوظيفة الثانية، دورا أساسيا في الاحتفاظ بفرضية نحوية معينة؛ لأنها تؤدي إلى الاعتقاد بصحة الفرضية بين أطراف العشيرة العلمية، حتى في غياب وسائل موضوعية لاختبارها.

وأخيرا تدفع المعطيات الخارجية اللساني إلى اكتشاف المحتوى الفعلي لما يجب أن يكون عليه النحو والنظريات اللسانية؛ لأن العالم لا

(1) R.P. Botha, Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, p. 9.

يمـــتلك قواعد توجيه صارمة ومنطقية لبناء الفرضيات، وإنما يصل إليها بواســـطة الحدس العلمي، ومن ثمة تقيد المعطيات الخارجية شكل بناء الفرضيات اللسانية، من ذلك قادت الدراسات المنجزة حول العمليات الإنجازيـــة في علـــم النفس اللغوي في السبعينات إلى أن التحويلات لا تملـــك واقعا نفسيا في دماغ المتكلم بلغة معينة، وأيضا إلى اعتبار قواعد إســـناد النـــبر في اللغات الطبيعية ذات طبيعة سلكية. لذلك يجب أن تعكس الأنحاء والنماذج اللسانية المتبناة هذه العمليات الذهنية في إطار نماذجها الصورية.

تعـــالج الإبـــستمولوجيا الوضـــعية لدى ***رودولف بوطا*** الوضع الاســـتدلالي للدليل الخارجي في اللسانيات التوليدية، وتحاول الإمساك بالثغـــرات الاستدلالية التي ينبغي للدارس التوليدي أن يعتد بها عند بناء الفرضـــيات اللـــسانية الذهنـــية، ومقاربة ***بوطا*** لا تنسحب إلا على النظـــريات التي تأخذ بافتراض الواقعية النفسية للنماذج النحوية، وهي بذلك لا تطول النظريات التي تعتبر اللسانيات جزءا من الرياضيات، لا جزءا من علم النفس كالنحو المركبـــي المعمم والنحو الواقعي.

تتـــصور هذه الإبستمولوجيا أن مشكل الأسبقية أو الفرعية لا يأخـــذ معناه العلمي والاستدلالي إلا في إطار خريطة إبستمولوجية، تكون فيها التعميمات الدالة بمثابة أوصاف داخلية، ويكون التفسير خارجـــيا، وهنا يتبين أن القول بخارجية مشكل من المشاكل يتحول إلى افتراض حول الخريطة الإبستمولوجية، حينها يكتمل الاستدلال عـــن واقع الظاهرة الداخلي (في اللسانيات) بالاستدلال عن واقعها الخارجي (في علم النفس وعلم الأعصاب وعلم الاجتماع...)، بل تـــتلازم النـــتائج حـــول واقع الظاهرة في الأصل والفرع (الداخل والخـــارج) بـــشكل يجعل أي تصور في الأصل مرتبطا بالتصور في

الفرع، وكذلك العكس[1]. فالقول بالخارجية لا يخلق علاقة في اتجاه واحـــد، ومـــن هذه الجهة يرتبط الاستدلال في اللسانيات الآخذة بمفهوم الواقعية النفسية بالنتائج المحصل عليها في السيكو - لسانيات وكـــذلك العكـــس، وهذا ما تعبر عنه **بريزنن** *Bresnan* **وكابلن** *Kaplan* بالقـــول: «**إن إشـــكال الواقعـــية ليس إشكالا فلسفيا أنطولوجـــيا، كمـــا يعـــتقد تشومسكي (أي معرفة هل البناءات النظـــرية تقابلها عمليات وذوات ذهنية فعلية)، ولكن الإشكال علمـــي، وهـــو أن هذه البناءات بإمكانها أن توحد نتائج البحث اللـــساني والـــنفس - لساني ومعالجة المعلومات في الإعلاميات، لـــتقدم صـــورة نمـــوذج الإنجـــاز اللغوي الذي يأخذ بافتراض القدرة**»[2].

يـــندرج هـــذا الطرح ضمن التصور الإدماجي الذي يطبع مسار المعرفة اللسانية المعاصرة، بحيث تغدو اللسانيات، بموجبه، ملتقى وفضاء عـــبور تـــتقاطع فيه مختلف التخصصات المعرفية مثل علم النفس وعلم الأحـــياء والمنطق والرياضيات وعلم الأعصاب؛ بحيث لا شيء يمنع أن تستقل جزئيا مجموعة من العلوم بنماذجها وتقنياتها التجريبية، لكن هذا الاســـتقلال لا يفـــضي بالضرورة إلى قطيعة بين منظومة التخصصات العلمـــية؛ إذ قـــد تتقاســـم مجموعة من العلوم قضايا محددة تقاربها من منطلقات مختلفة، وقد يحدث أن تتوحد على مستوى النتائج التي تصل إلـــيها، كمـــا قد يحدث هذا التوحد على مستوى البردايم الذي تتبناه، وتكمـــن إشكالية العلم في كيفية تأويل النتائج المشتركة التي يصل إليها العلمـــاء في ظـــل تخصصات علمية متمايزة؛ إذ من المفروض أن يكون

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 2، ص 184.

(2) نفسه، ج1، ص 49.

العالم على استعداد دائم لمنح معنى للنتائج التي يبلغها العلماء في التخصصات المجاورة ذات الدلالة في حقله العلمي.

لقد أسهم المد التقاطعي بين الاختصاصات العلمية في إنضاج مسار الصورنة والنمذجة اللسانية من خلال تقاطع اللسانيات والعلوم الصورية مثل المنطق والرياضيات ليمنح بذلك مضمونا جديدا لعلمية اللسانيات، هذا المضمون الذي اكتسح الثورة اللسانية المعاصرة واعتبر ملمحا مميزا لها عن الأنحاء التقليدية، وامتدت هذه الثورة إلى مجموعة من المفاهيم التي اخترقت اللسانيات بدلالة ابستمولوجية جديدة تستمد أسسها الفلسفية من العلوم المعاصرة مثل: **مفهوم التجريب وروائز الكفاية والتنبؤ والتعميم ومستويات التفسير والاستدلال**. ولا يمكن أن نكتفي بربط نضج اللسانيات بمستوى الصورنات الدقيقة دون أن نسقط في تصور اختزالي، فالنضج مقرون أيضا بتطور محاور الاستدلال والمجالات الاستكشافية الجديدة التي بدأت اللسانيات تدخل غمارها مثل تطور الملكة اللغوية وخصائصها وهندستها وتفاعلها مع بقية الملكات المعرفية في الدماغ، ونضج اللسانيات في مستوى آخر من مستويات التحليل مقرون بعدد البردايمات العلمية التي تمثل أطرا استدلالية تضم إلى شعابها مجموعات علمية، ففي اللسانيات المعرفية نجد البردايم الحاسوبي والبردايم الاقتراني يتنافسان على صياغة افتراضات وتفسيرات لسيرورة معالجة المعلومات في الدماغ، مثلما يتنافسان على مستوى روائز التجريب، ويمتد هذا التخصيص نحو الأنحاء المعاصرة فالنحو التوليدي والنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمم والنحو العلاقي لا تمثل بردايما واحدا، فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...

تتـــناول **الابـــستمولوجيا الوضعية** بالدرس والتحليل، ما تركته **الابـــستمولوجيا الجدلـــية** في الظـــل، نعني تحديدا **قوالب الاستدلال والـــبراهين في اللـــسانيات النظـــرية**، ولـــذلك يـــصح أن تـــنعت بـــــ **الإبستمولوجيا العلموية**، لأنها تقنن النشاط العلمي بمعايير كلية تـــضبط كفايـــة قواعد الاستدلال والقياس في كل الممارسات العلمية: سواء أكانت لسانيات أم غير لسانيات.

أثرت طروحات ***بوطا*** تأثيرا واضحا في الأوساط العلمية، فمباشرة بعـــد تـــرجمة مقاله إلى اللغة الفرنسية، أخذ بعض التوليديين الفرنسيين **كنـــيكولا روفي** *N. Ruwet* **وجان كلود ميلنر** *J. C. Milner* **وإيف بولوك** *Y. Pollock* يشككون في النواة الصلبة للبرنامج التوليدي، أي أن تكون اللسانيات فرعا من علم النفس أو علم الأحياء، لتصبح هذه الحقول العلمية (علم النفس وعلم الأحياء) **إبستمولوجيا جهوية**، بالمعنى **الباشـــلاري (غاســـتون باشـــلار)** في إطار اللسانيات النظرية، ونعني بالإبـــستمولوجيا الجهـــوية في هذا السياق الامتداد والتحديد الجهوي للبردايم، أي أن ننقل بردايما من إطار نظري إلى إطار نظري آخر، لكن لا نـــوظفه إلا في جهة محددة داخل النظرية، فالبردايم لا يمتد إلى جميع مكـــونات النـــسق النظري، ونصطلح على هذه الظاهرة بـــ **تشابك الـــبردايمات** وهـــي ظاهرة شائعة في إطار علمي أصبح يشهد تقاطعا وتـــداخلا بين التخصصات العلمية. يقول **ميلنر** *Milner*: «**لماذا تحتاج اللـــسانيات لتحقيق مشروعيتها وصرامتها العلمية إلى برنامج العلوم الـــصلبة (...)، لِـــمَ لا تكتفي بموضوعها؟ من ثمة نشكك في قدرة العلوم الصلبة على حل معضلة الخصائص اللسانية المجردة في علاقتها بخـــصائص الـــشفرة الوراثـــية للدماغ... فإلى حد الآن يبدو لنا أن أســـاليب الـــبرهنة والدحض المتبعة من لدن التوليديين لا ترتبط بما**

يجـــري في علم أعصاب الدماغ أو علم الأحياء.. فالشفرة الوراثية للعضو المتعلق باللغة والأعضاء المتصلة به تمتلك منطقها الخاص والتي لاوجـــود لعلاقة تربطها بمنطق بناء المبرهنات والبديهيات الكلية في اللـــسانيات ما دامت اللسانيات تسلك مسلك الأساليب المتبعة في العلوم الصلبة والمتعلقة بالمفاضلة بين النظريات ودحضها»[1].

يعكـــس الـــنص النـــزعة التشكيكية التي سادت بعض الأوساط اللـــسانية، وهي نزعة شككت في منطلقات النحو التوليدي التي تعتبر اللسانيات فرعا من فروع علم النفس وشعبة من شعبه، ومن ممثلي هذا الطرح **بيفر** *Bever* و**كابلان** *kaplan* و**بريزنن** *Bresnan*[2].

فبالنـــسبة إلى **بيفر** *Bever* لا يمكن للاختبارات النفسية أن تبين الكفايـــة النفـــسية[3] للأوصاف اللغوية، ولا يمكنها البرهنة على عدم كفايتها، وأقصى ما يمكن بلوغه من خلال الأبحاث النفسية، هو **رصد الإنجـــاز اللغوي**، في حين **يظل رصد القدرة اللغوية أمرا بعيد المنال**، وبـــذلك يتبنى أصحاب هذا الطرح قلبا منهجيا لمشكل الأسبقية، فبدل الانطلاق من القدرة نحو الإنجاز ينبغي أن نسلك طريقا معكوسا.

أمـــا **بريـــزنن** فقد احتفظت بمفهوم **القدرة**، واستبعدت **الطرح الفطـــري**؛ فمفهوم القدرة **مفهوم تجريدي**، يسمح بتوحيد انشغالات

---

(1) J.C. Milner, Ordres et Raisons de la langue, p. 302.

(2) J.W bresnan, the mental representations of grammatical relations...

(3) خلافـــا لتصور بيفر يدافع سميت عن إمكانية اعتماد ثلاثة مجالات استدلالية لروز الكفاية النفسية للأنحاء، وهي على النحو الآتي:
- مجال المعالجة اللسانية language processing؛
مجال اكتساب اللغة language acquisition؛
مجال الأمراض اللغوية language pathology
N, Smith Chomsky ideas and ideals, pp. 95-131.

علماء النفس واللسانيين المشتغلين بالذكاء الاصطناعي، وفي هذا السياق يجب التخلي عن الطرح الأنطولوجي؛ أي ما إذا كانت الأوصاف النحوية تملك مقابلا ذهنيا أو لا، وذلك لصالح الطرح الإبستمولوجي، الذي تصبح بموجبه القدرة فرضية عمل[1] مثمرة توحد فريقا علميا

---

(1) يصب في هذا الاتجاه تصور سوران الذي اعتبر أن تشومسكي ظل متأرجحا في فترة الخمسينيات والستينيات بين تحديدين مختلفين لمفهوم نسق القواعد ومبادئ القدرة اللغوية للمتكلم. يسمي التصور الأول: التصور الأداتي instrumentalism ويعني به أن الآلة الواصفة التي يبنيها اللساني عبارة عن نسق قواعد توليدية منظمة خوارزميا تسمح بتوليد ما لانهاية له من المتواليات النحوية. أما التصور الثاني فيختزله في فرضية الواقعية النفسية للنحو. ويستدل سوران على أن هناك غموضا شاب الطرح التوليدي بخصوص العناصر والفرضيات التي يمكن اعتبارها مجرد مواضعات اصطلاحية ونظرية تستعمل كأدوات إجرائية وميتودولوجية لاكتشاف الكليات اللغوية؛ أي مجرد بناءات نظرية لا تملك مقابلا أنطولوجيا موازيا متشخصا في قدرة المتكلم، وعناصر النسق النحوي التي تمثل الخصائص المجردة للملكة اللغوية التي يستبطنها المتكلم المستمع المثالي. ويعتمد سوران في استدلاله على ضرورة الفصل بين التصور الأداتي والواقعي، على استنتاجات فلاسفة العلوم من أمثال هارمان harman بخصوص التمييز بين صدق النظرية وواقعيتها، ففي الممارسة العلمية قد لا نملك آلية واضحة تمكننا من ربط مظهر من مظاهر النظرية بالواقع الموصوف، بالرغم من أن كل الحجج ترجح صدق النظرية، مما يرغم العلماء على البحث عن صنف آخر من الحجج للبرهنة على أنطولوجية الكيانات النظرية المتبناة، ومدى مطابقتها للواقع الفيزيائي الموصوف.

Pieter A. M. Seuren, Western linguistics an historical introduction, p. 253.

وفي السياق نفسه يرى بناصر البعزاتي أن التعارض بين الابستمولوجيا الأداتية والواقعانية متأصل في تاريخ العلوم، فقد دافع رواد الفكر الفيزيائي المعاصر مثل كيبلر Kepler ونيوتن Newton وغاليليي Galilee وإينشتاين Einstein عن الطرح الواقعاني، بينما تبنى إرنست ماخ الطرح الأداتي. يرى أصحاب التصور الأول (الواقعاني) أن الممارسة العلمية تنمو في اتجاه

متعدد التخصصات يطرح ضمن انشغالاته العلمية آليات الإنتاج والفهم اللغوي. صحيح أن التيار التوليدي الرئيس لم يستطع أن يقدم الشيء الكثير بخصوص تعقيدات المعالجة الذهنية للغة كما ينجزها المتكلم في سياقات زمن الإنجاز الواقعي، لكنه وفر مجموعة من الوسائل الواصفة لمجموعة من البنيات المعقدة مثل علاقات التبعية في بنيات النقل وتركيب الصلات والمقولات الفارغة وظواهر الإثغار *gaping*، ووضع تحديا أمام الأبحاث في علم النفس اللغوي لشرح آليات اكتساب واستعمال هذه البنى.

ونجد مجموعة من الأعمال التي حافظت على أسس الطرح التوليدي، وضمنها افتراض القدرة، بحيث أعادت تكييف هذه الأسس في سياق التطورات التي تعرفها العلوم المعرفية بخصوص مسارات المعالجة الذهنية للغة، ونشير في هذا السياق إلى أعمال ***دجاكندوف*** *Jakendof* الأخيرة وأعمال ***بينكر*** *Pinker*[1]، ومن ثمة لا نرى مسوغا قويا يدعو لتبني الطرح التشكيكي في صيغته القوية مع ***ميلنر وبيفر*** أو في صيغته الضعيفة مع ***بريزنن***.

وبالرجوع إلى المقاربة التي يقدمها ***بوطا*** حول حجية الدليل الخارجي نجد أنها تشكو من مجموعة من الثغرات نحصرها فيما يلي:

صياغة بناءات مفاهيمية ونماذج تفسيرية للعالم الواقعي ولبنيته المنظمة، بينما يدعي أصحاب التصور الثاني (الأداتي) أن العلم ينمو من خلال تطوير وسائل صالحة للبحث لا يمكنها ادعاء صياغة تفسير للواقع؛ لأن العلم لا يفسر الواقع الموضوعي، بقدر ما يعمل على إنشاء وقائع اصطناعية يبني عليها تجاربه.

للتوسع أكثر في هذا الموضوع، ينظر: بناصر البعزاتي، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، ص ص 275 - 291.

(1) ينظر محمد غاليم بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي، ص ص 67 - 77.

أ. تستند إلى خلفية إبستمولوجية وضعية، تحصر تقويم الخطابات العلمية في سياق التبرير، وتغيب سياق الاكتشاف بلغة ***رايشنباخ*** *Reichenbach* فقيمة استدلال أو دليل «**لا يمكن التعرف عليها من خلال بنيتها المنطقية وحدها... بل يجب اعتبار المضامين ومتانتها وقوتها النسبية... إن خاصية الصورية تصنف الاستدلال إلى صحيح وفاسد، وهو تصنيف لا يقف عند أهمية المضامين في بناء الاستدلال وفي جعل المقدمة موجهة نحو الكشف عن نتيجة معينة. في حين أن الاستدلالات... تقبل تصنيفات متدرجة، بحكم ما تحدثه في الذهن من إغناء المعرفة ومراجعتها وتمتينها بالتدريج من خلال عمليات تهذيب وتشذيب لا تنتهي**»[1].

إن المشكلة التي يطرحها بوطا تتعلق بورود *Pertinence* الدليل الخارجي ووثاقته في الاستدلال التفسيري. إن هذه الوثاقة لا تخصص بمعرفة الأساس الصوري الصحيح لاشتغال الدليل في الاستدلال اللساني؛ ذلك أن تاريخ العلوم يبين بالملموس كيف أن الوثاقة والورود ترتبطان بأبعاد أخرى للاستدلال العلمي - لا يأبه لها ***بوطا*** - ومن بينها سعة الأفق ومعرفة تفاصيل المجال الذي يمارس فيه الاستدلال ومستويات وحدود تقاطعه مع مجالات معرفية أو علمية أخرى. فالبرنامج التوليدي يرسم إطارا استدلاليا تقاطعيا للسانيات، تتقاطع فيه مجموعة من العلوم مثل الأحيائيات والعلوم المعرفية والعصبية، فالاستدلال التفسيري جزء من الخريطة الإبستمولوجية المتعددة التخصصات للنظرية التوليدية التي تعتبر الملكة اللغوية نظاما معرفيا ونسقا أحيائيا، ينبغي ألا تدرس

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثاقة، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، ص ص 20 - 21.

خصائصه بمعزل عن الطريقة التي تدرس بها ملكات الذهن/الدماغ مثل **ملكة الإبصار وملكة العد والتفاعل الاجتماعي**.

فالملكـــة اللغـــوية تجـــد موقعها الطبيعي ضمن طبوغرافية عامة للملكات المعرفية التي ينبغي أن تدرس خصائصها بشكل متواز، ضـــمن برنامج أحيائي وعصبـــي وتطوري، والدليل على ذلك أن المعـــرفة اللـــسانية، كما هو معروف، تتحقق وفق مسارات نفسية محددة، تعمل في مجال فيزيولوجي محدد (الدماغ)، تحدده ميكانـــزمات خاصة، وتتجسد في نسق فيزيائي خاص باعتبارها شـــبكات عصبية في الدماغ تضبطها قوانين كيميائية وفيزيائية محددة، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال صياغة التعميمات الفيـــزيولوجية بلغة الجزيئات الفيزيائية التي يوظفها العلماء في وصـــفهم لظواهر أخرى في الكون، ولا يمكن كذلك التعبير عن التعميمات اللسانية والنفسية بمفاهيم فيزيولوجية من قبيل التشريح العصبـــي.

إن ما نحتاج إليه هو نظريات خاصة بكل مجال من المجالات الثلاثة: الفيـــزيولوجيا والفيزياء وعلم النفس واللسانيات، ونظرية واضحة ودقـــيقة تـــشكل الإطار الموحِّد للمجالات الثلاثة من أجل تجسير التعميمات والأوصاف التي يصوغها كل مجال على حدة، وربطها بأوصاف وتعميمات مجال آخر. ويعبر عن هذا الإشكال في فلسفة العلوم بمفهوم: "**وحدة العلوم**". فكما استطاعت الفيزياء أن تتوحد مـــع الكيمياء، فكذلك يمكن أن نتصور إمكانية توحيد علم النفس والفيـــزياء والأحيائيات... باختزال المجالات الثلاثة في إطار مجال علمي موحد[1].

---

(1) N.Smith, Languge, Frogs, Savants, p. 95-96.

ب. يـــشكل الاعـــتماد على الدليل الخارجي جزءا من القدرة التنبئية والاستكـــشافية للـــبردايم التوليدي. فتاريخ العلوم يبين كيف أن الاســـتنتاجات الـــواردة والوثـــيقة تبني أحكاما قابلة للتمديد إلى مجالات معرفية أخرى. ويبدو أن إلباس الاستدلال اللساني مجموعة مـــن المعايير الصورية لا ينسجم مع تصور الممارسة العلمية، يقول **روم هاري** *Rom Harre* في هذا الصدد: «... **لا يتسم الخطاب العلمـــي بأية صورة منطقية إلزامية خاصة... إنما تكمن قوته... في العلاقـــات بـــين العناصـــر الـــتي لمـــضمون الخطاب لا في صوريته**»[1].

ج. إن الاســـتدلال لا يمكن إلا أن يكون استكشافيا، فضلا عن بنيته الاســـتنباطية الصورية، أو الاستقرائية. فالمزج بين الدليل الداخلي والخارجـــي في البرنامج التوليدي يمكّن من توسيع المجال الوقائعي ومـــن اكتـــشاف المعطـــيات ومن التدقيق المفهومي للنواة الصلبة للنظرية، وبالتالي لا يبتعد عن روح المعايير العلمية كما هو متعارف عليها بين العلماء.

ويدرك ***بوطا*** جيدا أن جزءا هاما من الفعالية العلمية الذي يندرج في ســـياق الاكتـــشاف يـــنفلت من سلطة المعايير الصورية مثل التنبؤ بظواهـــر معينة، ففي العلم توجد قفزات تصورية واستدلالية لا يمكن تبريرها منطقيا ولا صوريا؛ إذ توجد داخل كل نظرية علمية مسلمات ميتافيـــزيقية غير قابلة للتبرير، وهي بمثابة أحكام عن انتظام الطبيعة أو الظواهر وقابليتها للعقلنة وبعض أحكام البداهة التي يسلم بها.

---

(1) بناصر البعزاتي، الاستدلال: مستويات في القوة والوثاقة، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، ص ص 34.

2.2.3.3. الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية

إن الجامع بين **تشومسكي** و**غاليلي** *Galilée* (1564 - 1642م) عـــند **بـــوطا** هو أنهما دشنا معا فترة جديدة في تاريخ البحث العلمي؛ الأول في مجـــال اللغة والثاني في مجال الفيزياء، كما يجمع بينهما اتباع **مـــنهج محـــوري** في إعادة بناء أسس جديدة للبحث العلمي؛ فالثورة العلمـــية لا تـــأتي من مجرد نقد للمفاهيم أو التصورات التي تقام حول الظواهر، وإنما من نقد جذري للمحاور التي تؤسس الاستدلال.

يعـــد العالم الإيطالي **غاليلي** *Galilée* أول من قطع الصلة بالفكر القـــديم، وتخلـــى عن مفاهيمه وأسسه وأساليبه، مدشنا بذلك طريقة جديدة في البحث تقوم على نظرة جديدة للطبيعة.

غير أن الأسلوب الغاليلي في البحث لم يبق أسير العلوم الطبيعية، بـــل أصـــبح أسلوبا متداولا في خريطة بعض العلوم الإنسانية، وخاصة اللسانيات، وقد كان ذلك بفضل نظرية **تشومسكي**.

والواقع أن المتتبع لنظرية النحو التوليدي يرى أن أي مقاربة سليمة لهـــذا الفكر لا يمكن أن تقوم إلا حينما نلامس تأثر **تشومسكي** بتقليد علمـــي، ابـــتدأت بـــوادره مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومما يدل على هذا التصور تكوين **تشومسكي** العلمي الرفيع، والذي يظهر جليا من خلال كتاباته العلمية.

فما هي أهم مياسم الفكر الغاليلي في الاستدلالات التوليدية؟

يجمـــع الدارســـون علـــى أن **نظـــرية الـــربط العاملي** التي بدأ **تشومسكي** برنامجها منذ أواخر السبعينيات، تشكل طفرة إبستمولوجية هامة: «**فالتطورات السابقة لم تحدث تغييرا هاما في وجهات النظر... وهـــذا لا ينـــسحب علـــى نظرية الربط العاملي، فالتغيرات أكثر راديكالـــية ويبدو أنها تضع موضع شك مجموعة من الخصائص التي**

تميــز الأنحــاء التشومــسكاوية، كاللجوء إلى التحويلات ومفهوم الاشتقاق، وأطروحة استقلال التركيب»[1].

وأهم خاصية وسمت فترة السبعينيات في سياق البرنامج التوليدي، اتــباع ***تشومــسكي*** لأســلوب جديد في البحث يدعى في **الأدبيات الإبــستمولوجية بالأســلوب الغاليلي،** يقول ***تشومسكي***: **«يجب ألا نــستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحــث عقــلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي»[2].**

يقــصد بهذا الأسلوب الجديد أن النماذج التي يبنيها اللغوي لا ترصد جميع المعطيات اللغوية؛ لأن التجربة لا تلعب دورا حاسما في بناء النظريات اللــسانية. فالتجربة تابعة للنظرية، وقيمتها في امتلاك قدرة عالية على التنبؤ والاكتــشاف، لأن المعطــيات الحاسمة في تطور النظرية لا تمثل دائما أمام اللــساني في عالم الحس العادي، وبدهي أن النظرية هي التي تخلق التجربة ولــيس العكــس، ويتأتى التجريد عن طريق الأمثلات التي توصله إلى بناء المبادئ التفسيرية العميقة المقومة للغة البشرية، ويجري ***بوطا*** تقابلا دالا بين *تشومسكي* و*غاليلي*، **إذ كثير من التجارب التي يحيل عليها غاليلي وهو بصدد صياغة نظريته، هي تجارب فكرية. الأمر يتعلق بحدث غير معقول بالنــسبة إلى التجريبيين الذين يعتقدون أن النظريات الجديدة ينبغي أن تكــون مأخوذة من الواقع، إلا أنه سيكون من المعقول نفي أنه لا يمكن الــشروع في تجــربة دقيقة إلا إذا كانت لدينا نظرية قادرة على تقديم تنبؤات في صورة بيانات دقيقة للملاحظة[3].**

---

(1) A. Rouvret, la nouvelle syntaxe, p. 59.

(2) Ibid, p. 9

(3) آلان شالمرز، نظريات العلم، ص ص 34 – 46.

تـــشبه النظـــريات اللسانية النظريات الفيزيائية من حيث إنها تتعامل مع واقع معدل ومبني؛ فالنجاح الفعلي للعلوم المعاصرة يعود إلى بحـــثها عـــن المـــبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى المقومات العميقة للعـــالم الطبيعـــي لـــتدرس بعض الظواهر وتعزف عن تناول كل الظواهر(1).

قد يبدو للوهلة الأولى أن العالم يختار مبادئ وقوانين لتفسير مجال محدد، ويقصي مجالا آخر من شأنه أن يدحض القوة التفسيرية للقوانين التي يتبناها، لكن الأسلوب الغاليلي يستند إلى فلسفة مغايرة مفادها أن العـــالم قد يختار مجالا محددا للبحث لفهم تعقيد العالم الواقعي، وذلك بالتركيـــز علـــى الظواهر التي يمكن فهمها بالنظر إلى الوسائل العلمية المتوافرة في تلك المرحلة من مراحل تطور العلم.

---

(1) يـــندرج هـــذا التصور ضمن مفهوم أوسع بحسب أندلر وفاكو لارجو وسان سيرنان، يتعلق الأمر بمفهوم التقتير الأنطولوجي ontological parsimony الـــذي ينتمـــي إلـــى منظومة متكاملة من أساليب التقتير التي تنهجها العلوم المعاصرة، فهي على التوالي:

التقتير الميتودولوجي methodological parsimony؛

التقتير العملي practical parsimony؛

التقتير الأنطولوجي ontological parsimony.

فـــيما يخـــص التقتير الميتودولوجي فهو يلزم العالم بضرورة عدم مضاعفة مـــناهج الـــبحث والاقتـــصار ما أمكن على أسلوب ميتودولوجي موحد في الممارسة العلمية. أما التقتير العملي فيستلزم عدم الإكثار من وسائل وأدوات العمـــل المـــستعملة لغاية علمية محددة. ويعني التقتير الأنطولوجي أن العالم مدعـــو إلـــى عدم مضاعفة المستويات الأنطولوجية المدروسة دون مسوغ، فـــبدل دراسة مستويات ومناطق متعددة من الواقع يكتفي بدراسة جزء منها فقط.

Daniel Andler Anne Fagot Largeault Bertrand Saint Sernin, philosophie des sciences p. 823.

لقـــد ركـــز **غاليلي** في تفسيره للحركة على الحركة الميكانيكية بالخـــصوص مقـــصيا قوانين البرادايم الأرسطي التي انبنت على صياغة قوانين تفسيرية لجميع أنواع الحركة في الكون، مدمجة الحركة الأحيائية والميكانيكية في مجال تفسيرها. وتمكن **غاليلي** من صياغة مقاربة موحدة للحـــركة الأرضـــية والـــسماوية، وإقصاء النمو الأحيائي كشكل من أشـــكال الحـــركة في الـــ**برادايم الأرسطي**، فتبينت فعالية هذه المقاربة التقييدية لمجال انطباق القوانين التفسيرية في تاريخ العلم.

إن العـــالم غير مدعو لوضع نظريات تفسيرية لكل المجالات، فقد يكتفي بمجال محدد يمكن فهم قوانينه[1].

ويـــستوحي **بوطا** آليات هذا الأسلوب من التطورات التي لحقت العلوم الطبيعية في مطلع هذا القرن، ليحصر ميكانيزماته في:

أولا – التجـــريد: ويعني عند كل من **غاليلي وتشومسكي** أن العـــالم لا يغطي جل المعطيات الطبيعية، وبدل استقصاء المعطيات يلجأ إلى الأمثلات.

تـــساعد الأمـــثَلَة علـــى فهم المبادئ المجردة التي تكتنف الظواهر المعقدة، ونستحضر في هذا السياق أمثَلَة المجموعة اللسانية المتجانسة في نظـــرية **تشومسكي**؛ فالمجموعة اللسانية بطبيعتها غير متجانسة، ورغم ذلـــك فإن الأخذ بفرضية المجموعة اللسانية غير المتجانسة لا يفيدنا في صياغة تخصيصات كافية للمعرفة اللغوية ولآليات اكتسابها أثناء البحث في الخصائص المجردة للملكة اللغوية.

ينبغـــي على العالم إذن، أن يزيح البرامترات التي تبدو معرقلة لبناء التفسير في مجال من مجالات البحث، كما يجب أن يقبل بوجود

(1) N. Smith, Languge, Frogs, Savants, p. 28.

أمثلة مضادة في مسار بناء النظرية، دون أن تكون مدعاة للتخلي عن الفرضـيات المتبناة، لأنها قد ترسم نقطة انطلاق جديدة للنظرية من أجـل المضي في طريق تشذيب فرضياتها وتوسيع مجالات تفسيرها. فقـد مكنت مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى قيود ومبادئ الـنحو الكلـي في السبعينيات بعدما تبين وجود أمثلة مضادة من اللغـات الخاصة تدحض مبادئ ربط العوائد والضمائر، من تطوير نظـرية المـبادئ والوسـائط؛ فقـوة فرضية التوسيط التي صاغها **تشومسكي** في الثمانينات تكمن في توسيع فهمنا لآليات الاكتساب اللغـوي، وصـياغة تخـصيص أكفى للكفاية التفسيرية في النظرية اللسانية، علاوة على احتواء الاختلافات بين اللغات في إطار مجموعة محـدودة مـن الوسائط. فما كان يبدو أمثلة مضادة لمبادئ **نظرية الـربط** بخصوص ربط العوائد في لغات يختلف تركيب العوائد فيها عـن اللغـات التي اشتغل عليها تشومسكي وفريقه، تؤول (الأمثلة المضادة) في نهاية المطاف إلى مجرد توسيط لقيم معينة يسمح بها النحو الكلـي، وهـذا التوسيط هو ما يجعل تركيب بنى العوائد يبدو في الظاهر وكأنه يخرق مبدأ كليا، لكنه في العمق ليس إلا تحقيقا لوسيط محـدد يرتبط بمجالات انطباق مبادئ الربط العائدي التي يمكن أن تخـتلف فـيها اللغـات. وهكذا تمكن تشومسكي بفضل استعمال ***الأسـلوب الغاليلي*** من إنقاذ مجموعة من الفرضيات المهددة، وهذا أسلوب شائع في فلسفة العلوم المعاصرة؛ لأن المعطيات التجريبية لا يمكن أن تزود العالم بالمبادئ والقوانين التفسيرية، لذلك يتعين عليه تأويـل المعطـيات الملاحظة وإعادة صياغتها في إطار نظري يمكن تطويره وتشذيبه لاحتواء فرضيات ومفاهيم تحليلية جديدة[1].

---

(1) N. Smith, Languge, Frogs, Savants, p. 31-32.

ينخـــرط العـــالم في سيرورة البحث عن قوانين تفسيرية وعن مبادئ عامـــة باستمرار، وفي ذلك يشبه اللساني عالم الفيزياء، أو عالم الأحيائيات الجـــزيئية بعدم الاكتفاء بالبحث عن المعطيات الخام، بل بتجاوز ذلك إلى الـــبحث عن معطيات يمكن استعمالها كحجة للاستدلال لصالح فرضيات النظـــرية المتبناة في التحليل، وهكذا يمكن للعالم أن يستعمل حججا متنوعة للـــدفاع عـــن مبدإ أو قيد من أجل توسيع مجال الاستدلال، فالاستدلال اللساني على كلية مبادئ أو قيود معينة، مثل مبادئ **نظرية الربط** يمكن أن يعتمد على معطيات من مجالات مختلفة، مثل **اكتساب اللغة أو التحولات التاريخية لنسق لغوي معين، أو المعالجة الذهنية للغة، أو الأمراض اللغوية المـــرتبطة بالتشوهات الدماغية في المناطق المتحكمة في الإنتاج أو الفهم اللغـــوي**، ولا قيمة للمعطيات أو الحجج مالم تدمج في نظرية قادرة على إنتاج فرضيات يمكن روزها[1].

ويتمثل دور الأمثَلة عند ***بوطا*** *Botha* في إبعاد البرامترات الهامشية التي تعيق التقدم في فهم الظواهر، ومن معاني التجريد أيضا الوصول إلى مـــبادئ تفـــسيرية؛ أي جعل الخطاب العلمي بنية تفسيرية تحول كل المعطـــيات الملاحظـــة إلى مبادئ تفسيرية بسيطة توحد القوانين كمبدإ الجاذبية عند غاليلي، **ومبدإ السلكية** *Cyclicity* **أو التحتية** *subjacency* **أو الحاجز** *Barier*[2] عند ***تشومسكي***؛ «**لأنه عندما يتعلق الأمر بنظرية**

---

(1) N. Smith, Languge, Frogs, Savants, p. 24-26.

(2) يـــشتق تشومـــسكي قـــيود روس الجزيـــرية من مبدإ السلكية ومبدأ التحتية subjacency، ويـــضبط مبدأ السلكية عملية نقل المركبات عبر مسافة بعيدة، فوجود عجر سلكية، وهي عبارة عن مركبات تشكل حاجزا يحول دون نقل مركب ما، يمنع عملية النقل. أما مبدأ التحتية فيحدد عدد العجر Nodesالتي تسمح بإجراء النقل. فالنقل لا يمكن أن يخرق أكثر من عجرة سلكية واحدة. ويفسر المبدآن لحن مجموعة من البنيات اللغوية في العربية مثل:

تفسيرية يجب أن نتساءل عن مفترضاتها حول العالم الطبيعي، بحيث تقف كل القوانين التفسيرية عند نقطة أو مبدإ تفسيري عام، وإذا طلبنا من العالم أن يفسر المبدأ العام الذي تستنبط منه كل القوانين الوصفية (وأن يستدل على واقعيته) أجاب أن مبدأه هذا قد مس عمق الظواهر الملاحظة»[1].

ويتبع ***تشومسكي*** الاستدلال ***الغاليلي*** نفسه؛ إذ يعتبر البرهنة على البناءات المفترضة في النظرية اللسانية ذات الواقع النفسي مسألةً تتعلق بالتفاسير المقترحة لهذه النظرية، وليبين اللساني أن هناك واقعا نفسيا لتلك المكانزمات العاملة في الدماغ، عليه أن يعيد النظر في الشواهد والسلوك اللغوي الذي يبني عليه نظريته، ثم يعيد النظر في التحاليل المقترحة لتلك المعطيات اللغوية.

ثانيا – التريبض: تتجلى هنا قدرة كل من العالم الطبيعي واللساني على مفهمة وترييض المبادئ والقوانين التفسيرية في نموذج تفسيري، فقدرة النظرية التفسيرية تتنامى كلما ازدادت إمكانيات النظرية الترييضية، ومن ثمة كان هاجس ***غاليلي*** إيجاد نسق رياضي قادر على استيعاب قوانين النظام الفلكي، ويؤاسر ***تشومسكي***

---

* زيدا من قتل
* زيدا أظن الرجل الذي التقى سافر (مشتقة من: أظن الرجل الذي التقى زيدا سافر)

وفي حالة استعمال المركب المنقول للعجر الفاصلة (العجر التي تمنع النقل) كمواقع للإفلات، أي أن ينتقل عبر هذه العجر بصفة سلكية قبل أن يحل في الموقع النهائي، تصير حينئذ البنية اللغوية مقبولة، لأن المركب لن يتخطى العجر السلكية، ومثال ذلك الجملة الآتية:

من ظننت أن زيدا انتقد (مشتقة من: ظننت أن زيدا انتقد من؟). تمثل "أن" عجرة سلكية فاصلة.

(1) S. Toulmin, l' explication, scientifique, p. 47.

غاليلي من هذه الجهة؛ إذ يجب أن تنصب عناية اللساني على الطرائق الرياضـية والمنطقـية المقتـرحة لبـناء الـنماذج اللسانية، يقول *تشومـسكي*: «**ستوجد التفسيرات فقط عندما ستصورن المبادئ العامـة، يمكـن إذًا حيـنذاك بناء استدلال استنباطي يقودنا إلى الظواهر التي ستفسر**»[1].

لقـد شـكلت الصياغة الرياضية دوما محركا للمقاربة العلمية للظواهر، ففي الفيزياء المعاصرة ينجز النشاط التجريبـي تحت سلطة التـرييض، فالوقائع التي تمثلها النماذج الفيزيائية من إنشاء الصياغة الرياضـية، فلا وجود لوقائع صافية لم تخضع لإعادة النسج والسبك في بنيات من العلاقات، وفي ظل هيمنة سلطة البناء الرياضي للوقائع أصبح من الضروري الحديث عن مستويات متعددة للواقع. فالربط الذي يقيمه *تشومسكي* بين تطور القدرة التفسيرية للنظرية اللسانية ونـضج الآليات الترييضية للمبادئ والتعميمات اللسانية، أمر يجد مـسوغه الأساس في الدور الذي تلعبه الصياغة الرياضية في الفيزياء فوظيفتها إجرائية وتفسيرية؛ لأن العالم مدعو عبر استثمار الإمكانيات الإجـرائية للرياضـيات إلى إدراك المعادلات المناسبة للعلاقات بين عناصـر الواقـع، وتشكيل تنبؤات حول مسار الوقائع أكثر ضبطا ودقة.

ثالثا – المرونة الإبستمولوجية: لاحظ *بوطا* أن النظرية التوليدية لا تأبـه بالمعـتقدات التجـريبية وبالحس العادي، ولذلك قد تصطدم النظرية بمعطيات تجريبية تهددها أو تناقضها، ورغم ذلك، يحتفظ العالم بنظـريته، لأن بيانات الملاحظة لا تأخذ بعين الاعتبار تعقد النظريات العلمـية ما دامت هذه النظريات بنيات أو برامج بحث متسقة، فالعمل

---

(1) R.Botha, On The Galilean style, p. 13.

بواسطة النواة الصلبة للنظرية يكون بعيدا في البداية عن التجربة، إذ الاشتغال ببرنامج بحث يتم دون الانشغال بالإبطالات الظاهرة التي تأتي بها الملاحظة[1].

إن العالم يتسامح في ورود حجج مضادة، وبقاء بعض الظواهر دون تفسير. وتبدو درجة التشابه بين ***تشومسكي*** و***غاليلي*** في طرائق احتفاظهما بالنظرية المهددة، فالنظرية المهددة عند ***غاليلي*** هي فكرة **دوران الأرض حول الشمس**، والفكرة المهددة عند ***تشومسكي*** تمثلت في مرحلة من مراحل تطور النماذج التوليدية في **مبادئ نظرية الربط العاملي**، إذ تتنبأ بلحن بعض الجمل في الإنجليزية، لكنها مقبولة عند متكلميها. والحجة المهددة في نظرية ***غاليلي*** صاغها المناصرون للبردايم الأرسطي على المنوال الآتي: «... **الأجسام الثقيلة التي تسقط من أعلى تهوي في خط عمودي مباشر نحو سطح الأرض، فهذا يعتبر حجة على كون الأرض لا تتحرك. فلو كانت تدور حول نفسها، فإن الحجر الذي يرمى به من رأس البرج مندفعا بدوامة الأرض سيسافر مئات الياردات... قبل أن يسقط على الأرض بعيدا عن أساس البرج**»[2].

إن الاستراتيجية الوحيدة عند ***غاليلي*** و***تشومسكي*** للاحتفاظ بنظريتهما هي إبعاد هذه التهديدات. ويظهر التشابه بينهما في طريقة صياغة تأويل للإحساسات العادية، بالنسبة إلى **غاليلي**: الحركة الظاهرة ليست مطابقة للحركة الحقيقية. وبالنسبة إلى ***تشومسكي***: مقبولية أو عدم مقبولية التراكيب انعكاس ضروري لنحوية البنى إذا كانت هذه البنى

(1) آلان شالمرز، نظريات العلم، ص 89.

(2) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 30.

غير موسومة *Non Marked*[1]. فمفهوم الوسم عند ***تشومسكي*** يماثل مفهوم الحركة الحقيقية عند ***غاليلي***؛ إذ ليست كل البنى والصور القولية في اللغات الطبيعية في مستوى متشابه من الطبيعية.

مؤدى هذا المفهوم أن هناك بعض الظواهر في اللغات الطبيعية لا تتماشى والاطرادات الفرعية أو الكلية في النحو الكلي، فهي ظواهر فرادية ينبغي على النظرية اللسانية ألا تهتم بها.

وتتجلى القيمة الإبستمولوجية لهذا الأسلوب في إنقاذ النظرية الجديدة، فقد أبان تاريخ العلم أن النظريات العلمية الكبرى ما كانت لتفرض نماذجها لو أنها اعتدت بالتأويلات الحسية العادية؛ أي بمعطيات الملاحظة المباشرة، فعلى الباحث أن يتسامح بأن تظل بعض الظواهر دون تفسير، وما يتولد عن هذا الأسلوب هو إفراز علوم جديدة: **كنظرية الوسم عند *تشومسكي* (النحو التوليدي)، ونظرية الحركة الحقيقية (نظرية المواد الصلبة والدينامية) عند *غاليلي*.**

يتمثل المتغير الحاسم في الممارسة العلمية في ضرورة امتلاك العالم حجة مقنعة لصالح الاختيارات النظرية التي يتبناها؛ وحدها حجة

---

(1) لا تمثل البنى النحوية طبقة متجانسة من جهة خاصية الطبيعية Naturalness والمقصود بالطبيعية مطابقة البنيات النحوية للخصائص العامة للنحو النواة Core Grammar، فقد نجد طبقة من العبارات الموسومة في اللغات الطبيعية تتميز بمجموعة من الخصائص تشذ عن نظام المبادئ والقيود العامة للنحو، مثل مبدأ التأليفية أو مبدأ التركيب الشجري للمكونات التركيبية. وتمثل المسكوكات نموذجا للجمل التي تخرق قانون التأليفية في بناء الدلالة، فمعنى الجملة المسكوكة ليس نتاج تأليف معاني الوحدات المعجمية المكونة لها. وتكمن نقطة الضعف في تمييز تشومسكي بين البنى الطبيعية التي تشكل مصدر اشتقاق الخصائص العامة للنحو، والبنيات الموسومة التي تعتبر بنى هامشية في اللغة، في إنتاجية البنيات الموسومة وكثرة ترددها في اللغات الطبيعية.

مـــصاغة بدقـــة استدلالية عالية، يمكن أن تحمي الاختيار النظري من الإبطـــال الظاهـــري. فدفاع العلماء المستميت عن النظريات التي تبدو ظاهريا قابلة للدحض ينبع من جوهر الممارسة العلمية التي لا تفسر كل الظواهر الممكنة، وإنما تفسر القليل منها فقط[1].

الجامع، إذن، بين **تشومسكي** و***غاليلي*** عند ***بوطا*** هو كونهما معا دشنا فترة جديدة في تاريخ البحث العلمي، الأول في مجال اللغة والثاني في مجال الفيزياء.

يقـــول ***تشومسكي*** واصفا أسلوبه في دراسة اللغة: «**يبدو لي أن أمـــثلة النحو كبنية معرفية لها خصائص، تستجيب لبعض المبادئ وفي تفاعـــل مع بنيات أخرى أعتبرها (أي الأمثلة) فرضية عمل عقلانية بررها اكتشاف المبادئ التفسيرية النوعية للنحو. ومن المشروع قبول أمـــثلة النحو كنسق ممتلك لبنياته وخصائصه، وفي الآن نفسه قبول فكـــرة كون النسق الواقعي لنحو لغة ما لا يمكن أن يحدد بمعزل عن مسائل الاعتقادات... إن دراسة اللغة تشكل جزءاً من مقاربة عامة: الوصف التمحيصي لبنية الذهن. فحسب هذه الفرضية، من الممكن الاســـتمرار في اعتـــبار الـــنحو قالبا منفصلا عن هذا النظام العام والشروع بعد ذلك في دراسة خصائصه النوعية**»[2].

1.2.2.3.3. بعض الخصائص الابستمولوجية للأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية:

يسعى البحث اللساني إلى تحقيق فهم عميق للذهن البشري بشكل عـــام، وللملكة اللغوية بشكل خاص، ولا يحصل هذا الفهم العميق إلا

N.Smith, Languge, Frogs, Savants, p. 81. (1)

N. Chomsky, Essais sur la forme et le sens, PP. 48-49. (2)

ويرى **تشومسكي** أن الملاحظة لا تصير ذات فعالية إلا حينما تمنح حجـــة أو دليلا لنظرية تفسيرية ما[2]. فاللساني يسعى إلى بناء نظريات افتراضـــية ذات قـــيمة تفـــسيرية محددة، ثم يتجه بعد ذلك نحو صياغة مجموعة من الملاحظات الدالة والفعالة[3].

تملـــك المبادئ التفسيرية قيمة تجريدية في البرنامج التوليدي؛ لأن التعمـــيمات التجريبية التي تصف المعطيات المباشرة لا ترتبط بها إلا عبر سلسلة استنتاجية معقدة[4]. وللوصول إلى مبادئ تفسيرية موحدة يلزم الفـــصل بين الأمثلة وجرد المعطيات، فلا مفر من الأمثلات الجذرية من قبـــيل **أمثلة المتكلم المستمع والمجموعة اللغوية المتجانسة والاكتساب الآني والنحو النواة**.

ومـــن المـــسائل المشكلة التي تعترض العالم مسألة **الإنجاز اللغوي** الـــذي يشكل ظاهرة معقدة ذات أوجه متعددة وسمات تحددها أنساق ذهنـــية متفاعلة في ظل شروط غير مفهومة بالشكل المطلوب، ولا تمثل **الملكة اللغوية** إلا واحدة من هذه الأنساق، ولذلك تصير الأمثلة الصيغة

---

(1) R.Botha, Challenging Chomsky, p. 148.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 150.

(4) نفسه، ص 151.

العلمية التي يلجأ إليها العالم لتبسيط واقع لساني مركب، وليست كل الأمثلات متساوية من جهة قيمتها التفسيرية، فالأمثلة ينبغي أن تستجيب لشروط محددة للكفاية، لأن الأمثلة التي تقود إلى اكتشاف مبادئ تفسيرية حول البنية الواقعية للعضو الذهني تحظى بقيمة تفضيلية مقارنة بأمثلات أخرى، والأمثلات أبنية افتراضية مؤقتة وليست غاية في ذاتها، حيث ينبغي أن تقود العالم في مرحلة من مراحل الصياغة النظرية إلى دراسة أنساق أكثر تعقيدا عبر سلسلة استنتاجية معقدة[1] مثل التنوع اللغوي والتفاعل بين الأنساق المعرفية. ولا يفتأ **تشومسكي** يردد في مجموعة من أعماله بأنه في دراسته للغة يتبع البرنامج العقلاني الذي تتبناه العلوم الفيزيائية المعاصرة، ومن أساسيات هذا البرنامج:

- أن النظريات المبنية تصف الكيانات والآليات الواقعية في مستوى أعمق من المستوى السطحي الملحوظ[2]؛
- كل المزاعم التي تصوغها النظريات حول هذه الكيانات ينبغي أن تعتبر صحيحة من الناحية المبدئية؛
- البحث المستمر عن الحجج، وعن فهم أعمق لوظيفتها وأدوارها في التفسير العلمي[3]؛
- يرتبط اختيار أفضل الحجج بمستوى التقدم الذي أحرزه المجال المعرفي الذي يشتغل العالم في إطاره؛
- يسعى العالم باستمرار إلى البحث عن حجج جديدة وعلى منح حججه قيمة تفسيرية، لأن العبرة ليست في مراكمة الحجج، وإنما في تبيان درجة ورودها وعمقها التفسيري؛

---

(1) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 151.

(2) Ibid, p. 156.

(3) Ibid, p. 160.

وتماثـــل القـــيمة الإبستمولوجية للحجة في اللسانيات نظيرتها في العلـــوم الفيـــزيائية، وفي هـــذا الإطار يبين ***بوطا*** كيف أن الحجج التي أســـهمت في بلـــورة نظرية **الكوارك في الفيزياء** قد أظهرت كيف أن العـــالم لا يملـــك أي مقياس قبلي لإثبات أي من مظاهر النظرية يوافق الواقـــع، وأي مـــنها مجـــرد مواضعات استدلالية تنتمي إلى لغة العلم، وبالتالي لا تملك أي مقابل أنطولوجي(1).

يتـــبع ***تشومـــسكي*** نهجا علميا يعتمد التخصيص المجرد للملكة اللغـــوية، ويعني بذلك أن وصف خصائص الملكة اللغوية لا يتم بدلالة الآليات الفيزيائية (النورولوجية) للدماغ؛ لأنه لم يكن بالإمكان في بداية ثمانينـــيات القـــرن المنـــصرم الـــتي صاغ فيها ***تشومسكي*** مثل هذه الافتراضـــات، تحديد الخصائص النورولوجية للوظائف المعرفية وضمنها آلـــيات اشتغال الملكة النحوية كنسق معرفي في الذهن/الدماغ، ولذلك يـــشدد ***تشومسكي*** على أن الاستدلال التجريدي الذي يتبعه البحث اللـــساني لا يقود إلى صياغة بعض الشروط التي ينبغي أن تستجيب لها البنـــيات الفيـــزيائية للدماغ؛ لأن اللساني لا يملك النظرية المناسبة التي ستمكنه من فهم كيفية اشتغال البنيات المجردة في نسق فيزيائي ملموس، فعـــندما نقول إن قاعدة تركيبية مثل "**انقل أ**"(2) قاعدة مجردة تشغلها الملكة اللغوية أثناء بناء التمثيلات اللغوية، فإنه لا يُقصد بذلك أن هذه القاعـــدة يوافقها **عصبون** (*Neuron*) في الدماغ، لكن في مستوى من

---

(1) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 161-162.

(2) اقتـــرح تشومـــسكي تعويض قواعد النقل مثل قاعدة نقل المركب الاسمي أو المـــركب الاســـتفهامي بقاعدة واحدة هي قاعدة "انقل أ"، وهذا يعني أن الرمز "أ" ينطبق على كل مركب يقبل النقل. وتنطبق هذه القاعدة بشكل حر لتتدخل بعد ذلك مبادئ وقيود قوالب النحو المختلفة لتقييد شروط ومواقع النقل.

حوسبيا ينبغي أن يمتلك مقابلا ماديا في الدماغ على مستوى آلياته الفيزيائية، وبالتالي لا ينفي ***تشومسكي*** الطابع التجريبي عن النظرية اللسانية ذات النزعة الذهنية *mentalist*، بما يستلزمه من قابلية للإبطال والدحض. وفي هذا السياق يميز ***بوطا*** بين نمطين للإبطال: **الإبطال الساذج والإبطال المضبوط والمحكم.**

قد تدحض المعطيات المباشرة مبدأ تفسيريا عميقا من مبادئ النظرية اللسانية، ولا يقتضي ذلك تخلي العالم عن المبدإ، وإنما إعادة صياغة المعطيات. وعلى العالم أن يبدي نوعا من التسامح إزاء هذا النوع من المعطيات المضادة أسوة بأنظمة الاستدلال المعمول بها في الفيزياء المعاصرة(1) منذ الثورة الغاليلية، يقول ***تشومسكي***: «**لا نملك في العلوم التجريبية، خلافا للرياضيات، استدلالا برهانيا، وإنما نسعى إلى مراكمة مجموعة من الأدلة والحجج تجعل بعض الفرضيات أكثر معقولية، وهذا كل ما بإمكاننا إنجازه وإلا ستصير عالما رياضيا**»(2). ويضيف في السياق نفسه: «**يجب أن نكون واعين أنه في اللسانيات كما في علوم أخرى أفضل ما يمكننا فعله هو حماية نظرية من التهديد التجريبي، ومن بدائل أخرى جوهرية، ولا يمكننا البتة البرهنة على أن النظرية المتبناة صائبة**»(3).

هكذا يمكن تطوير مجموعة من الحجج التي من شأنها أن تخدم النظرية، وإن كانت الشروط الموضوعة على الحجج الواردة لصالح

---

(1) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 176-177.

(2) Ibid, p. 179.

(3) Ibid, p. 179.

النظـــرية يمكن أن تكون موضع شك ومراجعة باستمرار[1]. وفي هذا السياق يتبع **تشومسكي** آليات الاستدلال في العلم المعاصر حيث يفصل بـــين الحجـــج المطلـــوبة للبرهنة على مطابقة أجزاء من النظرية للواقع النفـــسي الذي تصفه والحجج المطلوبة للبرهنة على صحة النظرية، لأن الحجـــتين تنتميان إلى مستويات إبستمولوجية متباينة. قد نملك حججا قوية داخلية أو خارجية لصالح صحة نظرية، ورغم ذلك ينبغي البحث عـــن مـــنظومة مغايـــرة من الحجج للبرهنة على الكفاية الأنطولوجية للنظرية، أي ما إن كانت تطابق واقعا فيزيائيا محددا[2].

ثمـــة تمييز ميتودولوجي انبثق منذ ثورة برنامج المبادئ والوسائط، يـــتعلق الأمر بالثنائية المفاهيمية: **بساطة المبادئ والنظريات من جهة، وتعقيد الحجة من جهة ثانية**، فكلما أفضى البحث إلى مبادئ موحدة عمـــيقة وبسيطة كلما ازدادت الصفة المفسرة للصيغة التي تبدو عليها المعطيات والظواهر تعقيدا.

لقـــد بيّن **تشومسكي** في أكثر من مقام أن البحث التجريبـــي في خـــصائص الملكة اللغوية يقود إلى إنجاز تخصيص في مستويات متعددة، فمن جهة هناك تخصيص مجرد في إطار نظري للذهن. ومن جهة أخرى تخصيص ملموس للميكانيزمات الفيزيائية في إطار علوم الدماغ ينبغي، مـــن الناحـــية المبدئية، أن تؤثر الاكتشافات في مجال الدماغ في نظرية الـــذهن. لكن التأثير يمكن أن يتم في مسارات متعددة، فلا شيء يمنع الدراســـة المجردة للملكة اللغوية من بلورة تفسير لهذه القضايا في نظرية الدماغ[3].

---

(1) Ibid, p. 179-180.

(2) R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 184.

(3) Ibid, p. 200-201.

وهكـــذا يمكـــن نعـــت منحى البحث الذي يقوده **تشومسكي** بالأحـــياء المجـــردة بـــشكل مماثل لأعمال مار *Marr* في مجال الإدراك البصري، حيث اتجه البحث نحو تطوير أنساق للتمثيل البصري وصياغة مـــستويات تمثيلـــية مجـــردة تجد مرتكزها في علم الأعصاب أو نظرية التشريح(1).

وبـــذلك فاللـــسانيات تلتقي، على المستوى الإبستمولوجي، مع العلـــوم الصلبة، فهما معا يتبنيان الأهداف نفسها: "**الوصول إلى عمق تفـــسيري للظواهـــر**"، والموقف الأنطولوجي نفسه: "**تبني النـــزعة الواقعـــية المحكمـــة**"، والدعامـــة الإبستمولوجية نفسها للاستدلال: "**الإبطال المرن والمتسامح**"، والأدوات الميتودولوجية نفسها "**الأمثلة**".

3.3.3. جيرالد هولطن: الدلالة الإبستمولوجية للمحاور

انفـــردت الإبستمولوجية الأنجلوساكسونية بعُدَّة مفاهيمية خاصة لتحلـــيل الفكـــر العلمي، إذ تنطلق من مفترض نظري لا يؤاسر دلالة الإبـــستمولوجيا لدى الفرنكوفونيين، لذلك جاءت مقارباتهم للخطاب اللساني متميزة من هذه الجهة، فبينما ركز التقليد الفرنسي على سيرورة الـــتكوين والقطائـــع والعتـــبات الأساسية في تاريخ العلوم، كان نظر الأنجلوساكـــسونيين يتجه إلى آليات الاستدلال في العلوم. بدأت معالم المقاربة المحورية في الظهور مع الإبستمولوجي الأمريكي ***جيرالد هولطن*** *G. Holton*، وتم نقلـــها إلى مجـــال اللـــسانيات مع اللساني الإيطالي **بالماريني** *Palmarini*(2).

---

(1) Ibid, p. 201.

(2) M.P. Palmarini, À propos programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage.

إن الغايـــة من هذه المقاربة التدليل على كون البرنامج التوليدي تـــنحدر محـــاوره مـــن تقليد علمي ظهر منذ القرن 18، وتعد دراسة ***بالمـــاريني*** مـــن المحاولات الرائدة في مجال البحث عن الأصول العلمية والمعـــرفية للنظـــرية التولـــيدية، ما دام من المفروض أن يكون التاريخ الفكـــري والنظـــري خطـــيا ومتصلا وتراكميا من جهة محاوره، فإذا طـــرحت: «**إشكالات ولو كانت قديمة، فإنها تطرح في صيغة تقنية، وبتمثل تقني جديد يعتمد الأنساق الصورية والحاسوبية الجديدة، ولا يمكن طرحها في صيغة الكلام العفوي أو الأفكار**»[1].

فما هي الدلالة التي يعطيها ***هولطن*** للمحاور؟ وماهي وظيفتها في فهـــم آليات الفكر العلمي؟ وكيف يمكن استثمارها للإمساك بالأصول العلمية للنظرية التوليدية؟

يحـــصر ***هـــولطن*** *Holton* وظـــيفة التحلـــيل المحـــوري *Thematic analysis* للعلم في: «**دراسة الاقتضاءات الأساسية الموجهة للـــبحث، والمفاهـــيم والحدود والقرارات والأحكام المنهجية.. أو بعبارة المحاور أو المحوريات، والتي لا يمكن استخلاصها من الملاحظة الموضوعية أو النشاط العقلاني ذي النمط المنطقي...**»[2].

1.3.3.3. الأبعاد والوظائف الميتودولوجية والإبستمولوجية للتحليل المحوري للسانيات التوليدية

يقـــسم ***هولطن*** الفاعلية العلمية إلى مسطح *Plane* مشكّل من ثلاثة أبعـــاد: **الـــبعد السيني والبعد الصادي والبعد المحوري**. يمثل البعد الأول

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 20.

(2) Palmarini, A propos des programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, p. 22.

القضايا العلمية ذات الإسقاط التجريبي التي يمكن روزها تجريبيا في المجال الوقائعي. وهكذا تشكل قوانين الفيزياء والأحكام العلمية تشخيصا نموذجيا للبعد السيني، غير أن البعد التجريبي لا يشكل بعدا ثابتا في مسار تطور العلوم، فالظواهر التي يمكن الإحاطة بها تتسع وتتقلص، وهي تابعة لنمو الأجهزة الصورية والأنساق الرياضية وتطور الترسانة التقانية التي نرصد من خلالها العالم المحيط بنا. ففي كل مرحلة من مراحل تطور النشاط العلمي هناك دائما ظواهر يمكن ضمها للحقل الاستكشافي وظواهر تظل غير قابلة للرصد طالما أن الإطار المفاهيمي والأنساق التحليلية المتوافرة لا توفر الإمكانات اللازمة لعقلنة ومفهمة هذه الظواهر، ومن ثمة فالبعد السيني غير منفصل عن البعد الصادي الذي يمثل الأنساق الرياضية والمنطقية التي يستعملها العلم لترييض القوانين، ومنسقتها *systématisation*، ولبناء النماذج والنظريات المتسقة. وقد يعتقد أن الأدوات الصورية والمنطقية غير متناهية، وأن المجال الوقائعي متناه، غير أن هذا الزعم لا يصمد عندما نستقرئ تاريخ الفكر العلمي؛ فالأنساق التحليلية للعلوم - تقنيات الصورنة المستعملة في ترييض العلوم - محدودة.

إن الأنساق الخوارزمية وتقنيات الإحصاء وأدوات التصنيف التي تستعملها مختلف العلوم الدقيقة قابلة للحصر. وإحدى النتائج الدالة في إبستمولوجيا العلوم أن التقانة الصورية ليست مجرد أدوات للتنسيق والتنظيم، بل إن اختيار نسق تحليلي أو رياضي يملك قيمة تنبئية واستكشافية. فالنماذج التي نستعملها في رصد الظواهر الملاحظة في العالم قد يكون لها نتائج على خرج الحصيلة النهائية في العلم؛ فهي لا تتساوى في عدد الظواهر التي ترصدها، كما لا تتساوى في النتائج التي تتنبؤ بها، والمثال على ذلك التقانة الصورية المستعملة في **فيزياء الذرة ونظرية الأوتار الفائقة**.

ولقـــد تنبه ***تشومسكي*** منذ الخمسينيات إلى أهمية التقانة الصورية والنمذجية في اللسانيات، **فنحو الحالات المتناهية والتقانة الصورية التي** يقتـــرحها لا تملك تنبؤات مماثلة للأنحاء الأخرى حول خصائص اللغة الطبيعـــية، وبذلك تصير التقانة الصورية وثيقة الصلة بالفرضيات العامة حـــول بـــنى الـــنظام اللغوي وتصميمه وهندسته العامة وعلاقته ببقية الأنظمـــة المعرفية الذهنية التي يتفاعل معها. فصورنة الأنحاء في النمذجة التولـــيدية غـــير منفصلة عن التصورات المفاهيمية الأساسية للبرنامج التوليدي في مجمله.

ويمكـــن النظر إلى تحولات النماذج التوليدية وأساليب الصورنة المتبعة في صـــياغتها بالنظـــر إلى ارتـــباطها بـــتحولات نسق افتراضات البردايم التولـــيدي، بـــدءا مـــن **نمـــوذج المظاهر (1965م) وصولا إلى البرنامج الأدنـــوي،** فالانـــتقال من نموذج إلى آخر يعتمد على مستويات متعددة للتمثـــيل اللغـــوي: مـــستوى الـــبنى العميقة ومستوى البنية السطحية، ومـــستويات تأويلية (الصورة الصوتية والمنطقية)، ومن نموذج يشتغل وفق نظام القواعد والقيود إلى نظام يعتمد نظام القوالب والمبادئ والوسائط، ثم في اتجـــاه نمـــوذج يقلـــص الحوسبة والتمثيل بحذف البنية العميقة والبنية الـــسطحية والاقتصار على نظام حوسبـــي يغذي الأنساق الوجائهية التي يمكـــن عـــدها الأنساق المركزية في الهندسة اللغوية وبنية تصميمها، فهذه الانتقالات تجد مسوغها في تطور النسق الافتراضي العام للبردايم التوليدي.

ولذلك فنمط القيود المفروضة على بناء النموذج وآليات النمذجة وأنمـــاط الكفايـــات التي ينبغي أن يحققها النموذج، لا ينبغي أن تظل متماثلة في تاريخ تطور البردايم، فكثير من القيود النمذجية التي اقترحت في الـــستينيات مـــن تطـــور البرنامج التوليدي، لم تعد واردة في تقييم النمذجة اللسانية التوليدية المعاصرة.

لقــد مكن تطور العلوم المعرفية من خلق ترابطات إبستمولوجية جديــدة من نمط علاقة النمذجة بالتقييس. ولقد كان للثورة التوليدية الفــضل في تطويــر عدد من القضايا الإبستمولوجية المرتبطة بالنمذجة والــتي تبنــته عــدد مــن الأنحاء اللاتوليدية **من قبيل قدرة النموذج التفــسيرية والتنبؤية ومدى قدرته على تأكيد الافتراضات والقضايا اللــسانية المــندرجة في إطــاره**، ويشكل اعتماد نهج النمذجة سبيلا للانتقال من الاعتماد على تراكم المعارف في الأبحاث اللغوية إلى صياغة أنحــاء منــضبطة بقــيود وعمليات خوارزمية لتوليد واشتقاق وتمثيل خصائص البنى اللغوية وسماتها.

كما تمثل النمذجة مسلكا معرفيا لبناء أنساق تمثيلية ذات قدرات تنــبؤية حول مجموعة من المعطيات التجريبية. فالنموذج كتقانة صورية يــراوح بــين منظومة الأمثلات والتجريد النظري والاستبعاد المؤقت لبعض البرامترات الهامشية قصد التحكم في الخصائص الافتراضية العامة للمجــال الوقائعي الذي يسعى العالم إلى استكشافه من جهة، والمنحى التجريبـــــي المتمثل في رصد مجموعة من المعطيات التي تتطور وتتجدد مــع سيرورات التعديل والتشذيب التي يخضع لها النموذج، وتمكن هذه الــسيرورات مــن إعــادة تأويل المعطيات تأويلا جديدا حتى تتماشى وإعــادة الــصياغة المفاهيمــية أو الصورية للنموذج، فعندما ننظر في تحــولات الــنموذج التولــيدي نجد عددا من المعطيات التجريبية التي أسهمت في بلورة مجموعة من الافتراضات حول الخصائص المعقدة للغة الطبيعــية مثل المعطيات **المرتبطة بالقيود الموضوعة على نقل المركبات والــتحويلات بصفة عامة، والمعطيات الممثلة لفرضية تبعية القواعد للبنــية، وارتــباط الــتأويل بالبنية العميقة أو السطحية، والمبادئ المتحكمة في نقل المركبات.**

لقــد أولت هذه المعطيات التجريبية في النماذج الأخيرة للبردايم التوليدي كي تتماشى مع الافتراضات الجديدة للنموذج في إطار سعيه نحــو بلورة وصياغة الأطروحة الأدنوية القوية التي تتأسس على فرضية مفادهــا أن الخصائص العامة التي تمظهرها الملكة اللغوية تعد حلا أمثل للقيود التي تضعها الوجائه الخارجية مثل الوجيهة الحس - حركية، أو الوجـــيهة التـــصورية - القـــصدية على اللغة حتى تستجيب لشروط المقروئية، وتصير قابلة للتأويل في الأنساق المعرفية الخارجية التي تستعمل تمثـــيلات الملكـــة اللغـــوية وتنفذ إليها، علاوة على أن التفسير الممبدأ *Principled* لخصائص الملكة اللغوية يقتضي بلوغ مستوى أعمق وأبعد مـــن الكفايـــة التفسيرية، وبلوغ هذا المستوى يستلزم تجريد العمليات الأســـاس التي تقوم عليها الحوسبة اللغوية في الملكة اللغوية والبحث عن نظيرها في بقية الأنساق المعرفية التي يتضمنها الدماغ/الذهن.

لقـــد كـــان مسعانا من خلال مناقشة مفاهيم النمذجة وصورنة الأنحاء البرهنة على تعالق البعد السيني بالصادي في خطاطة ***هولطن*** التي لا تكتمل إلا بإضافة محور آخر يسميه بالبعد المحوري. ويتمظهر المكون المحوري في «**المسائل والأسئلة التي يطرحها العالم، وفي الاصطلاحات العلمـــية والاستلزامات العملية للفرضيات المتبناة، وأيضا في صياغة المعطيات ونتائج البحث**»[1].

فالمحـــاور قد تظهر فجأة، وقد تسقط في غياهب النسيان ثم تطفو علـــى السطح من جديد إذا دعت الحاجة إليها، وكما يقول ***هولطن***:

(1) مقال البعزاتي:

Interactions des composantes paradigmatiques thematiques et stylistiques dans la pensée scientifique.

ضمن كتاب: العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي، ص 28.

«المحـــاور لا يــبرهن عليها ولا تدحض، لكنها بالأحرى تولد وتختفي وتــصعد مــن جديــد حيث تظهر الحاجة المعاصرة إليها، أو حينما يستدعيها المناخ الفكري»[1].

وغالــبا مــا يكون ظهور محاور جديدة مقرونا بتلاقي تخصصين علمــيين أو أكثــر، وذلك ما يؤكد عليه ***هولطن***: «**تكشف المشاطرة المــتعددة التخصصات للمحاور بين مجالات علمية متعددة عن طبيعة المقاولة (العلمية) باعتبارها مقاولة كلية**»[2]. ولقد استطاع ***هولطن*** أن يكــشف عــن اشتغال البعد المحوري في مجموعة من الأنساق العلمية الكبرى مثل نسق ***كبلر*** *Kipler* الذي بُني على ثلاث محوريات: محورية الكــون كآلة فيزيائية وكنظام رياضي متناغم وكنظام غائي، أو نسق ***إينــشتين*** *Einstein* الذي تأسس على محوريات محدودة مثل: **محورية الــوحدة والتوحــيد ومحــورية التقتير المنطقي والضرورة والتناظر والبساطة والسببية في مفهومها الكلاسي**[3].

ويــستمر العمل ببعض المحاور لفترات طويلة، وكثير من المحاور قد يتقاسمها العلماء داخل مجال علمي واحد، أو بين تخصصات علمية متعددة[4]**. وليست كل المحاور منتجة في تاريخ العلوم، فبعضها أسهم في تعطيل سيرورة تقدم العلم.**

فالمحــاور ضمنية في العلوم، وعلى الرغم من اتساع مجال التحليل المنطقي والرياضي أو الوسائل الاختبارية والتجريبية في تاريخ العلوم ظل عــدد المحــاور الأساسية محدودا، حيث يمكن الاحتكام إلى ثنائيات أو

---

(1) نفسه، ص 24.
(2) نفسه، ص 29.
(3) نفسه، ص 36.
(4) نفسه، ص 40.

ثلاثيات محورية قديمة تعاود الظهور في صيغ تقنية مختلفة داخل النشاط العلمـي كمحورية: **الثبوت والتحول والصورنة والتجربة والتعقيد والبساطة في الأنساق الرمزية والاتصال والانفصال والوظيفة والغائية...**، بل إن تقدم العلوم لا يجد دلالة إلا في طبيعة الانزياحات والعتبات والقطائع المحورية التي تحدثها نماذجه، من ذلك أن الفكر العلمي للقرن 20 يتأسس على محورية مضادة للفكر السابق عليه، وهي محورية نسبية المعرفية مقابل حتميتها، وقد أدى هذا التحول إلى اعتبار النظريات العلمية نسق افتراضات هدفها مساعدة الباحث على التعامل مع التجربة والواقع المبني لا المعطى.

لقد أفرز هذا التحول تشظي التصور المطلق للعقلانية، وبروز عقلانيات جهوية تمفصل الاتجاهات التخصصية في العلوم، وتسمح بإمكانية تأسيس أنساق رمزية متباينة لا يجمعها إلا اتساق مقدماتها ونتائجها. وحاصل الأمر أن التقدم في العلوم يحصل بفضل إبطال إجرائية المحاور القديمة أو إعادة استثمارها في صيغ تقنية جديدة، وهذا شأن التحول في اللسانيات التوليدية التي قطعت مع محورية البحث في اللغة، لتوجه اهتمامها إلى النحو. وأخيرا نلاحظ أن محور أحادية أصل اللغات أسهم كثيرا في تعطيل نمو البحث اللساني، وتنضاف إلى ذلك طرائق مقاربة البنيات المعرفية والذهنية عند الإنسان التي كان ينظر إليها في البحوث الفلسفية التقليدية على نحو مخالف للبنيات العضوية، وإحدى التنقلات الدالة في علم النفس المعرفي دراسة البنيات المعرفية بشكل مواز لمقاربة أعضاء الجسم، فحسب ***تشومسكي*** ينبغي أن تعالج اللغة البشرية بكيفية مماثلة لتلك التي سيدرس بها عضو ما مثل العين أو القلب، ساعيا إلى تحديد:

أ. خاصياته لدى فرد معين؛

ب. خصائصه العامة التي لا تتغير من نوع لآخر، بغض النظر عن كل نقص واضح؛

ج. موقعه ضمن نسق بنيات من هذا النمط؛

ذ. مجرى نموه لدى الفرد المعني؛

هـ. الأساس المحدد تحديدا وراثيا لهذا النمو؛

و. العوامل التي أدت إلى ظهور هذا العضو الذهني أثناء النمو[1].

إذا كان انشغال النحو التوليدي بفطرية المعرفة البشرية يشكل النواة الصلبة لبرنامجه، فإن **تشومسكي** لم يفتأ يشدد على القطيعة مع التصورات الميتافيزيقية التي ترجع المعرفة التي يطورها ذهن الإنسان إلى ذات متعالية، وليس إلى أسباب وراثية متعلقة بالنوع البشري، فإذا كانت التصورات العقلانية مكسبا مهما في تاريخ الأنساق الفلسفية للفكر الأوروبي، فإن التوجه الذي ينبغي أن يسلكه الدرس اللساني لمقاربة بنيات الفهم لدى الإنسان يجب أن يكون استمرارا لذلك التاريخ من جهة اقتراضه للمواقف التي على اللسانيات أن تسلكها لفهم بنية الدماغ البشري، وانفصالا عنه من جهة تحويل النظر من المتعالي إلى الواقعي؛ أي الأسباب الوراثية والنوعية المتعلقة بالجنس البشري والتي تؤدي إلى استعمال خلاّق للغة.

لم تحدث تلك القطيعة إلا بموجب تفاعلات وأزمات حصلت في مجال العلوم الطبيعية وتحديدا في حقل علم الأحياء وعلم الوراثة والفيزيولوجيا. وقد أفرزت تلك التحولات محاور جديدة في الفكر العلمي، ودفعت البرنامج العقلاني إلى تحويل مستويات النظر من المتعالي إلى المتجسد. ومن ثمة لا يمكن فهم المقدمات المعرفية في النحو التوليدي

(1) N. Chomsky, in Théorie du langage, Théorie d'apprentissage, pp. 65-87.

إلا بالكشف عن تلك الأزمات الفعلية في الفكر العقلاني الأوروبي، لذلك نزعم أن الإمساك بتلك اللحظات في تاريخ البرنامج العقلاني سبيل إلى حصر الأصول العلمية للدرس التوليدي، ومن هذه الزاوية تأتي مشروعية التحليل المحوري للعلوم.

سنحاول إذن، تتبع المفاهيم المحورية للبرنامج العقلاني بدءا من القرن 18 وصولا إلى بداية القرن 20، وهدفنا من ذلك موضعة الفكر التوليدي داخل إرث فلسفي وعلمي لملامسة مياسم التقاطع من جهة المفاهيم والمناهج:

أ. يمكن التمييز بين برنامجين علميين سادا في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 انصب مجال تفسيرهما على الخصائص المعقدة للكائن الحي. ينطلق أحد هذين البرنامجين من فرضية أساسية وهي أن العضويات مزودة بشفرة وراثية تحدد الخصائص المطردة للنوع، وأن تلك الخصائص لا تأتي من الخارج أو المحيط، وإنما تنبثق من الطبيعة الداخلية والمبرمجة للنوع. ويسلك البرنامج الثاني مسلكا مغايرا لتفسير الخصائص الظاهرية، بحيث يعتقد أن البنية المنتظمة تنتج عن سيرورة إعادة الضبط الذاتي المستمرة، وذلك من خلال التفاعل بين البنيات الداخلية، التي ليست مهيأة وراثيا بكل الخصائص الملاحظة، التي تجعلها تصل إلى حالة التوازن النهائية.

ب. ظهر محور البنيات القبلية مع جوسييه في مجال علم النباتات، حيث تم إحداث برادايم جديد لتوجيه التفسير العلمي يتمحور حسب ***بالماريني*** حول:

- معالجة البنية الميكروسكوبية للكائنات، أو التمظهرات الجزئية والنوعية للعضويات،

- كل تغيير في البنيات الداخلية، تفسره القوانين الذاتية للعالم - الـــصغري أو الجزيئي للكائنات، ولا يمكن إرجاعه إلى المحيط الخارجي، والقطيعة الإبستمولوجية حدثت مع العالم الطبيعي ***ويسمان*** *Weismann* الذي يقول: «إن الجزيئيات المفترضة لا يمكـــن أن تـــنظم حسب اختيارات عشوائية، ولكن بحسب خضوعها لقاعدة محددة سلفا. وحسب علمي، لا يمكن لعالم أن يعـــزو هذا النظام المنسجم إلى قوة إلاهية.. وإنما إلى قوانين طبيعية داخلية»[1].

وســـرعان مـــا اســـتطاعت العلـــوم أن تحل لغز هذا النظام مع الاكتـــشاف الـــرائد للصبغيات، والثنائية المفهومية: **النموذج الوراثي** *Genotype* **والطبع الوراثي** *Phenotype*، والتي استثمرها ***تشومسكي*** في نظـــريته تحت مفهومي **النحو الكلي والنحو الخاص**، فالنحو الكلي هـــو مجموعة القوانين الوراثية التي يتقاسمها البشر، ومن هذه الجهة يماثل مفهـــوم النموذج الوراثي الضروري لبناء النموذج النوعي المكتسب، فمثلما يعد النحو الكلي ضروريا لاكتساب لغة معينة من خلال تثبيت برامتـــرات تحـــددها التجـــربة المحيطية، فكذلك النموذج الوراثي عند البيولوجـــيين ذو أهمية لتطور العضويات في تفاعلها مع المحيط. فالقدرة الوراثـــية تـــدمج جميع إمكانيات التحقق المتعلقة بالنوع، ويبقى دور المتغيرات محصورا في تحديد التحقق النوعي لجل الإمكانيات التي يتيحها النـــسق الوراثي. لهذا كانت لاكتشافات ***واتسون*** *Watson* ***وكريك*** *Crick* في حقل علم الوراثة دلالة كبيرة بالنظر إلى التصورات السابقة، فقـــد حاولا ضبط البنية الداخلية لتلك القدرة الوراثية الداخلية وتحديد

---

(1) Palmarini, A propos des programme scientifiques et de leur noyau scientifique, in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, p. 28.

قوانيـــنها التأليفية السابقة على كل تفاعل مع المحيط الخارجي، ويبقى دور التجـــربة المحيطـــية محصورا في إثارة تلك البنية الداخلية، لتحدث تأليفات جديدة بين العناصر الوراثية المبرمجة في الكائن الحي، مما يؤدي إلى اخـــتلافات ســـطحية، ومـــن هذه الجهة نلمس تشابها في المحتوى المفاهيمـــي بين الأجهزة الاصطلاحية؛ **فإذا كان البيولوجيون، مثلا، يـــستعملون مـــصطلح التقلبات التذبذبية، فإن تشومسكي يستعمل مصطلح الإثارة للدلالة على الشيء نفسه.**

وإذا كـــان مجال التفسير في الدرس التوليدي يتحدد في دراسة البنية الداخلية للملكة اللغوية، فنظير ذلك أن البيولوجيين يحصرون موضوع أبحاثهم إطار المنطق الداخلي للبنيات الوراثية المبرمجة مسبقا في الكائنات الحية. كما نلاحظ التشابه في فرضيات العمل بين كل من البرنامجين، فالتوليدي يعطي الأسبقية المنهجية لدراسة التنظيمات الممكنة – أي النحو الكلي التي تنتج عنه أنحاء خاصة بموجب شروط محيطية محددة – على كل دراسة لتحققاتها المتعددة وتمظهراتها الخاصة، وبالمثل يتحدد هـــدف البيولوجـــي في الوصول إلى القوانين الكلية المنظمة للنموذج الوراثي.

إن هـــذا التـــشابه يؤدي في منظورنا إلى وجود تقاطع قوي بين اللسانيات التوليدية وبرنامج البحث العلمي في مجال علم الأحياء، ويبرز هذا التقاطع في عدة مستويات:

أ. مـــن جهـــة المفاهيم المقترضة والتي استثمرها **تشومسكي** نظرا إلى انسجامها مع أهداف النظرية التوليدية، ولا ينبغي على الاختلاف الملحوظ في المصطلحات أن يخفي وحدة المفاهيم ووحدة الاتجاه؛

ب. من جهة فرضيات العمل، إذ يمكن استنتاج اتصال النظرية التوليدية بـــبرامج البحث العلمية المعاصرة، حيث ترمي إلى استثمار نتائجها

في دراسة البنيات المعرفية عند الإنسان، والسعي إلى الانفصال عن الأفـق المعـرفي للأنساق العقلانية الفلسفية التي تربط الخاصية الفطـرية للمقولات الذهنية بمفاهيم متعالية وبالتالي لا تستضمر في بـرنامجها أيـة إمكانية للدراسة التجريبية لتلك الخصائص الفطرية المزعومة.

وحاصـل الأمـر فإنـنا نعتبر، تبعا لـ ***بالماريني***، أن الدرس التوليدي وريث فكر عقلاني ظهرت مياسمه العلمية مع الثورة العلمية لعلـم الأحياء في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، ومن ثمة تهدف المقاربـة المحـورية للنظـرية التوليدية إلى الحفر في الأصول العلمية والمعرفية للسانيات الديكارتية، للبرهنة على أن هذه اللسانيات تمتح مـن جهـة المصطلحات ومناهج البحث العلمية من ذلك الإرث العلمي.

لقد اعتبرنا ذلك الموروث العلمي استمرارا لمحورية مفهومية عرفها الفكر الفلسفي عبر تاريخه؛ أي محورية العقلانية، التي تحولت من المتعالي إلى التجريبـي، ولم يحدث هذا التحول إلا بموجب التقدم الحاصل في العلوم الطبيعية. وبما أن برنامج ***هامبولت وياسبرسن وسابير***...، انشغل بمسألة الكلـيات اللغـوية كإطـار لتوجيه البحث اللساني، لم تكن اللسانيات عند هؤلاء جزءا من علم الأحياء. ولأن الدرس اللساني ظل معهـم حبيس التصورات الفلسفية للنحو العام، فإنه لم يكن بالإمكان وضـع بـرنامج علمـي متـسق لدرس النحو الكلي، ولذلك كانت الانطلاقة التوليدية دالة في تاريخ **اللسانيات الكارتيزية**؛ فهي استمرار للـبرنامج أعلاه، ولكنها استمرارية لم تكن ممكنة إلا من جهة تقاطع اللـسانيات مـع البرنامج العقلاني للعلوم المعاصرة، وذلك ما تكشفه كتابات ***تشومسكي*** تصريحا أو تلميحا. ومن هذه الجهة نشاطر ***الفاسي***

الفهـــري[1] نعته للدرس التوليدي بالثورة المعرفية الحديثة، لأنه أسهم، مـــن خلال دراسته للغة البشرية وفق المنحى الديكارتي، في الإبانة عن طبـــيعة أنساق المعرفة والاعتقاد في الذهن البشري، كما أرسى مسالك التقدم التقني للحوسبة وأساليب بناء النماذج الصورية.

تتسم خصوصية المقاربة المحورية للسانيات التوليدية، كما قدمت من خلال اللساني الإيطالي ***بالماريني***، في إدماج مستوى جديد للتحليل ينـــضاف إلى المـــستوى الوصـــفي والمستوى الميتودولوجي من منظور الإبستمولوجيين الوضعيين، وهو المستوى المحوري، فإذا كانت المفاهيم الواصفة والقضايا العلمية لها إسقاطات على البعد التجريبـــي من حيث جواز روزها وإبطالها، وإسقاطات تحليلية من منظور رياضي - صوري من جهة اتساقها الداخلي وتوظيفها لآليات منطقية ونمذجية معمول بها في العشيرة العلمية، فإن البعد المحوري يظل مهمشا في تاريخ المقاربات الإبستمولوجية للعلوم. لذلك لن تكتمل الرؤية المتسقة لبرنامج البحث العلمي في اللسانيات إلا بإدخال مستوى محوري، وهذه الرؤية تنسحب علـــى الخطابات الإبستمولوجية التي تناولت الدرس التوليدي من جهة مقدماتـــه الفلـــسفية والتصورية، ومن جهة آلياته الاستدلالية مهمشة الأصول المحورية التي شكلت الركيزة الأساسية للبرنامج التوليدي وهي محاور العقلانية المعاصرة في صيغتها المعدلة مع البيولوجيين وعلم النفس المعرفي.

مـــثل هـــذا التحلـــيل يمكـــن أن تستثمر نتائجه لدراسة تاريخ اللـــسانيات؛ إذ الغايـــة مـــن إقامة تأريخ للفكر اللغوي لا تنحصر في الوقـــوف عند القضايا اللسانية المناقشة، وإنما في الكشف عن الأفكار

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص ص 17 - 21.

والمحـــاور المـــوجهة للـــبحث اللغوي، وهكذا قد يبدو أن تاريخ الأفكار اللـــسانية يضم اتجاهات متعارضة، إلا أن الأصول والمقدمات التي تؤسس علـــيها أقوالها العلمية قد تكون واحدة، إذا كانت تجمعها محاور موحدة، وعلـــى العكس نفهم القطيعة في تاريخ اللسانيات على أنها تأسيس لمحاور جديدة في الدرس اللغوي، كمحورية اللسان كموضوع مجرد ومبنين ذي مستويات متمفصلة، ومحورية النحو كموضوع للسانيات بدل اللغة...

يندرج هذا الهاجس ضمن إشكاليات اللسانيات العربية التي تروم «بـــناء نظـــرية تؤرخ للفكر اللغوي العربـــي، بعيدا عن الإسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور والنفاذ إلى الأفكار الدالة والمبادئ المحورية الموجهة للدرس اللغوي عند العربـــي. إذ قد نجد محوريات قديمة تتكرر في خطابات حديثة، كمشكل علاقة الوظيفة بالدور الدلالي، والإعراب بالـــدور الدلالي، وعلاقة الشكل بالمعنى والبنية بالوظيفة التداولية، وهي مـــشاكل نظرية نعثر عليها في جل الأنحاء القديمة عربية أو غير عربية: هناك تقارب على مستوى المحاور [بين اللسانيات القديمة والحديثة]، إنما علـــى مستوى الظواهر وعلى مستوى صيغ ووسائل مقاربتها، هناك في كثير من الأحيان قطيعة»[1].

4.3.3.كاستون كرانجر[2]: من إبستمولوجيا اللسانيات إلى إبستمولوجيا الأنساق الرمزية للغات.

إن تطـــور إبستمولوجيا اللغة مشروط بوضع العلوم التي تجعل من المعطيات الرمزية موضوعا لها بهدف وصفها أو بنائها. ويبدو أن طرح

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص 115 – 116.

(2) معظم الأفكار الواردة في هذا المحور مستقاة من كتاب:

G.G. Granger, Langages et epistemologie.

إبستمولوجيا اللغة جاء استجابة لتحولات في فلسفة الأنساق الرمزية، نجملها [التحولات] في:

أ. بروز المنطق الرياضي كدراسة نقدية وبنائية للنماذج الصورية؛ فقد أدى تكـــون هـــذا الفرع المعرفي إلى تجديد بعض المسائل القديمة المـــتعلقة بفلسفة الأشكال الرمزية على وجه العموم، وتوجيه عناية اللغويين إلى دراسة بنية اللغات الطبيعية على ضوء المستجدات التي لحقت النماذج الصورية والرياضية؛

ب. ظهور الدلالة الشكلية مع ***تارسكي*** *Tarski* ***وبولزانو*** *Bolzano*، مما أدى إلى مساءلة دور المنطق في منسقة الأوصاف الدلالية للغات الطبيعـــية، إمـــا باعتباره أداة لبناء الأنحاء أو باعتباره نموذجا لهذه الأنحـــاء، وهكـــذا فالمساجلات في الأدبيات اللسانية بهذا الشأن تفضي إلى التمييز بين موقفين:

- **الموقـــف الأول**: يعتـــبر المنطق أداة لصوغ نحو للغة الطبيعية، ويـــستبعد نموذجية المنطق بالنظر إلى اللسانيات، ولذلك ينكر علـــى الأنـــساق الشكلية للمنطق دور النموذج المثالي للغات الطبيعية، ففحص بنية اللغة الطبيعية المدروسة هو وحده الذي يمكن أن يمدنا بقاعدة لتبرير اختيار نسق منطقي محدد كنموذج للغـــة الطبيعـــية. والحجة الثانية تتعلق بافتقاد الأنساق المنطقية للقـــدرات التعـــبيرية الغنية التي تملكها اللغات الطبيعية، لعدم قدرتها على احتواء مظاهر الالتباس والإطناب والتعدد الدلالي والغموض الذي يعد من الخصائص المطردة للغة؛
- **الموقف الثاني**: يشدد على كون المنطق جزءا من نظرية اللغة، ويقترح ***بارهيلل*** *Bar-Hillel* في هذا السياق إدماج المنطق في علم الدلالة الكلي وفي قواعد الدلالة، كما يستبدل ***مونطاكيو***

Montague مفهـــوم البنية العميقة بمفهوم الشكل المنطقي، وبهـــذا يـــصبح المنطق في منظور ***مونطاكيو وسكوت*** *Scott* جزءا مكونا لنظرية اللغة نفسها، مما يستبعد أي تصور أداتي له في علاقته باللسانيات؛

ج. كـــان لفكرة بناء خوارزمي للأنساق الشكلية المطبقة على اللغات الطبيعـــية، كــــ **قـــيد بول** على التحليلية، ونظرية المجموعات والمتوالـــيات، تـــأثير على نظرية البنيات الصورية الممكنة للغة الطبيعية.

لقد أسهمت التطورات المعرفية في حقل المنطق الرياضي في بلورة قـــضايا إبستمولوجية مدارها اللغة الطبيعية والنماذج الصورية الممكنة لتمثيلها. إلا أن هذا التحول كان نتيجة للتجديد الحاصل في اللسانيات نفـــسها، إذ لم يكـــن بالإمكـــان صياغة تلك القضايا، لولا النظر إلى موضـــوع اللسانيات كبنية شكلية مجردة ومبنينة في مختلف المستويات اللغوية (الصوتية والصرفية والتركيبية...) فالنتيجة الضمنية لهذا الطرح، تـــتعلق بتقييد المقاربة العلمية للغة لبناء النماذج المجردة لتلك المستويات ولإمكانيات تمفصلها المبنين مع ***يالمسليف ومارتيني*** *Martinet*، إلى حد نفي قدرة المعطيات على دحض أو تأكيد نظرية لسانية، فدور النظرية عـــند ***يالمسليف*** يتمثل في تحقيق الشمولية وعدم التناقض والانسجام، فهي مرجع بسيط للوصف، واستراتيجية لاختزال المفاهيم.

يقـــدم مـــسار الدرس اللساني المعاصر نظريات متضاربة تختلف بالنظر إلى ما تعده نموذجا مجردا للبنية اللغوية، وهذا التعدد في الأنساق الرمزية يسوِّغ بلورة مقاربة إبستمولوجية للنماذج الصورية تبين قدرتها على دراسة الخصائص والمبادئ الانتظامية المفترضة في اللغات الطبيعية، وتقويم مفترضاتها النظرية حول سيرورة التواصل اللغوي. ويرى ***كرانجر***

G. Granger أن الهـــدف الـــذي ترومه ابستمولوجيا اللسانيات هو الاهتداء إلى إجابات واضحة ودقيقة عن التساؤلات الآتية:

أ. مـــا هـــي الخصائص التي يجب على كل نموذج مجرد لتمثيل اللغة كنسق أن يستجيب لها؟

ب. هـــل يمكن بلورة بنية كلية للغات الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الواقعي للغات الطبيعية وتعقيد أنحائها؟

ج. ينبغـــي المفاضـــلة بين ثلاثة نماذج للغة الطبيعية: **نموذج استقرائي** يـــصف نسق اللغة و**نموذج تأليفي** يأخذ بعين الاعتبار تعقيد انتظام اللغـــة مـــن الناحـــية التركيبية أو الصوتية أو الصرفية، و**نموذج كلوســـيماتي** غـــارق في التجـــريد، ويعـــود أمـــر المفاضلة إلى إبـــستمولوجية اللغـــة الرمزية التي تصوغ قيودا وفرضيات صارمة حول نسق اللغات الطبيعية وتبنينها؛

ذ. علـــى هـــذه الإبستمولوجيا أن تكون شاملة وعامة، إذ ينبغي أن تقطـــع مـــع الدراســـات التي حاولت صورنة الأنساق – الفرعية لمقـــولات اللغـــات الطبيعـــية ومكوناتها، من أجل صياغة منطقها النوعي (مثل دراسة منطق الزمن أو منطق الجهة في لغة ما)؛

هـــ. إقامـــة إبستمولوجيا مقارنة بين الأنساق الرمزية اللسانية وغير اللسانية لحصر حدود إمكانية استفادة الأولى من الثانية. وتجد هذه الإبستمولوجيا مسوغها في مسلمة أساس تعتبر اللغة بموجبها نظاما رمـــزيا، ممـــا يجعل اللسانيات مبحثا علميا فرعيا ضمن علم عام للأنساق الرمزية. لقد انصب اهتمام مجموعة من العلوم مثل **الذكاء الاصـــطناعي والمعلوميات والمنطق والرياضيات والفيزياء وكافة فـــروع العلوم الإنسانية** على أنظمة المعالجة الرمزية، فالحاسوب يـــؤول في نهايـــة المطـــاف إلى نظام خاص لمعالجة الرموز، وتتميز

الكائنات الحية في تفاعلها مع المحيط بالقدرة على بلورة أنساق رمزية بالغة التعقيد لأجل التكيف والتواصل مع العالم الفيزيائي، ومعلوم أن نظرية **الكوارث** *Theorie des catastrophes* التي صاغها ***روني توم*** *Rene Thom* تعتبر نظرية رياضية صورية هدفها إدراك ماهية الأشكال الرمزية للكون وبالتالي دراسة الأشكال اللانهائية للأنظمة الرمزية، فمورفولوجيا الظواهر غير متماثلة، لنأخذ النظام الخلوي مثالا، فالأساس الخلوي الذي انبثقت منه الأشكال العضوية واحد، لكن الأشكال المورفولوجية التي يتجلى من خلالها هذا النظام في مختلف تمظهراته في النباتات والكائنات الفقرية واللافقرية غير متماثلة؛

و. تنطلق هذه الإبستمولوجيا من فرضية موجهة، تنظر إلى اللغة كنسق رمزي معقد من الناحية البنيوية والوظيفية، ويتمثل السبيل الوحيد لمقاربته في تقسيم اللغة إلى مستويات تمثيلية متمايزة ومتمفصلة في الآن نفسه كالمستوى الصوتي والتركيبي والتداولي، في محاولة لضبط انتظامات هذه المستويات واستنباط قوانينها؛ لأن اللغة محددة تحديدا مضاعفا ينبغي على الفكر الصوري المنمذج لها أن ينفصل إلى أنساق متنوعة تصف أو تفسر مستويات انتظامها...

وفق هذا التحديد لن تعود النماذج الرمزية مجرد أدوات صورية لإجراء التمثيلات اللسانية، وإنما ستغدو البنية المحايثة للغة نفسها؛ لأن اللغة الواصفة تترجم على المستوى المفاهيمي التمفصلات المبنينة في اللغات الطبيعية. ومن هذه الجهة تنصهر اللغة الواصفة في النظام اللغوي، وبهذا أمكن لإبستمولوجيا اللغة أن تقترض مفاهيما لضبط موضوعها من علم الأحياء ومن النظرية الكارثية ***لروني توم*** *R. Thom*

كمفهـــوم الـــضبط الذاتي والانتظام والاستقرار، وهي مفاهيم تعكس الخصائص البنيوية المجردة للأنساق الرمزية سواء أكانت عضوية أم غير عضوية لذلك فهي تندرج في إطار سيميوطيقا عامة.

1.4.3.3. حدود تأسيس إبستمولوجيا عامة للأنساق الرمزية

يمكـــن تقـــديم مجموعة من الاعتراضات على تصور *كرانجر*؛ فالإجابة عن السؤال الأول، في نظرنا، لا يمكن أن تكون محايدة من الناحـــية النظـــرية، لأنها تفترض وجود إطار نظري لساني يصوغ الفرضيات الضرورية حول خصائص اللغات الطبيعية، وطبيعة الملكة اللغـــوية وتفاعلـــها مع بقية الملكات المعرفية في الذهن، فالنمذجة اللـــسانية لا تخـــضع لمـــبادئ إبستمولوجية قبلية مستقلة عن النواة الافتراضية للنظرية اللسانية وعن خصائص الأنظمة اللغوية التي يروم الـــنموذج وصـــفها أو تفـــسيرها، وإن كانـــت بعض الخصائص الإبـــستمولوجية العامـــة تحكم بناء النماذج مثل الصورنة المضبوطة والاقتـــصاد في الـــصياغة الرمزية والبساطة، إلا أنه لا يوجد مقياس ثابـــت ومشترك لتقييم هذه الخصائص. وكما أن اعتماد صورنات مـــستقلة عـــن رائز الكفاية التجريبية في نمذجة أو صورنة محددتين يـــشكل عائقا في التفسير. فاختيار النموذج الأكفى لتمثيل اللغات الطبيعـــية يستلزم توظيف مجموعة من المقاييس غير المتجانسة تنتمي إلى مـــستويات متبايـــنة، فتعدد المنطلقات النظرية للنماذج اللسانية يجعل مهمة البحث عن النموذج الأكفى مهمة صعبة، فمع نمو العلوم المعـــرفية وتطور المعالجات الحاسوبية للأنظمة اللغوية، وبروز المنحى التقاطعـــي متعدد التخصصات للدراسات اللغوية، لم يعد بالإمكان الحديث عن روائز متجانسة للكفاية.

فالكفاية المعرفية وأشكال روزها تعددت مع تطور العلوم المعرفية، والكفايـــة الحاســـوبية ليـــست مقياسا للفصل بين النماذج، فالنماذج العـــصبية المعرفية *neurocognitive* مثلا، مدعوة لتحقيق مطلبين للكفاية، فمـــن جهة يجب أن يمتلك النموذج مصداقية أحيائية كي يتوافق مع ما نعرفه عن الاشتغال الأحيائي للشبكات العصبية في الدماغ، ومن جهة ثانـــية ينبغي إخضاع الصياغة النمذجية لأساليب التقييس الحاسوبـــي المعمـــول بها في العلوم المعرفية، فالتقانة النمذجية متجددة باستمرار في آلياتها وروائزها ومستويات كفايتها.

وبخصوص إقامة إبستمولوجيا مقارنة بين الأنساق الرمزية اللسانية وغـــير اللسانية، لا يمكن طرحها خارج دائرة الأبحاث المعاصرة في علم الأحـــياء التطوري وفرضيات تطور الملكات المعرفية والقدرات الذهنية المعقـــدة لدى الكائن البشري والكائنات الأخرى، مما يستلزم تخصيص إطـــار نظـــري تـــصوري يسمح بصياغة تفسيرات وتعميمات نظرية وتجـــريبية قابلة للروز والإبطال، وذلك للفصل بين الخصائص التي تميز النسق اللغوي وتجعل منها خصائص فاصلة بين ما ينتمي للملكة اللغوية الإنـــسانية ومـــا يشترك فيه نظام اشتغال النسق اللغوي الداخلي لدى الإنـــسان مع الأنظمة المعرفية الأخرى للكائنات الحية التي تملك أنظمة معرفية معقدة لمعالجة المعلومات والتفاعل مع المحيط.

تنفرد نظرية **كرانجر** بمميزات خاصة، تبرر اختلافها عن النظريات الإبـــستمولوجية الـــسابقة، لكـــن تجمعهـــا والابستمولوجيا الوضعية خـــصائص مـــشتركة تبرز خصوصية البرنامج الوضعي في كليته، ومن ذلك:

أ. ابـــستمولوجيا اللـــسانيات موضوعها لغة العلم، وأساليبه البرهانية والقياســـية، لـــذلك حصرت إبستمولوجيا **كرانجر** موضوعها في

نطـــاق الأنـــساق الرمزية وكفايتها في النظريات اللسانية، فهدف اللسانيات ليس الوصول إلى كليات لغوية مزعومة، وإنما الكشف عـــن الخـــصائص الداخلية التي تجعل من اللغة نسقا مبنينا بامتياز، فالـــصياغة الـــصورية في اللسانيات ينبغي أن تسعى نحو استنباط البنـــيات المجردة للغة واطراداتها، ولا يجب بأي حال ربط اطرادات النـــسق اللغـــوي للغة الخرج؛ أي اللغة المنجزة، باطرادات متعلقة بمـــبادئ الملكـــة اللغوية، وبعبارة أخرى لا يمكننا الاستدلال على مبادئ الملكة اللغوية في حالتها الأولى - وبالتالي استنباط الكليات اللغـــوية - انطلاقا من حالتها النهائية التي يعتبر إنجاز المتكلم تحقيقا لهـــا. وبذلك يكون البرنامج الذي يدافع عنه **كرانجر** تنويعا نظريا مـــن تـــنويعات الطـــرح الـــذي يعتبر اللسانيات فرعا من فروع الرياضيات، وليست فرعا من علم النفس أو علم الأحياء؛

ب. يتحصل من كل ما سلف أن ***كرانجر*** لا يخضع اللسانيات إلى معايير علمية سابقة عن كل نشاط عقلاني كما هو الشأن عند ***بوطا***، بل إن إبستمولوجيا هذه اللسانيات جزء لا يتجزء من الطبيعة البنيوية للـــنماذج الرمزية على وجه العموم، ومن النسق الداخلي والمحايث للغـــة علـــى وجه الخصوص والذي على الإبستمولوجيا أن تحدد خصائـــصه للنظر بعد ذلك في إمكانية النماذج اللسانية والرياضية على تمثيلها صوريا؛

ج. يؤاســـر ***كرانجـــر*** طـــروحات ***كريـــستيفا*** من جهة وعيه بكون ابـــستمولوجيا اللسانيات نشأت لضرورة معرفية تتصل بالشروط الإبيستيمية لتطور علم المنطق وتطور اللسانيات نفسها.

4

مقاربات إبستمولوجية في اللسانيات العربية

1.4. إبستمولوجيا اللسانيات العربية: المنطلقات والتوجهات

يمكن أن نميز، في الكتابات اللسانية العربية التي تسعى إلى امتلاك حجية النظر النقدي، بين ثلاثة اتجاهات كبرى:

- **كتابة نقدية عامة:** موضوعها الكتابة اللسانية العربية بشكل شمولي؛
- **كتابة نقدية خاصة:** تتجه صوب أحد الاتجاهات اللسانية، أو أحد اللسانيين؛

ويلاحظ على هذين النوعين من الكتابة النقدية غياب مساطر واضحة في التقويم النقدي كما سنبين؛

- **كتابة نقدية مؤسسة:** تروم إعمال النظر في الكتابة اللسانية العربية، ونقدها وتقويمها، بالاستناد إلى أسس نقدية واضحة المعالم.

فما هي خصوصيات كل اتجاه على حدة؟

وما الذي يميزه عن غيره من الاتجاهات الأخرى؟

1.1.4. الكتابة النقدية العامة:

يوجه النقد في هذا الصنف من الكتابة إلى اللسانيات العربية في عموميتها دون تمييز بين نماذجها واتجاهاتها، ودون الكشف عن

الأسباب الحقيقية وراء الوضع الذي تعيشه اللسانيات العربية. ومما يركز عليه في هذا الاتجاه تخلف اللسانيات العربية وضعف مردوديتها، فهي «**لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب درجات كبيرة، اللهم ومضات تلمع بين الحين والحين ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعم، نتاج جهد فردي خالص**»[1]. وأن «**ما تقدم به معظم الباحثين المحدثين أتى قسم منه موغلا في القدم شكلا ومضمونا (...) بينما جاء القسم الآخر، على أهميته، عرضا، إن لم نقل ترجمة حرفية لما أطلقه رواد هذا العلم منذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا**»[2].

وكثيرا ما يكون النقد في هذا الاتجاه بدافع الحماس والانتصار لاتجاه لساني معين، واعتبار الاتجاهات الأخرى غير ذات جدوى، هذا شأن ***ريمون طحان*** الذي رأى أن « **أكثر الدراسات التي طبقت على أنها دراسات حديثة هي في الواقع دراسات تقليدية تساق فيها المعلومات والنظرات والآراء، دون غربلة أو تمحيص، حتى أن من يطالعها ليشعر بلعثمة أو هزة ناجمة عن حرارة في رأي واضعيها، بل على عكس ذلك يحس وكأنها فقدت عنصر التجديد فيقف الباحث محاولا أن يحد منها المعلومات القيمة فيعرض عنها لأنها مملوءة بالتعليلات المرهقة وبالألغاز والتمويه**»[3]. غير أن مقصدية هذا الباحث سرعان ما تتضح الغاية منها بدعوته إلى ضرورة تبني الاتجاه البنيوي في التحليل...

---

(1) مبروك سعيد عبد الوارث، في إصلاح الفكر النحوي، ص 173.

(2) الزين عبد الفتاح، قضايا لغوية في ضوء الألسنية، ص 5.

(3) نفسه، ص 11.

2.1.4. الكتابة النقدية الخاصة:

تـــستهدف أحـــد اللسانيين أو إحدى المدارس اللسانية، وأحيانا يركز على فرع من فروع الدراسة اللسانية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبـــيعة الكـــتاب الـــذي ورد فيه النقد. وما يلاحظ عموما على هذا الـــصنف مـــن الكتابة النقدية تجاوزه، في أحيان كثيرة، لحدود اللياقة العلمية لينـــزاح عن أهدافه ويتحول من لسانيات إلى تلاسن[1].

يمكـــن أن نمثل لهذا الصنف من الكتابة بما كتبه ***سعد مصلوح*** في مـــراجعته لكـــتاب في *صوتيات العربية*. يقول: «**لهذا كله [يقصد ما عرضه مؤلف الكتاب] رأيته واجبا علي أن أتناول هذا الكتاب، لا بالعـــرض الناقد، فليس فيه من مسائل الخلاف كثير ولا قليل، وإنما بالتنبـــيه إلى ما ضمنه بين دفتيه من أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبديهـــياته، الـــتي لا يعزب بعضها عن علم النجباء من الطلاب بله الأساتذة المتخصصين، وأحسب أن القيام بهذا الواجب فرض كفاية علـــى كل من أتاه الله أثارة من هذا العلم، فالكتاب مطبوع وكاتبه أســـتاذ جامعـــي، والمكتـــبات إنما تقتني الكتب بعناوينها، وبألقاب مؤلفـــيها دون فحـــص سابق يمتاز به الصحيح من السقيم، وأيدي الطلاب تمتد إليه رغبة في المعرفة، وطمعا في الفائدة، وقد تعتقد كثيرا منهم من يقود خطاه على الطريق، وتجنبه مواطن الزلل، فيأخذ ما بها من أخطاء مأخذ الحقائق المفروغ من صحتها، وهنا تنفض على العالم**

---

(1) مـــن العـــبارات التـــي تكشف عن ذلك النعوت التي يلحقها بعض اللسانيين بكـــتابات بعـــضهم: اللـــسانيات السريعة، اللسانيات العجيبة، لسانيات هبل، لـــسانيات الاشـــرئباب إلـــى المناصـــب... وقد آثرنا تجنب ذكر الواصف والموصـــوف درءا لتفشي مثل هذه اللسانيات في ثقافتنا اللسانية، ونظرا إلى ما يمكن أن يثيره الموضوع من حساسيات نحن في غنى عنها.

والمـــتعلم كليهما غايتهما من الدرس والتحصيل، وتؤتى الحقيقة من حيث لا تحتسب، فتكون القارعة»[(1)].

ويـــضيف معيـــبا فـــصلين من فصول الكتاب نفسه: «**في هذين الفـــصلين عـــيوب ظاهـــرة، مـــنها التداخل والتجميع السطحي للمعلومات، وضعف الصلة بين منحاها وموضوع الكتاب، وابتسار المعالجـــة وغموضـــها، ويتجلـــى ذلك واضحا في العناوين الأصلية والفـــرعية الـــواردة في الفصلين من مثل قوله:"موجز في تاريخ عدة ظواهر لغوية"، وفي حشد الأسماء والتواريخ دون نفع يرجى، أو غاية تدرك»**[(2)].

غـــير أن ما يلاحظ على ***مصلوح*** هو عدم تصريحه بالأصول النظرية والمنهجـــية التي اعتمدها في مؤلفه الذي اختار له عنوان ***دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة***، ويستمد هذا السؤال مشروعيته من مضمون الكتاب الذي تضمن دراسات لا علاقة لها باللسانيات ولا بنقدها.

وإذا كـــان نقـــد ***مـــصلوح*** يتجه إلى مؤلف محدد من المؤلفات الـــصوتية، فإننا نجد من يطلق العنان لنقد الصوتيات بشكل عام، فقد ذهـــب ***أحمد مختار عمر*** إلى أن «**المكتبة العربية ما تزال فقيرة جدا في البحوث المتعلقة بعلم الأصوات»**[(3)]، وهو بهذا الإطلاق يسوغ لنفسه تأليف كتاب في الموضوع، وهذا هو النهج الذي تسلكه جل المؤلفات التي تندرج في إطار **اللسانيات التمهيدية**[(4)].

---

(1) سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 275.

(2) نفسه، ص 275 - 276.

(3) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت العربي، ص 102.

(4) لمعـــرفة هـــذا الاتجاه وخصوصياته يمكن الرجوع إلى كتابنا: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

ويتخذ النقد وجهة أخرى، تستهدف إحدى النظريات اللسانيات، أو أحد أتباعها، وهذا يفسر الصراع بين التوجهات اللسانية في الثقافة العـــربية، نقـــف على مظاهر من هذا النقد عند ***محمد الحناش*** في نقده لأحـــد اللـــسانيين المغاربـــة وللاتجـــاه التوليدي عموما، يقول: «من المعضلات التي ما زال البحث العلمي يئن تحت وطأتها في هذا البلد، أن كل من تعلم كيف يحل عن لسانه عقدة التلعثم يحسب أنه برع في جميع مـــيادين المعرفة، فيشرع في نشر تجاربه الأولى على أبيض الصفحات، واهمـــا أنه يقول شيئا عظيما، لكنه لا يعدو أن كونه يضرب أخماسا في أســـداس، وحـــتى يضفي على أوهامه طابع المشروعية، فإنه يتوجه إلى مقارعـــة الحجة بالباطل والبهتان ناهشا في أعراض الناس لا يدري أحد مـــا الذي ألم به، فتراه يثير زوبعة لا تحمل معها إلا أصداء أقوام ذهبوا وانقـــضى أجلهم بعد أن فاتهم الركب. إنه يحاول جمع أشلاء عظامهم لعلـــه يعيد صنع آدميتهم من جديد، ذلك هو حال توابع وزوابع النحو التولـــيدي في هذا البلد، أو بلغة العصر الإنسان الآلي التوليدي عندنا، وذلـــك هـــو ديدنهم في التعامل مع النظريات المخالفة لما يؤمنون به. يرفضونها قبل مناقشتها. إنه العقم والانغلاق على الذات»[1].

ويلاحـــظ أن هذا الباحث لا يقصر نقده على من يهمه أمره، بل نحـــا باللائمـــة على كل التوليديين، وعلى النحو التوليدي، ورآه نحوا تجريديا كما تظهر مفاهيمه كمفهوم البنية العميقة، والذي لا يستسيغه لا حاليا ولا مستقبلا[2]. غير أننا نتساءل: **ما هو البديل الذي جاء به هذا الباحث؟ وما الذي يسوغ له محاسبة الآخرين؟ وما هي الأسس التي يستند عليها؟**

---

(1) الحناش محمد، "البحث اللساني بين العمق والعقم:سفر التهافت"، ص 113-142.

(2) نفسه، ص 116.

ونلفي أشكالا أخرى من نقد اللسانيات من خارج دائرة اللسانيات، نقف على جوانب من هذا النقد عند ***علي حرب*** من خلال كتاباته، وخصوصا كتابه: ***الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي***، حيث خصص فصلا لنقد ***تشومسكي*** تحت عنوان: ***تشومسكي*** ومأزق النحو التوليدي[1]، وقد عاد في مؤلف آخر بعنوان: ***أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)*** ليقوم بالشيء نفسه، وعلى غرار ما فعله في الكتاب الأول خصص القسم الثاني من الكتاب لنقد ***تشومسكي*** في فصل عنونه بـ: ***تشومسكي من الناطق الفطري إلى الفاعل اللغوي***[2].

وعلى الرغم من أهمية الكتابين، فإن القراءة تكشف أن **حرب** تناول اللسانيات التوليدية من جوانب لا تدخل في مجال اختصاصه، وهذا ما يمكن أن يسهم في خلق وعي مغلوط بالعديد من القضايا اللسانية، التي تستعصي أحيانا على المتخصص[3].

ولا يخلو النقد، في ثقافتنا، من **النفاق العلمي**، الذي ينطلق أحيانا من اعتبار "***المناسبة شرط***"، فتأتي الأحكام متباينة بتباين المناسبات، هذا ما لاحظناه في مهاجمة ***عبده الراجحي*** للسانيي المغرب العربي، وخاصة التوليديين منهم، وهو نقد يعبر عن آراء مناقضة لما سبق أن عبر عنه في مناسبة أخرى[4].

---

(1) علي حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، ص 105 - 108.

(2) علي حرب، أصنام النظرية وأطياف الحرية: (نقد بورديو وتشومسكي)، ص 70 - 94.

(3) وقفنا في الكتاب الأول على جملة من الملاحظات المغلوطة وسنسعى إلى تخصيص دراسة مستقلة لها بحول الله.

(4) نقف على هذا النقد في محاضرة معنونة بـ "النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من اللغة العربية"، ألقيت بالنادي الأدبي في جدة 1408/02/24. وهي محاضرة تتناقض كليا مع ما ذهب إليه في المحاضرة التي ألقاها في الرباط: "النحو العربي واللسانيات المعاصرة".

وفي مقابل هذا النقد الذي يضمر كل أشكال القسوة والعداوة والصراع، يتخذ النقد وجهة أخرى يتحول معها إلى حمل كل أشكال التمجيد والتنويه والمدح والإطراء، هذا ما نقرأه عند أحد الباحثين في عرضه لكتاب ***عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية***، يقول عن مضمون هذا الكتاب: «**أما المضمون فسأسعى فيما يلي إلى تلخيصه، ولابد من الإشارة في البدء إلى أن البحث طويل، والفكر فيه غنية، والاستنتاجات متتابعة على نحو يصعب فيه التلخيص والاستغناء عن بعض هذه الفكر والاستنتاجات لأهميتها ودورها في إيضاح جوانب القضايا المطروحة**»[1]. ليصل بعد ذلك إلى الحديث عن الأمل المعقود على الكتاب: « **وفي يقيني أن هذا الأمل بدأ يتحقق، فها هو ذا أحد هؤلاء اللغويين قدم إ لينا واحدا من الكتب المنهجية التي نحن بأمس الحاجة إليها، يسهم به في شق الطريق في مجاهل التراث اللغوي العربي، ليسلكه غيره نيرا واضحا، فيستطيع أن يصل فيه إلى غايته من إبراز لدور العرب في بناء صرح الحضارة الإنسانية في غابر الزمن وحاضره**»[2].

إن جوانب النقد، التي عرضنا لها آنفا، تنم عن وجود وعي نقدي بدأ يعرف طريقه إلى الثقافة العربية، غير أن الملاحظ هو أن أغلب المحاولات في هذا الاتجاه تظل ناقصة، من جهة افتقارها لمقومات العمل النقدي السليم، وهذا ما تسعى الكتابة النقدية المؤسسة إلى تجاوزه.

---

(1) المصري عبد الفتاح، "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، ص 233.

(2) نفسه، ص 266.

3.1.4. الكتابة النقدية المؤسسة:

يعـــتمد الـــنقد في هــــذا النوع من الكتابة على محددات نظرية ومنهجية تضمن للناقد تماسكا واضحا، من خلال الربط بين المقدمات والنـــتائج، وصـــياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها باعتماد الانسجام والتماسك في التحليل مما يستجيب لقيد النسقية[1]، وإن كان الالتزام بهذه القيود لا يعني دائما توفقا ونجاحا كليين.

وإذا كـــان مـــثل هـــذا النقد قليلا وحديثا على الكتابة اللسانية العـــربية، وحتى الغربية، فإننا لانعدم بعض الكتابات الحديثة في الثقافة العربية وفقت في رسم معالم واضحة لهذا الاتجاه، ومن أبرز الكتابات في هذا الصدد نذكر، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. **ريـــاض قاسم**: الذي تتبع جهود اللغويين في لبنان من سنة 1801م إلى سنة 1960م، وعرض لها بالتحليل والنقد[2]؛

ب. **عـــبد القادر الفاسي الفهري**: عبر عن موقفه الصريح من الكتابة اللـــسانية العـــربية الحديثة، حيث رأى أن ما يكتب هو«**خطاب لـــساني هزيل**»[3]، لكونه يفتقد لمقومات الخطاب العلمي، ويرجع هزالة هذا المنتوج إلى جملة من المغالطات المترسخة منها:

- اللغة الموصوفة وأزمة المنهج؛
- ادعاء العلمية والمنهجية؛
- تصور خاطئ للتراث؛
- تصور خاطئ للغة العربية[4].

---

(1) بخصوص هذا المفهوم ينظر كتاب: D.Durand, La systematique

(2) رياض قاسم، البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ص 14.

(3) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 35.

(4) نفسه، ص 36.

ج. **حمـــزة بن قبلان المزيني**: اهتم *المزيني* بترجمة مجموعة من المؤلفات اللـــسانية الـــتي أغنت الثقافة اللسانية العربية[1]، وإلى جانب ذلك اهـــتم بمـــراجعة مـــا يكـــتب في الثقافة العربية من خلال كتابه: ***مراجعات لسانية***[2].

إن الاهتمام بمراجعة المؤلفات اللسانية ونقدها من«أهم العوامل التي تـــبعث الحـــياة في التخصصات المختلفة. بل ربما أمكن القول إن البحث العلمي بمجمله إنما هو، بطبيعته، لا يخرج عن كونه مراجعة مـــستمرة لما أنجزه السابقون»[3]، غير أن البحث في إنتاج العرب المحـــدثين ســـواء ما كان منه مؤلفًا أم ما كان مترجمًا ما يلبث أن يكشف عن بعض السلبيات التي تتضح لنا في هذه الأعمال. ويمكن تلخيص هذه السلبيات فيما يلي:

---

(1) مـــن بـــين أهم الترجمات التي أصدرها المزيني يمكن أن نشير على سبيل التمثيل لا الحصر إلى ما يلي:

+ ترجمة كتابي اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي:

language and the problems of knowledge

+ اللغة ومشكلات المعرفة.

+ New Horizons in the study of language and Mind, 2000

آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن.

تـــرجمة كـــتاب اللساني الأمريكي ستيفن بنكر: The language intinct: How mind creates language, 1994 بعنوان: غريزة اللغة: كيف يبدع العقل اللغة.

+ ترجمة كتاب ديفيد جستس The Semantics of form in Arabic, In The Mirror of European language, 1987. محاسن العربية في المرآة الغربية أو دلالة الشكل في العربية في ضوء اللغات الأوروبية.

(2) حمـــزة بـــن قبلان المزيني، مراجعات لسانية، الجزء الأول، مقدمة الطبعة الثانية. يعتبر الكتاب من المراجعات النقدية القليلة الجديرة بالقراءة.

(3) نفسه، مقدمة الطبعة الثانية.

- **مـــا يـــسمى بالسرقات:** فكثيرًا ما تجد أن بعض هؤلاء يقوم بتـــرجمة مـــا يراه من أية لغة أجنبية ثم ينسبه إلى نفسه، دون الإشارة إلى المصدر الأساس. وهناك وجه آخر لهذه السرقات، وهـــو ترجمة ما ترجمه الآخرون أو ادعاء ترجمته، بينما الذي يحدث لا يزيد عن تغيير بسيط يقصد به التعمية؛
- **الترجمة غير الجيدة:** فقلما يُعنى هؤلاء بترجمة ما يترجمون على الصورة الصحيحة. فربما تجد في هذه الترجمات عدم الإلمام الكافي بالعلم أو عدم القدرة على صياغته بلغة عربية سليمة والفوضـــى في اســـتعمال المـــصطلحات وغـــير ذلك من السلبيات؛
- **الادعاء:** فكثيرًا ما نجد الواحد من هؤلاء يتكلم عن موضوع معين وكأنه أولُ من بدأ التفكير فيه، أو هو أول من استطاع صياغته بصورة جيدة. بينما الحقيقة أن ما أتى به لا يزيد عن كـــونه استلاباً من هنا وهناك، أو تفنناً في إطلاق الخيال غير المقيد بالمنهجية؛
- التـــشكيك في الآخرين وتغيير المواقف بسرعة دون أن يكون ذلك نتيجة لاقتناع...

إن هـــذه السلبيات، على خطورها، ليست إلا قليلاً من كثير، إذ يمكن أن يضاف إليها الوقوفُ عند مرحلة معينة وعدم تجاوزها تـــبعًا لتطور هذا العلم الذي لا يني عن التغير والتطور. وهناك أيـــضًا قـــول ما قيل سابقا، سواء أقاله الشخص نفسه أم قاله الآخرون[1].

---

(1) حمـــزة بـــن قبلان المزيني، مراجعات لسانية، الجزء الأول، مقدمة الطبعة الأولى.

ج. **عـــبد الـــسلام المسدي**: ضمَّن بعض كتاباته آراء نقدية للتجربة اللـــسانية في الـــثقافة العـــربية، وخصوصا في كتابه: ***اللسانيات وأسسها المعرفية*** *وكتاب*: ***مباحث تأسيسية في اللسانيات***.

د. **عز الدين المجدوب**: سعى في كتابه ***المنوال النحوي العربـــي*** إلى تدارك هفوات القراءات النقدية للتراث النحوي العربـــي، اعتمادا علـــى إطـــار نظـــري، بدونه لا يمكن صناعة تأويل مثيل للتراث الـــنحوي، وتوضـــيح علاقته باللسانيات، وبالتالي علاقتنا به. وقد انطلق، في نقده، من التمييز بين مفهومين أساسين:

- الفرضيات العامة
- المنوالات

وهـــو تمييـــز معهود في فلسفة العلوم ***Epistémologie*** والمنطق، والعلوم الصحيحة، ويمكن اعتماده من إدراك دقيق لما يميز التفكير العلمي الحديث من الممارسة العلمية التي سبقته(1).

هـــ. **أحمد العلوي**: قدم مشروعا إبستمولوجيا لقراءة اللسانيات، وهو مشروع يعتمد أصولا ومنطلقات خاصة في القراءة، تعتبر القـــرآن أصلا معرفيا. وقد قدم ***العلوي*** في كتاباته نقدا لبعض الباحـــثين العرب، كما يظهر من نقده لـــ ***تمام حسان ومحمد أركـــون***...، كمـــا نجد عنده نقدا واضحا للاتجاه التوليدي. ويفـــضي النظـــر فـــيما قدمه الباحث إلى أنه يهدف إلى وضع ضـــوابط للنظـــر اللـــساني، قوامه التشكيك في هذا الإطلاق العربـــي والغربـــي.

و. **مـــصطفى غلفان**: خصص كتاباته لنقد اللسانيات العربية الحديثة،

---

(1) عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص 6.

معـــتمدا في ذلـــك، على أسس إبستمولوجية تستمد أصولها من الإبستمولوجيات المعاصرة.

وعموما فإن الكتابات التي تحسب على هذا التوجه تعتمد التحليل الـــنقدي السليم «**الذي يستطيع أن يخلق بينه وبين العلم المستهدف نقـــدا وحوارا علميا مثمرا تكون له نتائج نظرية ومنهجية أو تطبيقية في مجال معرفي معين**»[1].

غـــير أن الملاحظ أن معظم هذه المحاولات، على أهميتها، واختلاف مـــنطلقاتها النظـــرية والتفسيرية، تبقى في حاجة إلى أبحاث أخرى تتمم ما بدأتـــه. فمحاولـــة ***رياض قاسم*** جاءت محدودة بحدود زمانية (1801 - 1960)، وحـــدود مكانـــية (لبنان). وتجربة ***عز الدين المجدوب*** ركزت بـــشكل خـــاص علـــى القـــراءات النقدية التي اهتمت بالتراث النحوي العربـــــي. أمـــا مـــا كتبه ***الفاسي الفهري*** في مجال النقد فيندرج ضمن اهـــتمامات لسانية أخرى، ولا يمكن أن ندرجه في المجال النقدي الصرف، والملاحظة نفسها تصدق على بعض كتابات ***عبد السلام المسدي***.

وبالنظـــر إلى أهمية هذا الاتجاه والدور الذي يمكن أن يلعبه في خلق ممارسة ابستمولوجية تعي حقيقة الإنجاز اللساني العربـــي الحديث، وتسهم في ترســـيخ خطـــاب تقويمـــي للحيز التداولي اللساني العربـــي، وقياس النظريات اللسانية لمعرفة آلاتها ومساطرها وأوزانها، سنقف على جوانب من النقد الابستمولوجي عند ***أحمد العلوي*** من خلال مشروعه الابستمولوجي الذي عبرت عنه كتبه ومقالاته، وجوانب من نقد ***مصطفى غلفان*** للكتابة اللـــسانية العـــربية الحديثة، وخصوصا ما جا في كتابه: ***اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية***.

---

(1) مـــصطفى غلفـــان، اللـــسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 56.

2.4. ابستمولوجيا اللسانيات العربية: قراءة في بعض التجارب

1.2.4. ابستمولوجيا اللسانيات عند أحمد العلوي(1)

إن المتتبع لكتابات *أحمد العلوي*، يدرك بوضوح تام أن تحليلاته وقراءاته تتسم بمفاهيم خاصة، ولغة حوارية متميزة تجعل منها نمطا لسانيا فريدا، يصعب على من لم يعاشره ويخالطه مواجهة دروبه والحفر والتنقيب في أقاليمه. عندما نقرأ لـ *أحمد العلوي* نجد أنفسنا أمام لغة عبارية اعتاد صاحبها على ممارسة التحليل اللساني حتى التقاعد العقلاني، وأمام لغة إشارية هي الإبستمولوجيا الخاصة - وليس العقلانية - تنظر في خرائط البناءات اللغوية - وهي بناءات كراكيزية - لا تخضع لزمن سوى زمن الوهم الوجودي؛ وهذا يجعل منه اتجاها قائم الذات يركز على قراءة اللغات النظرية بلغة طبيعية **تعتمد القرآن أصلا معرفيا**. وهو في هذا لا يصنع نظرية - كما يقول - كشأن الفلاسفة والمفكرين الغربيين، **بل يصنع تجسسا على النظريات بقول طبيعي،**

---

(1) تنتسب كتابات العلوي إلى مرحلة تكاد تقارب أربعين سنة، لذلك كان من الطبيعي أن يختلف نظره بين أول أمره وما بعد أول أمره. ويمكن أن نميز في كتابات أحمد العلوي بين مرحلتين: المرحلة اللغوية النظرية وهذه لا يظهر فيها بوضوح الميل إلى انتقاد الفكر النظري، والمرحلة الثانية بعد 1985م وفيها ترك اللغويات النظرية والفلسفة وانتقدهما، وانتقد التراث النظري القديم والحديث كما يبدو في كتاباته وفي محاضراته في السلك الثالث حيث تبرأ منه ومن أسسه.

لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور مولاي أحمد العلوي الذي تفضل بمراجعة هذا الفصل والتعليق عليه من خلال مجموعة من الهوامش، كما نشكر الدكتور محمد وهابي على قراءته لهذا الفصل وإغنائه بمجموعة من الإضافات.

فدراســـة اللغات النظرية بطريقة نظرية ينتج عنها قول نظري ذو طبيعة شاذة.

إن ***العلـــوي*** يروم إعمال النظر في أقاليم البحث اللغوي - قديمه وحديـــثه - شرحا وتحليلا، نقدا وتعديلا، فغاياته إبستمولوجية يسعى من خلالها إلى **إخراج الفكر (...) من السمسرة المعرفية إلى المباشرة والمواجهة**[1].

وإيمانا منا بأن كل قراءة تستند على قاعدتين:

نظـــرية وفكـــرية، تعتبران ضابطين لعملية الإدراك وموجهين لها وحافظين لها من الزيغ أو السير في متاهات تبعدها عن أصل اعتقادها، وتجعلـــها مـــنطلق ادعـــاء، رأينا من الضروري الوقوف على جملة من المـــسلمات التي نسجها الباحث حول المعرفة، والعلم، ووضع الإنسان، وهـــي مقدمات معرفية تساعد على فقه قوله والتوصل إلى كنه القضايا والأهداف الثاوية خلفه، ومن ثم نتفادى التيه في دروبه.

1.1.2.4. القرآن منبع المعرفة:

المعـــرفة نـــتاج أقوال ذات رتب يشكل فيها القرآن أصلا معرفيا وحقـــيقة عظمى فهو «**شريعة الدماغ البشري**»[2] ومنطلق كل معرفة تقـــصد إحقاق الحق وتثبيته «**إن كتاب الله يهدي المشتغل بالمعرفة إلى موقـــع المعرفة وهي قوة الله وقدرته فمن لم يتأمل فيها كان قوله غير ذي موضـــوع وكان كلامه كله عقائد نظرية من ذرية كتاب النظر وما كتاب النظر إلا درجة البطلان في المعرفة لأنه كتاب تصوير**»[3]

---

(1) مـــن تقديم أحمد العلوي لكتاب رشيد بوزيان، قراءات في اللسانيات التوليدية من "العاملية والربط" إلى "البرنامج الأدنى".

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 115.

(3) نفسه، ص 52 - 53.

إنه «**لا سبيل إلى العلم إلا بآيات الله عز وجل وما فيها من تبيين**»(1) وهـــذا يعني أن «**كلام الله الخالق سبحانه أصل الخلق وأصل التفسير والتأويل لأن العارف يحتاج إلى مادة القرآن إلى أن تختلط بكيانه حتى يمكن تشغيل آلته المعرفية تشغيلا صحيحا. وأما آلة المعارضين للقرآن الكـــريم فتشتغل اشتغالا عكسيا فاسدا. وليست المقدمات الأولى أو الدين إلا الوقود الأول فإن كان مناسبا اشتغلت**»(2).

يتأسس وجود الخلق إذن، بالقرآن الكريم، وذلك صورة من تأويل العلاقة بين القول (الذي يشكل الصورة الظاهرة) بالكون (الذي يجسد الحقـــيقة الكائـــنة). هـــو أيضا مصدر "**الثقافة**" و"**الفكر**" و"**العلوم**" و"**القيم**" و"**أخلاق الفكر**"(3) والعلوم من هذه الجهة، فعندما ترجع إلى القرآن لتستلهم النظرة وتسترفد الرؤية وتستمد المنهج تكون قد أكدت وجـــودك الحقيقي، وانطلقت في عالم فسيح للإبداع والابتكار. فنظرة ***العلوي*** مبنية على الإقدار الإلهي الذي يؤسس لتوحد نظري يغاير كل المـــنطلقات التي طبعت حركية الأفكار. فعندما نسلم بهذا الإقدار فإننا نسلم بحقيقة آياته ونستجيب لما تدعو إليه؛ لأن «**كتاب الله عز وجل كلـــه حـــث على النظر في آيات الله عز وجل الظاهرة الدالة على الآيات المستورة [...] فلم يخلق شيئا بالمفاهيم والنظريات وإنما خلقه**

---

(1) نفسه، ص 115.

(2) مـــن تعالـــيق الأســـتاذ العلوي على رسالة محمد الدريوش، "اللغة النحوية في كـــتابات بن مالك" جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، السنة الجامعية 1990-1991. ويزعم العلوي أن أصل هذا الاختلاف في معنى القرآن العظيم، أن محمدا اكتشف الكتاب المؤسس أي أوحي إليه بالكتاب السابق للشيء والذي به قيام الشيء والآخرون يزعمون أنه أوحي إليه بكتاب سبقته الأشياء.

(3) هـــو مـــصدر القائم من ذلك في الكون وليس مصدرا لذلك كما يكون كتاب أخـــلاق مصدرا للاستلهام. والمقصود أن القرآن هو الصورة العربية للكتاب السابق للأشياء فيكون مؤسسا للأخلاق والثقافة والفكر.

بالحـــق وفصله في آيات يدركها العلماء أما من لا يدركها فهو ليس بعالم»[1].

إن المعرفة القرآنية هي الجوهر وهي الحق وهي المعرفة العلمية[2] اليقينـــية وفي هذا: «**دفع لكل النظريات "الإبستمولوجية" التمثالية الـــتي تشرع للعلوم و"البحث العلمي" فمن كان مقدمة عمله هذا الـــزعم فعملـــه غير علمي فما منـــزلة الأبحاث الإنسانية في المادة والإنسان إن كان أصلها المعرفي الخفي هو قطع الصلة بين المدروس والله وآياته؟ إن منـــزلتها منـــزلة الشعر بل هي جريمة معرفية وهي أفظع الجرائم [...] الغافلون عن الآيات هم الذين لا يبنون عليها أقاويلـــهم في المعرفة، آيات الله عز وجل شاهدة في كل واقع فإذا درســـت الواقـــع غافلا عن آيات الله دخلت في زمرة الكفار لأن الكفـــر غفلـــة معرفية والحق سبحانه يتكلم هنا عن الأمر المعرفي وذلك ليس بهين»**[3].

فالجـــريمة المعـــرفية، هي نسبة الكون إلى غير مالكه وحين نضع نظرية تزعم أن الواقع قائم بها فمعنى ذلك أننا نـــزعم نسبة ملك الواقع

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 131. والمقصود أن ادعاء الوصول إلى الحقـــيقة بالنظرية يستلزم أن يكون الكون واللغة منه قائمة بنظرية ويستلزم عند القائلين بالالاه أن يكون أقام الكون على نظرية عنده. الحقيقة أن الكون قـــصة الله والقـــصة لا تحيط بها نظرية؛ لأن لغتها أوسع من لغة النظرية. يقـــص الحـــق: «نحـــن نقص عليك أحسن القصص». كما جاء في الكتاب العزيز ثم إن كان الكون واللغة منه قائما بنظرية وعلى الإنسان البحث عنها فإنـــه لا يبقى للقرآن من فائدة. ما فائدة الكتاب المكتشف أي المنزل إذا كان الكون وما يحدث فيه قائما بنظرية وليس قائما به؟.

(2) يفـــضل العلوي قصر كلمة علمي على كلام الله سبحانه وتعالى في القرآن، والمقامات المحمدية الموافقة له، وما دون ذلك فهو أقوال نظرية.

(3) نفسه، ص 131.

المحكوم بها إلى صاحب النظرية. أما الكفر فهو الانطلاق من إنكار ملك الله للكـــون والقول بأن ملكه لعقل فلان أو فلان. دليل ذلك أنك إن ادعيت أن نظرية فلان في أمر من الأمور صحيحة فإنه يترتب على ذلك القول بأنه خلق ذلك الأمر وأنه مالكه...

إنـــه لا سبيل إلى العلم إلا بالقرآن وبآياته؛ لأنه هو الحق وهو الهـــادي إلى الصواب، فكل ما هو حق هو كلي، وما هو كلي يحوي بالضرورة كل آفاق المعرفة وممكناتها، وما سواه يظل موسوما بالعياء النظري.

إن كل ما هو حق هو خبري لا كلي، النظري هو الذي يدعي الكلية، ثم إن القول بأن كتاب الله هو الحق سواء عرفت هوية ذلك الكتاب أم جهلتها يتنافى مع القول بصواب نظرية عن الكون أو عن نوع من حوادثه. لماذا؟ لأن القول بصواب نظرية هو قول بأنها حق. والحـــق لا يـــتعدد فإما أن يكون هو الكتاب؛ أي القرآن الذي هو صورته العربية أو أن يكون هو النظرية. إن الحق، هو كتاب الله لا نظريات النظار. لكن هناك أمر ذو بال هو أن الذين يقولون أن الحق هـــو كتاب الله لا يجعلون لهذه العبارة معنى واحدا. ومعنى ذلك أن العـــالم والشيء والكون قائم بالكتاب السابق عليه وليس معناها أن الكـــتاب لاحـــق وأن العالم سابق. الكتاب أسبق من العالم وأقدم. ويتـــرتب على هذا خلاف كبير. ومن العجيب أن طائفة المسلمين تـــنهج النهج الثاني وإن لم تصرح به فكل ثقافتها قائمة على القول بأســـبقية العالم على الكتاب رغم أن القرآن العظيم وأحاديث محمد عليه السلام تنص على خلاف ذلك[1].

---

(1) استقينا هذه الأفكار من كتابات العلوي التي نحيل عليها في هذا المبحث.

2.1.2.4. مراتب القول:

إن كلام الله عز وجل هو الكلام الأول[1]، وغير قوله تعالى أقوال تخــتلف درجـــة قوتها أو ضعفها باختلاف علاقتها وارتباطها بالقول الالاهي، لأنها ليست على درجة واحدة. **فما هي مراتب الأقوال عند العلوي؟**

أ. **القول الحقيقي**: هو«**المرادف للواقع الذي يعلمه العارف بطريق علمي خاص، ويستيقن من هيمنته ومن موافقته للواقع بالعرض والمعادلـــة(...) المـــسلمون يعتقدون أن القرآن الكريم هو ذلك القـــول الحقيقـــي وأن النبوة هي مرتبة العارف الذي مكنه الله سبحانه منه، ذلك القول قائم على الجوامع الحقيقية وهو القرآن لا ريب فيه**»[2]، ودليله على ذلك أن القرآن لو لم يكن هو القول الحقيقي عن الكائن الكامل معرفيا المؤسس للشيء السابق عليه لما كانـــت هناك ضرورة لكشفه لأهل المعرفة المقصودين به. والحقيقة أن محمدا عليه السلام أعلن ذلك مرارا في أحاديثه عن القرآن حين كـــان يتحدث عن أن القرآن يعلو ولا يعلى عليه، أو حين تحدث عـــن أنـــه حبل الله المتين في حديث طويل مشهور صحيح. ولعل مـــشكلة البعض مع القرآن العظيم آتية من عجزهم عن إدراك هذا الأمـــر ومن انطلاقهم من قول خفي فاسد هو أن الشيء سابق على القرآن؛ أي على الكتاب الذي هو صورته العربية وأنه يعلو عليه[3].

ب. **القـــول الطبيعي**: يستمد أصوله من القول الحقيقي «**قائله عارف بالعلاقات التصادقية بينه وبين القول الحقيقي، وهذا لا يكون إلا**

---

(1) الأول معناه المؤسس للأشياء.

(2) أحمد العلوي، "الواقع والقول"، ص 144.

(3) من تعليقات العلوي على هذه الدراسة.

نبـــيا وصـــفة ذلك القول قيامه على الجوامع الحقيقية أي على كلمـــات معيـــنة سارية في كل رتب الواقع وابتعاده المطلق عن المفاهـــيم التي عليها قيام القول النظري»[1]. وتكمن العلاقة بين هذين القولين (الحقيقي والطبيعي) في أن «**القول الحقيقي يصدق الواقـــع ويـــصدقه الواقـــع وأن القول الطبيعي يصدق القول الحقيقي»**[2].

ج. **القـــول التجســـسي**: «**هو قول أخباري عن المادة برتبها، فقد تكون ضوءا أو ترابا بأنواعه أو صوتا أو غير ذلك، والبحث عن أخبار ذلك يدعى بالتكنولوجيا (...) وطريق الوصول إلى تلك الأخبار التجريب. هذا القول التجسسي يصدق القول الحقيقي والطبيعـــي وأصحابه لا يدرون»**[3]. وهذا النوع من القول يكون صـــادقا أو كاذبا بحسب علاقته بالواقع، فمجاله قطعة من الواقع. هذا في الوقت الذي لا يكون القول الطبيعي إلا صادقا.

د. **القـــول النظـــري**: هو قول: «**مستقل إذ لا يدخل فيه شيء من غيره، وغيره الواقع الذي هو كلمة من كلمات المعجم الطبيعي (...) وكـــل قـــول نظـــري أوله مفهام يختاره الناظر، والقول النظـــري يلاحـــق الإنسان وصاحبه منذ الزمن الأول وهو ذو أشـــكال متـــرادفة متتابعة بينها علاقات وعلاقات، ومنه القول الـــنحوي»**[4]. ومـــنه أيضا الأقوال المفهامية التصورية في العلوم

---

(1) أحمد العلوي، نفسه، ص 144.

(2) نفسه، ص 144. والواقع معناه هنا الشيء والكائن والعالم والتاريخ الكلي وإليه الإشارة في الآية الحمد لله رب العالمين؛ أي رب كل ما يسمى بتلك الأسماء.

(3) نفسه، ص 145.

(4) نفسه، ص 146.

الإنسانية وعند العلوميين أصحاب العلوم الطبيعية فكثير من كلامهم تصوري حتى أن تاريخ العلوم هو تتابع تصورات.

فما العلاقة بين هذه الأقوال؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يرى ***العلوي*** «أن السؤال الأول الذي ينبغي مراعاته قبل الاعتراف بالقول النظري أو نبذه أو قبل الاعتراف بالقول الطبيعي أو نبذه هو: من يستحق أن يتحدث عن غيره؟ أيستحق ذلك القول الطبيعي أم القول النظري؟ الجواب عن هذا السؤال أقر من قبل بطريقتين: الطريق الأول هو المعروف الممارس في أعمال النحاة واللغويين الذين أعلوا القول النظري فوق القول الطبيعي - أو نووا ذلك - وفي أعمال ذوي النظر في كل المباحث المنعوتة بالإنسانية، بل لقد أعلوا القول النظري على الطبيعة أو المادة، ولولا ذلك الإعلاء لما قام القول النظري»[1].

على أساس هذه التصنيفات يقارن العلوي بين الواقعين الطبيعي والنظري ويقيم الاختلاف بينهما.

1.2.1.2.4. بين القول الطبيعي والقول النظري:

القول النظري «**لا يقرب إلا من القول النظري لأن مؤسساته غير حقيقية بل مفبركة يفبركها الناظر، ولأنه يحيل على نفسه لا على الحقيقة والمادة والقرآن فهذه لا يعلوها شيء بل هي التي تعلو وكل عال محيل ومعين**»[2]. فيكون القول النظري بهذا قائما «**على الواقعات لا على الواقع، الواقع اللغوي والتاريخي والنفسي والمادي والاجتماعي والإداري والاقتصادي...**»[3]. فهذه الفصول من الواقع

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 461.

(2) نفسه، ص 471.

(3) نفسه، ص 150.

العـــام ليس لها كون خاص وإنما يصطنعها الناظر اصطناعا. الواقع العام متحد متشابك مترابط واحد لا أقاليم فيه، يتوسل إلى ذلك بالمؤسسات المفاهيمـــية، وهـــذا ما يجعل منه قولا قائما «على التناقض أي أنه قول متـــناقض في أصله وأصل هذا التناقض هو إنكاره لوحدة الواقع ولكلية الواقع ولحدوث الواقع، ولقيام الواقع على القوة»[1]، فيكون هذا القول النظري بذلك مرادفا للميتافزيقا، «يجمعهما أنهما قول واحد عن الواقع أو عن الأشياء ليس قائما على تجريب ولا على تنـــزيل علمي، فإذا هو قـــول ميتافزيقي والميتافيزيقا هي القول النظري»[2] فيكون بذلك قولا مـــستكبرا «يلغـــي وحـــدة الواقع التي يخفي وراءها التاريخ والحركة والعبادة»[3].

إن العبادة هي الاعتراف لله وحده بالملك والخلق والإعادة. إن إلغـــاء وحـــدة الواقـــع مـــن خلال الفصول الواقعية التي تدرسها النظـــريات، بعد أن تكون صنعتها، أساسه إنكار الخلق ويقود إلى إنكار الخلق. كيف؟ لأن القول بالواقع الواحد المتصل الحاصل الآن وهنا يقود إلى الاعتراف بالقوة التي وراءه وبصاحب القوة وأما حين نترك هذا الواقع الواقعي إلى فصول واقعية مصنوعة نظريا فإن ذلك يقـــود إلى الاعتراف بإلاهية الخيال النظري القائم وراء النظرية. أما القول الطبيعي فهو على خلاف ذلك تماما لأنه قول علمي قائم على الجوامع الطبيعية.

---

(1) نفسه، ص 150.

(2) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار: بحث في أركيولوجيا المعرفة اللسانية"، ص 10.

(3) نفسه، ص 9.

2.2.1.2.4. اللغة بين القول الطبيعي والقول النظري:

يمكنـــنا أن نستـــشف وجـــوها أخرى من وجوه الاختلاف بين القـــولين الطبيعـــي والنظري من خلال نظرة كل موقف إلى اللغة وإلى خصوصياتها. فالموقف الطبيعي يرى أن اللغة ليس لها كيان مستقل عن الإنـــسان فهي مجموع الحوادث النطقية التي يصدرها المتكلم في الزمان والمكـــان. وبعبارة أخرى، إن هذا الموقف يرى أن اللغة لا يملك الناس ناصـــيتها بكيفـــية واحدة، ولا يمكن فصلها عن حكاية الناطق بها. أما الموقـــف الثاني فيتحدد «**بكونه كلاما عن جزء، أي ذلك الذي يقوم علـــى فصل جانب من الظاهر الطبيعي وتحويله إلى لغة واصفة لذلك الجـــزء. وبمعنى آخر، إنه يصور الواقع الكائن وينقله إلى لغة المفاهيم الـــتي تجـــرده من حيثياته وتحوله من حال الكينونة إلى حال الظاهرة المتخـــيلة في دمـــاغ المـــصور**»[1]، وهنا تبرز مظاهر الاختلاف بين المـــصورين لاختلاف قدراتهم وقدرتهم على التجريد والتفكيك أو لنقل بتعبير العلوي **لاختلاف مقاديرهم اللغوية.**

إن التجزيء ضرب من ضروب الوهم. يزعم أصحابه التمكن من الأشـــياء عبر تفكيكها إلى أقاليم مستقلة وهذا مستحيل؛ لأن كل من تـــسول له نفسه ذلك سيكون أشبه ما يكون بالذي يحاول «أن يجرد الحـــركة مـــن الحركة والحركة مرادف الواقع المدعو في اللغة العلمية بالعـــبادة. مـــا حكم الذي يوقف القطار ليرى الحركة؟ حكمه حكم القـــول النظـــري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون. القول النظري لا يسعى ويجب أن يرى سعي الواقع "يخيل إليه من سحرهم أنها تـــسعى" ولهـــذا فإنه يصلب الساعي المتحرك. فلا يلبث في يده شيء

---

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغوية، ص 41.

ويريد أن يصلب فلا يصلب شيئا، فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقـــع الـــساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية إلا مؤســـساتها ولهـــذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقـــع»[1]، فلو أعادت النظرية الواقع لكانت مع الله إلاها وذلك لا يستقيم، وإلا وقع معتقد ذلك في الشرك فالله وحده الالاه وهو وحده يعيد الواقع. وذلك معنى البعث فهو إعادة الواقع.

ويستمد القول النظري وجوده من مقدمات أساس وهي:

- **مقدمـــة الـــتعالي**: ويقصد بذلك تعالي مختلف اللغات النظرية عن الواقـــع سواء تعلق الأمر بلغة نحوية، أو بلا غية، أو كلامية... أو غيرها.
- **مقدمـــة البنية والنسق**: يسعى القول النظري إلى الربط بينه وبين اللغـــة الطبيعية، ويعتبر نسقيتها به لا بنفسها، وهذا زعم مردود، لأن اللغـــة الطبيعية «مادة دالة أو قوة أو زمن، وفي القرآن الحكيم آية، والآية لا تنال بالبنية والنسق»[2].
- **مقدمة عدم الاستواء في معرفة اللغة**: إن معرفة الناس باللغة ليست واحـــدة، فهـــي معرفة تقوم على المقدار، فالله تعالى كتب مقادير الـــنوع البشري، ولهذا فلا مجال للقبول بزعم القول النظري الذي يجعـــل معـــرفة الأفراد متساوية في جانب القواعد اللغوية. يختلف الناس الطبيعيون في أعمارهم كاختلافهم في مقادير ما ينتجون من عبارات لغوية أما أناسي اللسانيين المتشابهو الكفاءة اللغوية والذين تمثلهم الأنحاء فكائنات تصورية غير واقعية.

---

(1) أحمد العلوي، "اللغة والعقلان"، ص 89.

(2) نفسه، ص 69.

- **المقدمــة الشيئية:** تقوم اللغة الاصطناعية ممثلة القول النظري على عوالم قائمة على تلك المقدمة وغيرها، ولا يعتبر الواقع حسب هذه المقدمة قوانين عامة أو خاصة بل هي شيء غير ذلك.
- **مقدمــة الاســتحالة:** وتعني: «أن كل قول نظري لا يقوم إلا إذا اشتمل على زعم واقعي، أي زعم نقل الواقع أو ذرة من إقليم من - أقالــيمه - فإذا تذكرنا استقلال القول النظري، لأن أول كلمة فيه تنتمي إلى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعــي تبين لنا أن في زعم النقل وأن في دعوى الدراسة بالجوامع النظــرية، قــولا باســتحالة الواقع يجب أن يعد الواقع المدروس مــستحيلا قبل أن ينسب القول النظري إلى نفسه نعت الواقعية، وهــذا يذكــر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية»[1].
- **المقدمة الصلبية:** المباحث في القول النظري متباينة كل منها يتعلق بمسألة ما (حركة الأجسام أو الكائنات...)، غير أن مراقبة الحركة طــرحت مــشاكل مــن جهة موقع المراقب ودرجة الحركية أو السكونية فعلى أساس هذه الحركية تختلف درجات الناس المعرفية، فأعلاهــا النــبوة، وهي تخول لصاحبها (النبــي)، اطلاعا معرفيا دقــيقا ويقينــيا، وأدناها معرفة المتجسس الذي لا تتجاوز معرفته حدود الظن[2].
- **مقدمــة القــدم:** من المعلوم أن القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمــة الخلق معترف بحركة الواقع، أما النظرية فسكونية، وكل قــديم ساكن الحركة قائم على مقدمة القدم، أي أن واقعه قديم.

---

(1) نفسه، ص 79.

(2) النبوة بحسب العلوي منصب علمي معرفي لا سياسي أو طائفي.

فالقـــول بـــأن الخطاب النظري قائم على القول بلا مخلوقية الواقع أصــله ادعـــاء القدرة على الإعادة وهذا الادعاء لا يقوم إلا على القـــول بإنكـــار المخلوقية إذ لو قال الناظر بها لنسب القدرة على الإعادة إلى الخالق فلما كان ينكر المخلوقية أنكر الخالق ونسب إلى نفـــسه القـــدرة على الإعادة بنظريته وصنع أقاليم واقعية زعم أنها أصـــناف الواقع وصنع نظريات تعيدها ثم ادعى بعد ذلك أنه يعيد بنظـــرياته الواقع كله. وذلك كله يذكر بقصة موسى عليه السلام مع فرعون والسحرة.

- مقدمـــة جـــواز الخطأ: تقوم اللغة النظرية على جواز الحديث عن الواقـــع بغير الواقع، وبذلك يتعدد الحديث وتتراكم الأفكار، فـــتقوم لغـــات اصـــطناعية مخطئة. واللغات النظرية (النحوية واللغـــوية والكلامية) تتساوي في كونها موضوعا للبحث لأية منـــزلة.

3.2.2.4. العقل العقلان: مصدرية القول:

انـــبرى الفلاســـفة والمفكرون، قدماء ومعاصرون، بالبحث عن مـــصدر المعـــرفة عند الإنسان من خلال محاولاتهم الإجابة عن سؤال: **كـــيف يعرف الإنسان؟** ويبدو أن الجواب عن هذا السؤال يتم بطرائق مخـــتلفة، ولكنها لا تخرج في كليتها عما قاله ***أفلوطين*** فتكون النظريات بـــذلك إعـــادة لنظر واحد ذي صور متباينة لا يختلف في الجوهر عن الـــزعم الأفلوطيني، ويرى ***العلوي*** أن أفلوطين يقتسم وأرسطو طريقين ضـــالين مـــن الجهة المعرفية مازالا ينـــزع إلى جهتهما الباحثون وهما طريق تمثال الباطن (أفلوطيني) وطريق تمثال الظاهر (أرسطو). أما الأول فـــضال لأن الـــباطن لا تمثال له وأما الثاني فضال كذلك، لأن الظاهر أيـــضا لا تمثال له، ولا تطابق بين الواقع والتماثيل؛ لأن الواقع متحرك

متزمن والتمثال يتنافى مع ذلك، ولا يخرج الناس في أقاويلهم عن العالم عـــن هـــذين الطريقين. لا يخرج عن ذلك إلا اتباع الله وكتابه وأعداء الأصـــنام والأوثان[1]. إن السؤال نفسه شغل اهتمام فلاسفة ومفكرين مسلمين، كما هو الحال بالنسبة إلى ***ابن سينا*** الذي تساءل «**من أي شـــيء تـــأتي معـــرفتنا؟ مم هي مستفادة؟**»[2] وقد قاده تصوره إلى اعتـــبار العقـــل المطلق مصدر تلك المعرفة. **فما العقل عند ابن سينا؟**

إن العقـــل «إســـم مشترك لمعاني عدة فيقال عقل لصحة الفطرة الأولى في الإنـــسان فكون[3] حده أنه قوة بها يجوز التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة. ويقال عقل لما يكسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية. فيكون حده أنه معان مجتمعة في الذهن تكون مقدمات تستنبط بهـــا المصالح والأغراض. ويقال عقل بمعنى آخر وحده أنه هيئة محمودة للإنـــسان في حركاته وسكوناته وكلامه واختباره. فهذه المعاني الثلاثة هي التي يطلق عليها الجمهور إسم العقل.

وأمـــا الذي يدل عليه إسم العقل عند الحكماء فهي ثمانية معان: أحـــدهما العقل الذي ذكره الفيلسوف في كتاب "البرهان" وفرق بينه وبـــين العلـــم. فقال ما معناه هذا العقل وهو التصورات والتصديقات الحاصـــلة للنفس بالفطرة، والعلم ما حصل بالاكتساب. ومنها العقول المذكورة في كتاب "النفس" فمن ذلك العقل النظري والعقل العملي.

فالعقل النظري قوة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكلية من جهة ماهـــي كلـــية. والعقل العملي قوة للنفس هي مبدأ لتحريك القوة

(1) يراجع كتاب، الطبيعة والتمثال، ص 81.

(2) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 23.

(3) هكذا وردت في الأصل، الصواب عندنا "فيكون".

الشوقية إلى ما يختار من جزئيات من أجل غاية معلومة»[1].

إن القـــول بالعقل المحض، أو المطلق أو بغيره في مجال المعرفة هو وهم وزعـــم باطل، لأن من يقبل بهذا العقل المحض يقبل بشفاعته، كيف؟ «إن اعـــتقاد العقل المحض يجر على معتقده أن يجعل الشفاعة لهذا العقل المحض. طـــيب فإن قيل وما شأن الشفاعة بهذا؟ فالجواب أن النفس التي يتمثلها ابن سينا تنال قوتها من هذا العقل المحض وهو لا ينالها من شيء فوقه لأنه نهاية، فالحاصل من هذا أن التمثال برتبه أي بعقوله سيقوم ويكون بالشفاعة الآتية مـــن العقل المحض فإن الشفاعة هي ما يتقوى به الكائن على الكون وإلا لم يكـــن، ومعلوم أن الشفاعة عند أهل الحق آتية من عند الله تعالى أي تأتيك مـــنه بالقول التي هي الشفاعة الموجبة لقيامك، والشفيع هو المقام المحمدي النفـــسي الذي تمثل بشريا في الرجل العارف المعروف، وهو المقام الروحي الذي جعله الله تعالى في كل شيء ووهب الله به الشفاعة، قال تعالى: **وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴿٨٦﴾ الزخـــرف. ومعلوم أن العقل المحض نهاية فهو لا يشهد بـــشيء فوقه يكون هو الحق فهو داخل في هؤلاء المدعوين الذي يظن أنهم يملكون الشفاعة ولا شفاعة لهم»[2].

إن الشفاعة درجة من درجات النبوة، ولا يمكن بلوغها لا بالعقل ولا بغـــيره، فشتان بينهما. على أساس هذا المعطى يرفض العلوي كل البـــناءات التمثالـــية (نسبة إلى التمثال) التي يصنعها النظار في بعد عن المعـــرفة القرآنية أصل الحق ومنبع السداد، ويعتبر ماعداها معرفة فجة أصلها العقلان. **فما العقلان إذن؟**

---

(1) ابـــن ســـينا "الحدود" ضمن، عبد الأمير الأعسم، رسائل منطقية في الحدود والرسوم، ص 123-124.

(2) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 10-11.

إن «**كـــل الأنظمة التمثالية اللغوية والتحليلية النفسية والنقدية النصية وما شابه مشمولة بالتماثيل**[1] **التي تجعلها للأشياء المدروسة، وإن شئنا أن نصطفي إسما واحدا للأصل لقلنا إنه العقل المحض الذي تختلف أسماؤه في المذاهب والفلسفات، وتجنبا للحيرة الدلالية التي يجر إلـــيها اســـم العقل الوارد لمعان أخرى، غير معنى التعليم والكشف التصويري كالحكمة والبصيرة سنعوض العقل المحض باسم مستخرج من الإسم العام للمذاهب الفلسفية والإنسانوية في القديم والحديث، ذلـــك الاســـم هو العقلان، فهذه نسبة إليه لا إلى كلمة العقل وقد أحسن من تجنب أن يقول العقلية وقال العقلانية فما ذاك إلا لشعور القائل بأن العقلانية مذاهب تصويرية لا يصح فيها إسم العقلية الذي يعـــني كثيرا من الأشياء**»[2]. (...) إذن؛ العقلان هو المعلّم الذي يعلم *ابـــن ســـينا وأفلوطين*، أما العقل بالمعنى الفطري فهو البصيرة والتذكر وهو قوة جعلها الله في الناس جميعا وليس من أعمالها الفلسفة والتصوير وإنما من أعمالها فعل الخير وتحريم الشر واتباع الله تعالى[3].

فأصـــل الشفاعة المقام المحمدي لا العقلان، وعليه فإن من واجب متتـــبع كلام الله أن ينكر شفاعة العقلان ويضيء بإذابته، لأن من يقوم

---

(1) هـــي تماثيل نظرية لا تختلف في شيء عن التماثيل الحجرية (ينظر تفصيل ذلك في الفقرة المخصصة لمناقشة "النظريات والتماثيل".

(2) يلاحـــظ أن العلوي يستعمل العقلان كترجمة لـــ Logos. لتمييزه عن العقل Raison بمعنـــى الحكمة. "فالعقلاني كل قول لا يرأسه القول الحق، فهو قائم علـــى "النظر" وعلى النظرة الاختزالية للعالم وللمخلوقات فأصله "لوغوسي" بالأســـاس، لـــذا وجب التمييز بينه وبين العقلي الذي يفيد الحكمة والبصيرة والهداية والتذكر.

(3) يتميـــز العقـــلان بأنـــه يـــؤله ويملـــك. أحمـــد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص ص 10 – 15. ويربب نفسه.

بـــذلك لا يخـــتلف في شـــيء عمن يعود بالله من الشيطان، فالعقلان والشيطان مترادفان، لأن كليهما يبعد صاحبه عن الحق: «**إن كل زاعم لا يشهد بالحق فهو شيطان ولما بان أن قمة التفكير وأساسه لا تشهد بالله ورسوله بان أن تلك القمة شيطان، إذن العقلان الذي لا يشهد بالقـــرآن الكريم شيطان**»[1]، والعقلان لا يشهد بكتاب الله، والقرآن صـــورته العربية، ولا يشهد بصدق رسول الله ومحمد النبـــي صورته البشرية.

إن ما يحرك النظار وصناع القول هو العقلان، فهو ملهم للشفاعة عـــندهم ومـــصدرها، فيأخذ (العقلان) شكل تماثيل تختلف باختلاف شكل الصانع واختلاف المادة التي يعتمدها في نحت تمثاله «العقلان وما تحـــته مـــن عقول ليس أمرا خاصا بتمثال النفس وإنما هو شامل لكل الممارســـات العقلانـــية ويكفي أن ننظر في العقلانية النصية، تلك التي تبحث في بنيات النصوص القصصية والشعرية وما شابه. أليست باحثة عن عقلان القصة، ذلك الأصل الذي تجتمع فيه كل قصص القصاصين؟ مـــا العلاقة بين عقلان القصة وكل القصص المستفادة؟ ألا تشبه العلاقة بـــــي العقلان والعقل المستفاد في التمثال السينوي[2]؟ أليست جميعا بحثا عن الشفاعة ومصدر الشفاعة؟ وما يقال عن العقلانية النصية يقال عن العقلانية النحوية التي هي بحث عن العقلان القائم وراء كل الجمل وذلـــك عقلان آخر وعقلان التحليل النفسي وعقلان التاريخ ولنقف عند هذا فالمقصود أن المستفاد هو المدروس في هذه الأعمال والمقصود هـــو اكتشاف المستفاد منه أي العقلان أو العقل المحض ولكن الفاعلين ينـــسون كمـــا قدمـــنا أن العقـــلان الذي يبحثون عنه أصلا للأشياء

---

(1) نفسه، ص 32.

(2) نسبة إلى ابن سينا.

والأوضاع بحكم عملية البحث... فالعقلان يبحث عنه ويبحث به لأنه نهاية شفاعية عندهم»[1].

إن صور العقلان مختلفة ومتعددة، أما أصل المعرفة الصحيحة فهو واحد لا تبديل ولا تغيير فيها[2] هو كتاب الله الذي يمثل القرآن صورته العربية. إن الشفاعة الحقيقية سواء كانت قصصية أو جملية أو تاريخية أو غير ذلك من الأمور الشفاعية هي من الله تعالى. وما سواها فهو باطل لأن مصدره الشيطان[3]. من يقول بالعقلان يعلن طاعته للمذاهب التصويرية فيبقى بعيدا عن فتح باب السؤال عن المصدر، لأن فتح باب السؤال يلغي مصدرية ومطلقية العقلان المزعومة، فيبقى العقلان بذلك مصدرا لصنع التصاوير والتلهف لممارسة التسيير ويبقى تجاوزه ودحضه مرتبطا بالتسليم لمذهب الحق وطريق الهدى والصواب.

3.1.2.4. التأويل: نحو مجاوزة كيانية العبارة إلى حدثيتها

إن أساس التأويل عند العلوي يقوم على رفضه التفريق بين الشخص واللغة، وذلك بالحفاظ على وحدة الشخص والقول بشخصانية المعجم والاعتراف بفردانيته، بعبارة أخرى، لا ينبغي أن يقبل القارئ على النص وفي اعتقاده أن لغته شيء مستقل يمكن دراستها بمعزل عن صاحبها، أو أنها كما قال ***شلير ماخر*** المفتاح الذي يؤدي إلى فهم نفسية صاحب النص، وكأن الأمر يتعلق بذات مستقلة تمكن من معرفة ذات أخرى.

---

(1) أحمد العلوي، "نقد علم المفاهيم"، ص 21.

(2) فهي لذلك حقيقة علمية لا تعرف التعدد وإنما تتعدد الأصنام والأوثان، (الطبيعة والتمثال، ص 61).

(3) ينظر تفصيل ذلك في نفسه، ص 21.

إن التأويل هو اكتشاف الظنون الممكنة، لأنه لا يمكن معرفة قصد المتكلم - كاتب معرفة تعيينية وإنما ظنية، وهذا حال دراسة الخطابات والآثـــار القائمـــة. لذلك فالتأويل بحث عن طريقة نكتشف بها منطقية نص من النصوص بتتبع مستلزمات الكلام السابقة واللاحقة، شريطة أن يكون التتابع منطقيا ومترابطا[1].

إن فهم الآخر في نظر *العلوي* لا يتم إلا عبر الذات، فعندما نقرأ نصا مـــن النصوص، فإننا نكون بصدد الكشف عن اعتقادات ذواتنا، فالذات تحـــاول أن تكـــشف عـــن اعتقادات الآخر فلا تتوصل إلا إلى اكتشاف نفسها، فالطريقة التي نصوغ بها القضايا لا تتعدى حدود المعتقد[2].

إن الـــتأويل ممارســـة طبيعية لا يخلو منها ذهن أحد ولا يمكن أن يفتـــرض صـــنف منها على أحد. فهو مهارة طبيعية تضعف بممارسة التمثـــيل. ولكنها تعود إلى نشاطها في الإنسان حينما يتجه إليها مقتنعا بضلالية الطرق التصويرية. والملاحظ أن المجتمعات كلها تعرف أصنافا مـــن هذه المهارة وأن جل النقاش السياسي والاجتماعي ينتمي إلى هذه الممارسة. ويبدو من تتبع أحوال الأمم أن المهارة التأويلية ليست واحدة في كل الناس ولذلك تختلف أحزابهم وأديانهم.

---

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغوية، ص 16.

(2) «كـــل مـــتكلم مـــن جهة النظر متكلم من جهة عقائد هي نظره وهي المدعوة بالمسلمات أو المستيقنات وليست إلا كتابا يعتقده الناظر ويبني عليه أقاويل فإن اهتدى أعرض عن كتاب النظر وانطلق إلى كتاب الله عز وجل فاهتدى إلى ما أضله عنه النظر وبين أن كتاب الله يهدي المشتغل بالمعرفة إلى موقع المعرفة وهـــي قـــوة الله وقدرته فمن لم يتأمل فيها كان قوله غير ذي موضوع وكان كلامـــه كلـــه عقائـــد نظرية من درية كتاب النظر وما كتب النظر إلا درجة البطلان في المعرفة لأنه كتاب تصوير» (الطبيعة والتمثال، ص 52-53).

إن التأويل، بحكم أنه مهارة، يقوم على أساس من معجم فردي أو معاجم فردية تمثل الأغلبية التأويلية والأقلية فغاية الأمر أن المهارة التأويلية تختلف أصنافها في المجتمعات باختلاف الناس في معاني الكلمات الأولى[1].

4.1.2.4. النحو العربي قراءة إبستمولوجية[2]:

الكتابات النحوية العربية تمثل مجموعات قولية لا يمكن تسميتها إلا بعد تحديد مكانها من مشهد العلوم في تاريخ الطائفة الإسلامية، وضبط علاقتها بمجموعات قولية أخرى، وفي هذا الخصوص يلاحظ أن جل مؤرخي النحو العربي انطلقوا من اعتبار هذه التسمية مسلمة كأن النحو واحد في كل الأزمان وفي كل الأمكنة. إن كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاهتمامات وأن الأنحاء تختلف باعتبار نوع السؤال الذي تطرحه، يمكن مثلا أن يتساءل النحوي عن الإبداع اللغوي وأن يقيم نحوا عليه ويمكن أن يقيم نحوا في إطار تساؤل عن الاختلافات اللغوية الاجتماعية وأن يقيمه في إطار البحث عن الأغراض التكلمية... الخ. لهذا يصح أن يقال إن أهم ما يجب الاهتمام به في خصوص النحو العربي القديم هو البحث عن ذلك السؤال المغيب وراء هذا التراكم الكبير من التحاليل النحوية العربية الذي استمر قرونا عديدة[3].

لهذه الاعتبارات يبدو أن النظر في النحو العربي ليس بالأمر اليسير، لأن ذلك «**يحتاج إلى مزيد من التحديد والتوضيح والضبط،**

---

(1) عبد الرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، ص 17.

(2) أشرنا في مستهل هذه الدراسة إلى مرحلتين مختلفتين في تفكير العلوي، وما ندرجه في الصفحات المقبلة هو نتاج مرحلة ما قبل العودة إلى القرآن المجيد.

(3) أحمد العلوي، " آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 18.

لأنه لا يجوز أن نجازف بإصدار الأحكام على نظر القدماء في الواقع اللغوي دون التمكن من الإطار العقدي والمنهجي الذي ظهر فيه هذا النحو. لأن نشوء أي بحث يجب أن يتم في إطار مشروع ثقافي علمي متكامل»[1].

إن هـذا المشروع الثقافي لا يمكن الكشف عن خصوصياته إلا بالرجوع إلى تاريخ علم النحو «**لأنه وحده الذي يشكل المجال الخاص الذي تجد فيه الأسئلة النظرية مكانها موضوعة بواسطة الممارسة العلمية في مآلها»**[2]. فدراسة التجربة النحوية العربية لا يمكن أن تستوعب استيعابا صحيحا إلا بربط النحو العربي ببنية الذهنية الإسلامية وبعقلانية العربية، والعقلانية المقصودة هنا متصلة بإرادات العرب وهنا يجب أن نتذكر الظروف الاجتماعية - الثقافية العامة التي رافقت نشأة الدراسات اللغوية العربية. «**إن كثيرا من الدارسين اهتم بأثر الواقع القرآني على هذه الدراسات لكن جملة هؤلاء الدارسين أغفلوا ما يكون قد علق بهذه الدراسات من آثار ظهور الحدث العظيم بدون شك؛ أي ظهور النبوة في شعب العرب، نحن اليوم ندرس ظاهرة النبوة وظهورها في الحجاز بشيء من الموضوعية والهدوء ونستعظم مع ذلك الانقلاب الذي أحدثته في بقاع من العالم من الناحية التاريخية - الاجتماعية، ولكننا نتناسى الآثار البسيكوسوسيولوجية التي تكون قد تركتها في المجتمع الناشئ»**[3].

---

(1) محمد دريوش، اللغة النحوية في كتابات بن مالك، ص 6.

(2) G, Cangelmen, Etudes d'histoire et de philisophie des sciences, p. 11-12.

(3) أحمد العلوي، "أسس منهج البحث في اللغويات العربية"، ص 63.

إلى جانب ذلك نجد عاملا آخر لا يقل أهمية؛ فمن عناصر بنية الذهنية الإسلامية تقسيم الاختصاصات بين الأمم، وهذا هو السبب الحقيقي في امتناع العرب عن ترجمة آثار اليونان الشعرية وهروعهم إلى ترجمة آثارهم الفلسفية. كما يمتنع العربي عن ترجمة ما يظنه علما خاصا بالمجتمع الإسلامي، ولا يمكن أن يعرفه مجتمع آخر لأنه من اختصاص العرب والمسلمين مثال ذلك علم الدين وعلم العربية، وعلم الآداب والشعر الخ. وهذا ما يدخل في باب الكفاية الثقافية التي تكون قد تركها في المجتمع الناشئ، مجتمع المسلمين وغيرهم ممن استظل بظل الدولة الإسلامية[1].

إن دراسة النحو العربي يجب أن تنطلق من هذه الاعتبارات في نظر العلوي وعليها يقيم نظرته للغويات العربية.

1.4.1.2.4. أقوال عن السيبويهية: (تصاوير السيبويهية)

تميز النحو السيبويهي بقيامه على "**التمكن العاملي**"، فقد بلغت البنية العاملية حدا «**جعل البنيات الأخرى المقولية والصرفية والمعجمية لا تمثل إلا معالم في المرور من الشكل المجرد إلى أصناف القول** (...) **فلا شيء ينفلت من قبضة التعريف العاملي حيث يصنف العناصر بواسطة مقولات أولية مستخلصة مباشرة من ملاحظة قوانين التغير في الواقع اللغوي. فالبنية العاملية توفر عند مراعاتها إمكانيات العناصر اللغوية في قوائم تبعا لخصائصها العاملية التي تكتسبها داخل الخطاب وإذا كانت بعض العناصر قادرة على التغير وأخرى عاجزة عن ذلك، فالأمر، كما يقول النحاة مرده دون شك إلى حرية التغير التي تعتبر خاصية لدى البعض ويفتقدها العض الآخر**»[2].

---

(1) نفسه، ص 36.

(2) Ahmed Alaoui, Epistemologie de la linguistique Arabe, p. 3.

يبقـــى كل نقد جدي للنحو السيبويهي غير ممكن إذا لم ينصب على أساسه، وربما كان هذا هو جوهر الاختلاف الذي قام بين ***أبـــي بـــشر*** وبعض منتقديه كما هو الحال بالنسبة إلى ***الأخفش*** الذي حاول اســـتبدال الـــتعاريف العاملية بالتعاريف الخارجية بعدما وجد التمكن العاملي غير كاف لتفسير النحو. فالطبيعة المقولية لوحدة ما هي محصلة تحديـــد خصائـــصها[1]، لقد كان هذا الاختلاف سببا في الجدل الذي أثـــاره كتاب ***سيبويه*** في القرن الرابع، وهو جدل لم يكن له داع، لأن أساســـه هو «عدم دراية بعض الأوساط النحوية والفكرية بصفة عامة بـــدور الـــتعاريف في نحـــو ذي ميزة تصنيفية. ***والزجاجي*** أحد أكبر المدافعين عن ***سيبويه***، كان واعيا بذلك، إذ كان يبرز غموض التعاريف المنطقـــية والنمطـــية بإظهـــار الخلط الذي يمكن أن تحدثه في تصنيف الـــوحدات اللغـــوية. فبينما كان سيبويه يؤسس نظامه التصنيفي على أساس مفهوم التمكن جاعلا منه ميزة تعريفية للاسم، كما كان مفهوم البـــناء بالنسبة إلى الفعل والحرف، بدا خصومه كما لو كانوا يريدون التخلص منه (المفهوم) مرجحين عليه تعاريف خارجية، والتمكن، كما كانـــوا يرون، لا يعدو أن يكون إلا سمة من سمات المقولة التي حددت بـــشكل آخـــر دون أن يكون بمثابة ذلك الوصف المحدد الذي يشكل

(1) يعـــرض العلـــوي فـــي كتابه ابستمولوجيا اللسانيات العربية للاختلاف بين ســـيبوبه والأخفش حول "منذ"، فالأخفش يرى "أنها يجب أن تنتمي إلى قائمة أسماء وإلى قائمة الحروف في الوقت نفسه، وذلك حسب الأثر العاملي الذي تحدثـــه في المجموعة الجملية. وكما يظهر بوضوح فهو يحول الاعتبارات العاملية إلى خصائص تعريفية معترضا بذلك الفكر السيبويهي الذي لا يرى فـــي هذا الأثر إلا تطبيقا لقاعدة عاملية وهذا الحرف، حسب سيبويه لا يمكن أن ينتمـــي إلى قائمة الأسماء المتمكنة بما أنه ليس متمكنا، فهو إذن منفصل عـــن مقابلـــه الاسمي الذي سيتواجد في قائمة الأسماء المتمكنة، وبما أنه لا يتغير فإن قائمته ستكون ثانوية". ص 3 – 4.

حـــاملا لـــه وبشكل أكثر دقة، فإن تعريف التمكن كان يبدو لهم غير كاف مما يدفع كل تحليل جدي للتخلي عنه»[1].

إن ***العلوي*** يعرض في هذا النص لجوهر الاختلاف بين النحاة وبين ***سيبويه***، كما يعرض لتصور كل موقف على حدة، ولكنه يعود لينتصر لموقـــف ***سيبويه***[2]. لقد كان معارضو ***سيبويه*** سيكونون على حق لو كان ***سيبويه*** يبحث عن مثل هذه التعاريف، وهذا على خلاف ما كان علـــيه الأمر فعلا، فقد كان ***سيبويه*** يتغيا، خصوصا، الإشارات التي تهم الـــشيء اللغـــوي بصفة مستقلة ولا يبحث عن تعريف أجزاء الخطاب الممكنة خارج القوائم العاملية.

وقـــد كانت التعاريف النمطية مسؤولة أيضا عن ظهور وتحديد الوظائـــف الدلالية في تداخل مع الوظائف العاملية. ففي (الكتاب) نجد وظائف الفاعل والمفعول محددة على أنها أثر للعامل. وهكذا كان نحوه يـــتفادى التأكـــيد على الاختلافات الدلالية بين فاعل فعل مثل "جاء" وفاعل الفعل "كان"، والاثنان يتواجدان في أماكن عاملية متماثلة. فقد كـــان أكثـــر ما يهم ***سيبويه*** هو شكل المكان بعيدا عن دوره والحرية الملاحظة على مستوى القوائم تجد تبريرها على مستوى المجموعات. لذا لا يجـــب اتهام المعلم بالمزج بين وظائف مختلفة بما أن التمييز الدلالي ما كـــان لـــيهمه على مستوى الأشكال العاملية التي كان يريد وضعها. والـــتاريخ يحفـــظ حالة من الوفاء لفكر المعلم في شخص ***ابن السراج***

---

(1) A. Alaoui, Episemologie de la linguistique, p. 4.

(2) يعلـــق العلوي على هذا الانتصار بالقول: «هو انتصار أملته ظروف المقال. أمـــا الحقـــيقة في رأيي الآن فهي ما تقدم عن القول النظري. وإن بدا أنني انتصرت لسيبويه على غيره في بعض ما كتبت، فلأن سيبويه كان أقوم على الخطـــاب الـــنحوي مـــن غيـــره وكان أعلم به من آخرين كالمبرد وبعض أضرابه» (من تعليقات العلوي على هذه الدراسة).

الــذي كــان يعــرف النحو على أنه دراسة التمكن في الأشكال اللغوية[1].

إن التأكــيد على أهمية التمكن العاملي ودوره لا يعني مطلقا أن ***العلــوي*** يسلم بالعاملية جملة وتفصيلا، فعلى العكس من ذلك تماما، نجده ينتقد السيبويهية من جهة العاملية نفسها ويعتبرها مصدر صعوبات كــثيرة. فإشارات ***سيبويه*** المتعددة في كتابه إلى الأمور التي تلي الابتداء مــثل الاســتفهام وغيره تساعدنا على وضع نموذج يربط بين اعتباراته المــتعلقة بالابتداء وبين اعتباراته المتعلقة بما يلي الابتداء، لهذا نتصور في هــذه المــرحلة من قراءة الفكر السيبويهي أن هناك تخطيطا عاما يجعل عامــل الابتداء ومجاله قبل الفعل ومجاله، وهذا يعني أن هناك طائفة من المواقع العاملية الموزعة بين المجالين:

- عامــل ابــتداء [مواقع ابتدائية [صدر [عامل موقع الإسم [مواقع معمولية]]]]

تعكــس هذه الخطاطة إشارة ***سيبويه*** إلى ما يكون بعد الابتداء، والمقصود بذلك الصدور من استفهام وغيره، وإلى كون الفعل معمولا لوقــوعه في موقع الإسم. يبقى أن الفعل في هذه الصورة يكون معمولا بعــد الــصدر وفي الوقت نفسه فإنه، نظريا، قبل الصدر؛ لأنه معمول بوقــوعه في موقــع الــسهم المتصل بعامل الابتداء، هذا التصور يمثل بالإضــافة إلى هــذا التناقض الداخلي اتجاها إلى تشتيت القوة العاملية، وهــو اتجاه سيكون، كما سيتبين، وراء استحالة وضع نموذج يخلو من التناقض الداخلي وهو لذلك غير قائم على الوسائط والدرجات العاملية التي ترجع إلى مبدأ عاملي وحيد. إن المشكلة التي طرحت على ***سيبويه*** هــي عاملية الفعل إذ لو لم يكن الفعل معمولا لما احتاج ***سيبويه*** إلى أن

---

(1) Ibid, P. 5.

يـــربطه بموقع الإسم ولزال هذا التناقض. ومن جهة أخرى فقد أغفل *ســـيبويه* إغفالا تاما عاملية الصدور إلا حين تكون عاملية مثل الجزاء والـــشرط، وأما في هذه الحالة فإن تحليله قاده إلى أن يجعل منها أنواعا عاملـــية مـــستقلة، والحـــال أنها في الحقيقة لا تغدو أن تكون كالجمل الاستفهامية مشتقة من الجمل الاسمية والفعلية أو كان يمكن لـــ *سيبويه* أن يجعلـــها كذلك لينتبه إلى عاملية الصدور. ومن جهة أخرى يلاحظ أن *ســـيبويه* قرر مثلا أن الاستفهام لا يكون إلا بعد الفراغ من الابتداء و لم يدفعه ذلك إلى أن يقول أن مجال الفعل لا يكون إلا بعد الفراغ منه كذلك وكان، لو فعل ذلك، سيتبين أن الجملة عنده ليست إلا صورة منتقصة من الجملة الابتدائية الوحيدة التي تتحقق باتصال[1].

فـــإذا كـــان *العلوي* ينتصر لـــ *سيبويه* في خلافه مع *الأخفش* وبعـــض المجـــددين من النحاة فإن ذلك لا يعني أنه كان متحيزا للنحو الـــسيبويهي. فقـــد اخـــتلف مثلا مع *الزمخشري* بخصوص **"التمكن العاملي"**، ومع ذلك فإن اختلافه معه لم يمنعه من الانتصار له في بعض الأمور التي يراها صائبة؛ فـــ *الزمخشري* الذي يعتبر "إلا" عنصرا زائدا، ويختـــزل الجملتين[2] إلى بنية عاملية بسيطة، يرى أن هذا الحرف ليس زائدا على مستوى المعنى رغم كونه كذلك على مستوى اللفظ. وهذا ما يطابق تحليل العلوي الذي **يترجم المعنى إلى بنية منطقية واللفظ إلى بنـــية عاملـــية**؛ فـــ "ما" عنصر زائد على مستوى العاملية يفقد هذا الوصف على مستوى البنية المنطقية (الخطابية) وهو ينضاف للتعبير عن معنى ضروري للخطاب.

---

(1) أحمد العلوي، " آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 33.

(2) يـــشير هنا إلى جملة: ما جاء زيد إلا راكبا، وجملة: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه.

لا يكتفي العلوي بتحليل آراء القدماء والمقارنة بينها، بل يذهب إلى أبعد من ذلك في محاولة لتكميل السيبويهية والدفع بها إلى نهاياتها من خلال اقتراحات وتعديلات لما قدمه سيبويه[1].

إن النحو السيبويهي لم يبلغ درجة الكمال على الرغم من أهميته، ويمكن لهذا النظر أن يكتمل إذا ميز فيه في سائر الأبواب بين التغيير الإنشائي والتغيير المعمولي اللفظي.

إن الخلل قائم في بعض جوانب النظر السيبويهي، وهو خلل لا يمكن تداركه وتطويره «إلا إذا تخلينا عن إفضائية العامل وجعلناه موقعا أو معنى لا غير وتخلينا كذلك عن استقلال العوامل واختصاصها بالمعمولات ومعنى ذلك أن نفترض أن العامل يحكم العامل ويحكم المعمول أما حكمه للعامل فيكون إذا كان أدنى منه وكان له وسيطا وأما حكمه للمعمول فأن يفضي إليه بصفة عن طريق الوسيط لهذا نعوض أن يعد "أن" وسيطا للعامل الإنشائي جعلناها ناصبا و لم يستطع أن يربط بين المذهب وبين ملاحظاته التي نعدها أفضل من مذهبه في هذا الموضوع، وفي هذا الخصوص نشير إلى أن لغويا أجنبيا قدم في

---

(1) انصب اهتمام العلوي في وقت من الأوقات إلى بناء وضع تصورات جديدة تكمل النقص الحاصل في أعمال القدماء، لكنه سرعان ما صرف النظر عن ذلك، يقول في هذا الخصوص: «كنا نذهب إلى النظر باعتباره راحلة معرفية فلما استيقنا من تناقض النظر (التصوير) والواقع كتناقض النار والماء صارت إقامة النظريات وإصلاح النظريات القائمة أو الدفع بها إلى نهايتها تجارب نفعها الوحيد تمكين المبصر من معرفة النظر نفسه فإن كان في النظريات فائدة فهي في كشفها للنظر نفسه لا في كشفها للواقع الذي لا يكشف بها لأنه لا يصور وهو لا يصور لأنه أفعال الله سبحانه وآياته وهذه لا صنم لها. وما يدري الكاهن فلعل طلسماء الكهانة تمضي به إلى غير ما يمضي إليه المريض الذي لا يشرب قيح جروحه».

مذهبه الأخير تصورا عامليا قريبا من سيبويه تتجه إليه هذه الانتقادات ذاهما»[1].

يظهر من خلال النص أن ***العلوي*** لا يكتفي بالتحليل والنقد فقط، بـــل يعمـــد إلى نسج نوع من المقارنة بين السيبويهية وبعض المدارس اللـــسانية المعروفة وهي مقارنة لا يهدف من خلالها المفاضلة أو الحكم بأســـبقية اللغويين العرب في التوصل إلى بعض الأمور اللسانية، بل ما يحـــركه بالأساس هو الكشف عن بعض التوازيات بين تصوير عربـــي وتصوير حديث، فمن يزيل عن كتابات المحدثين مرفعاتها الرمزية يلقى فيها صورا تعيد تصوير الأقدمين[2]، إنها كلها صنع العقلان، وهذا هو أساس المقارنة التي يقيمها بين ***سيبويه وهاريس***[3].

2.4.1.2.4. الجرجاني من نحو الكلام إلى نحو المتكلم

إذا كـــان "**الـــتمكن العاملـــي**" هـــو الأساس الذي يقوم عليه النحوالـــسيبويهي، فإن الجرجاني يجعل إلى جانب "**العاملية**" ما يسميه

(1) أحمد العلوي، " آية الفكر"، ص 24.

(2) لا يعني هذا الكلام أن العلوي ينتصر للنحاة العرب القدماء على اللسانيين فلا فـــرق عنده بين ما هو قديم وما هو حديث؛ الفرق بين النظريات فرق تسمية لا غير، فلا سبيل للتفريق بين الأقوال سوى موقعها من الطريقين المعرفيين الكبيرين، الحق والنظر. ويعلن العلوي عن موقفه من التراث بقوله: «لست تـــراثيا، قـــد يجـــوز القول أنني قرآني، والقرآن ليس تراثا. ولكنه مطلق، والمطلـــق يكون حالا حاضرا في كل الأزمان وبه قيام الخلق والواقع. فإذا يجـــوز أن يقـــال أنني قرآني من كل الجهات ومن الجهة المعرفية لأنني لا أرى أنه يجوز أن يكون الإنسان تابعا للقرآن من جهة من الجهات وأن يكون تابعـــا لغيره من الجهة المعرفية فأنا أظن أن في ذلك تناقضا عظيم». ("من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار").

(3) أحمد العلوي، "آية الفكر وكبرياء النظر"، ص 28.

"الـــتعلق"، وهذا ما يشير إليه ***العلوي*** بقوله: «**يفرق الجرجاني هنا بين الكلام والنظم. النظم هو العملية التي يرتبط بها الكلم، أي هو عمل المـــتكلم ويفضل الجرجاني لفظ التعلق على لفظ العاملية فمن المعلوم أن هـــناك أساســـا عامليا يقوم عليه النحو وأن بجانب العاملية هناك الـــتعلق الـــنحوي. لكن يظهر أن أمثلة التعلق التي ضربها الجرجاني تخـــتلف عن مظاهر التعلق في النحو. التعلق في النحو ليس إلا وسيلة لـــتحديد مجال عمل العامل، أما عند الجرجاني فهو علاقة قائمة بين أجزاء الجملة كلها. ظاهر الأمر أن التعلق في النظم يقابل العاملية في النحو وذلك أن للمتكلم دخلا في التعليق فهو الذي يوقعه وليس له دخـــل في أجزاء العاملية المنفصلة عن الذات المتكلمة**»[1]. فهل يعني هذا أن التعلق هو العاملية؟

يجيب ***العلوي***: «**لا يمكن أن نفهم من التعلق العاملية. أولا لأن الجرجاني يصرح بالعاملية عند الحاجة إليها كما هو الأمر عند النحاة وأيـــضا لا يجب أن ننسى أنه ألف في العاملية كتابا كتبت له شهرة واسعة عند الأقدمين، وثانيا لأن الجرجاني يحدثنا عن علم النظم الذي يتـــناول بالدرس جوانب لا يشملها علم النحو فليس منتظرا منه في هـــذا الخصوص أن يعرفه بما يعرف به النحو. وثالثا لأن الأمثلة التي قـــدمها لـــتعلق الاسم بالاسم مثلا لا تستقيم مع تحاليل النحاة على طريقة واحدة**»[2].

إن الاخـــتلاف بين ***الجرجاني*** والنحاة من جهة العاملية والنظم لا يعني وجود تناقض بين التوجهين، فعلى العكس من ذلك تماما «**يكون فكـــر الجرجاني مكملا لفكر النحاة وهو مكمل لأنه لا ينقض أساس**

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 237-238.

(2) نفسه، ص 238.

الفكــــر اللغوي العربــــي بل يعتمد عليه في بحث إشكالية النظم وهو مخالف له لأنه يربط النظم بالذات المفكرة ولذلك نجده يحصي أنواع الارتـــباطات الممكـــنة بين المقولات النحوية كما قدمنا وهو أمر لا يفعله النحاة الذين يرتبطون بفكرة المسافة العاملية وحدها»[1].

تقـــوم **نظرية الجرجاني على الجمال النظمي**، ولكن لا ينبغي أن يعـــتقد أن الجمال النظمي وحده يحرك النظرية بأبعادها؛ فـــ ***العلوي*** يعتـــبر هـــذه النظرية واقعة على تخوم البلاغة والنحو يقول: «**لقد جاء الجرجاني ليبين للنحاة أمرا وللبلاغيين أمرا آخر: بين للأولين أن اللغة تعـــبير عـــن الفكر وأن التعابير اللغوية تنقل أو تعكس ميكانيزمات الفكـــر، وبين للآخرين أن الدرس اللغوي تجمعه وحدة النظم بحيث إن مسائل علم البيان لا تنفصل عن مسائل علم المعاني. حقا إن هذه الدراســـات لم يكن بعضها مفصولا عن بعض في زمن الجرجاني ومن الحـــق كـــذلك أن الدراسات البلاغية اتجهت في عهد السكاكي إلى جعـــل هـــذه العلوم من جهة موضوعها وإلى جمعها من جهة الغاية اللغوية التي تشملها وفي هذا الإطار يظهر الجرجاني كمفكر يحاول أن يبين أن هذه الظواهر اللغوية منشأها واحد أو أن يدل على الأساس الـــذي تبدو فيه هذه الظواهر اللغوية تلوينات تعلوه ولكنها لا تغير من طبيعته تغييرا يذهب بها بل تغيره تغييرا ينوع تلك الطبيعة»**[2].

يجعـــل ***الجرجاني*** للظواهر اللغوية المختلفة نظرية نظمية توحدها، ومن ثمة يسلك نهجا مخالفا لنهج المتأخرين من اللغويين والبلاغيين الذين حاولـــوا أن يوحدوا دراسات القدماء تحت راية الموضوع اللغوي العام ولكـــنهم ظلوا يفصلون بين خاناته تحت راية النوعية الموضوعية. ومن

(1) نفسه، ص 412.

(2) نفسه، ص 243.

الأمور التي يعتبرها *العلوي* جديدة عند *الجرجاني*؛ التوازي الذي يقيمه بين "**اللغة والفكر**" إذ يرى أنه: «**لأول مرة نقرأ عند مفكر عربي شيئا واضحا حول توازي اللغة[1] والفكر**»"[2]، وهي مقدمة نظرية كان من شأنها أن تغير كثيرا من المسلمات النحوية لو توافرت للنحاة قبل الجرجاني و«**لكانت دفعتهم إلى تغيير وجهة النحو ولكان بإمكانهم أن يبينوا أنواع الأخبار في اللغة العربية ولتحرروا من سلطة العاملية ولكن أفكار الجرجاني ظلت مصروفة عن أن تؤثر في النحاة الذين انبعثوا بعده فإن موضوعهم الكلم لا الكلام**»[3].وقد حاول العلوي في كتابه (*الطبيعة والتمثال*) أن يذهب بهذه الفكرة بعيدا وأن يعطيها تأويلاتها الممكنة.

وكعادته في الذهاب بعيدا في المقارنة بين النظريات، بهدف المناطحة بين أصحابها يشير *العلوي* إلى فساد المقارنة التي يعقدها بعض **لساني التراث** بين *الجرجاني* **وسوسور** لاختلاف غايتيهما؛ إن الأمر عند الجرجاني غيره عند *سوسور* ومن نحا نحوه ولذلك يخطئ من يقرب بينهما. غاية ما يريد *الجرجاني*، في نظر *العلوي*، هو أن يحدد مواطن تدخل المتكلم، ولذلك قضى بأن المتكلم لا دخل له في الألفاظ المفردة، فإنها وإن كانت وحدات معجمية فإن الفكر لا يلتبس باللفظة الواحدة وإنما يلتبس بالتراكيب المعجمية؛ أي بالتراكيب المعنوية. وكان *الجرجاني* يقصد أن يبين أن المعطى الأول هو التراكيب لا الوحدات فإن هذه الأخيرة يستلها النحو استلالا ويفصلها بعملية إجرائية لا غير،

---

(1) يشير العلوي إلى أن المقصود في مثل هذه الحالات الأقوال المنظومة المنجزة لا اللغة باعتبارها أوضاعا.

(2) نفسه، ص 264.

(3) نفسه، ص 264.

المتكلمون لا يعرفون الألفاظ المفردة وهذا صحيح فالأطفال ينطقون أول ما ينطقون بالجمل والتراكيب. الألفاظ المفردة لا يمكن إذن، أن تنتمي إلى مستوى المعنى؛ لأنه لا معنى لها ولا يعرفها المتكلم بأفرادها ثم إنها لا تنتمي إلى مستوى اللفظ؛ لأنها لا تحدد مقولتها إلا في إطار التراتيب اللفظية. الوحدة الأساسية هي التراكيب إذن، ولذلك فكأنه لا معنى للحديث عن علاقة اللفظ بالمعنى خارج التراكيب؛ لأن المتكلم هو الذي يدخل المعنى على التراكيب اللفظية. وهو يدخل المعاني التركيبية المرتبة في نفسه ولذلك فإن أي حديث عن المعنى واللفظ خارج هذه الصورة ينفي دور المتكلم وينفي دور واضع اللغة ويتجاوز المعطيات وهي التراتيب إلى مفاهيم لا برهان عليها وهي المفردات(1).

وبما أن النظريات قائمة على العقلان فإن جوانب كثيرة من التشابه والتداخل تبقى قائمة بينها(2) وهذا ما يلاحظ في علاقة نظرية *الجرجاني* بالنظرية التوليدية، يقول *العلوي*: «**الجرجاني ألحق الظواهر المجازية بنظرية النظم وأرجع تلك الظواهر إلى مبدأ الاختيارات**

---

(1) نفسه، ص 572.

(2) يرى العلوي أن "العقلان يستخدم آلات واحدة في كل الأحوال، بغير أسمائها بحسب الجهة فإن كانت نصية تسمى بكذا وإن كانت نفسية سمي بغير ذلك ولا يخرج عن تبديل الأسماء حتى أنه يجوز إقامة معادلات بين الفلسفة السنوية وفلسفات لغوية معاصرة بينت العقول اللغوية المؤدية إلى العبارة المستفادة فبينت المستفاد منه ولم يقع الخلاف بين اللغويين إلا في المستفاد منه أهو دلالة أو مقولة أم تداول أم غير ذلك وقامت كل أقاويلها على ربط المستفاد بالمستفاد منه، لا فرق هنا بين بنية عميقة وعقل مطلق وبين ما بعد العميقة والعقل بالملكة ولا ما قبل العميقة والعقلان وقد يختلفون، وقل مثل هذا عن التحليل النفسي فإن العقول التي يصنف منشئه بينها وبين العقول السينوية والأفلوطينية واللغوية وعلاقات بنائية ترادفيه وتشاركية متينة" نقد علم المفاهيم، ص 12-13.

التـــرتيبية الـــتي للمتكلم حق إنجازها. وهذا قريب كل القرب من نظـــريات التولـــيديين على الخصوص، فهم يميزون بين نظرية النحو ونظرية الإنجاز. والجرجاني كذلك يميز بين نظرية النحو ونظرية النظم وما النظم إلا إنجاز عرفه الجرجاني والنحاة المعاصرون بشكل متقارب جدا. إن الجرجاني أخرج الظواهر المجازية من مجال نظرية النحو، لأنها ناتجـــة عن نيات ومقاصد ترتيبية راجعة إلى المتكلم والظروف لا إلى النحو وهذا هو <الممتاز> في فكر الجرجاني إن كان في النظر ممتازا!»[1].

فالاختلاف بين النظريتين (النظريات) قائم على اختلافها في ضروب الـــتأويل المعتمدة في التصوير لا غير وهذا ما يؤكد مرة أخرى عدم وجود تطور نوعي في اللغويات خارج حدود **الأبجدية التصويرية**[2].

3.4.1.2.4. مرجعيات النحو العربـــي:

لم يـــتوقف ***العلوي*** عند حدود مناقشة النحو العربـــي وتحليل قضاياه، بل يذهب إلى أبعد من ذلك محاولا **مساءلة النحو العربـــي عن مرجعياته.**

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 249.

(2) يميـــز العلـــوي بـــين مـــا يـــسميه الأبجدية الحروفية والأبجدية التصويرية (المفاهيمـــية) يقول: «تختلف الأبجدية الحروفية عن الأبجدية التصويرية أو المفاهيمـــية فـــي أنهـــا غيـــر مؤسسة ولكنها إملائية وإملائيتها راجعة إلى محدودية المجال الذي تتصل به الأبجدية الحروفية، أما الأبجدية التصويرية فأبجديـــة مختـــزلة ومؤسسة وغير إملائية والنحو العربي ليسا إلا أبجديتين مختـــزلتين مؤســـستيين غير إملائيتين والعبارة الأصوب أن يقال إن النحو العربي ككل الأنحاء ليس إلا نتاجا لأبجدية قائمة قبل النحو نفسه. دليل ذلك أن الأبجديـــة التصويرية التي قام عليها النحو العربي وصنعها النحاة العرب هـــي التي تتخذ الآن في سياق النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء المقترحة وذلـــك معناه أن الأبجدية الواحدة قد تقوم عليها أنحاء كثيرة» أحمد العلوي، "الأبجدية اللغوية بين اللغويات القديمة والمعاصرة"، ص 75.

لقـــد شكلت علاقة النحو العربـــي بالمنطق قضية جوهرية عند اللغـــويين العرب قدماء ومعاصرين فـــ «**تاريخ الأفكار في الإسلام لا يخلـــو مـــن الإشارات للصراع بين النحاة والمناطقة. فبالإضافة إلى المـــواجهة بين الفيلسوف ابن عدي والنحوي السيرافي والتي كانت منـــصبة على جدوى وقيمة هذين العلمين، هناك أيضا الهجوم الذي قـــاده فيلـــسوف آخـــر هو أبو زكريا الرازي. ضد النحاة الذين يرفـــضون للعلوم الخارجية عن النحو الحق في أن تسمى علوما. كما ذهـــب فلاسفة آخرون إلى حد محاولة تقويض الأنحاء الخاصة معلنين المـــنطق نحـــوا كليا. وكان هذا موقف الفارابـــي وفلاسفة آخرين حاولوا بناء لغة مطابقة لمبادئ المنطق**»[1].

لا نهـــدف هنا الكشف عن موقف ***العلوي*** من جوهر العلاقة بين المـــنطق والـــنحو[2] وإنما نهدف بشكل أساس إلى الكشف عن علاقة أخـــرى لم تـــنل حظها من الدراسة، أو لنقل أنها ظلت غير معروفة أو مقـــصاة، تلـــك هـــي مـــسألة العلاقة بين **النحو العربـــي والفيزياء اليونانية**[3].

فرغم غياب أشكال المقارنة هاته فإن وشائج القربى ظلت حاضرة ومـــتواجدة بـــشكل كبير من خلال تداول بعض المفاهيم الفيزيائية في الـــنحو العربـــــي كما هو الحال في مفهومي ***الثقل والخفة***[4]، فأهمية هذين المفهومين في النحو لا تقل عن أهميتهما في مجالهما الأصلي. «**إن**

---

(1) A. Alaoui, Epitemologie de la linguistique, p. 89

(2) ينظر تفصيل ذلك في نفسه، ص ص 89-119.

(3) نعتقد أن العلوي هو أول من قال بفيزياء نحوية عربية.

(4) الاقتـــصار علـــى هذين المفهومين لا ينفي وجود مفاهيم فيزيائية أخرى في النحو العربي. (الحركة، السكون، التغير...)

جميع الوحدات اللغوية في النحو وكل الوظائف العاملية مصنفة إلى قسمين: الثقيلة والخفيفة. ولم يكن النحاة يصوغون بوضوح الأصل النظري لهذا التصنيف الذي جعلوا منه عقيدة. وعندما يغامر النحوي محاولا تفسير بعض جوانب الثقل والخفة الحايثة للوحدات اللغوية فإنه يعتمد على اعتبارات لغوية غير مقنعة. ومن المؤكد أن نحاة الجيل الأول، وهم المسؤولون الأولون عن إدخال مثل هذه المفاهيم إلى النحو، لم يكونوا في حاجة لتوضيحها بصياغة نظرية للغة حيث تأخذ هذه المفاهيم مكانها الحقيقي وكانوا يكتفون باستعمالها في تحاليلهم علما أن المعنيين في زمانهم كانوا يدركون ما يقولون، وكان ذلك في نظرهم نوعا من المسلمات ستثقل عروضهم إذا وردت في نصوصهم»(1). والسؤال الذي يجب أن يطرح: كيف تشتغل هذه المفاهيم في النحو العربي؟ وهل من فرق بين خصوصياتها الفيزيائية وخصوصياتها النحوية؟

إنه من الضروري القول إنه إذا كان التنقل جزءا من تعريف الخفيف والثقيل في فيزياء أرسطو فإن الخفة تعتبر جزءا من تعريف الأولية. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إنه إذا كان كل خفيف يتجه بشكل طبيعي نحو الأعلى فإن أولا في النحو يكون بالضرورة خفيفا في السلاسل الوسطية، أما بالنسبة إلى الخفيفة المطلقة والثقيلة المطلقة فنلاحظ أن الثقيل مثلا لا يمكن أن يكون ثانيا للخفيف المطلق لكون الاثنين أوليين مطلقين. لذلك لا يجعل النحاة من الحرف ثانيا للاسم لأنهم يعتبرونه ثقيلا بشكل مطلق. والملاحظ بهذا الخصوص أن الثقل والخفة اشتغلا كعلة نحوية في تفسير بعض القواعد التي لا تطبق فيها القاعدة الأولى. وتقتضي قاعدة عامة أن اللغة تستعمل بالضرورة

---

(1) A. Alaoui, Epistemologie de la linguistique, p. 89.

الأشكال المقتصدة أي الخفيفة، ويجب أن تتجنب الأشكال التي تتطلب مجهـــودا خاصـــا، وبهذه الطريقة تكون بعض الأشكال المستعملة ثانية وخفـــيفة بالنـــسبة إلى الأشـــكال المقصاة؛ لأنها ثقيلة رغم أنها أولية. وبالتالي يأخذ الثقل والخفة معنى غير مطلق ولن تشكل ميزة للمقولات. فالمـــنقوص والمقصور شكلان لا يمكنهما تلقي العلامات العاملية، لأن ذلـــك ســـيؤدي إلى "إثقال" شكلهما. وإذا **كانت اللغة قد تجنبت أن تلحـــق بهمـــا هذه العلامات فإنما كان ذلك بسبب من نـــزوع نحو الخفة حاضر كمبدإ عام في التشريع اللغوي**. وهذا الاشتغال يمتد نحو الـــصرف حيث نلاحظ أن هذه المفاهيم تمثل قاعدة صلبة ودائمة. فهي تتدخل كلما تعلق الأمر بظواهر صوتية مرتبطة من قريب أو من بعيد، بالأشـــكال الصرفية. وجميع الأشكال الصرفية تخضع لمبدإ الخفة، وإذا استعملت بعض الأشكال من هذا الصنف في اللغة دون أن تكون أولية فـــيجب أن يكون لها شكل أول **يتم إقصاؤه بسبب الثقل الصواتي.** وقـــد قام ***سيبويه*** بصياغة مبدإ الخفة في علاقته بالتراتبية عندما اعتبر أن العلل يجب أن تتدخل لتفسير حالات الضرورة (...) وقرونا بعد ذلك نـــادى ***ابن جني*** بالبحث عن هذه العلل التي ترغم العرب على إقصاء الأشكال الأولى "**عن علل ما استكرهوا**". ويعزو هذان النحويان ثقل هـــذه الأشكال الأولى لقانون الجهد الأدنى الذي يحدد اختيار الأشكال حسب بساطة تكوينها الصواتي "وإنما كرهوا تحريكها (الألف) في رمى لأنهـــا إذا حـــركت صـــارت يـــاء أو واوا فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون[1].

بهـــذه الكيفية كانت مفاهيم الفيزياء حاضرة في النحو العربـــي، وهـــذا يفـــرض بالضرورة إيلاء هذا الجانب الأهميته التي يستحقها في

(1) Epistemologie de la linguistique, p. 109-110.

النحو العربي؛ لأنه حاضر بقوة في حجج النحاة وتفاسيرهم[1].

4.4.1.2.4. تفكيك المفاهيم ونقدها

تشكل المفاهيم اللغوية مظهرا من مظاهر العلم البشري المتحدث عن العالم «وإذا كان لقوم أن يسموا هذه الوقائع وأن تقوم أسماؤهم في نسق منتظم، فإنهم يكونون بذلك أصحاب نظر. وأما الذين يتنازلون عن حقهم في التسمية لسبب من الأسباب، فإنهم يمارسون بهذا التنازل وجودا ناقصا شبيها بالعدم. مسألة التسميات أساسية، لأنها تحمل خيال الشعب المسمي، ولأنها تعفي منتج التسميات من الحفظ والمتابعة وهما حظ الشعوب التي لا تسمي، ولأن إنتاج الأسماء يكون ناتجا ويفرض في وقت واحد سوقا يتم فيها الحوار بين المسمين. ومسألة التسميات أساسية، لأنها تمثل صورة التأويل عند المسمي، لأنه حين يؤول يسمي. فإذا نقلت التأويلات إلى لغة أخرى وصنعت لها ألفاظ مناسبة أو غير مناسبة - كما هو الحال عندنا - وابتعدت عن سوق الحوار المذكور آنفا فقدت طبيعتها السوقية وتقدمت إلى الناس منكرة أصلها التأويلي، وساعدت أسباب أخرى، أهمها قيام أسواق حوارية جانبية في بلاد البكم التأويلي فاستقر لها اسم جديد أو أسماء تميزها عن طوائف قولية أخرى. هذه الأسواق "الحوارية" الجانبية لا تشارك في تأويل وقائع هذا العالم وتسميتها، وإنما تبذل الجهد في تسمية التأويل وطوائف التأويلات الصادرة عن الأسواق القولية الأساسية»[2].

---

(1) إن الحجج التي قدمها النحاة منذ سيبويه لتفسير الاختلاف في السلوكات العاملية بين المقولات المعجمية تنتهي إلى المفهومين الفيزيائيين للخفة والثقل. كما أن المتأخرين سيفسرون السلوك العامي للاسم بخاصيته الفيزيائية أي الخفة. نفسه، ص 42 وما بعدها.

(2) أحمد العلوي، ظهور اللغة وعناوين الظهور، ص 73.

بناء على هذا يدخل ***العلوي*** بعض الاقتراحات والتعديلات على بنية النحو يمكن أن نعتبرها ضربا من ضروب النقد يقول: «سنقترح هنا طائفة من الاقتراحات، أول هذه الاقتراحات هو أنه من غير المعقول أن نتصور نظاما عامليا إفضائيا وأن نقبل مع ذلك المقولات المعجمية، النحو العربي القديم اعتاد أن يضع القواعد العاملية التي يملؤها انطلاقا من القوائم العاملية الحاملة للمقولات وأدوارها العاملية ولكن النحاة القدماء وسيبويه منهم كانوا كثيرا ما يشكون في المقولة وجدواها في النحو...، يهمنا هنا أن سيبويه كان يميل إلى الحل الثاني فهناك عوامل مختصة بالأفعال وأخرى مختصة بالأسماء ولا يتجاوز ذلك إلى التساؤل عن معنى هذا الاختصاص، القواعد العاملية تنظم في إطارها المحلات عن طريق الإفضاء بطريقة غير واضحة والمقولات تحلل في الأماكن المهيأة لها، من العوامل المختصة بالأفعال موقع الاسم، هنا سنغير الصياغة وسنقول إنه ليس هناك اختصاص وإنما هناك إفضاء للشكل المقولي يقوم به عامل الشكل، وإذا كان الحلان متوازيان ومتعادلين في خصوص أمثلة بسيطة مثل "الرجل جاء" فإن التعادل يفقد عند البحث في أمثلة من نوع "إن يدخل أدخل" التي لا يقال فيها "إن يدخل سأدخل" أو مثل "إذا جاء دخلت" التي لا يقال فيها "إذا جاء سأدخل". الحد اللغوي يقضي بأن المتغير ليس هو العلامة الإعرابية التي تلحق الفعل وحدها وإنما المتغير هو شكل الفعل كذلك. لا يمكن في نظرنا أن تحل المشاكل المتعلقة بشكل الفعل إذا لم يعترف بعامل الشكل ويكفي أن يقارن بين "مازال يلعب"؟ "مازال لعب" ليعرف أن الأمر ليس أمر اختصاص وإنما هو أمر إفضاء»[1].

(1) أحمد العلوي، آية الفكر...، ص 37.

لم يفت *العلوي* أيضا مراجعة المصطلحية اللسانية العربية، إذ من الأولى في نظـــره البـــحث عن مصطلحات جذورها في التراث عوض البحث عن مقابلات حديثة كما هو الشأن بالنسبة إلى ترجمة المصطلح التولـــيدي المعاصـــر بـــ **الإنجاز**، لأن **مصطلح النظم** أقرب، يقول: «**النظم يكاد إذن يقارب من الناحية المادية أي مادة الفكر لا شكله نظـــرية الإنجـــاز ولهـــذا فإنـــنا نوجه هنا انتقادا لمن ترجم المصطلح التولـــيدي المعاصـــر بالإنجاز متجانفا عن مصطلح النظم الذي وفره الجرجاني ونظره**»[1].

5.1.2.4. إبستمولوجيا اللسانيات الحديثة:

إلى جانـــب اهـــتمام *العلوي* بأقوال النحاة العرب القدماء، أولى اهـــتمامه أيضا لكتابات بعض اللسانيين العرب المعاصرين، ومن ذلك مناقشاته لـــ **تمام حسان** و**محمد أركون**.

1.5.1.2.4. تمام حسان مناقشا[2].

خصص *العلوي* قسما من كتابه *الطبيعة والتمثال* لمناقشة المقارنة التي يقيمها *تمام حسان* بين النحو وعلم المعاني من جهة المواضيع والتي يتـــناولها كـــل طرف، ويؤاخذه عن الفارق الذي يجعل بينهما، يقول: «يقدم تمام حسان بين يدي كلامه عن علم المعاني (341"الأصول") أن الشركة قائمة بين النحو وعلم المعاني من جهة دراسة الجملة ثم يقرر أن

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 492.

(2) يـــرى العلـــوي أنـــه ليس من المعقول في شيء أن نقوم بكتابة لغوية تحت مـــراقبة سلطة لغوية أخرى كما فعل تمام حسان في كتبه (خاصة "الأصول" و"اللغة العربية معناها ومبناها" حيث كتبها تحت مراقبة اللغويات الإنجليزية (محاضرات جامعية 1992-1994).

الفارق الأساسي هو أن النحو يقف عند الجملة والمعاني تتجاوز الجملة إلى العلاقـات بـين الجمل. نعتقد أن هذا الفارق لا يسري في جميع المواضيع فمباحث التقديم والتأخير قد تكون متعلقة بالجملة الواحدة في علـم المعـاني ومـن الأصوب أن نبحث عن فروق أخرى فكثير من الأبـواب نراها مشتركة بين العلمين وقد أشار إليها ***تمام حسان*** وقال فيها: "إن المعاني تكون فيها عالة على النحو" وليس ذلك بصحيح فإن اتفـاق الموضـوعات لا يعني اتفاق التناول والموقف. اختلاف النحو والمعـاني في بعض الموضوعات واتفاقها في البعض لا ينبغي أن يخدعنا فـنغفل عـن الفـارق الأساسي وهو أن النحو يدرس أعمال الواضع والمعاني أعمال المتكلم»[1].

إن العلاقة التي يقيمها ***تمام حسان***، بين علم النحو وعلم المعاني، لا تـتعدى حدود فهمه للنص الذي استشهد به لاستخلاص تلك العلاقة وهـذا مـالا يقبله ***العلوي***. يقول: «إن النص الذي استشهد به **تمام حسان** في خصوص "العلاقة بين العلمين" دليلا على اعتماد علم المعاني علـى الـنحو ليس إلا فهما لظاهر هذه النصوص المستشهد بها، حين يقول السكاكي: إن علم المعاني هو" تتبع خواص علم الكلام" أو حين يقول المراغي إنه "قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال" أو حـين يقـول عـبد القاهر "فلا ترى كلاما وصف بصحة نظم أو فساده... إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد... إلى معاني الـنحو وأحكامـه" حين يقول هؤلاء ما قالوا ينبغي أن ننتبه إلى أنهم يـتحدثون عـن الكـلام الذي هو عمل المتكلمين القائم على النحو باعتـباره بحثا في الكلم الموضوعة. ليست هاهنا علاقة بين العلمين من جهـة كـون أحدهما يستغل معطيات الآخر ويحولها لتصلح في درس

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 230-231.

العلاقات بين الجمل، وإنما هناك علاقة بين مستويين من التحليل: التحليل النحوي الذي ينظر إلى الإنتاج اللغوي مستقلا عن المتكلمين ويدرس منه الملك الشائع العام والتحليل النظمي (علم المعاني) الذي يدرس الإنتاج اللغوي من جهة كونه في جانب فيه راجعا إلى قدرات المتكلمين الخاصة واختياراتهم فهو بحث في العلم اللغوي الخاص بالمتكلم»[1].

يختلف ***العلوي*** أيضا مع ***تمام حسان*** من جهة التخريج الذي يعطيه لكلام ***القزويني*** حيث يقول: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء... الأول الخبر والثاني الإنشاء ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند... ثم المسند قد يكون له متعلقات... ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر" (عن الإيضاح القزويني). يرى تمام حسان أن القزويني " يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة وعلاقاتها الداخلية والخارجية وأساليبها وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو[2] وهنا مكمن الاختلاف بين ***تمام حسان*** ***والعلوي*** الذي يقول: «إن الإسناد هو أول وأعظم ما يبعد المعاني عن النحو. أنظر إلى القزويني يجعل أحوال الإسناد إلى الخبر من أبواب بحث الكلام وبعده عن النحو الذي مجاله الكلم والذي لا يتطرق لا إلى إنشاء ولا إلى خبر ولا إلى شرط إلا من جهة الصيغة التي تستدعي استعمالا وضعيا كلميا لا كلاميا (...) نلاحظ هنا كيف يستعمل التعلق بمعنى خاص مخالف للإسناد ويستعمل الخبر بشكل مخالف بمعناه عند النحاة ويستعمل التعلق بمعنى مخالف أيضا للنحاة فكلامه عن

---

(1) نفسه، ص 312.

(2) تمام حسان، الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص 312.

الكــــلام وهـــو موضوع علم المعاني ولا حاجة للتفلسف في الفرق بينه وبين النحو فهذا يدرس الكلم»[1].

لا يميـــز ***تمام حسان***، في نظر ***العلوي***، بين المعاني النحوية والمعاني البلاغية، وهذا سبب الخلط الذي حصل له؛ إذ لا يظهر أن ***تمام حسان*** يميـــز بـــين المفاهيم النحوية والمفاهيم البلاغية أي تلك التي تقوم على العاملـــية وتلك التي تقوم على الإسناد ومتعلقاته. يقرر أن علماء المعاني يقـــبلون قـــبول التسليم أهم أصل من أصول النحو وهو أصل الوضع "**وأول ما قبلوه من ذلك أن الأصل في كل جملة أن يكون لها ركنان أساســيان لا بد منهما في تكوينها المسند إليه والمسند**..." أولا ينبغي أن يقـــال إن لا دور للإسناد في النحو العربـــي وإنما الدور الأكبر فيه للعاملية و***سيبويه*** الذي تحدث عنه في كتابه لم يكن للإسناد استمرار في تحلـــيله النحوي وإنما وقف به في مقدماته التي تحتاج إلى تفسير خاص يـــبين العلاقـــة بينها وبين التحليل السيبويهي ويحدد المفهوم الإسنادي عنده، الذي كان ولا شك بعيدا عن إسناد البلاغيين وأول ما يقال فيه، بالنظـــر إلى التحلـــيل السيبويهي، هو أنه عبارة عن تقرير بسيط لحالة الكـــلام المركب باعتبار هذا الكلام ممثلا لمعرفة عامة عند المتكلمين لا باعتباره عملا لهم. لما تقدم يقال إن الأصول المشتركة بين العلمين كما فصلها ***تمام*** لا تطابق حقيقة العلاقة بينهما: أولا لأن بعض هذه الأصول لا يقـــوم عليها النحو وذلك كالأصول القائمة على الإسناد وثانيا لأن بعـــض هذه الأصول الأخرى لا يقوم عليها علم المعاني وهي الأصول العاملية. حين يستعمل عالم المعاني المفعول والحال ويدرس رتبتهما فإنه لا يقصد بذلك وصف أشكال لغوية وإنما يريد أن يبين دلالة الرتبة حين تتـــصل بنيات المتكلمين، وتمثل عملا من أعمالهم وبلغة أخرى فعلاقة

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 322.

المفعولـــية بالفعل تتحول إلى علاقة تعلق بالمسند كما أشار إليه الخطيب القزويني في تفصيله لموضوع علم المعاني. لا يكفي إذن، أن نلحظ اتحاد المصطلح في المعاني والنحو لنخلص إلى اتحاد المنطلقات العامة[1].

وكعادتـــه في الذهاب بالنقد إلى نهاياته الممكنة يستدرك ***العلوي*** على ***تمام حسان،*** في بعض الأمور، كما هو الحال بالنسبة إلى تصوره للدلالات؛ إذ «**إن كل ما سماه تمام حسان دلالات، كان سيصيب به عين الحقيقة لو أصحبه بتمييز موضوعي بين عامل هذه الدلالات في علـــم المعـــاني وبين عامل الدلالات الأخرى في علم النحو، لكنه اكتفـــى بالمقارنة بين الملاحظات النحوية والملاحظات في علم المعاني جـــاعلا هـــذه المقارنة بين منهجين قائمين على موضوع واحد هو اللغـــة. لا ننكر أن الموضوع هو "اللغة" لكن اللغة شيء والفروق الإجرائية التي دبرها اللغويون العرب شيء آخر فكان يجب لتصح اعتـــباراته في أغلـــبها أن ينطلق من التمييز بين مفهومين إجرائيين قـــائمين في الفكر اللغوي العربـــي هما: لغة المتكلم ولغة الواضع وهذا ما لم يفعله**»[2].

2.5.1.2.4. محمد أركون مناقشا:

خصص ***العلوي*** قسما من كتابه (***الطبيعة والتمثال***) لمناقشة بعض جـــوانب الاستجواب الذي أجراه ***أركون*** مع ***بنيس،*** والذي دعا من خلالـــه إلى إمكانـــية اعـــتماد **المناهج اللسانية في تأويل القرآن**. إن الوقـــوف علـــى جـــوانب من تعليقات ***العلوي*** يمكن أن يعطينا فكرة واضحة عن موقفه من اللسانيات ومن النظريات بوجه عام.

---

(1) نفسه، ص 332.

(2) نفسه، ص 237.

يعبر ***العلوي*** عن استغرابه لدعوة ***أركون*** ويعتبرها أمرا غير مقبول إطلاقا؛ لأن دعوة كتلك فيها الكثير من التهور والغلواء الناتج عن شدة الإعجاب بالإنجازات اللسانية، غير أن المتأمل في البحث اللساني يجد أن «**اللسانيات لم تعد أن وضعت بعض الأسئلة "المشروعة العملية" ولكنها لم تجب إلى الآن عن سؤال واحد من الأسئلة التي وضعتها والفرق بين هذه "اللسانيات" و"اللسانيات" القديمة هو في تنظيم مواقع الأسئلة وهو أيضا في "إغناء" الأسئلة، ولكن من الأكيد أن الفرق بين هذه "اللسانيات" و"اللسانيات" القديمة لا يكمن في الأجوبة ولهذا فإن الدعوة إلى استعمال "اللسانيات" المعاصرة ليست في الحقيقة إلا دعوة إلى إعادة تاريخ التفسير من جديد بشكل قديم يحمل ألبسة قشيبة لسانية**»[1].

إن القرآن الكريم هو أصل المعرفة، لأنه معرفة أولى لا تنقضي عجائبه كما قال النبي عنه، أما اللسانيات فهي صنع العقلان، فالصواب أن يكون القرآن أصلا للسانيات تسترفد وتستوحي من حوضه الفياض، أما أن نجعل اللسانيات منطلقا لتأويل القرآن ففي ذلك «**تغافل كبير عن الوضعية المعرفية للكتاب المنزل، لأن هذا الكتاب يتقدم إلى الناس باعتباره اللغة الأولى فلا يمكن أن تتناوله الأنظار**

(1) نفسه، ص 12-13.

يضيف العلوي إلى ذلك ميل أركون إلى ركوب الموجات الفكرية لأسباب دعائية. في حواره مع بنيس دعا إلى اللسانيات وفي أمكنة أخرى من كتاباته دعا إلى علوم إنسانية أخرى وخصوصا إلى الأنتروبولوجيا وكان في كل أحواله يدعو مخاطبيه إلى معرفة العلم الذي يظن أنهم بعداء عنه وإذا خاطب الأوربيين دعاهم إلى معرفة ما عند قدماء الطائفة الإسلامية. وكأنه في ذلك كله ينسى أن هناك لسانيين لا لسانيات وعلماء إنسانيات لا علوما إنسانية كائنة مستقلة عن التاريخ.

ولكنه هو يتناول الأنظار. ولهذا فإن النظر في القرآن وتدبره يجب أن يـــنطلق مـــن السؤال التالي وهو: كيف يمكنني أن أنظر إلى القرآن باعتـــباره اللغة الأولى؟ لهذا فإن كل سؤال غير هذا هو سؤال غافل معـــرفيا "مـــيتي" تفكيريا»(1). فالقرآن المجيد هو الصورة العربية للغة الأولى المؤسسة للكائن، هو كتاب الله في اللسان.

إن دعـــوة *أركون* لا طائل منها، في نظر *العلوي*، ولا تختلف عن دعـــوات كثيرة قبلها عرفها تاريخ المسلمين قامت على أساس تأويلي مـــصدره العقلان فظلت بعيدة عن مستلزمات النظر(2). فلا سبيل إلى معـــرفة القـــرآن إلا بالقرآن نفسه أو بالقول المحمدي(3) وحكمته التي تشمل كل أسس التأويل المطلقة، فلا تأويل إلا بالقرآن أو بكلام رسول الله صـــلى الله عليه وسلم الصحيح عنه الذي يشكل السيمياء الوحيدة لتأويل القرآن ولا يمكن أن يقود إلى ذلك لا المناهج الغربية ولا غيرها.

فالمـــبدأ الأســـاس الذي يجب أن يقود مؤول القرآن «**هو أحد شيئين: إما أن يكون معتقدا أن صاحب الكتاب هو خالق كل شيء وإذن فإنـــه يجب أن يكون كلامه أساسا لكل شيء وهنا لا يجوز أن**

---

(1) نفسه، ص 13.

(2) فماذا أضافت مقالة أركون عن الفاتحة والتي سماها قراءة الفاتحة؟ لا شيء. كـــل مـــا فيها تجريب أفكار لغوي فرنسي غير أصيلة ولا مبتكرة إذا قيست بقراءات الأقدمين من العرب.

(3) كـــلام النبي صلى الله عليه وسلم يقيني لأن له ضامن يبين له طرق الاطلاع والمعرفة، فما يعلمه لنا الأنبياء هو "تجريبي لا تصوير فيه لأنهم ينكرون أن تربط الواقع بالصورة أو الصنم علاقة ويتخذون موقفا علميا متينا لا موقف فـــوقه وهو أن المعرفة مرتبة تبلغ بالعضو العارف كالإبصار الذي يبلغ إليه بالعـــضو المبصر والسمع الذي ينلغ إليه بالعضو السامع"(الطبيعة والتمثال، ص 5).

تكــون اللــسانيات أساســا لــه، بل يكون هو أساسا للسانيات وللــسانيات اللسانيات إلى ما شاء الله، وأساسا لغيرها من الأنشطة البــشرية وأساســا للعالم والموجودات التي يدركها البشر والتي لا يدركــونها. وأما ألا يكون معتقدا أن صاحب الكتاب هو خالق كل شــيء، وفي هذه الحالة فإنه يكون لتطبيق "اللسانيات" على القرآن دور التمارين الرياضية التي تعطى للأطفال»[1].

إن اللسانيات هي نتاج الثقافة الغربية التي تبقى في جزء كبير منها صــناعة ألفــاظ وتصورات لا غير، فهي بذلك لا تختلف عن أشكال الخــرافة النظرية التي أنتجها الغرب قديما وحديثا، فالخرافة اللسانية هي قرينة خرافات البدائيين الأمريكيين، وإن وجد فرق بين هذه الخرافات فهــو في القوة التفسيرية لا في الطبيعة. هذه تفسر بالحكايات والأخرى تفــسر بالتــصورات. فهل من المعقول اعتماد معرفة خرافية في تأويل معرفة مطلقة؟

إن القــرآن هــو السيميوتيكية المطلقة التي يجب أن تستلهم بها النظرة، ومن ثمة فكل العلوم البشرية النظرية التصورية لا يمكن أن تبلغ الحقــيقة القرآنية ومن يفعل ذلك لا يختلف في شيء عمن يريد تغطية الشمس بالغربال «من الأكيد أن تطبيق "العلوم" البشرية على القرآن لا يعني القرآن في شيء ونتاج ذلك لا يعنيه لأن الجبل هو الذي يعطي لما تحــته شكله أما ما تحته فإنه يتلقى الشكل ولذلك فإن الدعوة المعرفية الــصائبة هــي الدعوة إلى تطبيق القرآن على "العلوم البشرية" وعلى العالم»[2]، بعد إعادة البحث فيه والخروج عن سلطة المفسرين القدماء

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 14.

(2) نفــسه، ص 20. بعد إعادة البحث فيه والخروج عن سلطة المفسرين القدماء الذين برهن التاريخ على حدود تفاسيرهم وعلى ضرورة التحرر منها.

الــذين بــرهن التاريخ على حدود تفاسيرهم وعلى ضرورة التحرر منها.

إن كلمــة الله تعالى هي أصل الحياة والمعرفة، بها الشفاعة والقيام للإنسان، ولا يصح لمسلم أن يعتقد أن الشفاعة آتية من العقلان[1]؛ لأن ذلك يفضي إلى جعل شركاء من دون الله ولو كان لعقلان اللسانيات أن يخلــص من شيء فأولى به أن يخلص اللسانيات من مشاكلها فهي **«مازالــت لم تحل مشكلة الجملة وحال اللسانيين كحال الفيزيائيين الــذين يعرفون شيئا إذا بقي في حدود معينة فإذا تجاوز تلك الحدود تحــولت المعرفة به إلى جهل. أما ما تجاوز الجملة فيعترف اللسانيون بأنهم فيه كمن يبحث عن دجاجة تطير وتختفي متى تشاء وتدرك كل الإدراك وتعرف أنه يبحث عنها، كمن يبحث عن تلك الدجاجة في قصر طوله كطول السماوات والأرض وعرضه كعرض الغيب»**[2].

إن اللــسانيات هي إمكانيات لغوية محدودة ولذلك تبقى عاجزة عن اكتشاف ما هو أعلى منها ثم إنها اسم عام لأعمال لسانيين وليست كيانا كونيا مستقلا عن التاريخ.

---

(1) العقلانــية تتناقض مع كتاب الله تعالى وحديث رسوله فقد «تبين فيهما أصل الــشفاعة بــل إن كل الخلاف القائم بين الناس منذ العهد الأول إنما هو في الــشفاعة وأصــلها والــشفعاء ولايصح لمسلم أن يعتقد أن الشفاعة آتية من العقــلان وإن اختفــى فــي أسماء كثيرة، فإن من ينكر أن الشفاعة الحقيقية القصصية والجملية والتاريخية وما شابهها من الأمور الشفاعية من الله تعالى بشفعائه، كافر وجاهل، لأن ذلك يفضي إلى القول بأن الشفيع شركاء من الله أو الــشيطان (نقــد المفاهــيم ص 12) «العقــلان تقوم تصوراته على بنية أسطورية من نوع: لم يخلق الله العالمين، لن يبعث الله الخلق، اتخذ الله ولدا هــو العقــلان، العقلان يغلب ويعلم أكثر مما يعلم الله، خلق الشيطان العالم، مات الله واستتاب العقلا» (نفسه ص 29).

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 19.

3.5.1.2.4. النظرية والتمثال: (تمثال اللسانيات)

إن كلام الله عز وجل هو الحق والصواب فهو دليل ما فوقه دليل لا لي فـــيه ولا عوج، فهو بذلك الحقيقة المطلقة التي لا يمكن أن تعدلها حقيقة أخرى كيفما كان نوعها وأيا كان مصدرها، هو الحقيقة المطلقة لأنه كلام الإلاه الواحد الأحد والإلاه هو الذي يؤسس كلامه الكون. القـــضية كلـــها مرجعها القول بالإلاه الواحد أو القول بالآلهة. القول بالآلهـــة يـــؤدي إلى القول بأقاليم في الكون وبنظريات مؤسسة لتلك الأقالـــيم وبآلهـــة هـــي صاحبة تلك النظريات المؤسسة. أما ما يقوله الإنسان وما يبنيه من نظريات فإنه بناء تمثالي وظن عاجز؛ لأن مصدره هـــو العقلان. فالنظريات هي نظام كلماتي لا غير يتوسم بها أصحابها بلـــوغ درجة الاستكبار. يستوي في هذا كل النظار قدماء ومعاصرين، وإن كـــان هـــناك مـــن فرق فيبقى محصورا في الموضوع المصنوع[1] والطـــريقة التي يصاغ بها لا غير. والواقع أن جدته في جدّة المفاهيم التي بـــني بهـــا لا غير والتي تفرضها السوسيولوجية المعرفية التي تجيز سحر الأسمـــاء[2]، وهـــذا من خصوصيات القول النظري«**الذي يعيد نفسه**

---

(1) لـــيس هـــناك فرق بين النظريات في اكتشاف هذه أو تلك؛ لأنه لا موضوع يكتـــشف ويطلـــع علـــيه ويتجـــسس علـــيه من غير أبوابه وإنما الفرق في الموضوع المصنوع نفسه. حسب العلوي.

(2) "لأن مـــن قوانيـــنها أنك تجيز القديم أو ما لا يدخل قي اهتمامات القدماء إن اجعلت لها إسما جديدا حتى أن الإسم هو الذي يصنع المسمى (...) ولو جئت بألف حجة ودعوتهم إلى أن يقولوا إن هذا هو هو ذاك لما فعلوا لأسباب منها أن ذلك يقف في وجه التذاذهم بالأسماء المفترقة واشتهائهم الأسماء فلا سبيل إلى منعهم من خذه الشهوة إلا شهوة أخرى كأن تأتيهم باسم آخر تجعله علما علـــى كـــتابات أقوام لا يرونهم وهذا شرط كبير فشرط الغياب مقوّ لشهوة الأسماء (الطبيعة والتمثال).

دائمـا، ولا يقـول إلا نفـسه ولا يخبر إلا عن نفسه، لأن مقدماته نظـرية، وأما الواقع فإن مقدماته واقعية (...) إن الواقع لايعلمه إلا منـزله، ولـذلك فإن أصول الكلام عن الواقع هي في القرآن... فالقـرآن يـبين الأصـول الـتي ينبغي أن تراعى عند الحديث عن الواقع»[1].

إن أقـوال الـنظار هي تماثيل تزعم محاكاة الواقع وما هي بقادرة علـى ذلـك؛ لأن من يصف الواقع يجب أن يكون قادرا على صنعه، وهذا أمر بيد الله وحده خالق الكون. صحيح أن الواقع «**يشم ويذاق ويلبس ويؤكل... ولكنه لا يوصف بالقول النظري بل يصف القول النظري قولا نظريا آخر ينتجه ويعده معادلا للقول الطبيعي**»[2].

إن من يصف بالقول النظري هو أشبه ما يكون بمن: «**اعتقد أنه فاعـل نفسه فجره ذلك إلى ادعاء العظمة وكل ما هو من حق فاعل الأشـياء، وحين يعتقد أنه فعل نفسه يستغرب ألا يكون قادرا على فعـل الأشياء الأخرى فيزعم أنه قادر على ذلك ويعتقده؛ لأن ذلك وحـده مـتوافق مع قوله بفعل الشيء ذاته فإن اعتقد أنه يفعل من الأشـياء مـا يريد ادعى أنه فعل العالم واجتهد ليأتي بالتصاميم التي أسس بها وهي نظرياته وهذا "أصل العلوم التصورية"**»[3].

فهل هناك فرق بين النظريات والتماثيل؟

إن مـا يقوم به النظار أنصار بناء "**الأقاليم النظرية**" و"**الصناعة العلمـية**"، أنهم يدعون نظريات جديدة تملك من التميز والخصوصية على سابقاتها ما يجعلها ذات قيمة نظرية وحاجة علمية وإبراء فكري،

---

(1) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 9.

(2) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 85، ص 81.

(3) نفسه، ص 81.

والحال أننا أمام صور مختلفة لنظرية واحدة[1]، وهذا هو حال التماثيل التي يزيد الاهتمام بها كلما برزت بشكل أوضح وهذا حال اللسانيات الحديثة، فاهتمام الناس بها راجع إلى بروز تماثيلها النظرية مقارنة مع غيرها من النظريات. «**إن التماثيل النظرية تبرز واضحة في الكتابة اللسانية بدرجة لا تبرز بها في الكتابة الأدبية أو الكتابات الاجتماعية أو الكتابات التاريخية والفلسفية وما شابه ذلك. فتماثيل هؤلاء أخفى وجوها، ولا تظهر كظهور التماثيل اللسانية، وبعض الناس يشتهون التماثيل، ولذلك هم يحبون المتاحف وفيها تماثيل مصنوعة من أحجار فهم يحبون اللسانيات والمنطق لأن فيها تماثيل مصنوعة من أنظار**»[2].

حاصل الأمر أن كل الأنحاء هي مجرد تماثيل[3] اختلفت درجاتها التصويرية ولم تختلف درجاتها، أو لنقل، درجتها المعرفية. النحو المعاصر تماثيل صنعها نحاة، كما صنع النحاة القدماء تماثيلهم وإن كانت التماثيل النظرية عند القدماء تماثيل مفككة، وكان النحو عندهم أصليا وإن كان قائما على تماثيل حقيقية عضوية، مشتتة يريدون فيها أن يضبطوا أو أن يراقبوا واقعهم اللغوي الذي هو، في جميع الأحوال، واقع نظري؛ لأن النظرية من شأنها ألا تشتغل إلا بمقدمات نظرية. فواقع النظرية المدروس نظري هو كذلك، أما اللغويون المعاصرون فجملة ما فعلوا هو أنهم أخذوا الأعضاء المفككة المشتتة المصنوعة في الأنحاء القديمة

(1) يذهب فوكو إلى أن الواجب هو "أن نبحث في الصور المختلفة للنظرية، لا في النظريات المختلفة". حفريات المعرفة، ص 831 و250.

(2) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 7.

(3) يميز العلوي بين الأنحاء استنادا إلى قيمتها النفعية، وليس من الضرورة أن تكون تلك القيمة في النحو العربي، فقد تكون أيضا في العقل العربي أودعها الله فيه بالفطرة.

وصنعوا بها تماثيل شبحية. هذه التماثيل الشبحية هي كالتماثيل المعروفة اليوم في الأنحاء الغربية أو بعض النماذج من الأنحاء العربية[1].

هذا هو حال النظريات، فهي تماثيل شبحية لا غير، لأنها لا تخرج عـــن حـــدود القول النظري الذي يعيد نفسه باستمرار ولا يخرج عن حدود التقاسيم اللغوية فمبدأ التقسيم والأقلمة حاضر بقوة على خريطة هـــي أشـــبه مـــا تكون بالإدارة النظرية[2]. فإذا كان أصل المعرفة هو العقلان فلماذا يختلف الناس في النظر؟ بمعنى آخر لَمَ تختلف النظريات؟

إن الإجابـــة عـــن هذا السؤال تقتضي ضرورة التمييز في البحث العلمي بين: **بحث تجريبـــي انتفاعي، وبحث** (**مباحث**) **نظري** متمثل في كـــل فروع البحث الإنساني من **فيزياء ولسانيات ومنطق وتاريخ**... وشـــروط هذا البحث النظري هي شروط فردية (...) كما أن شروط هـــذا البحث هي شروط تاريخية وليست شروطا خيالية أو مثالية، كما يظـــن بعض الناس، ولكنها شروط تاريخية؛ لأنها جملة الحوار القائم بين أصـــناف مـــن البشر حول مواضيع معينة لا يستطيعون فيها قولا من الناحـــية اليقينية فيضطرون إلى أن يتنافسوا حولها بطريقة نظرية، وهذا شأنهم في المسألة التاريخية والفلسفية والاجتماعية واللسانية والمنطقية[3].

---

(1) أحمد العلوي، "من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 7.

(2) لا تخـــتلف الإدارة النظـــرية عـــن أشكال الإدارة الأخرى في نظر العلوي، فـــالإدارة العباسية تتخلف عن الإدارة المعاصرة من جهة الأجهزة الإدارية، كالوزارات والمحاكم والبنيات والقوانين، ولكن مع ذلك لا يجوز أن نقول إنه لـــم يكـــن هناك تداخل أو تخارج أو تجاور أو ترادف بين الإدارة العباسية والإدارة الفرنـــسية، فكـــذلك يقـــال في القول النظري الذي هو قول إقليمي وإداري يقال فيه أنه يصح فيه ما يصح في القول الإداري والأعمال الإدارية (نفسه، ص 9).

(3) هذه الأفكار مستوحاة من كتابات أحمد العلوي.

فهـــل يعني تهافت الناس اليوم على النظريات تحولهم من عبادة تماثيل الأحجار إلى عبادة تماثيل الأنظار؟

4.5.1.2.4. أقوال عن التوليدية:

جـــرت عـــادة أهـــل النظر على استعظام الأسماء الكبيرة والثقة بدوغمائيـــتها والاحـــتفاء حولها لأنها الطريق إلى العظمة والاستكبار، فكان من الطبيعي والحال هذه أن تكون النظرية التوليدية مجالا لامتلاك السيادة لمكانتها في خريطة النظريات الحديثة فقد ساد الاعتقاد أن «**أية نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية شومسكي، بل إن مكانة أي نظـــرية وإنجازهـــا في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بنظرية شومسكي، قربا وبعدا أو نقدا وتبديلا**»[1]. والواقع أن أمر اللسانيات التوليدية عند ***العلوي*** لا يخرج عن حدود النظر العقلاني بكـــل أبعـــاده شأنه في ذلك شأن كل النظريات اللسانية الغربية. إن «**كـــلام اللـــسانين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتغرق في المقدمات الغليظة التي يصبغون بها أقاويلهم فإذا جئت إلى المقصود لم تجد إلا بيانات نحوية قالها الناس من قبل بل إن الأدهى من ذلك أن يزعم قوم أنهم يبشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلـــم اللغة فتظن أنهم يعلمون ما يقولون فإذا سألتهم علمت أنهم نقلـــوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا أصحاب المذهب يقولـــون عـــن مذهبهم إنه علم اللغة وإنه علم اللسانيات سكن في روعهـــم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع أن تنـــزع من نفوسهم هـــذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك أنك لم تحسن أخذ مقاصدهم**

---

(1) جـــون ليونز، نظرية شومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، مقدمة المترجم.

فتنظر أن يكتبوا شيئا من علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك: فلعل المبرد وسيبويه فعلا علم اللغة وهما لا يشعران؟»[1].

فالبرامج المعرفية النظرية واحدة لا تختلف في شيء عن الميتافزيقا التي هي نظرية الكون لأنها بعيدة عما بينه الله عز وجل في الكتاب ولذلك فهي تفضي «**إلى صنع أصنام قولية لا تختلف عن الصنم الأفلوطيني إلا كما يختلف صنم من خشب عن صنم من حديد**»[2].

هذا هو حال النظرية التوليدية التي يدعو أتباعها بـ **الأفلوطينيين الجدد**[3]، وهم كذلك لأنهم لا يختلفون في شيء عن الصنم الأفلوطيني؛ وهو نظرية مادية توليدية. ولو جاز لأفلاطون أن يسأل بعض أهل زمننا عن اسم مناسب لعمله لسموه بالمادية التوليدية أسوة باللغويات التوليدية التي هي إنجاز لفرع من الفروع الأفلوطينية[4]. فمرجعيات النظرية التوليدية هي مرجعيات أفلوطينية بالأساس[5].

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 28.

(2) نفسه، ص 124.

بعدها عما في الكتاب أصله أنها قائمة على إنكار الخلق وقدرة الله على الإعادة واستحقاقه الاقصائي للملك وأنها قائمة على القول بالآلهة. لماذا؟ لأن إنكار الإلاه الواحد الأحد أصله القول بالآلهة ضرورة.

(3) نفسه، ص 233و256.

(4) نفسه، ص 281.

(5) ويضيف العلوي: لا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن تشومسكي يصرح بمعناه بصراحة، فإن ذلك ثابت بحجة مرجعيات القول النظري التي لا تخرج عن مسلكين أشرنا إليهما آنفا، فتشومسكي عندما اهتم بصياغة نماذجه الصورية وزعمه أنها تعبر عن القدرات العقلية لمستعمل اللغة، كان متأثرا بعلم النقد التجريبي وطب جراحة الأعضاء وقد أطر أعماله بالنزعة العقلية الديكارتية.

لقــد وضــع *أفلوطين* «صنما "كليا" يبين الشكل العام الذي تــتولد بــه الصور في هذا العالم، صور الحيوان والإنسان والأشياء والأفعــال وكل ما يجوز أن يشار إليه بنوع من أنواع الإشارة، أما اللغويــون التوليديون فأرادوا أن "يبــنوا" الشكل العام الذي تتولد بــه الصور الكلامية، ومن المناسب أن نذكر هنا أن الأمر لا يقف عند إيالة اللغويات التوليدية بل يتعدى ذلك إلى التاريخ وإلى علم النفس»[1].

فما الجامع بين أفلوطين والتوليديين؟

يتحدث أفلوطين عن «النفس الكلية (=البنية الكلية) تصور في الهيولي (=الظاهر) فتنطبع الصورة في الهيولي أما النفس الملية فيصور فــيها العقل (=العالم العقلي أو البنية الكلية ويصور في العقل الآنية الأولى. إذن صــور الأشــياء التي أمامنا تأتى من وراء الأشياء وكل شــيء مطلوب للمعرفة لا يخرج عن هذا البرنامج التصويري (الآنية والعقل... إلخ). وأما الأطراف الثلاثة الأولى فهي أقسام العالم العقلي الذي يتحكم في الطرف الأخير. تلك الأطراف هي بنية الشيء عنده والأطراف الأربعة هي"نموذج توليدي" للشيء»[2].

فما علاقة هذا بالنظرية التوليدية؟

يجــيب *العلوي*: «لا فرق بين هذا وبين عمل النحاة التوليديين فالمكــون الصوتي هو الهيولي الصوتية التي تتلقى الصور وتنطبع فيها مــن الأقــسام الخلقية التي قبلها فالآنية الأولى عند أفلوطين هي نحو الموجــودات غير الصنمي والعقل هو نحو الموجودات الصنمي وكأن العقل والآنية هما الموقع النظري أي الكليات، والنفس هي الجملة أي

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 129.
(2) نفسه، ص 125.

موقع البنيات النوعية، والهيولي هي الصوت؛ وما يتم من خلاف بين النحاة التوليديين اليوم أخو الخلاف بين فلاسفة الوجود والشيء الأفلوطينيين إذ يجوز أن تظل أفلوطينيا وإن غيرت هذه الأوضاع إذا حافظت على التصوير وعلاقات الصنم القائمة بين الحضرات وكذلك الأمر في اللغويات التوليدية فهي ربط للصنم الصوتي بالآنية الأولى الملقية للأصنام إذ يصور الأسفل ما في الأعلى حتى يصل الأمر إلى الصوت»[1].

تلك قواسم تجمع التمثالين الأفلوطيني والتوليدي[2] وهي ليست نهائية[3]، وهذا شأن ما ينتجه العقلان فعلاقات التشارك بين نتاجه تبقى علاقات بنائية ترادفية وتشاركية بشكل متين مهما اختلفت خرائط النظر وأقاليمه. وهذا يؤكد قيام تشابهات أخرى بين التوليدية وعلم الكلام في المجال العرضي من جهة البحث عن قوانين الإحداث الكلامي، فالترادف النظري هنا قائم على نظرة خاصة إلى

---

(1) نفسه، ص 1251-26.

(2) إن العلاقة بين الحضرات في التمثال الأفلوطيني والأمر كذلك في التمثال التوليدي المعاصر "زمنية" تصويرية تستلزم أن تبين معتقدها المصور فيها ومقدار زمن التصوين ولكن أفلوطين والنحاة التوليدين لا يبينون ذلك. (للمزيد من التفاصيل ينظر المرجعالسابق، ص 271).

(3) يمكن أن نجد قواسم أخرى كتلك المتعلقة بتمثال الكليات بتعبير العلوي وإن كان شيطان أفلوطين لا يقف عند تمثال الكليات الفرعي كتمثال الكليات اللغوية بل يريد أن يبني تمثال الكليات الكلي وإلى هذا أشار من خلال حديثه عن العالم العقلي الذي فيه "كل نفس وكل عقل" وهو "الحي التام" الذي تصورت منه حياة (نفس) كل الأشياء المشاهدة والمسموعة إلخ. في هذا العالم الحسي أي هو النفس الكلية أي هو بلغة المعاصرين البنية العامة التي تتصور في مختلفات العالم الحسي التي هي موضوعات البحث عن المعاصرين. (ينظر تفصيل ذلك في الطبيعة والتمثال، ص 281).

علـــم الكـــلام وعلـــم اللغـــة عند العرب فأولهما يعد مدخلا إلى ثانيهما[1].

يتحدث *العلوي* أيضا عن وجوه للتشابه وأخرى للاختلاف بين الأشـــاعرة والمعتـــزلة والتولـــيديين البنيويين المعاصرين. «**إن المعتزلة والبنـــيويين لا يرون كلاما إلا في محل فتكون الدراسات القائمة على العزيمة البنيوية والمعتزلية، على الخلاف في أصول أخرى بينهما، بحثا في علاقـــات الكـــلام بالمحل. وكذلك كانت حال النحو العربـــي وحال الدراسات البنيوية المعاصرة فإن النحو بحث في تفرع المحلات الـــنحوية بأثـــر الكـــلام إذ الكلام عند النحاة توزيع للمحل. وأما البنـــيويون فقد أطالوا عن النص والعلاقات ولا تذكر العلاقات إلا بذكر المحل؛ فالبنيوية اللغوية تصنيف لمحل الكلام وبحث عن المحلات**

(1) إن المـــذاهب اللغـــوية كلهـــا تنبني على مواقف كلامية ضرورية. فلم تخل مذاهب القدماء من النحاة العرب من أساس كلامي حتى أنك لو سألت نحويا عـــربيا قـــديما عـــن علم اللغة العام عنده وبينت له المقصود بهذه المشيرة الكلامـــية لأجابك بأنه أشعري أو معتزلي أو ما تريدي أو من أهل الحديث والقرآن، وإن كان القرآن والحديث أصلين لا يجوز أن يرجع إليهما إلا على الأفـــراد والتأويل التجريبي لا على الجمع مع النظر والفلسفة. ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لاشتد عليه قول المذاهب الكلامية الأخرى ولكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (= علم الكلام).

وإذا كانـــت مذاهب علم اللغة العام تبني ثم نبني عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك إلا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب، أما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما وإن مورس ممارسة خفيفة في مواقع أخرى أن يكون المـــصور بيـــنا كالعـــبارة الخارجـــية، فـــإن كان خفيا مغيبا لم يغامر أحدا بالتـــصاوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا إلى المـــباحث اللغـــوية العـــربية وكانت هذه المباحث منتجعا تجتمع عنده هذه المذاهب (الطبيعية... ص 581).

الخفـــية ولا يخـــرجون عـــن الاخـــتلاف في ذلك. أما التوليديون والأشـــاعرة فقـــد تقـــدم لنا أنهما يمثلان اتجاهين متشابهين مختلفين: متـــشابهين في الاعتـــراف بانتـــساب الكلام المتحقق إلى أمر باطن ومختلفين في حقيقة الأمر الباطن؛ فهو عند الأشاعرة معنى قائم بإقدار الاهـــي وهو عند التوليديين قدرة نحوية ولا ذكر عند هؤلاء للقدرة الإلاهـــية ثم إنهمـــا مختلفان كذلك في أمر التصوير الذي لا يحله إلا الـــذين يعـــتقدون مشابهة تلك القدرة المزعومة للإنجاز من جهة من الجهات وهم التوليديون»[1].

إن مجـــال مقارنة والمقايسة بين النظرية التوليدية والأنظار العربية يبقـــي بابـــا مشرعا على مصراعيه، ومع ذلك فإن المقايسات لا بد أن تراعـــي الفروق الجوهرية الحاصلة بين المجالين، لأنه لا قياس مع وجود الفـــارق بلغـــة أهل المنطق. مناسبة هذا القول وجود لقاء بين العرب واللغويين المعاصرين كما هو الأمر في مسألة القدرة والإنجاز ولكن هذا اللقـــاء" لـــيس في المبدإ ولكنه لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن أمور متباعدة. اللغويون العرب إطارهم الأول حقوقي وهو النسبة والتملك وليس بسيكولوجيا ولا معنى للتوارد على شـــيء إن اختلفت المصادر وهذا الشيء مما يشير إليه كلام القاضي[2] **«وإذا تأمـــل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم اختلاف مراتبهم فيها مـــع اشتراكهم في العلم بالكلام وأحواله عرف أن الذي له افترقت أحوالهم غير الذي اشتركوا فيه فإذالم يمكن الإشارة إلى القدرة وآلة وإلى علم بنفس الكلام فلا بد من علم زائد»**[3].

---

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 1591-60.

(2) المقصود هنا القاضي عبد الجبار إمام المعتزلة.

(3) نفسه، ص 230.

فماهي أوجه الاتفاق أو الاختلاف التي يقيمها *العلوي* بخصوص مبادئ النظرية التوليدية؟

إن الحديث عن النظرية التوليدية هو حديث عن «**آفاق التفكيك اللغوي ومستوياته في النظرية الشبحية أي التوليدية التي تصنع أشباح اللغة كما صنع الفلاسفة من قبل أشباح النفس العارفة" فكل "حديث عن الواقع يستلزم أن يكون المتحدث عارفا لحقيقة الواقع، فإن لم يكن عارفا بها أو أقام قولا عن الواقع التاريخي أو اللغوي [...] فأن قوله لن يكون إلا إنكارا للواقع[1] ويمكن مؤاخذة النظرية التوليدية من جهة الأسئلة التي تسعى إلى الإجابة عنها، ومن جهة وجاهة تلك الأسئلة، يظهر ذلك في حديثها عن القدرة، فعن أي قدرة يتحدث التوليديون؟ هل يتحدثون عن القدرة في أصلها؟ إذا كان الأمر كذلك فمن الأولى أن يتحدثوا عن القدرة الأصل وهي عند الله عز وجل. أم يتحدثون عن القدرة بعد تجريدها وتفريعها، حينها؟ فذاتية الإنسان هي التي تحل في القدرة فيكون البحث عن القدرة وهما لا غير. في جميع الحالات فإن معرفة اللغة باعتبارها واقعا ماديا أمر بيد الله وحده فاللغة واقع مخلوق "وكل تعريف لواقع من جهة الإنسان، إلى منع واقع أو إقليم نظري يدعى ظلما بالواقع**»[2].

وهذا تعسف على الواقع، لأنه لا يمكن بلوغ الدماغ البشري بالباطل المفاهيمي المعقالي النظرياتي فلو كان هذا يبلغ بهذا لبدأوا بأدمغة الذباب والحشرات فإنها من جهة أقرب منالا من الدماغ البشري ولكن أدمغة الذباب لا تدرك قوانينها بالنظريات المفاهيمية ولا تعرف إلا إذا

---

(1) أحمد العلوي، "الشعوب"، ص 12.

(2) أحمد العلوي، "لسانيات هبل".

عـــرفت شريعة الدماغ البشري بل إن كل شيء محجوب إن لم يدخل إلـــيه من جهة الدماغ البشري وشريعته وسيظل كل شيء مقفلا حتى يعـــرف مفـــتاح ذلـــك الدماغ والمفتاح هو القرآن العظيم وما ظنك "بعلـــوم" أقـــوام صـــاغوها من الإنسان وسلوكه وتاريخه إلخ... وهم يجهلـــون كل شيء عن دماغهم؟![1] مادام الأمر كذلك فإن من اللائق والصائب والناجع البحث في الإقدار الإلهي بدل القدرة [2].

من القضايا الأساس التي أولاها البرنامج التوليدي اهتماما كبيرا: **الـــنحو الكلي أو ما يسمى باللغة المشتركة**، فاللغات الإنسانية تمتلك مقومات خاصة هي ما يدعى بالنحو الخاص، كما تمتلك خصوصيات أخـــرى تشترك فيها مع كل اللغات الإنسانية، لقد سعى ***تشومسكي*** جـــادا إلى إثـــبات صـــدق دعواه تلك والبحث لها عن قوة إبراء. إن الحـــديث عن النحو الخاص والنحو الكلي ليست مسألة جديدة، كما يدعـــي التولـــيديون شأنها في ذلك شأن كل قول نظري، فقد تحدث النحو العربـــي مثلا عن أمور تدخل في هذا الباب من خلال تمييزه بين المجموعة الجملية المثالية والمستقلة عن المجموعات المتمثلة في المعجم، وبين جمـــيع الاعتبارات خارج العاملية. فتمثل البنية العاملية حينئذ نوعا من النحو الكوني يحول بطرق مختلفة، تبعا للإرغامات الخاصة باللغات، إلى أنحـــاء خاصة. فالوحدات التركيبية المشكلة مباشرة انطلاقامن القواعد العاملية ستكون إذن، بحسب هذا المنظور، كليات لغوية والأخرى التي تتشكل بشكل غير مباشر والتي تخضع لإرغامات خارج العاملية تكون

(1) أحمد العلوي، الطبيعة والتمثال، ص 32.

(2) يـــرى العلـــوي أن هدف التوليد هو الكشف عن القدرة لدى المتكلم، المتكلم الـــذي وظيفته الكلام وحده، وهذا لا يصح لأنه ليس للإنسان قدرات مختلفة (قـــدرة لغـــوية، قدرة أكلية...) ولكن له قدرة واحدة بها يتكلم ويعيش ويتألم ويمشي.

نتـيجة مـادة خاصة ويجب أن تدرج في النحو الخاص. عن مثل هذا بالـتحديد يتحدث **تشومسكي** في برنامجه، وهذا دليل آخر يؤكد أن الـناس اليوم يعيدون العزائم الكلامية القديمة بأسماء جديدة وتلك عادة أهل النظر(1).

ولنسلم مع **تشومسكي** بقوله الجديد، ولكن فلنسأله هل يستطيع بلـوغ نحو كلي وهو نفسه ليس إلا جزءا، وهل يدرك الكلي من هو جزئـي؟ هـذا أمـر لا تقبل به مسلمات العقل والمنطق، ولا يقبل به **تشومـسكي** نفسه، والظاهر أنه نسي والنسيان لا يلومه عليه ***العلوي***؛ لأن القول النظري يقوم على النسيان.

بقي أن نشير إلى أن النظرية التوليدية ظلت خاضعة لتقلبات نظر ناحـتها **تشومـسكي** وهو دليل آخر على عدم وجود حدود للباطل، فهـي توليدية لذلك فهي تلد، والتوليد يجب أن يكون في الشيء لا في دراسـته، فما تقوله هذه النظرية يختلف عما يقوله المتكلم؛ لأنها تطرح مـسلمات تـنطلق مـنها، فيكون بهذا واضع النظر هو الذي يتكلم، والفرق كبير بين العمليات المتكلمية وما يقوله اللساني.

يظهـر إذن، أن «**النموذج التوليدي في صوره المختلفة ليس إلا تسميات جديدة لكائنات لغوية معروفة في خريطة قديمة. لتقف عند النموذج التوليدي والبنيوي ولنقل إن الجديد هو في العلاقات القائمة بـين الكائـنات اللغوية لا في جدة هذه الكائنات اللغوية إن قيست**

---

(1) أضف إلى ذلك أن مما يمنع قيام نحو خاص للغة، نحو يقيني، ارتباط يقينيته بأسبقية النحو الكلي. كيف؟ الجواب هو أن النحو الكلي شرط في قيام النحو الخـاص ومـا دمـنا لا نعرف النحو الكلي للغات فنحن لذلك عاجزون عن معرفة النحو الخاص اليقيني. إن النحو الكلي هو الطريق إلى معرفة الأنحاء الخاصـة لا العكس. وما العمل بهذه الأنحاء الخاصة التي أقامها النحاة وهم غير عالمين بالنحو الكلي؟ العمل بها كالعمل بكل شيء ظني.

بالنظـــرية اللغـــوية العـــربية. وهذا معناه أنها كلها راجعة إلى أبجدية واحدة وتشبه الأنحاء والأبجدية في هذا لعبة الورق الأربعينية المعروفة في المغـــرب فإنها أبجدية واحدة تلعب بها أنماط مختلفة من اللعب»[1]. ليبقى النحو التوليدي في مجمله قائما على مقولة الكلام النفسي وفي هذا لا يختلف عن أشباح النفس العارفة التي تحدث عنها الفلاسفة.

خلاصة:

إن الوقـــوف علـــى هـــذه المفاهـــيم لا يعني أننا حصرنا الجهاز المفاهيمي الذي يوظفه ***العلوي*** في قراءاته، بل اكتفينا فقط بهذه المفاتيح، لأن الحديث عن المشروع ككل يحتاج إلى كتاب مستقل.

يظهـــر جليا أن ***العلوي*** يهدف إلى وضع ضوابط للنظر اللساني قـــوامه التـــشكيك في جغرافية هذا الإطلاق العربـــي والغربـــي. إن جغـــرافية الخطاب لا تستوعب لغة الأفكار ومن ثمة وجب الاستعاضة عـــن اللسانيات بمجالات تداولية تسترفد من النظر القرآني القائم على الجوامـــع الطبيعـــية وتـــبعد كـــل أشكال النظر القائمة على الجوامع المفاهيمـــية. فهو لا يفرق بين قديم وحديث لأن أصلهما نظر لا يخرج عن حدود العقلان، وهو بذلك يخرج عن قاهرية السلط المعرفية. لا هو تراثـــي يحاكـــي ويقدس ولا هو غربـــي ينتكس ويتبع، بل يسعى إلى الـــبحث عـــن أجوبة راهنة لكل ما هو معيش، ويتجسس عن معارف الـــنظار لـــيخلخلها ويناطح بينها، فهو بذلك لا يصنع تمثالا يعبد، بل يـــبحث عن أحجار لرجم الأصنام وعبادها. يقول: «**أنا لا أصنع شيئا يصح أن يسمى بأنه نظرية لأنني أدرس القول النظري؛ لذلك لا يجوز أن أجعل القول النظري موضوعا للدراسة وأن أصنع نظرية للترادف**

(1) أحمد العلوي، "الأبجدية اللغوية..."، ص 58.

لأنـــه يجب أن أتحدث عن القول النظري بطريقة تجسسية لا بطريقة نظـــرية لأن القول النظري إن بحث بقول نظري آخر فالنتائج قول نظـــري ذو طبـــيعة شاذة ولهذا فإن كل قول عن القول النظري هو بالـــضرورة قول تجسسي، ولذلك فإنني أمارس على القول النظري تجسسا خاصا ومنه هذا الأمر الذي سميته بترادف النظريات أو تجاور النظريات أو بالأصول الفلسفية[1] مثل القدر والحدوث والقوة هذه المسائل تنتمي إلى اللغة العادية بل تنتمي إلى اللغة الطبيعة ولذلك فإن أصـــحاب القول النظري يحسون بالمرارة حينما يقاس قولهم بألفاظ طبيعـــية، أو بألفاظ عادية، والألفاظ العادية هي أدنى (...) من الألفاظ الطبيعـــية فالتـــرادف النظري والتجاوز النظري والإقليمية النظرية كما سميتها وألفاظ من هذا النوع ليست ألفاظا نظرية ولكنها تجسسية»[2].

تبقـــى إبـــستمولوجيا العلوي إبستمولوجيا خاصة داخل خريطة اللسانيات، وهي كذلك لأنها مختلفة عن غيرها وهو اختلاف مشروع تجيزه طبيعة البحث اللساني نفسه.

إن مـــصيبة اللسانيات أن موضوعها اللغة وبما أن العالم لغة واللغة لغة، فإن اللساني سيظل يلهث وراء استلزامات لغوية أبدية تحت رايات لا اخـــتلاف إلا في ألوانها هي شكلية بانينية وعاملية سيبويهية ومقولية زمخشرية ونظامية سوسورية وإبداعية تشومسكية واللائحة تطول طول الزمن العقلاني أما الزمن الحقيقي لحظة ولغة فيعلمه خالقه...

---

(1) اهتم العلوي في أبحاثه بالحفر في الأصول الفلسفية المعاصرة، فكل الأقاويل ترجع بالضرورة إلى أقاويل قبله، فالقول<أ>: لا يقوم إلا إذا كان قائما على قـــول هو <ب> و<ب> لا يقوم إلا إذا كان قائما على قول <ج> قبله، فإن اتبعـــنا هذا المسلسل الاشتقاقي سنصل بالضرورة إلى قول أول ("من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 01).

(2) أحمد العلوي، "+من تماثيل الأحجار إلى تماثيل الأنظار"، ص 31.

إن القراءة المتأنية لمشروع ***أحمد العلوي*** تقودنا إلى التمييز بين لحظتين أساسيتين: لحظة تأسيس ولحظة نقد. تتعلق الأولى بالدفع بالتحاليل النحوية العربية القديمة والنظريات اللسانية الحديثة إلى نهاياتها، إنه هنا لساني يؤسس ولكنه ينبه إلى أن تأسيسه لا يقوم على المعتقد؛ وتتعلق الثانية باستخراج أصول وأسس النظريات والنماذج القديمة والحديثة، وهو هنا ينتقد، بل يجاوز النقد إلى الهدم.

ومما لاشك فيه أن التوجه الإبستمولوجي لدى ***العلوي*** صار يشكل مدرسة خاصة بالمغرب، تترجم هذا الأمر أعمال عدد من تلامذته الذين اختاروا هذا التوجه فأقاموا رسائل وأطاريح ومؤلفات تنحو منحاه وتستفيد من تآويله وتخريجاته...

بقي أن نشير إلى أن إدخال القول القرآني والمحمدي في المذاكرات الثقافية يعني إماطة اللثام عن التناقض الذي يعيشه (المسلمون)، إذ كيف يعقل أن نعد القرآن حقا مؤلفا بالمقدمة الإيمانية وفي الوقت نفسه نخرجه من القول الثقافي وكأنه حق صغير أو حق في كل شيء إلا في الثقافة. إنه لا معنى لترك القرآن في أيدي جماعة من السياسيين والمحترفين الدينيين من كل الجهات وأن يتخلى عنه أهل المعرفة. مادام القرآن المجيد يتعرض للقضايا المعرفية والدلالية والعلمية والمنطقية الشمولية الأصلية فلا معنى للحكم بإبعاده من المذاكرات المعرفية لمجرد استيلاء جماعات سياسية أو فلسفية أو محترفة دين بغير حق على الاختصاص به، لا فصل بين القرآن والمعرفة.

2.2.4. القوام الابستمولوجي في تجربة مصطفى غلفان(1).

1.2.2.4. أسس التقويم الابستمولوجي وأهدافه

يندرج مجهود *مصطفى غلفان*، كما هو مصرح به في مقدمة كتابه، في إطار مسعى يهدف إلى سد النقص الحاصل في مجال الدراسات التي تعرض بالتحليل النقدي للتجربة اللسانية في الثقافة العربية الحديثة؛ وذلك من خلال رصد الجوانب التاريخية والنظرية المتعلقة بها. ولتحقيق هذا المسعى كان لا بد من وضع إطار نظري ومنهجي يشكل منطلقا لبلوغ الأهداف المتوخاة، وهذا ما عبر عنه الباب الأول من الكتاب بفصوله الأربعة.

مهد الباحث لهذا الباب بمجموعة من التساؤلات عن "**اللسانيات العربية**" وما تعبر عنه من غموض ملحوظ وعمومية ساذجة:

- هل هناك فعلا لسانيات عربية؟
- ما المقصود بها؟
- ما هي سماتها النظرية والمنهجية؟
- ما هي النتائج النظرية والمنهجية المترتبة على تطبيق النماذج اللسانية على اللغة العربية؟(2)

إن الانطلاق من هذه التساؤلات ينم عن وعي عميق وإدراك دقيق لطبيعة التجربة اللسانية في الثقافة العربية، وهي تجربة هزيلة على الرغم من وجود بعض المحاولات التي تشذ عن هذا الوصف، وعلى الرغم أيضا من التراكم الذي يمكن أن يلاحظه كل متتبع للدراسات

---

(1) نعرض لأهم خصوصية هذه التجربة من خلال ما جاء في كتابه: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية.

(2) نفسه، ص 9.

والمؤلفات اللسانية العربية. وبذلك تكون التساؤلات السابقة تعبيرا عن واقـــع مأزوم تعيشه اللسانيات العربية «لأن السؤال لا ينبثق إلا عندما يصبح الشيء موضع التساؤل غامضا وملتبسا. إلا عندما تصبح العلاقة بين الإنسان وما هو موضوع التساؤل واهية أو مزعزعة»(1).

يقتضي التساؤل بالضرورة، إذن، البحث عن جواب، لا يعبر عن كنه السؤال إلا عبر عملية تقويم تتضح بموجبها الرؤية. والتقويم في بعده الابستمولوجي هو إجراء غايته تحديد القيمة المعرفية لنظرية ما، وهو ما يعني البحث في مدى قدرتها على الإسهام في تقدم المعرفة.

اســـتنادا إلى هـــذا التحديد يكون عمل ***مصطفى غلفان*** بمثابة تقويم ابستمولوجي للكتابة اللسانية العربية، الهدف منه الكشف عن مـــدى إســـهامها في إغناء البحث اللساني، وذلك بربطها بالمبادئ النظـــرية والمنهجـــية المعروفة في الأدبيات اللسانية الحديثة، وتحديد عقباتها الابستمولوجية، «**التي تقطع الطريق أمام التراكم اللامحدود للمعـــارف وتوقـــف نمـــوها البطيء وتزج بها داخل زمن جديد وتفصلها عن مصدرها الاختباري ودوافعها الأصلية وتطهرها مما علـــق بها من أوهام خيالية، وهي بذلك تدفع التحليل التاريخي لا إلى تقلـــيص الـــبدايات الـــصامتة ولا إلى الصعود اللامحدود نحو الممهدين الأوائل، بل إلى رصد جديد من المعقولية ورصد نتائجه المتعددة**»(2).

لا يتردد الكثير من اللسانيين العرب في وصف الواقع الذي تعيشه اللـــسانيات العـــربية بـــ "الأزمة"، وإذا كان ***مصطفى غلفان*** يتفق مع هؤلاء على هذا الوصف فإنه يختلف معهم حول كيفية تصورهم "لأزمة

(1) مارتن هايدغر، ما الفلسفة؟ ما الميتافيزيقا؟، ص 57.
(2) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 6.

البحث اللساني العربـــي"؛ إذ تخلط آراؤهم في نظره بين أمرين يتوجب التمييز بينهما:

- «وضـــعية اللسانيات كما تمارس في الكتابات اللسانية التي ينجزها اللـــسانيون العرب؛ أي اللسانيات كما وعاها وأدركها اللسانيون العـــرب ويمارســـونها كنشاط فكري وعلمي في كتاباتهم وأبحاثهم اللسانية.
- وضـــعية اللـــسانيات عند جمهور المثقفين والمتنورين العرب؛ أي الكيفـــية الـــتي تتمثل بها الثقافة العربية العامة الأفكار والتصورات اللسانية»[1].

إن التركيـــز على ضرورة تحديد "أزمة" اللسانيات العربية تحديدا دقيقا ينم عن وعي بأهمية "أزمة العلم" ولحظاتها الدالة في تاريخ العلوم؛ لأنها الأساس الذي يدفع العلم إلى تجاوز الأزمة ونقد نفسه نقدا راجعا بالنظر في أسسه ومناهجه السابقة.

بالـــنقد، إذن، يتغير مسار العلوم، وكل حديث عن "**أزمة العلم**" يدخل في إطار "**إبستمولوجيا العلم**"، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن تطـــور الفكر الرياضي كان نتيجة لما عاشته الرياضيات، ومعها التفكير العقلاني كله في بداية القرن المنصرم، من "أزمة" حقيقية عرفت بـــــ "أزمة الأسس" وهي في الحقيقة "أزمة نمو"، وأزمة تحقيق الوحدة العضوية للرياضيات: وحدة الموضوع ووحدة المناهج (...) وقد كانت تلك "الأزمة" في حقيقتها البداية المكتملة للرياضيات الحديثة التي بلغت الآن مرحلة النضج... مرحلة تحققت فيها وحدة الموضوع والمنهاج بين الأصول والفروع، وقد كان ذلك بفضل تجاوز الهندسات الأقليدية...

---

(1) نفسه، ص 20.

زد علـــى ذلـــك أزمة الفيزياء النيوتونية، وظهور نظرية النسبية، وأزمة اســـتقلال الأنواع البيولوجية مع اكتشاف مفهوم التطور كأداة لتفسير تاريخ وأصل الأنواع العضوية.

بـــذلك كلــه يكون الاهتداء إلى طبيعة "أزمة" العلوم دالا في تاريخ العلم وتطوراته، وهذا ما وعاه ***مصطفى غلفان***، وهو ما دفعه إلى تحديـــد دقيق لطبيعة أزمة اللسانيات العربية، ليهتدي إلى «أنها أزمـــة أسس؛ أي أزمة في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية التي تؤسس مجالا معينا وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي، وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المـــسدود في مستويي التحليل أو النتائج أو هما معا مما يتطلب إعادة النظـــر في الأســـس والمـــبادئ العامـــة التي يقوم عليها هذا المجال المعني»[1].

بمـــوجب هذه الاعتبارات يقسم الباحث عوائق البحث اللساني العربـــي إلى:

- عوائق خارجية (أو مادية) تتعلق بالمحيط المادي والصعوبات الحقيقية التي تعترض سبل البحث العلمي في الوطن العربي؛
- عوائـــق داخلية (أو صورية) ترتبط بكنه الدرس اللساني العربـــي الحـــديث مـــن حيث هو بناء نظري ومنهجي يمارس في الكتابات اللـــسانية العربية الحديثة[2]. والملاحظ أن ***مصطفى غلفان*** لم يهتم بالعوائـــق الخارجية (المادية)، لأنها لا تندرج مباشرة في الموضوع الـــذي يـــشتغل عليه. غير أن الإشارة إليها تنم عن إدراكه لأهمية العامل السوسيولوجي في التشكلات الخارجية؛ لأنه أساس التفكير

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 20.
(2) نفسه، ص 21.

الابـــستمولوجي[1] للظاهرة العلمية، واتصالها بفلسفة العلم، كما يؤكد على ذلك كارل مانهايم (1893 – 1947م) الذي يشير إلى أن العلوم، بما فيها المتخصصة جدا، يمكن النظر إليها بوصفها قابلة للتـــشكل اجتماعيا، فضلا عن عبثية محاولة الوصول إلى حقيقة بصورة مستقلة عن المعاني الاجتماعية والتاريخية، وبذلك تغذي سوســـيولوجيا العلـــم فلـــسفة العلـــم وتتكامل معها إلى حد التداخل[2].

أمـــا العوائق الصورية فترتبط بكنه الدرس اللساني كما أشرنا من قبل وأبرزها[3]:

أ. علاقة البحث اللساني بالتراث؛ أي بالفكر اللغوي العربـــي القديم، وهو مجال تندرج فيه معظم الكتابات اللغوية العربية المعاصرة. إننا مرة أخرى أمام إشكالية الأصالة والمعاصرة.

---

(1) يقـــول بياجـــي: «لقد أخذ التفكير الابستمولوجي ينبثق أكثر فأكثر من داخل العلـــوم نفـــسها... نتـــيجة لـــبعض الأزمات أو الصراعات التي تنتج بفعل الـــسيرورة الداخلية للإنشاءات الاستدلالية، أو لتأويل معطيات التجربة ومن أجـــل التغلب على تلك الأزمات والصراعات يصبح من الضروري إخضاع المفاهيم والمناهج والمبادئ المستعملة، إلى ذلك الحين، لنقد راجع على نحو يمكـــن مـــن تحديـــد قيمتها الابستمولوجية. في مثل هذه الحالات يكف النقد الابـــستمولوجي عن كونه مجرد تفكير حول العلم، ويصير إذ ذاك أداة للنقد العلمي لكونه تنظيما داخليا للأسس،... إن الابستمولوجيا المعاصرة تنتج من ضرورة داخلية خاصة بالعلوم، وهي في حالة تطور، ومن مراجعة مستمرة لمبادئها وأدواتها المعرفية»

J.Piaget, Logique et connaissance scientifique, p. 50-51

(2) يعـــد كارل مانهايم (1893 – 1943) أبرز ممثلي علم اجتماع المعرفة. وقد اهـــتم بهذا الجانب أيضا توماس كون في كتاباته. للمزيد من التفاصيل يمكن الاستئناس بكتاب يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين.

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 21.

ب. غياب تطور علمي دقيق ومضبوط للغة العربية باعتبارها الموضوع الأساس للدرس اللساني.

إن هذه العوائق تحضر في الأدبيات اللسانية العربية بهذا الشكل أو ذاك، وخصوصا على مستويين:

- مستوى موضوع الدرس اللساني؛
- المستوى النظري والمنهجي[1].

وإذا علمنا أن «المسألة المنهجية في اللسانيات تبدأ بضبط مجموع الأدوات المعرفية ومجموع التقنيات التي يقترحها علم ما لتحديد موضوعه والبحث فيه»[2]، أدركنا أهمية المستويين اللذين يركز عليهما ***مصطفى غلفان*** في تحليله لعوائق البحث اللساني العربي.

إلى جانب الاهتمام بعوائق البحث اللساني، على مستوى الموضوع والمستوى النظري والمنهجي، أفرد الباحث مبحثا خاصا للحديث عن العلاقة بين الخطاب اللساني العربي والفكر العربي الحديث، وهذا ما مكنه من إيجاد تفسيرات ملائمة للكثير من العوائق، حيث لاحظ أن «العلل الثاوية وراء عوائق البحث اللساني العربي (...) لا تختلف في شيء عن العوامل المتحكمة في الإشكالات الكبرى للفكر العربي الحديث. إن مشاكل الخطاب اللساني العربي هي جزء من مشاكل الفكر العربي. وعلى غرار ما نجده في مجالات معرفية عربية أخرى، فإن العوائق السابقة يمكن ردها إلى عاملين اثنين هما: "هيمنة التراث على العقلية العربية...وحضور الغير في حياتنا الفكرية... والغير هنا هو الغرب"»[3]. وسواء أكان الأمر هيمنة (هيمنة

---

(1) نفسه، ص 22.

(2) نفسه، ص 22.

(3) نفسه، ص 27.

التـــراث) أم تأثيرا (تأثير الغرب) فإن الأمر لا يخلو من تأثير سلبـــي في نظـــر غلفان[1]، استنادا إلى رأي ***ميشال فوكو*** الذي يرى أن «مفهوم التقليد، يهدف إلى منح مجموعة من الظواهر المتعاقبة والمتماثلة (أو على الأقـــل المتـــشابهة) وضعا زمنيا واحدا فريدا، يسمح هذا المفهوم أيضا بالنظـــر إلى تبعثر التاريخ من منظار الوحدة، ويبيح اختزال الاختلاف الخاص بكل بداية من أجل ردها وبكيفية متصلة إلى أصل سابق عليها، بفـــضل مفهوم التقليد، يمكن تجاهل التجديدات»[2]. أما التأثير «فهو مفهوم سحري، إلى حد يصعب معه تحليله، وهو بمثابة السند والأساس لظواهـــر الأصـــل والتواصـــل... تخترق الزمان والمسافات ليرتبط بين وحـــدات في تـــشكل أفـــراد ومـــؤلفات ومفاهيم داخل وسط ممتد وشاسع»[3].

ولتجاوز مفهوم التقليد والتحديث «يتعين القيام بنوع من "النقد المزدوج" نقد الموروث والمستورد وتمحيصها على حد سواء، أي ننظر بفكر ناقد للتراثيين العربـــي والغربـــي...»[4].

وقد استمرت المواقف المتضاربة في الثقافة العربية، نتيجة لغياب التحليل النقدي البناء، لأن ما يحسب على التحليل النقدي يبقى في جوهـــره بعيدا عن النقد بمعناه العلمي الدقيق. ولتحقيق هذا الهدف ســـعى ***مصطفى غلفان*** إلى وضع أصول للنقد، يقول: «**لن يصبح التحلـــيل النقدي فعالا في الثقافة اللسانية العربية إلا بوضع جملة من الأسس الواضحة المعالم منهجيا ونظريا التي يمكن الرجوع إليها**

(1) نفسه، ص 28.

(2) ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ص 21..

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 21.

(4) نفسه، ص 30.

لتمحيص ما يصدره المحلل الناقد من تقويم في حق الكتابات اللسانية»[1].

ولوضع تلك الأسس يستعير الباحث تقسيم فيلسوف اللغة **سورل**، الذي ميز بين "قواعد معيارية" و"قواعد مؤسسة"[2]، ومن القواعد المؤسسة التي تحدث عنها:

أ. تعدد التيارات والنماذج اللسانية:

إن الإيمان بهذا التعدد يعني "الانطلاق من الباب المفتوح"، كما أن القول بالتعدد قائم على تصور واضح يقبل بنسبية الحقيقة؛ إذ ليس من حق أي كان أن يدعي امتلاك الحقيقة والتوصل إلى القول الفصل مادام العلم نسق افتراضات؛ أي نسق من التخمينات والتوقعات التي لا يمكن تبريرها مبدئيا، وتلك الافتراضات لا يمكن أن نقول أبدا إنها "صادقة" أو "نسبية إلى حد"، أو حتى "محتملة" بتعبير ***بوبر***. كما أنه «لا يجوز لأي نموذج أن يدعي أنه ينوب عن الحقيقة. والنتيجة أنه لا يصح الربط بين أي نموذج والحقيقة. نحن لا نملك النموذج الكامل المثالي، بل ونعترف أنه لا فائدة من البحث عنه»[3].

ومادام القول بالحقيقة أمرا صعبا، إن لم نقل مستحيلا، فإن البحث اللساني العربي «مدعو إلى التكامل قصد خلق وعي لغوي يتجاوز حالة الغربة التي تعرفها اللسانيات في ثقافتنا اللغوية. وليس بإمكان أي أحد أن يدعي العكس حتى ولو وجدنا تطبيقات عربية لأحدث النظريات اللسانية. ولا نعني بالتكامل تلفيق النماذج وتهجينها،

---

(1) نفسه، ص 57.

(2) نفسه، ص 59. وبخصوص القواعد المذكورة ينظر المدخل العام من هذا العمل.

(3) نفسه، ص 63.

وإنما نقصد بذلك الاستفادة المتبادلة بينها فيما يتوصل إليه من نتائج حول اللغة العربية. إن التكامل يعني الانفتاح على الآخر مع وجود الاختلاف»[1].

ب. نقد المصادر اللسانية:

تكتسي "المصادر" عند ***مصطفى غلفان*** دلالتين:

أ. «الأصول الفكرية والمبادئ المنهجية التي ترتكز عليها نظرية لسانية معينة (...) كما تشمل المصادر مجمل المبادئ الأساس التي تقترحها النظريات اللسانية الحديثة (...)

ب. المصادر التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد. وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معينة (...)»[2].

إن الاحتكام إلى هذه المصادر يقود إلى أحكام موضوعية كما أن «**للمصادر أهمية كبرى في الإلمام بالقضايا والظواهر التي تمت دراستها في هذا الإطار أو ذاك بواسطة مصطلحات ومفاهيم معينة. كما يسمح الإلمام بالمصادر بالوقوف على التقلبات التي يعرفها البحث اللساني وما يستجد فيه من معارف وتصورات ومناهج ونتائج نظرية وتطبيقية سواء في مستوى تحليل ظواهر لسان معين أو في مستوى التحليل اللغوي عامة**»[3]. وبذلك يمكن أن نعتبر الاهتمام بالمصادر من قبيل البحث الأركيولوجي مادامت أركيولوجيا المعرفة تحليلا للممارسة الخطابية في أصولها وشروطها.

---

(1) نفسه، ص 64.

(2) نفسه، الصفحة نفسها.

(3) نفسه، ص 66.

ج. التقويم الداخلي:

قبل أن يشرع في تحليل ونقد الكتابة اللغوية العربية الحديثة اهتم بالشروط التاريخية للبحث اللغوي العربي الحديث؛ لأن الكثير من عوائق البحث اللساني لا يمكن فهمها في نظره إلا «**بالرجوع للشروط التاريخية التي صاحبت نشأة البحث اللغوي العربي الحديث وتطوره. إن الإطار التاريخي يسمح لمتتبع الكتابة اللغوية بإدراك جملة من الملابسات الفكرية والاجتماعية التي رافقت الدرس اللغوي العربي منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا**»[1]، بيد أن إثارة الجانب التاريخي لا تعني البتة محاولة التأريخ للتجربة اللسانية العربية، إن التأريخ الذي يعنيه من النمط الذي يطلق عليه ***فوكو*** "التاريخ الابستمولوجي للعلوم"[2].

إن ما يعنينا بالأساس هو أن إثارة الجانب التاريخي في نقد التجربة اللسانية في الثقافة العربية ينم عن وعي بأهمية تاريخ اللسانيات في الكشف عن الممارسة الابستمولوجية للسانيات العربية، بالنظر إلى كون تاريخ العلوم والابستمولوجيا مبحثين متداخلين، إذ لا يمكن «**أن نعرف علما من العلوم ما لم نعرف تاريخه**»[3]. ومن ثمة تستوجب معرفة اللسانيات في الثقافة العربية فهم تاريخها، وهذا من الجوانب التي ظلت مهمشة في البحث اللساني العربي، والمحاولات في هذا الجانب شبه منعدمة، وهذا ما حذا بالباحث إلى محاولة رأب الصدع بين اللسانيات في ثقافتنا وبين تاريخها بتتبع مسارها بدءا من المراحل الأولى لتشكلها؛ ونعني بذلك المرحلة النهضوية حتى العصر الحديث. فجاءت محاولته

---

(1) نفسه، ص 79.

(2) نفسه، ص 13. وينظر: فوكو، حفريات المعرفة، ص 182.

(3) A. Comte, Cours de philosophie, p. 128-129.

تـــشريحا لمـــصادر الخطاب اللغوي النهضوي، وتحديدا دقيقا لسماته، وتوضـــيحا لأهدافه، وتحليلا لنتائجه[1]، وهذا يعني القيام بـــ "**استرداد ابـــستمولوجي**" *La récurrence épistémologique* بتعبير ***باشلار***، ويعني بذلك تتبع التطور النظري للسانيات وتطور السيرورة الضرورية لهـــا. وممـــا سبق لا يمكن أن يكون تاريخ اللسانيات إلا ابستمولوجيا اللـــسانيات مثلما لا يمكن أن تكون الابستمولوجيا إلا تاريخية. ويزيد مـــن أهمـــية تاريخ اللسانيات في محاولة ***مصطفى غلفان***، كون دراسته نقدية، و«**الدراسة النقدية للعلوم تحتاج لكي تكون دقيقة وشاملة إلى الـــرجوع إلى ماضـــي العلم ذاته. خصوصا والموقف هذا يتطلب في أحـــيان كثيرة عقد مقارنات بين الأسس والمفاهيم القديمة والأسس والمفاهـــيم الجديـــدة، إن المعرفة سواء كانت علمية أم فلسفية، أم "عامـــية" هي ذات طبيعة تاريخية دوما. والابستمولوجا التي تريد أن تكـــون نظرية علمية في المعرفة لا بد لها من تاريخ العلم، تدرسه لا لذاتـــه، كما يفعل المؤرخ، بل من أجل الاسترشاد والاستفادة منه في فهـــم المشاكل المطروحة في الحاضر؛ لأن الجديد لا يفهم إلا بالمقارنة مع القديم. والحاضر لا يتصور إلا بالماضي**»[2].

أما بخصوص معايير تصنيف الكتابة اللسانية العربية الحديثة، وهي: الموضوع، والمنهج، والغاية، فإنها تدخل في عمق التحليل الابستمولوجي «**إذ يمكننا أن نميز في أي بحث علمي أو فلسفي بين المنهج والموضوع والهدف**»[3]، ويذهب الجابري إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر البحث في مـــثل هذه القضايا (تعريف العلم وبيان موضوعه ومناهجه وغايته،

---

(1) نفسه، ص ص 80 – 84.

(2) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ص 57.

(3) ماجد فخري، إشكالية المنهج: منهج أم مناهج عدة، ص 1.

وتحديـــد علاقته بغيره من العلوم...) هو من جملة الأبحاث التي تنتمي بـــشكل أو بآخر إلى علم الفلسفة[1]، والمقصود فلسفة المعرفة، والمعرفة العلمية على الخصوص. كما لا يمكن أن نفصل هذه المعايير عن الفروع المعرفية التي أثبتنا تداخلاتها الابستمولوجية، وبصفة خاصة نظرية المعرفة والميتودولوجيا.

هذا عن الأسس والمنطلقات التي اعتمدها ***مصطفى غلفان***، فكيف ستحضر هذه الأسس في تحليله للكتابة اللسانية العربية الحديثة؟

2.2.2.4. من تجليات التحليل النقدي في الكتاب

1.2.2.2.4. السمات المنهجية للكتابة اللسانية التمهيدية

علـــى الرغم من الإسهام الإيجابـــي للسانيات التمهيدية في تقدم الـــبحث اللـــساني العربـــــي في بعض مناحيه، فإنها لم تسلم، في نظر الباحث، من بعض الهفوات لخصها فيما يلي:

أ. الارتـــباك في تحديـــد مجـــال البحث اللساني: يرجع هذا الارتباك والغمـــوض إلى طبـــيعة «المـــصادر التي تعتمدها بعض الكتابات التمهـــيدية، وهي مصادر عامة بعيدة نسبيا عن اللسانيات بمعناها العلمـــي الدقيق»[2]. كما يفسر هذا الارتباك بعدم تحديد موضوع علـــم اللغـــة تحديـــدا دقيقا، فالمتتبع لموضوعات الكتابة اللسانية التمهيدية، وتحليلها يلاحظ أنها حصرت مجالات علم اللغة في نطاقه الواســـع؛ أي دراســـة اللغـــة في إطارهـــا العام تاريخيا وحضاريا واجتماعـــيا ونفسيا ولم تهتم بالمبادئ اللسانية العامة إلا في حالات نادرة.

---

(1) محمد عابد الجابري، المرجع السابقه، ص 11.

(2) نفسه، ص 110.

ب. **غياب تقنيات التحليل اللساني:** يشكل الجانب التقني أحد الجوانب الأساس التي تتوسل بها اللسانيات في فرض منهجية علمية للتحليل، غير أن الأمر في الكتابة اللسانية التمهيدية ليس على هذه الشاكلة «**إذ من النادر وجود كتابة تعرض التقنية المتبعة في التحليل اللساني؛ أي كل ما يتوسل بواسطته المحلل اللساني في وصف الظواهر اللغوية، من أدوات تقنية وطرق إجرائية في التحليل المباشر للغة. رغم أن جل الكتابات اللسانية التمهيدية العربية هي ذات منحى وصفي بالأساس، فإنها لم تعمل على تقديم المنهجية المتبعة في هذا الاتجاه من الدرس اللساني**»[1].

صحيح أن الكتابة اللسانية التمهيدية تتحدث عن موضوعات علم اللغة بإسهاب، لكنها لا «**تعرض للكيفية التي يتم بها تناول هذه الموضوعات لسانيا، سواء في إطار المنهج الوصفي أم التاريخي أم التقابلي**»[2]، وهذا ما يضع القارئ أمام تساؤلات عديدة، تربكه، فـ «**تعامل الكتابة اللسانية التمهيدية مع تقنيات التحليل اللساني ظل عموما منحصرا في تقديم معلومات تعود لبداية هذا القرن، في صيغ يغلب عليها الطابع الأدبي. أما النفاذ إلى عمق المناهج اللسانية، باعتبارها أجهزة مفاهيمية لها أدواتها الواصفة التي تضبط عملية التحليل الوصفي للغة معينة، فذلك ما لم تتمكن الكتابة اللسانية التمهيدية من القيام به بشكل كاف**»[3]، وإن كانت بعض الكتابات الصادرة منذ الثمانينيات قد تجاوزت نسبيا هذا النقص.

---

(1) نفسه، ص 114.

(2) نفسه، ص 115.

(3) نفسه، ص 116.

ج. **عـــدم مواكـــبة النظريات اللسانية:** تتميز النظريات اللسانية، عمـــوما، بالتجدد، ولا سيما النماذج المتأخرة منها، كتلك التي عـــرفها الـــنحو التوليدي والنحو الوظيفي، غير أن الواقف على الكتابة اللسانية العربية التمهيدية يجد « أنها لا تواكب في مجملها الـــتطورات التي حصلت في البحث اللساني الحديث، وما عرفته النظـــريات مـــن تغييرات وتصورات جديدة، وتكاد المرحلة التي تتناولها الكتابة التمهيدية هي المرحلة البنيوية، في إطارها البنيوي في إنجلترا»[1]. وتظهر عدم المواكبة، خصوصا، في كتابات لسانية تمهـــيدية ينحـــصر النظر فيها في مجالات لسانية عديدة [صوت، تـــركيب، دلالة] في فترة زمنية محددة من تاريخ اللسانيات ولا تتجاوزها، دون أن تعير اهتماما للتطورات التي عرفتها اللسانيات في إطار النحو التوليدي مثلا. لقد عرض المؤلف لجوانب عديدة تمـــثل لعدم قدرة العديد من اللسانيين مواكبة مستجدات البحث اللـــساني وبـــذلك لم تقـــدم الكتابة التمهيدية للقارئ العربـــي المبـــتدئ المعلومات الكفيلة بمواكبة مستجدات النظريات اللسانية وتطوراتها.

د. **اللغـــة العربية في الكتابة التمهيدية:** اللغة العربية أساس البحث في الكتابة اللسانية التمهيدية العربية، غير أن هذه الكتابة «تخلو من أي ربط يبين ما تقدمه من معلومات لغوية والواقع اللغوي العربـــي. وتكثـــر الكـــتابات التمهـــيدية العربية من المثال التطبيقي المأخوذ مباشـــرة من اللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية. ويعطي عدم انـــشغال الكـــتابة التمهيدية بأمثلة من اللغة العربية الانطباع لدى القـــارئ عامـــة، والمبتدئ على وجه الخصوص، أن هذه المبادئ

---

(1) نفسه، ص 116.

المعروضـــة علـــيه لا تمس اللغة العربية في شيء ولا تنطبق عليها، وبالتالي لاتهمه»[1].

وإذا كانـــت بعض الكتابات قد نجحت في أن تستقل أمثلتها من العـــربية، فـــإن ما يلاحظ عليها أن أمثلتها بسيطة، وتطرح أكثر من إشـــكال نظـــري، كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة إلى تحديد بنية الجملة العربية، إذ لا نجد تصورا واحدا لتمثيل بنية الجملة البسيطة، سواء تعلق الأمر بالمنظور البنيوي أو المنظور التوليدي. وترجع النقائص السابقة إلى جملة من العوامل يمكن تلخيصها في:

- الإفراط في التبسيط؛
- الجنوح للتعميم الشديد؛
- إهمال المصادر العلمية[2].

يـــتعارض كل ذلك مع كل كتابة لسانية تمهيدية جادة ومنفتحة، يمكن أن تسهم في خلق وعي لساني جديد في الثقافة العربية.

2.2.2.2.4. لسانيات التراث

عرض الباحث في مستهل حديثه عن لسانيات التراث للإشكالية التي يندرج فيها هذا الصنف من الكتابة اللسانية العربية الحديثة، أي ما اصـــطلح علـــى تسميته في الفكر العربـــي الحديث"إشكالية الأصالة والمعاصـــرة"، ليتـــناول بعد ذلك لأهم المنطلقات والاتجاهات في هذا التوجه ليصل إلى تقويم الوضع الإبستمولوجي للقراءة.

إن أول ملاحظـــة يمكن تسجيلها بخصوص هذا الوضع، في نظر الـــباحث «**أن المنهجـــية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة، لا تجيب**

(1) نفسه، ص 120.

(2) نفسه، ص 128.

بالتحديد عن جملة من الأسئلة منها: ماذا نقرأ؟وكيف نقرأ؟ في ضوء ماذا نقرأ؟ إنها أسئلة تجعل الكتابة اللسانية القرائية لا تستند إلى أساس نظري أو منهجي محدد لعدم استناد القراءة نفسها إلى وضع إبستمولوجي محدد في غياب منهجية واضحة المعالم»[1].

أ. القراءة بين التأويل الذاتي والطرح المنهجي: إن السمة الغالبة على لسانيات التراث هي اعتمادها تأويل النصوص واستنطاقها، منطلقا مع عزلها عن سياقاتها، فهي قراءة «لا تنظر إلى المقروء كما هو في شموليته وكليته ولحظاته التاريخية. إنها لا تهتم بالتراث إلا في إطار ما تستهدفه من وراء عملها ممارسة نوع من الانتخاب والانتقاء ونزع النصوص من سياقها التاريخي، ثم إعادة زرعها في سياق جديد وإسقاطها على الماضي (إلى الوراء) وعلى المستقبل (إلى الأمام)، وعن التأويلات الحرفية أو الباطنية والمبالغات المعنوية»[2].

فهل يمكن أن توصف قراءة بالموضوعية في غياب منهجية محددة؟ إن هذا غير ممكن إطلاقا في مجال المعرفة العلمية، لأن المعرفة العلمية - كما ينص على ذلك ***كارل بوبر*** - ينبغي أن تبرر باستقلال عن نزوات أي شخص، وأن يكون التبرير موضوعيا عندما يكون قابلا للمراقبة ويفهمه الكل. وإذا كان التأويل ضروريا فإن السؤال الذي يطرح كيف يمكن تحاشي المنزلقات والهفوات التي تنتج عنه؟

يقدم الباحث جوابا عن هذا السؤال مفاده «**أن التأويل الذي تقوم عليه القراءة ليس جملة من الإواليات المضبوطة الكفيلة بتحديد مسافات التأويل، إن القراءة في جوهرها مجموعة من"التقديرات"**

(1) نفسه، ص 146.

(2) نفسه، ص 147.

المقدمة في شكل حدوس وتخمينات متباينة يتحول فيها التراث على صورة مستكنهة مقدرة تومئ (...) إن تأويل النص القديم، إما تقدير، وإما حدس، وإما ظن، وإما تفكير ضمني(...)كيف يمكن أن نقيم مقارنات ونستخلص منها بعض النتائج والأحكام ذات الأهمية البالغة، إذا كان الأمر لا يعدو أن يكون أن هذا اللغوي القديم يفكر ضمنيا بهذه الكيفية، أو أن هذا النص القديم يشير ضمنيا إلى كذا وكذا؟»[1].

ب. **القراءة ونظرية العلم:** تكشف المتابعة الدقيقة للقراءة التي يقدمها لسانيو التراث عن « فهم عام لمضامين النظرية اللسانية، وإدراك غير واضح لها بسبب تداولهم إياها تداولا حدسيا وتلقائيا، متناسين، في حالات عديدة، مصادرها الفكرية والأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها. إن ما تعتبره القراءة اللسانية مفاهيم بسيطة مثل مفهوم العامل، ومفهوم الحالة، ومفهوم البنية العميقة والبنية السطحية، ومفهوم التحويل، وغيرها من مفاهيم التوليدية هي في العمق غير ذلك.إن المفاهيم اللسانية الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من التعقيد النظري باعتبارها جزءا من شبكة من الإشكالات المتداخلة»[2]، وهذا ما كشفنا عنه من خلال حديثنا عن لسانيات التراث وأهم تجليات التلقي التي ميزتها.

إن أي دراسة، في أي مجال من مجالات البحث العلمي، تقوم بمدى مساهمتها في تطوير مجالات البحث وتعميقها، أما استهداف التقارب لذاته، فلا يفيد النظر العلمي في شيء، ومن ثم لا أهمية له،

(1) نفسه، ص 148.

(2) نفسه، ص 151.

يقــول **مــصطفى غلفان** في هذا الصدد: «ليس المهم في شيء أن نــصل إلى مــثل هذا التقارب؛ إن عمق المشكل يكمن في مساءلة الأسس المنهجية والأبعاد النظرية للنشاط اللغوي العربـــي ونظيره الغربـــي الحديث. قد يحصل الالتقاء والتشابه بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث، في كثير من المجالات المعرفية، كما يحــدث صدفة أو عفويا بين جميع الثقافات الإنسانية إن ما يتعين القيام به وتوضيحه بالبحث والتنقيب هو كيف وضع هذا المفهوم أو ذاك في إطار نظري معين؟ كيف يتم توظيفه؟ ما علاقته بمفاهيم أخرى؟

من المؤكد أن انتقاء المفاهيم وعزلها عن الإطارين النظري والمنهجي اللـــذين يـــتحكمان في هذه المفاهيم لا يقود إلى نتيجة منهجية مفيدة»[1].

إن القـــراءة في لـــسانيات التراث تهدف إلى البرهنة على صحة البحوث اللغوية العربية من خلال مقارنتها بالبحوث اللسانية، وهـــي مقارنـــة تقـــوم على التصويب الكلي للبحوث اللغوية، والـــبحوث اللـــسانية في الوقت نفسه وهذا يتنافى، في منظور الباحث، مع مفهوم النظرية وشروطها إذ يجب أن تكون النظرية «قابلة للإبطال أو، على الأقل، قابلة للتجاوز، في حين يكون ما تـــنادي بـــه لـــسانيات التراث المتمثل في قابلية الفكر اللغوي العربـــي للقولبة والاندماج في مجموع النظريات اللسانية الحديثة أمـــرا مستحيلا فلا يمكن – على الأقل من الناحية النظرية – « البرهنة على صحة النظريات، كل ما يمكن القيام به هو البرهنة علـــى خطـــئها» وكـــل نظرية لا تقبل الإبطال والدحض هي

(1) نفسه، ص 151.

ميتافيـــزيقا. «**إن الفـــرق بين العلم والميتافيزيقا هو الإبطال** *Falsification*»[1].

إن ما تقدمه لسانيات التراث يجعل أصالة التراث العربـــي مرتبطة أساســـا بهذا الشكل من المقارنة، وهذا يعني أنه لا وجود للتراث اللغـــوي العربــــي ولا لأصالته إلا بالارتباط المباشر بالنظريات اللـــسانية الحديـــثة. والواقع أن «**أصالة الفكر اللغوي العربـــي ليـــست مـــرتبطة بمـــدى ملاءمتها بما تقدمه النظريات اللسانية الحديـــثة. إن اللـــسانيات ليست مقياسا لتقويم أصالة التفكير اللغـــوي العربـــي القديم، إن أصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار الحـــضاري العربـــي الإسلامي وبالشروط التاريخية التي وجهت الـــتفكير اللغـــوي العربــــي في المـــسار الذي سار فيه بكل الملابـــسات والأبعـــاد المعـــروفة**»[2]، وهذا ما لم يأبه به لسانيو التراث.

ج. **القـــراءة والعمل اللساني**: اتخذت الدراسات اللغوية منحى جديدا بمجـــيء ***سوسير*** الذي استطاع أن يضبط بدقة موضوع اللسانيات ويخلـــصه من القضايا الخارجة عن اللغة بالدعوة إلى تركيز البحث علـــى دراســـة اللغـــة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، غير أن النظر إلى «**الدراسات اللغوية التي تندرج في إطار لسانيات التراث لا تهتم بالموضوع (...)، إنها لا تتناول اللغة العربية باعتبارها بنية مكونة مـــن مـــستويات مخـــتلفة. إن غاية الكتابة اللسانية القرائية هي التوفيق بين التصورات اللغوية القديمة ومضامين الدرس اللساني الحديث.إنها تتعالى عن موضوعها الأصلي لينصب اهتمامها حول**

---

(1) نفسه، ص 151.

(2) نفسه، ص 154.

التــراث اللغــوي، فهــي لا تصف ولا تفسر الظواهر اللغوية العربية. إن قراءة الفكر اللغوي العربــي القديم أو إعادة قراءته في ضــوء اللسانيات يوحي بأن موضوع اللسانيات الأساس هو تأويل التراث وليس دراسة اللغة في حد ذاها ولذاها»[1].

إن النظــر في مــبادئ التراث وتقييمها أمر مشروع، خصوصا إذا كــان الهدف هو تطوير الفكر اللغوي العربــي القديم، وكان هذا النظــر يعــتمد قــواعد البحث اللساني السليم بعيدا عن التأويل والدوغمائــية، لكن النظر إلى القراءة التي تقدمها لسانيات التراث يكشف أنها « أقرب ما تكون إلى العمل الفيلولوجي من حيث إنها تــضع الشروح المساعدة على فهم النصوص المساعدة. إن القارئ في مجال التراث العربــي ليس إلا شارحا وفيلولوجيا، إنه يحاول أن يضع الشروح المساعدة على فهم النصوص القديمة فيجد نفسه من اجل تقريب فكر قديم من معاصريه (...) يلجأ إلى استعمال ألفاظ وتعابير حديثة. وهكذا يأتي الشرح يختلط فيه القديم والحديث عبر ألفــاظ لا يربط بينها سوى إرادة الشارح. لذلك لن تفيدنا النتائج المتوصــل إلــيها عن طريق المقارنة أو التشابه اللذين تقف عندهما لــسانيات التــراث نظرا لتباعد أهدافها وأهداف العمل اللساني الــصرف. عن دراسة اللغة سانكرونيا يتعلق بدراسة قواعد اللغة العربية العام وطرق اشتغالها والجهاز الواصف لهذه اللغة.

د. **حدود لسانيات التراث**: إن الهدف، هنا، هو الكشف عن بعض القــضايا النظــرية والمنهجــية العامة التي تثيرها لسانيات التراث، والكشف عن النتائج المترتبة على ذلك. فالقراءة في هذا النمط من اللــسانيات تطرح إشكالات كثيرة منها جملة من القضايا الفكرية

---

(1) نفسه، ص 155.

تبقـــى أهمهـــا إشكالية "هوية" التراث اللغوي وعلاقته بالنظريات اللـــسانية وتـــنوعها، فـــ «إذا تناولنا مثلا المستوى النحوي لهذا التـــراث اللغـــوي، فإننا نعرف أنه يشكل منظومة مرجعية خاصة بالـــثقافة العربية الإسلامية القديمة. إنه نسق فكري وضع في فترة تاريخـــية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أسس فكرية معينة باعتـــباره جـــزءا من بنية ثقافية عامة، هي الثقافة العربية بمختلف مكـــوناتها الحـــضارية (فكرية واجتماعية ودينية وسياسية) غير أن تعـــدد القـــراءات يفقـــد التراث اللغوي العربـــي "خصوصيته" الحـــضارية، وذلك عندما نجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أي نظـــرية لـــسانية ممكنة اليوم وغدا. ما تنتهي إليه القراءة أنه كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإن النحو العربـــي يكون قادرا على احتوائها»[1].

فهل من المعقول أن يكون النحو العربـــي بنيويا وتوليديا ووظيفيا في أســـسه النظرية والمنهجية؟ إن هذا غير ممكن إطلاقا وكل توجه مـــن هذا القبيل يوقعنا في «مفارقة منهجية ومغالطة إبستمولوجية. إن مـــا يكـــون بنيويا تصنيفيا لا يمكنه أن يكون، في الوقت ذاته، تولـــيديا تحويلـــيا نظـــرا لاختلاف الأسس النظرية والمنهجية بين التصورين»[2].

هـــ. **حول مقولة تجانس التراث**: إذا كنا نتحدث عن النحو العربـــي بهـــذا الإطـــلاق، فـــإن ذلك لا يسوغ اعتبار هذا النحو مدونة متجانـــسة، لأننا عندما نعتبره كذلك نسمح لأنفسنا « باستنتاج أمـــور لا تتفق وحقيقة الظاهرة المدروسة.إن التجانس التي تضفيه

(1) نفسه، ص 157.

(2) نفسه، ص 158.

القـــراءة على التراث يلغي التناقض الذي يزخر به هذا التراث عبر مساره الطويل»[1].

إلى جانـــب التجانس تعتمد المقارنة بين اللغويات واللسانيات على مظاهـــر التشابه، لكن« ما هو هذا التشابه الذي يمكن أن يتمظهر في نمطـــين من التفكير لكل منهما شروطه الموضوعية والذاتية التي أفرزته وخصائصه التاريخية التي وجهته»[2].

إن هـــذا التشابه والتجانس يلغيان الخصوصيات التي تميز كل ثقافة ســـواء أتعلق الأمر بالثقافة العربية الإسلامية أم بالثقافة اللسانية... وهذا ما لم يعه لسانيو التراث.

و. **الأبعـــاد الحـــضارية للقراءة:** إن اللجوء إلى قراءة الفكر اللغوي العربـــــي القـــديم، يفـــرض علينا أن نميز بين موقين:« - موقف حـــضاري: تكون القراءة فيه، فعلا، وسيلة تكفل لنا التعرف على ذواتنا حضاريا، وتسمح لنا بإبراز خصوصياتنا أمام تحديات العصر المـــتعددة، وفي هـــذا الاتجـــاه تعتبر القراءة وسيلة ناجعة للتعريف بالتـــراث اللغـــوي العربــــي، لا باعتباره جزءا من تاريخ الفكر العربـــي فحسب، وإنما باعتباره أيضا محطة تاريخية في مسار الفكر اللغوي الإنساني لا يمكن تجاهلها.

- **موقـــف علمـــي:** حيث ينبغي أن ينظر إلى التراث على أنه نتاج معـــرفي، محـــدد بإطـــار تاريخي وثقافي، يوضح مصادره الفكرية، ويرســـم الخطوات والمراحل التي اتبعها لتحقيق جملة من الأهداف الفكـــرية والاجتماعية والسياسية، يقتضي منا أن ننظر إلى التراث اللغـــوي العربـــي باعتباره نتاج مرحلة من مراحل الفكر الإنساني

---

(1) نفسه، ص 161.

(2) نفسه، ص 162.

التي تفاعلت مع مراحل أخرى»[1]. وعليه وجب التفريق بين طبيعة العمل اللساني باعتباره ممارسة وبين البحث اللغوي بصفته إسهاما حضاريا.

3.2.2.2.4. لسانيات العربية

ميز ***مصطفى غلفان*** في لسانيات العربية بين ثلاثة اتجاهات أساسية:اتجاه بنيوي وصفي، واتجاه توليدي تحويلي، واتجاه تداولي وظيفي.

1.3.2.2.2.4. الكتابة العربية الوصفية:

وقف الباحث في كتابات الوصفيين على جملة من الملاحظات، أهمها:

أ. عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمفاهيم المنهجية توضيحا كافيا.

ب. الانتقائية في التعامل مع النظريات اللسانية الوصفية

ج. السطحية في تداول المفاهيم والمبادئ اللسانية الوصفية.

- عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية:

يتحدث الوصفيون عن الوصفية بإطلاق، دون اهتمام بتحديد الإطار النظري الذي تعتمده، وكأن المسألة بذلك الوضوح الذي يبدو في كتاباتهم. فمن « المعروف أن اللسانيات الوصفية أو البنيوية اتجاهات ومدارس متعددة تتفق في أمور وتختلف في أخرى. غير أن الدارسين العرب لا يهتمون بمسألة التحديد المضبوط للإطار النظري الذي يشتغلون فيه ويوظفونه في تعاملهم مع اللغة العربية»[2]. هذا

(1) نفسه، ص 164.

(2) نفسه، ص 178.

مـــا نلاحظه عند تمام حسان وعبد الرحمان أيوب وريمون طحان... وغيرهم.

أ. **الانتقائـــية في التعامل مع مبادئ اللسانيات**: إذا كان الوصفيون يتفقون على بعض الأسس النظرية، فإن الاختلاف قائم بينهم حول الكـــثير من المفاهيم، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في بعض جوانب التحليل، فقد ركز البعض على الجانب الشكلي لمستويات التحليل اللغـــوي، بيـــنما ركز البعض الآخر على الجانب الوظيفي. وقد استتبع هذا الاختلاف اختلافا آخر على مستوى المفاهيم.

ب. **من البساطة في التعامل إلى السطحية**: يتعامل الوصفيون العرب « مـــع المـــبادئ البنـــيوية بكثير من البساطة، حيث لا يتم عرضها بالـــشكل الـــذي يقتضيه البحث العلمي من عمق وضبط ودقة. فالكـــتابة اللـــسانية العربية الوصفية تتحاشى الدخول في التفاصيل والجـــزئيات، وكل ما له علاقة بالأمور الصورية المتعلقة بالمفاهيم والمبادئ المستعملة في التحليل اللساني»[1]. وهذا ما جعل تحليلاتها عامة تفتقد إلى الدقة المطلوبة.

- **المنهج الوصفي واللغة العربية:**

تتلخص السمات التي تميز تطبيق المنهج البنيوي على اللغة العربية في النقط التالية:

- **التطبيق الجزئي:**

تقصر الكتابة الوصفية مجال اهتمامها على بعض القضايا الجزئية، وهذا ما يجعل الجهود موزعة، مما يحول دون تحقيق نتائج، ولذلك فعلى الـــرغم مـــن «مرور أزيد من نصف قرن على ظهور المنهج البنيوي لا

(1) نفسه، ص 184.

تتوفـــر اللغة العربية على أي تحليل وصفي شمولي لبنياتها، ولا حتى على التحليل البنيوي المتكامل لأحد مستوياتها»([1]).

- **من التبسيط إلى السطحية:**

فـــضلا عـــن «تعامل الكتابة اللسانية العربية الوصفية مع مبادئ اللـــسانيات العامـــة بالتبسيط، اتسم تعاملها مع القضايا العربية – من الناحـــية الوصفية – بكثير من السطحية بسبب انعدام التحليل الوصفي العمـــيق وعـــدم التعمق في سبر أغوار بنيات اللغة العربية»[2]. وهذا ما تكشف عنه المتابعة الدقيقة لكتابات الوصفيين أمثال أنيس فريحة، وتمام حسان وعبد الرحمان أيوب وريمون طحان...الخ.

- **أي تحليل جديد للغة العربية؟**

تلجأ الكتابة اللسانية الوصفية «للتراث اللغوي العربـــي مستلهمة منه جملة من المفاهيم والمصطلحات بل حتى بعض التصورات، لقد ظل التحلـــيل الوصفي للنظام الصرفي العربـــي محتفظا بالتسميات الموروثة عـــن الفكر اللغوي القديم مثل"الماضي"و"المضارع" و"الأمر" بالرغم من كثرة الشكوى من المصطلح القديم بسبب دلالته الملبسة وعدم شموليته»[3].

- **أي وصف للغة العربية؟**

إذا كانـــت الكـــتابة الوصـــفية العربية تتخذ من المنهج الوصفي منطلقا، فإن الملاحظ أنها لم تتقيد بخطوات هذا المنهج، فمن« المعروف أن التحلـــيل الوصـــفي يـــبدأ بتحديد ما اصطلح على تسميته بالمتن *Corpus* باعتـــباره مادة البحث اللساني. ويتعلق الأمر بجمع النصوص

---

(1) نفسه، ص 188.

(2) نفسه، ص 188.

(3) نفسه، ص 188.

المـــنطوقة أو المكـــتوبة أو همـــا معا، ويشترط فيه نوعا من التجانس والتمثيلية والتحديد الزماني والمكاني للغة الموضوعة للوصف.

إن كتاباتـــنا الوصفية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الأساس المنهجي الهـــام في التحلـــيل الوصفي. ما هي المادة اللغوية التي درس اللسانيون العـــرب؟ مـــاذا وصفوا؟ إن الكتابة الوصفية العربية تتحدث عن تحليل اللغة العربية، لكنها لا تحدد منهجيا هذه اللغة العربية التي تنطق منها»[1] علـــى هذا الأساس يكون نقد الوصفيين للنحاة واللغويين نقدا غير مبني على أسس نظرية ومنهجية متكاملة.

- **الكتابة الوصفية والنحو العربـــي:**

لقـــد رأى الوصـــفيون العرب فيما صح من نقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي قابلا للتطبيق على النحو العربـــي «غير أن مجمل ما أخذته اللسانيات البنيوية في أوربا وأمريكا على الأنحاء التقليدية الغربية، لا ينطبق بالـــضرورة على النحو العربـــي لاختلاف المرجعيتين الفكريتين الثاويتين وراء الممارسة النحوية العربية واللاتينية - الإغريقية. ومهما يكن، فإن نقد الكتابات اللسانية للتراث اللغوي القديم لم يكن متماسكا ولا مقنعا وبصفة عامة لم يكن له أي مردودية نظرية أو منهجية»[2].

إن الهفـــوات التي سقط فيها الوصفيون العرب في نقدهم للنحو العربـــي يمكن تلخيصها فيما يلي: « أولا: إنه نقد لم يكن قائما على رؤيـــة منهجية أو نظرية أو شاملة للفكر اللغوي العربـــي القديم، وإنما يـــتعلق الأمـــر بملاحظات متفرقة تحاكي في حالات عديدة ما ورد في الفكر الغربـــي من نقد للنحو الغربـــي التقليدي.

---

(1) نفسه، ص 194.

(2) نفسه، ص 198.

ثانـــيا: إن نقد النحو العربـــي لم يكن نقدا موضوعيا، بقدر ما كان دفاعا عن المنهج الوصفي ووسيلة لتبرير اللجوء إليه.

ثالـــثا: وقوف الكتابة اللسانية الوصفية العربية عند حدود النقد، دون أن تتمكن من تقديم نظرية لسانية بديلة للنحو العربـــي القديم، أو حتى أن تبلور وتنمي الأفكار اللغوية القديمة، نحو ما هو أفضل لدراسة اللغة العربية.

رابعـــا: إنه نقد "عجز عن دحض الأطروحات التقليدية" بحيث ظلـــت الأفكـــار اللغوية القديمة هي السائدة، واستمر الفكر النحوي العربـــي القديم مصدرا أساسيا لكثير من الكتابات الوصفية العربية التي اعـــتمدت بوعـــي أو بـــدون وعـــي تصورات القدماء ومصطلحاتهم ومفاهيمهم في أسلوب جديد»[1].

2.3.2.2.2.4. الكتابة التوليدية العربية:

عرض ***مصطفى غلفان*** بتفصيل للأطر النظرية التوليدية، والتغيرات الـــتي عـــرفتها في نظمها الأصلية، ليصل إلى الكشف عن خصوصيات الكتابة التوليدية في الثقافة العربية.

إن المتتـــبع لمـــسار الدرس التوليدي في الثقافة العربية يلاحظ أن الكـــتابة التولـــيدية العربية قد تمكنت «من تقديم جملة من الاقتراحات الجديـــدة المـــتعلقة بطبيعة البنيات العربية صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة ومعجمـــا. وجـــاءت بعـــض هذه الكتابات مضاهية شكلا ومضمونا لـــنظيرتها الغـــربية أمريكية وأوربية من عدة أوجه، في مقدمتها تقيدها المطلق بشروط وقواعد البحث العلمي اللساني وخطابه»[2].

---

(1) نفسه، ص 199.

(2) نفسه، ص 223.

لقد عرفت النماذج التوليدية تطورات متلاحقة، فرضت على كل باحث في إطار البحث اللساني التوليدي مواكبة المستجدات والمتغيرات الطارئـــة، فقد«أصبحت دراسة اللغة العربية محكومة بجملة من الأصول والمفاهيم النظرية والمنهجية المضبوطة، فبدون معرفة الإطار الذي تندرج فـــيه هذه الكتابة أو تلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال إدراك طبيعة تحلـــيل المقدمة ونتائجها النظرية. فلم يعد ينظر للغة العربية نظرة حرة اعتباطـــية قائمـــة علـــى التأمل والانطباع، وإنما تتقيد المقاربة بالإطار النظـــري للـــنموذج الذي تشتغل فيه وتحاول تطبيقه على اللغة العربية مستعملة مجموعة من وسائل الاستدلال والبرهنة على ما تقوم به»[1].

لقـــد كان ذلك دافعا جعل الكتابة التوليدية العربية تحقق مجموعة من الأهداف منها:

- تمكنها من صياغة قواعد للظواهر اللغوية المدروسة تتسم بالبساطة والوضوح والأناقة، على غرار ما هو معروف في النحو التوليدي.
- تقديم قواعد عامة تفسر المعطيات تفسيرا شموليا، وهذا ما نجده في كـــتابات عبد القادر الفاسي الفهري وداود عبده مثلا. إن مواكبة الكـــتابة اللـــسانية التوليدية العربية لمستجدات النظرية التوليدية، جعلـــها تخضع لتعدد النماذج اللسانية؛ وهو تعدد له إيجابياته.ومن هذه الإيجابيات:
  - إثراء البحث اللساني العربـــي
  - تقـــريب الـــدرس اللساني العربـــي من واقع البحث اللساني العالمي
  - تعميق المعرفة العلمية باللغة العربية

---

(1) نفسه، ص 223.

- إثارة إشكالات جديدة واقتراح الحلول المنهجية الممكنة
- التحليل العميق والشامل للغة العربية

بيد أن هذه الإيجابيات لا تخفي بعض الصعوبات التي مازالت تحد من فعالية الكتابة التوليدية العربية، وهي صعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم تقديم بحث توليدي متكامل للغة العربية،
- تناولها التجزيئي لقضايا اللغة العربية والخلط بين النماذج اللسانية،
- عدم التدقيق في فرضياتها ومدى ملاءمتها للغة العربية.

وقــد تمخض عن هذا الوضع « أن التعامل مع النماذج التوليدية تسم برؤية مرحلية لا تبحث عن المعالجة الشمولية لظواهر اللغة العربية، وإنمـا عن تقديم أشتات و"منوعات"من التحليل التوليدي الذي ينحصر في الاشـتغال بمـواد لغوية منتقاة من اللغة العربية أو مترجمة غليها من لغـات أجنبية تلائم النموذج المقترح. وتكون الحصيلة وجود فراغات وقفـزات في نحـو اللغـة العربية التوليدي، الذي تظل أجزاؤه تبحث باستمرار عمن يتممها ويملأ هذه الفراغات»[1].

أمـا فـيما يخص الموضوعات والقضايا التي يقترحها التوليديون، فيلاحظ أنهم يكتفون بتقديم اللبنات الأولى، وهي لبنات أشبه ما تكون بتقاريـر عامـة عن برامج العمل التي يرومون البحث فيها مستقبلا. لكنهم سرعان ما يتحولون إلى موضوعات جديدة مطبقين ما ظهر من افتراضـات جديدة في البحث اللساني التوليدي دون أن يعودوا – إلا نادرا – لتعميق البحث والتحليل فيما تم وضعه من لبنات أولى والدفع بها نحو صياغة، لا نقول نهائية، ولكن شاملة وعامة تأخذ بعين الاعتبار الظواهر المدروسة في تكاملها.

(1) نفسه، ص 235.

- **إشكالية المعطيات في الكتابة التوليدية العربية:**

رأينا آنفا عند حديثنا عن الكتابة اللسانية الوصفية العربية أن منطلقات الوصفيين كانت من محاورتهم للتراث النحوي العربي. غير أن التوليديين رأوا في هذا الشكل من المحاورة اجترارا لأصول ومبادئ النحاة، ولذلك حاول تجاوزه من خلال اقتراح حلول وتصورات أخرى.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو: ما هو الأساس النظري للمعطيات اللغوية في النظرية التوليدية؟

من المعروف أن موضوع اللسانيات التوليدية هو المتكلم المستمع المثالي الذي يعرف لغته جيدا ويعيش في عشيرة لسانية متجانسة كليا. غير أننا إذا «استثنينا موقف الفاسي الفهري في مسألة المعطيات وطبيعتها وما يرتبط بهذا الموضوع الهام من إشكالات، فإن الكتابات التوليدية العربية الأخرى لم تحدد طبيعة هذا المتكلم السامع المثالي، وكأن الأمر لا يطرح أي إشكال بالنسبة إلى اللغة العربية، صحيح أن مفهوم المثالية مفهوم منهجي، ولا علاقة له بالدلالة العادية للكلمة، لكن واقع اللغة العربية استعمالا أو اكتسابا ليس هو واقع الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية»(1).

3.3.2.2.2.4. الكتابة التداولية الوظيفية العربية:

اهتم ***مصطفى غلفان*** بتتبع مسيرة اللسانيات الوظيفية، وعرض لمصادرها الأساس، فوجد تلك المصادر موزعة بين المنطق والفلسفة اللغوية وبعض النظريات الحديثة.

ومن خلال عرضه لتلك المصادر والأسس استنتج غياب أي اهتمام حقيقي بالدراسات التداولية العصرية في الثقافة العربية، والمحاولة

---

(1) نفسه، ص 238.

الوحـــيدة الـــتي وقـــف عليها هي محاولة طه عبد الرحمن، وهو أحد المفكرين العرب الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي، وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية.

فقد اهتم *طه عبد الرحمن* بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقية وفلـــسفية مـــستمدا وسائله النظرية والمنهجية من علمين حققا نتائج باهـــرة، همـــا: اللسانيات والمنطق. وهذا ما اكسب هذه النظرية رؤية منهجية ناقدة تنم عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي.

ولقـــد عـــرفت اللسانيات الوظيفية تطورات متلاحقة تمثلت في أعمـــال مدرســـة براغ، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفـــية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)، وهذا ما عرض له الباحث بالـــدرس والتحلـــيل، كما عرض لمبادئ النحو الوظيفي وبنيته العامة، المتمـــثلة في البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية، وتبنى هذه البنيات بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائـــف التركيبية والتداولية، وقواعد التعبير.ليصل بعد ذلك إلى نحو اللغـــة العربية الوظيفي ممثلا له بكتابات المتوكل، التي تنم عن "متابعة" دقيقة لتطورات نظرية النحو الوظيفي الذي وضعه سيمون ديك. كما تتسم كتابات المتوكل بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية، المحددة بأصول اللـــسانيات الوظيفية وتكييفها مع معطيات اللغة العربية، وترتب على هـــذه الوحدة في الأسس النظرية النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروســـة والتكامل فيما بينها. وقد مكنه ذلك من وضع جزء هام من نحو اللغة العربية الوظيفي.

هذه بعض السمات النظرية والمنهجية التي وسمت البحث اللساني العربـــــي، وهـــي سمات تكشف عن اختلاف وتفاوت واضحين بين اللـــسانيين العرب؛ فبينما عجزت بعض الكتابات (التمهيدية والتراثية

والوصــفية) عن تحقيق أهدافها، نجحت كتابات أخرى، إلى حد بعيد، في الـسمو بالـدرس اللساني العربـي وتوجيهه وجهة صحيحة تتسم بالدقـة والضبط، وهذا ما تعبر عنه كتابات عبد القادر الفاسي الفهري ذات الـسمة التوليدية، وكتابات أحمد المتوكل ذات التوجه الوظيفي، على سبيل المثال لا الحصر، وقد «تأتى لها ذلك بفضل ما تزودت به من أسـس وأصول منهجية واضحة المعالم بشروط النظرية اللسانية العلمية مـن اشتغال بالمعطيات وتحديد الإطار النظري وصياغة صورية. وكان من النتائج المباشرة لهذه الدراسات، أن تغيرت النظرة إلى اللغة العربية، التي أصبح ينظر إليها، في ضوء الدراسات اللسانية، على أنها لغة طبيعية لا تخـتلف في شـيء عـن باقي اللغات العالمية الأخرى. كما لم يعد التجديد في البحث اللساني العربـي مقصورا على الباحثين المستعربين، كمـا كان عليه الأمر في بداية القرن العشرين، بل إن بعض الكتابات (الفاسـي الفهـري والمتوكل) ساهمت بشكل ملحوظ في إغناء بعض النماذج الغربية نفسها، وبالتالي تبين أن الممارسة اللسانية العربية لم تعد مجرد تطبيق حرفي أعمى كما يدعي البعض ذلك»[1].

بـذلك كلـه يكون ***مصطفى غلفان*** قد تتبع بالبحث والتحليل والـتقويم مخـتلف اتجاهـات البحث اللساني العربـي بالكشف عن موضـوعاتها ومـناهجها وغاياتها. وهي أمور تدخل في عمق التحليل الإبستمولوجي.

إن تحديد موضوع اللسانيات تحديدا دقيقا شكل منطلقا حاسما في تغـيير وجهة الدرس اللساني الحديث، إذ إن أول ما قام به ***سوسير*** هو تحديد موضوع اللسانيات، بحصر ما يدخل في طبيعة الممارسة اللسانية،

---

(1) نفسه، ص 228.

وما ينأى عنها ليتاخم ممارسات أخرى. وبذلك حدد للسانيات أسسها وموضـوعها وجهازها المفاهيمي حتى تتميز عن غيرها من الممارسات المحاقلـة لهـا، يقـول ***سوسـير***: « إن مهمـة اللسانيات تتجلى في: أ...ب...ج: تحديـد موضوعها وتعريف نفسها بنفسها»[1]. كذلك فعـل ***تشومـسكي*** عندما حدد موضوع الدرس التوليدي في الاهتمام بالنحو عوض الاهتمام باللغة.

وعلـى هذا الأساس فقد أصبحت اللسانيات مع ***سوسير*** وبعده ***تشومسكي*** ممارسة صامتة للإبستمولوجيا من داخل اللسانيات، وهو ما يـدخل في إطـار تقليد علمي يقوم على تفكير تأملي في العلم وتنظيم داخلي للأسس بمراجعة مستمرة لمبادئه وأدواته المعرفية.

والواقـع أنـه على الرغم من أهمية تحديد الموضوع؛ فإن بعض اتجاهـات البحث اللساني العربـي لم تول اهتماما لهذا الجانب، وذلك ما حذا بـ ***مصطفى غلفان*** إلى إيلاء هذا الجانب ما يستحق من أهمية، واختـبار مدى كفاية الاتجاهات اللسانية، بل وتصنيفها، اعتمادا على هذا المعيار.

أمـا من جهة المنهج فإنه لا ينفصل عن الموضوع، إذ إن« هناك ضـرورة منطقية تجبر صنفا لسانيا على استخدام منهج مخصوص وهو يتـناول بالدراسـة الموضوع الذي ارتضاه»[2]. من هذا المنطلق ربط الـباحث بين اتجاهات البحث اللساني العربـي وبين مناهجها، فكان عملـه بـذلك في صـميم البحث الإبستمولوجي، مادمنا نجد «عند الباحـثين الإبستمولوجيين والمهتمين بمناهج العلوم، القول بأن "***طبيعة***

---

(1) F.D. Saussure,Cours de linguistique general, p. 20

(2) محمد الأوراغي، الكليات والوسائط، ص 41.

الموضـــوع هي التي تحدد المنهج"، وإذن فالخطوة الأولى في كل بحث علمي هي تحديد الموضوع والتعرف على طبيعته»[1].

عـــلاوة علـــى مـــا ذكـــرنا اهـــتم ***مصطفى غلفان*** بالأصول الإبسمولوجية للنظريات اللسانية العربية مما مكن من ترتيبها في سياقاتها المـــرجعية، وفي ظـــل الشروط المعرفية والتاريخية التي أفرزتها. وبذلك يـــتجاوز التأصـــيل الملاحظـــات العارضة إلى النبش والحفر ومتاخمة الابـــستيمي، وهـــو ما يمكن من ملء الثغرات في الاتجاهات اللسانية العـــربية، وهذا لا يختلف في شيء عن تقاليد إبستمولوجية مترسخة في الغرب، تجد أبرز معالمها عند ***جوليا كريستيفا*** من خلال محاولتها الرامية الكشف عن مجموعة من الشروط الواقعية والذاتية والداخلية للإنتاجات النوعـــية للمفاهيم والنظريات العلمية[2]. ونظير ذلك نجده عند غلفان الـــذي اهتم بالشروط التاريخية للبحث اللساني العربـــي وهذا ما مكنه من التمييز بين خطاب لغوي نهضوي وخطاب لساني عربـــي حديث. واهتمامه كذلك بالشروط السوسيولوجية من خلال التمييز بين العوائق الذاتية والعوائق الموضوعية.

مـــن القـــضايا الأساسية التي استأثرت باهتمام الباحث أيضا: المفاهيم المتداولة في اتجاهات البحث اللساني العربـــي، حيث لاحظ أن تلك المفاهيم تستعمل دون مراعاة لسياقاتها المرجعية؛ إذ «إن ما تعتـــبره القراءة اللسانية مفاهيم بسيطة مثل مفهوم العامل ومفهوم الحالـــة ومفهـــوم البنية العميقة والبنية السطحية ومفهوم التحويل وغيرهـــا من مفاهيم التوليدية هي في العمق غير ذلك. إن المفاهيم اللـــسانية الحديثة ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من

---

(1) محمد عابد الجابري، التراث ومشكل المنهج، ص 71.

(2) J. Kristeva, Les épistémologies de la linguistique, p. 2-13.

التعقيد النظري باعتبارها جزءا من شبكة من الإشكالات المتداخلة»[1].

إن الاهتمام بالمفاهيم وبطريقة تشكلها تبقى خطوة أساسية في كل ممارسة إبستمولوجية، ونستحضر في هذا الصدد بعض المحاولات الدالة في تاريخ اللسانيات، فقد اهتم بارت في كتابه"إمبراطورية العلامات" بالأصول المعرفية للمفاهيم السوسيرية: كالدليل، والاعتباطية، والنسق، والنظام...، ويعيد اعتمادا على ذلك، قراءة السياق المعرفي برمته للعصر الذي أنتج فيه ***سوسير*** أفكاره. كذلك فعل فوكو، وجان كلود شوفاليه الذي تتبع بناء المفاهيم النحوية خلال القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر[2].

من هذا المنطلق فإن ابستمولوجيا اللسانيات يجب أن تهتم بالكشف عن الأصول المعرفية المختلفة للمفاهيم الواصفة، إذ الملاحظ أن الكثير من تلك المفاهيم تستعمل في كثير من الأحيان بعيدا عن سياقاتها المرجعية.

تلكم جوانب من نقد ***مصطفى غلفان*** للمصادر والأسس النظرية والمنهجية في اللسانيات العربية الحديثة، وإذا كان كل بحث يقوم بمصادره باعتبارها الأصول والمبادئ المنهجية التي يرتكز عليها اتجاه لساني معين، أو التي يعتمدها باحث معين في دراسة موضوع محدد، فإن مصادر الكتاب تكشف عن اطلاع واسع ودراية عميقة بمحتوى الكتابات التي تشكل مرجعا أساسا للبحوث الإبستمولوجية المعاصرة ونمثل لذلك بـ: ***بوبر*** *Popper*[3] ***وألمو*** *Ullmo*[4]، ***وباشلار***

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 150.

(2) J kristeva, Les épistémologies de la linguistique, P. 5.

(3) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 147، هامش 48، ص 151، هامش 61 – 62 – 63.

(4) نفسه، ص 149، هامش 54 – 55، ص 151 هامش 64 ص 152 هامش 65.

Bachelard[1]، **وكانغلـــيم**[2] **وفيتغنـــشتاين** *Wittegenstein*[3] وغيرهـــم، كمـــا يقـــيم المؤلف المصادر اللسانية بالرجوع إلى ينابيعها وأصـــولها بإحالـــته على **تشومسكي** *Chomsky*[4] **وروس** *Ross*[5] **وفيلمور** *Fillmore*[6] **وكروس** *Gross*[7] **وماكفلي** *McCawley*[8] **وبـــاخ** *E. Bach*[9] **ولايكـــوف** *Lakof*[10] في إطار النحو التوليدي والدلالة التوليدية. أما في إطار اللسانيات الوظيفة فنجد إحالات على: **فـــريج** *Frège*[11] **وراســـل** *Russel*[12] **وكارنـــاب** *Carnap*[13] **وتارســـكي** *Tarski*[14] **وموريس** *Morris*[15] **وأوستين** *Austine*[16] **وهاليداي** *Halliday*[17] **وديك** *Dik*[18]...

---

(1) نفسه، ص 150، هامش 56، ص، 152 هامش67.

(2) نفسه، ص 152، هامش 68، ص 164 هامش 91.

(3) نفسه، ص 247، هامش 11.

(4) نفسه، ص 247، هامش 11.

(5) نفسه، ص 142، هامش 22.

(6) نفسه، ص 216، هامش 27، ص، 218 هامش 29.

(7) نفسه، ص 239، هامش 67.

(8) نفسه، ص 210، هامش 16.

(9) نفسه، ص 102، هامش 16.

(10)نفسه، ص 210، هامش 16.

(11)نفسه، ص 246، هامش 8.

(12)نفسه، ص 246، هامش 8.

(13)نفسه، ص 246، هامش 8.

(14)نفسه، ص 246 هامش 8.

(15)نفسه، ص 246 هامش 9.

(16)نفسه، ص 246 هامش 10، ص 247 هامش 12. ص، 248هامش 13.

(17)نفسه، ص 256 هامش 24، ص 257 هامش 25. وهامش 26.

(18)نفسه، ص 259 هامش 29، ص 259 هامش 30. ص، هامش 33.

الواضح من خلال هذه المصادر أن المؤلف استطاع أن يقدم تقويماً داخليا للسانيات العربية الحديثة، يقوم على توضيح مصادرها الأساس والعناية بقضاياها ذات المردودية المنهجية، مثل طبيعة المعطيات المعتمدة في التحليل اللساني وعلاقتها بالتقعيد وتحديد الإطار النظري[1]. وبكل ذلك يبقى الكتاب من المحاولات التأسيسية لابستمولوجيا لسانية عربية حديثة.

إن ترسيخ وعي نقدي في اللسانيات العربية يستلزم بالضرورة الوعي بأهميته ودوره في تصحيح مسار اللسانيات في الثقافة العربية، وهذا ما نجد بعض بوادره في المحاولات السابقة، غير أن تلك المحاولات، على أهميتها، تبقى محدودة؛ بالنظر إلى مجموعة من الصعوبات، لعل أهمها:

- **سلطة الرقيب**: التي تؤمن بالقداسة الفكرية والمشيخة، وتقضي على كل حوار علمي جاد وبناء[2].
- **المجاملة**: مجاملةُ المؤلف لصداقة بينه وبين المراجِع أو تغلب عليها القسوة لسبب من الأسباب غير العلمية. وكثيرًا ما تمر الكتب دون مراجعة بسبب المقايضة: أي أن (أ) يتغاضى عن المآخذ التي توجد

---

(1) نفسه، ص 279.

(2) أورد الدكتور حمزة بن قبلان المزيني في مقدمة كتابه مراجعات لسانية نصا جاء فيه، «فقد كتب الأستاذ رئيس النادي الأدبي في تقديمه للكتاب (ص 7) أنه "...حينما يتبنى النادي طباعة هذا الكتاب فليس معنى ذلك أنه يقر الاتهام الموجه إلى الدكتور رمضان عبد التواب وهو علم بارز من أعلام وأساطين اللغة العربية الأكفاء. فللدكتور رمضان من علمه ومكانته المعروفة ما يشفع له في مواجهة هذه التهمة...". وقوله (ص 8)، "إن قيام النادي الأدبي بنشر هذا الكتاب ليس من باب تأييد الاتهامات بين بعض الكتاب وبعض... (مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب)

في الكـــتاب الذي ألفه (ب) لكي يتغاضى (ب) بالمثل، عما يوجد في كتاب (أ) من المآخذ[1].

- **عدم القبول بالاختلاف:** فكثيرا، ما تتحول اللسانيات إلى تلاسن، لحسابات بعيدة كليا عن اللسانيات.
- **الاعتـــبارات القطرية الضيقة:** وهي اعتبارات تحد الثقافة العربية بحـــدود جغـــرافية ضيقة، فينجم عن ذلك بعض الحسابات التي لا يفهمها إلا أصحابها.
- الكسل المعرفي المتمثل في عزوف اللسانيين عن متابعة ما يكتب في مجال تخصصهم...

إن وضـــعا من هذا القبيل يوجب تضافر الجهود للنهوض بمستوى اللـــسانيات في الـــثقافة العربية، وتقويمها نظريا ومنهجيا حتى لا يبقى الـــبحث اللساني في ثقافتنا ضربا من الأهواء، وحتى لا تبقى **اللسانيات العربية لسانيات صامتة.**

---

(1) نفسه، مقدمة الطبعة الأولى.

عود على بدء...

حاولنا في هذا الكتاب تخصيص بعض سمات الخطاب اللساني الحديث. ولم يكن مسعانا رصد المحطات التاريخية للسانيات على الرغم من أهميتها في بناء الذاكرة التاريخية للسانيات، وعلى الرغم أيضا مما يحمله هذا الجانب من دلالات على مستوى تقويم المنجز، وتحديد عوائق النمو، واختلالات التمثل العلمي لأسس البحث اللساني بمعناه الحديث ورسم مسارات تطوره. بل ركزنا على بعض الملاحظات المنهجية التي حددت مجرى مقاربتنا، وهذا يدخل في إطار مشروع نتناول في إطاره أهمية بعض القضايا الابستمولوجية في إنضاج محاور الاستدلال، وتنويع المجالات المعرفية التي يمكن أن تحتضن كثيرا من الأسئلة التي كان يغلب عليها في المراحل السابقة الطابع الأدلوجي، ولم يرق النقاش حولها إلى المستوى العلمي... ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن نشير إليها في هذا السياق:

أولا. إننا نعتبر الكثير من القضايا التي استأثرت بنقاش مسهب في الأوساط اللسانية، من قبيل أن المفاهيم والنماذج المعاصرة ذات جذور تراثية في النحو العربي أو البلاغة أو فقه اللغة، أو أن اللسانيات أداة واصفة استحدثت لوصف اللغات الغربية، وأن اللغة العربية لا توصف إلا بآلة النحو العربي، وقضايا أخرى أقرب مماثلة، لم تعد تطرح بالحدة نفسها التي عرفتها مراحل الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وربما يكون هذا من

إيجابيات تطور اللسانيات في الثقافة العربية. فقد تزايد الوعي بضرورة تناول علاقة اللسانيات بالتراث تناولا إبستمولوجيا قادرا على فرز مستويات الفصل والوصل بين المفاهيم وآليات الاستدلال والظواهر الموصوفة في كل من التراث اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، فهذا الوعي بالأسس الميتودولوجية والفلسفية والمعرفية والصورية للخطابات يمثل المدخل المناسب للوقوف على حدود العلاقة بين القديم والجديد.

ثانيا. إن الانخراط في الممارسة اللسانية من خلال تبني أدوات النماذج اللسانية، قد ساعد على تحقيق شرط التراكم الذي مكن من تطوير النقاش حول مسائل كانت تخضع للنقاش العفوي، في حين أن صياغة تفسيرات دالة حول هذه المسائل كان يستدعي إنجاز ممارسة لسانية منضبطة بآليات الوصف والتفسير التي توفرها النماذج اللسانية، فمثلا مسألة ترجمة أوصاف النحاة القدامى إلى اللسانيات المعاصرة، أو اعتماد المفاهيم الواصفة النحوية القديمة ومعرفة مدى صلاحيتها لوصف معطيات العربية، أو ضرورة مراجعة المتون التمثيلية للغة العربية المتضمنة في أعمال القدامى، وغيرها من القضايا، كانت تستلزم مراكمة أعمال لسانية تطبيقية.

ثالثا. إن المسار التراكمي الذي قطعته اللسانيات في العالم العربي، خول إمكانية صياغة مشاريع بحث علمية تستهدف معالجة مجموعة من القضايا التي أصبح تناولها أمرا ممكنا ضمن مقاربة قطاعية *sectorial* متشعبة التخصصات؛ مثل إشكالية بناء ضوابط ترجمة المصطلح اللساني، أو إشكالية توسيع مجالات تطبيق اللسانيات نحو مجال الترجمة، أو تعليم وتعلم اللغات، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، والمعالجة الآلية للغة، أو حوسبة اللغة العربية، أو

المقارنـــة بين اللغات واللهجات... وقد تطلب استيعاب اللسانيات العـــربية لهذه القضايا تطوير البحث في تخصصات لسانية دقيقة مثل السوسيولسانيات والصرف والتركيب والدلالة والمعجم والذريعيات (التداولـــيات) والمعالجـــة الآلية واللسانيات الحاسوبية واللسانيات المقارنة...

ولا نتوخـــى هنا رسم منحنى تطوري دقيق لمسار الدرس اللساني العربـــــي الحـــديث، كما أشرنا آنفا، وإنما نود الوقوف على بعض العوائـــق والاخـــتلالات الابـــستمولوجية والميتودولوجية والمؤسساتية المـــرتبطة بالممارســـة اللسانية في الثقافة العربية، وسنحصر النقاش في مجموعة من المحاور الأساسية:

1. إشكالية التراكم:

علـــى الرغم مما حققته اللسانيات العربية من تراكم على مستوى بـــناء الأوصـــاف الـــصواتية والصرافية والمعجمية والتركيبية والدلالية والذرائعـــية للغـــة العربية، فإن هذه الأوصاف المؤطرة بسلطة النماذج اللسانية ظلت محكومة بمجموعة من العوائق أهمها في نظرنا:

1.1. عائق اللغة الموصوفة:

ممثلة بسلطة الشاهد النحوي التي تمزج بين معطيات تنتمي إلى عربيات متباينة؛ عربية كلاسية وأخرى حديثة، وظلت تراوح دائرة المعطيات المكرورة والمتداولة، ولم تستطع النفاذ إلى معطيات جديدة في التـــركيب أو المعجم أو الدلالة، لأن لسانيات المتون[1] لم تنضج بالشكل المطلوب في اللسانيات العربية، كما هو الحال في اللسانيات

(1) الفاسي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب.

الغـــربية في ظل تطور أساليب المعالجة الآلية للمتون، وبالتالي أضعنا فرصـــة اكتشاف تحولات النسق اللغوي العربـــي، وحصرنا تمثلاتنا عن اللغة العربية في لغة منسجمة أو منشطرة إلى نوعين أو ثلاثة في أحسن الأحوال؛ لغة عربية كلاسية وأخرى حديثة ولغة وسطى دون أن يكـــون هـــذا التقسيم مدعوما بدراسات سوسيولسانية مدققة وبمـــسح تقني مضبوط لمتون تداول هذه اللغات من إعلام وصحافة وكتابات علمية أو أدبية، كما أضعنا فرصة تطوير لسانيات الظواهر باكتشاف معطيات للوصف جديدة. وبالتالي فالظواهر الموصوفة في التركيب أو الصرف أو المعجم أو الدلالة باتت مكرورة في مجموعة من الأعمال اللسانية قد تتجدد آلة وصفها، لكن المعطيات الموصوفة تظل هي نفسها. وعندما يتم الالتفات إلى ظاهرة قد تبدو جديدة، فـــإن ذلـــك يحدث بإيعاز من سلطة النموذج اللساني الذي يتبناه الـــباحث، والـــذي يعـــالج ظواهر مماثلة في لغات أخرى يبحث لها اللساني العربـــي عن نظيرها في العربية.

2.1. عائق اللغة الواصفة:

لا يقتـــرن هذا العائق بعدم القدرة على استيحاء النماذج والأطر النظـــرية الـــصالحة لوصف اللغة العربية، بل قد نلفي الباحث اللساني العربـــــي يتمثل نماذج متنوعة، تجعله يستوعب مدارس لسانية متنوعة المـــشارب من توليدية ووظيفية وغيرها. إلا أن اللغة الواصفة تنتمي إلى التكنولوجيا النظرية، وكغيرها من التكنولوجيات اللسانية النظرية فهي تضمر آليات استدلالية ومنهجية معقدة تدخل في سيرورة بناء لغة العلم وتحـــتاج إلى تمرس بالتقنيات المضمرة التي لا يصرح بها ونعتقد أن هذا التمـــرس يـــشكل القـــوة الدافعة إلى تطور الآلة الواصفة وإلى تطوير تفسيرات دالة قادرة على رسم منحنيات جديدة للنموذج أو النظرية.

فالتـــراكم الــذي عرفته اللسانيات العربية ظل محصورا في نماذج محددة، و لم يحدث في إطار عدد من المدارس اللسانية مثل النحو العلاقي أو الـــنحو المركبـــي المعمـــم أو النحو المعجمي الوظيفي...، ففي اللـــسانيات الغربية المعاصرة نجد البردايم *paradigme* الواحد يحتضن نماذج متنوعة تعرف تطورات متشعبة، فالملاحظ أن المدارس السالفة تم الـــتعامل معهـــا بشكل ظرفي في الثقافة العربية وعرفت انقطاع السند. والملاحظ أيضا أن التنويعات النظرية والتوجهات التحليلية داخل البردايم التولـــيدي لم يتم الانفتاح عليها في اللسانيات العربية بالشكل المطلوب أي لم نشهد بعد صراع مدارس لسانية داخل المدرسة اللسانية الواحدة. كما أن الخلفيات الابستمولوجية والفلسفية والاستلزامات النظرية لكثير مـــن الـــنماذج اللـــسانية تظـــل غائبة فيما يكتب في البحث اللساني العربـــي، فيتم تلقي آلة واصفة منقطعة السند عن أصولها الابستمولوجية والفلسفية.

كمـــا أن الـــتقاطعات المعرفية التي تشهدها اللسانيات في العصر الراهن مع عدد من العلوم مثل علم الأحياء والعلوم المعرفية والرياضيات والمعالجـــة الآلـــية والتقييـــسية للغة... جعلها تجدد حقل الاكتشاف ومجـــالات التفسير وتعيد بناء تصوراتها[1] فلا مجال هنا للكلام المكرور. فهـــذه الـــتطورات إن لم يتم استيعابها في الثقافة اللسانية العربية ستظل نقاشـــاتنا تدور في حلقة قضايا متجاوزة في مسار تطور العلم، فهناك عـــدد مـــن القضايا التي ينبغي أن تعاد صياغتها وتصورها من جديد فالعلـــوم المعرفية في الوقت الراهن فتحت آفاق ناضجة لمناقشة عدد من المـــسائل مـــثل آليات تنظيم المعجم الذهني، وتقييس السلوك اللغوي

(1) J. P. Descles, interdiscplinarité et unité de la science, in the problem of the unity of sciencepp 109-115.

الإنساني، ومعالجة الأمراض الكلامية والازدواجية اللغوية التي أصبحت تعالج ضمن البحث المعرفي كشكل من أشكال الازدواجية في التمثلات المعجمـــية والتركيبية الذهنية ولم تعد تطرح بالشكل الذي دأبت عليه الأبحـــاث السوسيولـــسانية في السبعينيات والثمانينيات والتي ما زالت أفكارها تتردد في عدد من الأعمال السوسيولسانية العربية.

إن مطلب التراكم ينبني على أسس علمية، كما يقتضي أن يكون مبنـــيا على استخدام سلطة العلم في الاكتشاف والتجديد والتطوير[1] وابتكار أنجع الوسائل النظرية والاستدلالية لمعالجة مجموعة من المشاكل الـــتي ينبغـــي أن يحصل تطور في معالجتها حتى يتسنى لنا الانتقال نحو مـــشاكل جديدة تستوجب حلولا نكون قادرين على ابتكارها ونعتقد أنـــنا لا نحتاج إلى بديهة قوية كي نلاحظ ضعف التراكم على مستوى عدد من المسائل التي شكلت نواة برنامج البحث اللساني العربي[2] مثل اللـــسانيات التاريخـــية أو المقارنة أو اللسانيات التطبيقية في مجال تعلم اللغات وتعليمها أو حوسبة اللغة العربية، واستعمال أدوات اللسانيات

---

(1) نحـــيل فـــي هـــذا الصدد على المجالات الاستكشافية التي تفتحها اللسانيات التولـــيدية فـــي تطـــوراتها الحالـــية بـــشأن الأسس الأحيائية للملكة اللغوية وتطـــوراتها وتـــصميم اللغة الإنسانية ونظيره داخل هندسة الذهن، وعلاقته بالملكـــات المعرفية الأخرى، وأيضا الدراسات ذات الطبيعة الابستمولوجية حول المبادئ التفسيرية الموحدة بين اللسانيات والفيزياء وعلم الأحياء. ينظر بهذا الخصوص:

M. P. Palmarini and cedric Boeckx,2005, langage as Natural object-linguistics as natural science, pp. 447-466.

(2) فـــي الواقـــع إذا استثنينا ما قدمه الفاسي الفهري في كتابه: اللسانيات واللغة العـــربية حـــول عناصـــر برنامج اللسانيات واللغة العربية، فإننا لا نجد من الباحثـــين مـــن ارتقى بمشروع اللسانيات العربية نحو صياغة برامج بحث متسقة.

النفسية في دراسة الأمراض الكلامية للناطقين بالعاميات في العالم العربي، أو استعمال اللسانيات العصبية أو المعرفية في دراسة تمثلات الإنجاز أو الفهم عند المتكلم العربي.

2. إشكالية تأصيل التقاليد المؤسساتية لممارسة العلم:

إن ممارسة العلم المعاصر منغرسة في مؤسسات البحث العلمي فالعلماء ينتظمون في بنيات جماعية، ولقد كان لتوماس كون وإمير لاكاتوش دور كبير في تحليل سلطة التقاليد المؤسساتية في العشائر العلمية، ويفضي بنا النقاش هنا إلى سوسيولوجيا العلم، ودور مختبرات البحث والفرق العلمية المتخصصة أو المتعددة التخصصات بالمعاهد والجامعات ومراكز البحث في تطوير البراديمات العلمية وتعديلها وإعادة صياغتها أو دحضها. فهذه التقاليد لم ترسخ بالشكل الكافي في المجتمعات العربية، لأسباب هيكلية وتنظيمية وتكوينية ومادية وسياسية...، فالحاجة أصبحت ماسة نظرا إلى ما تعرفه اللسانيات المعاصرة من نمو المقاربات المتعددة التخصصات، وظاهرة تشابك البراديمات *la compactification des paradigmes* إلى تشكيل مختبرات بحث متعددة التخصصات في اللسانيات المعرفية والحاسوبية والمقارنة. فالتراكم ضمن التطور اللساني أضحى من الممكن وصفه أفقيا وعموديا، إذ يحدث (التراكم) في مسارات متشعبة الخطوط ومتعددة الأبعاد، وهذه الصورة أصبحت تفرضها الخريطة الابستمولوجية للعلوم المعاصرة، ولا يمكن للسانيات العربية أن تتموقع في راهنية البحث اللساني المعاصر إلا ضمن هذه الخريطة المعرفية الجديدة لكي يكون لها إسهام ذا دلالة. ومن المفروض أن يدفع التنظيم المؤسسي لممارسة البحث اللساني إلى دراسة عدد من القضايا اللسانية في أفق علمي منفتح

علـــى تخصـــصات متقاطعة ومتعددة تفضي إلى توسيع أنوية النظريات بقـــوانين وقيود علمية جديدة[1] من خلال تطبيقات ممتدة نحو مجالات فرعية جديدة.

3. إشكالية التأصيل الابستمولوجي:

غـــير خاف على متتبع الممارسة العلمية في الدول المتقدمة أن كل خطاب معرفي في قطاع من قطاعات المعرفة العلمية يستضمر كثيرا من التقنيات الاستدلالية والمفاهيم ذات الأصول المعرفية المتعددة، والمقدمات الفلـــسفية والطرق الاستكشافية، التي لا يصرح بها لأنها جزء من تقليد

---

(1) R. De Beangrande, linguistic theory and Meta-theory for science of texts, draft.

يتحدث دبوكراند عن سمات تصميم (design) النظريات المعاصرة المتعددة والمـــتقاطعة التخصـــصات باعتـــبارها (أي الـــسمات) ملمحـــا لمعماريـــة Architecture البناءات النظرية المعاصرة:

يفـــضل تصميم نظري إذا استطاع استيعاب مجالات استكشافية أكثر مقارنة بتصميم نظري منافس.

يفـــضل تـــصميم نظري إذا صاغ مجموعة من التماثلات بين ميادين متعددة تبدو للوهلة الأولى متباينة.

يفضل تصميم نظري إذا استلزم بناؤه مفاهيم نظرية أقل.

يفـــضل تـــصميم نظري إذا مكن من إنجاز تقدم انطلاقا من وصف الأنساق والأنظمـــة مـــرورا بتفـــسير السيرورات والإجراءات وصولا إلى تقييسها Simulation.

يفضل تصميم نظري إذا كان تقييسه وحوسبته أسرع وأكفى مقارنة بتصميم آخر.

ينبغـــي أن يمكن التصميم النظري من إجراء مقايسة Commensurability بين عناصره وعناصر تصاميم أخرى بديلة.

يجـــب أن يمتلك التصميم النظري تطبيقات تجريبية ذات قيمة نوعية وليس فقط عملية.

علمي منغرس في آليات إنتاج المعرفة الاستدلالية، وبالتالي فهذه المعرفة ضمنية، تتوارث بين الخطابات وتنتقل بين القطاعات المعرفية. غير أن المتتبع للكتابة اللسانية العربية يلاحظ أن من بين ما يجعل انخراطها في إنتاج المعرفة اللسانية انخراطا سطحيا، كون السياق الميتودولوجي والإبستمولوجي الذي يؤطر إنتاج الأفكار وتبليغها غير مؤسس بالشكل المطلوب في مؤسساتنا العلمية، وهذا ما سنسعى في الكشف عن بعض جوانبه.

معلوم أن النماذج اللسانية لها أصول رياضية ومنطقية... وهي أصول مضمرة في تقنيات الصورنة التي تنتجها، والتي تسعى من خلالها في صقل الآلة الواصفة، وتوفير شروط محكمة لآليات الوصف تتقاطع فيها مع العلوم الأخرى وهي عبارة عن مبادئ ميتودولوجية... إن الكثير من هذه الأصول لا يتم استحضاره في الدرس اللساني العربي، وهذا يعني أن جزءا مهما من سياق اللسانيات غير الظاهر يتم تغييبه، مما يجعل تلقي اللسانيات في الثقافة العربية تلقيا مبتورا. ومما لا شك فيه أن القدرة على التطوير تتأتى من القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلة الواصفة والنماذج الصورية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إقامة تخصصات تدرس هذه القطاعات المعرفية.

إن تغييب هذه الجوانب يؤدي إلى عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم. فالعلم له وجه فلسفي ووجه تقني؛ ويظهر وجهه التقني داخل المعرفة اللسانية في إطار النماذج الصورية التي تبنيها اللسانيات، وتطورها بتعديلها وتكييفها مع أنظمة اللغة الطبيعية أو مع أنظمة الحواسيب. فهذا البعد يقرب العلم من مجالات تسعى في استثمار المعرفة استثمارا تطبيقيا ملموسا.

وعلـــيه فـــإن كل حديث عن تطور اللسانيات يظل حديثا عاما وفـــضفاضا ما لم تدرك أهمية امتلاك المعرفة اللسانية في بعدها التقني من ضـــمن أبعاد أخرى متعددة، إذ إن من بين خصائص العلم قدرته على تجـــاوز حـــدوده الخاصـــة، وقيامه بأبعاد تطبيقية تمس مجالات متباينة (تدريس اللغة، التخطيط اللغوي...).

ببيليوغرافيا

المراجع العربية:

1. الأوراغي، محمد، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام للنشر والتوزيع (د.ت) (د.ط).
2. الأوراغي، محمد، الكليات والوسائط، (في جزأين) منشورات دار الأمان، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م.
3. البعزاتي، بناصر، سمات التقدم في العلم، عن كتاب: مفهوم التقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.
4. البعزاتي، بناصر، الاستدلال والبناء: بحث في خصائص العقلية العلمية، دار الأمان المركز الثقافي العربي، 1999م.
5. البعزاتي، بناصر، خصوبة المفاهيم في بناء المعرفة، دار الأمان، المركز الثقافي العربي، 2007م.
6. البعزاتي، بناصر، مفهوم الإبدال، ضمن كتاب: المفاهيم: تكونها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، الرقم 87، تنسيق محمد مفتاح وأحمد بوحسن، السنة 2000م.
7. بنعبد العالي، عبد السلام، ويفوت سالم، درس الإبستمولوجيا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985م.
8. بوزيان، رشيد، قراءات في اللسانيات التوليدية من "العاملية والربط" إلى "البرنامج الأدنى"، الطبعة الأولى 1999م.
9. الجابري، محمد عابد، تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

10. الجابـــري، محمـــد عابد، مدخل إلى فلسفة العلوم، الجزء الأول، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، مطبعة دار النشر المغربية (د، ت).
11. حـــرب، علـــي، أصنام النظرية وأطياف (نقد بورديو وتشومسكي)، المركز الثقافي العربـــي، الطبعة الأولى، 2001م.
12. حـــرب، علـــي، الماهـــية والعلاقـــة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربـــي، الطبعة الأولى، 1988م.
13. السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، القاهرة.
14. شـــالمرز، آلان، نظريات العلم، ترجمة فؤاد صفا والحسين سحبان، دار توبقال للنشر، 1991م.
15. عـــبد الفـــتاح، الزين، قضايا لغوية في ضوء الألسنية، الشركة العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1987.
16. عـــبد الـــوارث، مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربـــي، دار القلم، الكويت، 1985م.
17. العلـــوي، أحمد، الطبيعة والتمثال مسائل عن الإسلام والمعرفة، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط 1988م.
18. غلفـــان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأســـس النظـــرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4.
19. الفاســـي الفهـــري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1985م.
20. الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجم العربـــي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986م.
21. الفاســـي الفهري، عبد القادر، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1990م.
22. الفاســـي الفهري، عبد القادر، حوار اللغة، منشورات زاوية، الرباط، 2008م.

23. قاسم، رياض، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربـــي (في جزأين)، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
24. المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية: منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.
25. المجـــدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربـــي، قراءة لسانية جديدة، قـــراءة لـــسانية جديـــدة كلـــية الآداب - سوســـة، دار محمد علي الحامي،الطبعة الأولى، 1998م.
26. مـــصلوح، سعد، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1410هـــ/1989م.
27. وقـــيدي، محمد، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1983م.
28. وقيدي، محمد، ما هي الإبستمولوجيا؟ مكتبة المعارف الرباط، ط2، 1987م.
29. أحرشاو، الغالي، السيكولوجيا الحديثة: من المقاربة السلوكية إلى المقاربة المعـــرفية، ضمن سيكولوجية الطفل: مقاربات معرفية، مطبعة النجاح الجديدة، 2008م.
30. الحداد، مصطفى، اللغة والفكر وفلسفة الذهن، تطوان، مطبعة الهداية، 1995م.
31. غاليم، محمد، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، دار تبقال للنشر، 2007م.

الدوريات:

1. البعـــزاتي، بناصـــر، "العناصـــر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمـــي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 116، السنة 2004م.
2. البعـــزاتي، بناصر، "مستويات في القوة والوثاقة"، ضمن كتاب: آليات الاستدلال في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلـــسلة ندوات ومناظرات، الرقم 84، تنسيق عبد السلام بن ميس، السنة 2000م.

3. بلـــبول، محمــــد، "بعـــض مظاهر التحولات التيمية والبراديغماتية في اللـــسانيات المعاصــــرة، ضمن العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكـــر العلمـــي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 116، السنة 2004م.

4. بنكيران، أحمد الطيب، "الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية"، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس 1997م.

5. الجابري، محمد عابد، "التراث ومشكل المنهج"، ضمن كتاب المنهجية في الآداب والعلـــوم الإنسانية لمجموعة من الكتاب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سلسلة معالم 1، ط 1، 1986م.

6. جاك دريدا، "البنية، الدليل، اللعبة في حديث العلوم الإنسانية"، ترجمة: محمد البكري، مجلة الثقافة الجديدة، (د.ت).

7. الحناش محمد، "البحث اللساني بين العمق والعقم: سفر التهافت". مجلة دراسات أدبية ولسانية. العدد 4.صيف/خريف 1986م.

8. زغبوش، بنعيسى، تقييس الأنظمة الاصطناعية للغة الطبيعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد 4، العدد 2، السنة 2003م.

9. زغـــبوش، بنعيـــسى، ومصطفى بوعناني، عبد النبـــي سفير، "نماذج البحث المعرفي ونمذجة العمليات المعرفية"، مجلة معرفية، العدد 1، 1997 م.

10. العلـــوي، أحمد، "أسس منهج البحث في اللغويات العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، العدد الأول، 1979م.

11. العلـــوي، أحمــــد، "ظهور اللغة وعناوين الظهور"، مجلة دراسات أدبية ولسانية العدد 4، صيف/خريف 1986م.

12. العلوي، أحمد "من تماثيل الأحجار الأنظار، بحث في أركيولوجيا المعرفة اللسانية"، جريدة المحور الثقافي، عدد 7، دجنبر1987م.

13. العلوي، أحمد، "آية الفكر وكبرياء النظر"، مجلة الموقف عدد 1، مارس 1987م.

14. العلوي، أحمد، "اللغة والعقلان"، مجلة الموقف، عدد، 8، دجنبر1988م
15. العلــوي، أحمــد، "الــشعوب" مجلة المشاكاة، عدد 21، السنة الثالثة يناير/فبراير/مارس، 1990م.
16. العلوي، أحمد، "نقد علم المفاهيم"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط، العدد 71، السنة، 1992م.
17. العلوي، أحمد، "لسانيات هبل"، (مقال مطبوع).
18. الفاســي الفهــري، عــبد القادر، "أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللــساني"، ضمن كتاب المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، مجموعة من الكتاب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، سلسلة معالم 1، ط 1، 1986م.
19. الفاســي الفهري، ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب، ضمن مجلة فكر ونقد، العدد 96، السنة 2008م.
20. كــروس، موريس، "حول فشل النحو التوليدي"، دراسات سيميائية أدبية لسانية، عدد 3، صيف/خريف، 1988م.
21. مخوخ، عبد النبــي، "تصور توماس كون لتقدم المعرفة العلمية"، ضمن كــتاب: مفهــوم الــتقدم في العلم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 112، 2004م.
22. المصري، عبد الفتاح، "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، مجلة الموقف الأدبــي، العددان 135 - 136، تموز - آب 1982م.
23. الرحالي، محمد، "بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللساني"، ضمن: قضايا في اللسانيات العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك سيدي عثمان، 1992م.
24. غالــيم، محمــد، "بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي"، مجلة فكر ونقد، العدد 96 مارس 2008م.

بحوث جامعية:

1. دريــوش، محمد، اللغة النحوية في كتابات بن مالك، رسالة لنيل دبلوم الدراســات العليا (بحث مرقون)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، السنة الجامعية 1991 - 1990م.

2. عـــبد الـــرحيم الدويري، التأويل والمعتقد، دراسة في النص والممارسة اللغـــوية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، (بحث مرقون)، إشراف أحمد العلوي، كلية الآداب الرباط.
3. البوشـــيخي، عـــز الدين: قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء، بحـــث (مـــرقون) لنـــيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1998م.

المراجع المترجمة:

1. تشومـــسكي، نعـــام، اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنشر، ط 1، 1990م
2. تشومسكي، نعام، ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، عن كتاب: دلالة اللغة وتصميمها، ترجمة: غاليم والرحالي وجحفة، دار توبقال للنشر، 2007م.
3. فوكو، ميشال، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، 1984م.
4. فوكـــو، ميشال، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، الطبعة الثانية – منقحة، 1987م.
5. كوهن، توماس، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة كانون الأول، 1992م.
6. ليونـــز، جون: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 1985م.

المراجع الأجنبية:

1. Alaoui, A, (1992), Hermenologie coranique et argumentation linguistique, Edition Okade.
2. Alaoui, A,(1998) Epistemologie de la linguistique Arabe. Edition Okade.
3. Andler, D. Largeault, F. Sernin, B, S(2002), philosophie des sciences, folio essais tom 2.
4. Barber, A, (2003), Epistemology of language, oxford Ed.
5. Blanché, R, (1955), L'épistémologie, PUF, Paris

6. Botha, R.P, (1971), Le statut méthodologique de la preuve linguistique externe en grammaire générative, Langages, n 24, décembre.
7. Botha, R. (1982), On The Galilean style, lingua n 58.
8. Botha, R, P, (1989), Challenging Chomsky, Basil Blackwell.
9. bresnan, J.W, (1982) the mental representations of grammatical relations mit press Cambridge.
10. Chomsky, N, (1957), Structures syntaxiques. Seuil, Paris.
11. Chomsky, N, (1969), La linguistique Cartésienne, Traduction de N. Delanoë et D. Sperber, Editions seuil.
12. Chomsky, N, (1971), Aspects de la théorie syntaxique, traduction de Jean - Claude Milner, Seuil, Paris.
13. Chomsky, N,(1979) in Théorie du langage, théorie d'apprentissage, débat entre Chomsky et Piaget.
14. Chomsky, N, (1981), Règles et représentations. éd Propositions.
15. Chomsky, N, (1981), Lectures on Government and Binding. Foris, Dodrecht.
16. Chomsky, N, (1986 - a). Knowledge of language: Its Nature, Origin, and Use. Preager, New York.
17. Chomsky, N, Barriers.. MIT press, Cambridge, Massachusetts.
18. Chomsky N, (1987), La nouvelle syntaxe, traduction et représentation par Alain Rouvret, ed Seuil.
19. Chomsky, N,(1988), language and the problems of knowledge.
20. Chomsky, N,(1992) "A minimalist program for linguistic theory". MIT papers in linguistic Num. 1.
21. Chomsky, N,(1994) "Bare phrase structure", MIT working papers.
22. Chomsky, N,(1995 C) "Categories and transformation", The framework Draft.
23. Chomsky, N,(1998), "Minimalist inquiries", The framework Draft.
24. Chomsky, N,(2000), "Minimalist inquiries: The framework". In step by step: Essays on minimalist syntax "In Honour of Howard lasnik". MIT. Press.

25. Chomsky, N,(2000), New Horizons in the study of language and Mind, Cambridge University Press.
26. Chomsky, N, Hausser, M.D, Fitch, W, T, (2005), Appendix, the minimalist program, Draft.
27. De baugrande, R, (2005), linguistic theory and Meta - theory for science of texts, Draft.
28. Derrida, J, (1988) Y a - t - il une langue philosophique?, Entretien avec Derrida, in: Autrement, N° 102, Paris.
29. Descles, J, P,(2000), interdiscplinarité et unité de la science, in the problem of the unity of scienceped world scientific.
30. Dubois, J,et autres, (1973), Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse.
31. Elbouazzati, B,(2004),Interactions des composantes paradigmatiques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique, in Les éléments paradigmatiques thématiques et stylistiques dans la pensée scientifique,Université Mohamed v, Rabat, n 116.
32. Fodor J.A,(1983), The Modularity of Mind, MITpress.
33. Foulquié, P, (1986), Dictionnaire de la langue philosophique, ed, PUF, Paris.Granger, G.G,(1979), Langages Et Epistemologie, Klincksieck.
34. Greimas, A, J, Courtès, (1979 – 1986) Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Tome 1, ed Hachette.
35. Hjelmslev, L,(1966), Le Langage, traduis du Danois par Michel Olsen, les Editions Minuit.
36. Hjelmslev, L (1971), Problémogènes a une théorie du langage, traduit du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick, les éditions de Minuit.
37. Jackendoff, R,(1992) The Languages of Mind, MIT,Press.
38. Kristeva, J, (1959), Recherches pour une sémanalyse, Paris.
39. Kristeva, J, (1971), L épistémologie de la linguistique Langages, n-decembre, N 24.

philosophie.

41. Miller, P, et Torris, Th, (1990), Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel, Hermès.
42. Milner, J, C, (1982), Ordres et raisons de langue, ed Seuil.
43. Neil, S,(1999), Chomsky ideas and ideals, Cambridge university press.
44. Neil, S, Languge, (2005a) Frogs, Savants Blackwell publishing.
45. Palmarini, (1979), À propos des programmes scientifiques et de leur noyaux scientifiques in Théories du langages, théorie d'apprentissage, débat entre Chomsky et Piaget.
46. Palmarini, M, P, and C, Boeckx, (2005), langage as Natural object - linguistics as natural science, the linguistics Review n° 22.
47. Piaget, J, (1969), Logique et connaissance. Gallimard? Paris.
48. Piaget, J, (1973), Introduction à l'épistémologie génétique, T1, Paris.
49. Psillo, S, (2007), Philosophie of sience, Edinburgh University Press.
50. Revzin, (1986), Les modèles linguistiques, Paris, Dunod.
51. Ronat, M et Couquaux, D,(1986) La grammaire Modulaire, Ed de Minuit.
52. Saussure, F, (1960), Cours de linguistique générale, Payot, Paris.
53. Seuren, P, A, M(1998), Western linguistics an historical introduction, Blackwell publishing.
54. Thagard, P, (2007), Philosophy of psychology and cognitive science, edited by Paul Thagard.
55. Illinois June,(2002) The Oxford Handbook of epistemology Chicago.
56. Toulmin, S (1973), l' explication, scientifique, édition Armand colin, traduction Jaques lecercle.
57. Tomalin, M, (2006), Linguistics and the formal sciences, the Origins of generative grammar, Cambridge edition.
58. Vernant, J.P, (1979) Religions, histoirse, raisons, F.M., Paris.